تقوية الحديث الضعيف عند الشيخ الألباني

إعداد

شادي إسماعيل خالد أبو خالد التميمي

المشرف

الأستاذ الدكتور باسم فيصل الجوابرة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراة في
الشريعة الإسلامية

كلية الدراسات العليا
الجامعة الأردنية

تشرين الأول، ٢٠١٠

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة/الأطروحة (تقوية الحديث الضعيف عند الشيخ الألباني)، وأجيزت بتاريخ ٢٨/١٠/ ٢٠١٠.

أعضاء لجنة المناقشـــة	التوقيــــع
الأستاذ الدكتور باسم فيصل الجوابرة، مشرفاً أستاذ - الحديث النبوي	....
الدكتور أمين محمد القضاة، عضواً أستاذ - الحديث النبوي	....
الدكتور سلطان سند العكايلة، عضواً أستاذ مشارك - الحديث النبوي	....
الدكتور زياد عواد أبو حماد، عضواً أستاذ - الحديث النبوي - (الجامعة العالمية للعلوم الإسلامية)	....

الجامعة الأردنية

نموذج التفويض

أنا الطالب شادي إسماعيل خالد الشمري أفوض الجامعة الأردنية بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ: ١٠ / ١١ / ٢٠١٠

الجامعة الأردنيـــة
كلية الدراسات العليا

التاريـــخ: / /

نموذج رقم (١٦)
اقرار والتزام بقوانين الجامعة الأردنية وأنظمتها وتعليماتها لطلبة الماجستير

أنا الطالب: شادي اسماعيل خالد أبو خالد التميمي الرقم الجامعي: ٩٠٦١٠٩
تخصص: الحديث الشريف في أصول الدين الكلية الشريعة

عنوان الرسالة / الاطروحة: تقوية الحديث الضعيف عند الشيخ الألباني

اعلن بأنني قد التزمت بقوانين الجامعة الأردنية وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة باعداد رسائل الماجستير والدكتوراة عندما قمت شخصيا" باعداد رسالتي / اطروحتي بعنوان: تقوية الحديث الضعيف عند الشيخ الألباني

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي /اطروحتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة اعلامية، وتأسيسا" على ما تقدم فانني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في الجامعة الأردنية بالغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب: .... التاريخ: ١٠ / ١١ / ٢٠١٠

شكر وتقدير

بعد مرور أكثر من أربع سنين أقف اليوم لأختم مشوار هذه المرحلة من عمري.
أختم هذه المرحلة متذكراً أياماً جميلة وذكريات طيبة، عشتها بين أحضان هذه الجامعة وربوعها.
فما يكون مني إلا التوجه بالشكر الجليل لكل من أعانني على تحمل أعباء السير في هذا المشوار وكان له دور فيه مكنني من أن أصل إلى ما وصلت إليه اليوم.
وأخص بالذكر والثناء شيخي ووالدي - قبل ان يكون مشرفي - الأستاذ الدكتور باسم فيصل الجوابرة، الذي أعطاه ا ووهبه خلق العلماء العاملين، والذي كان له أطيب الأثر في إخراج هذه الرسالة على ما هي عليه الآن.
وكذلك أتوجه بالشكر لأصحاب الفضيلة من الأساتذة الكرام الذين تفضلوا بمناقشة هذه الرسالة، وتحملوا في ذلك صرف الجهد في قراءتها وبذل الوقت في إبداء ملاحظاتهم عليها.
وهم :

١- فضيلة الأستاذ الدكتور أمين محمد القضاة.
٢- فضيلة الدكتور سلطان سند العكايلة.
٣- فضيلة الأستاذ الدكتور زياد عواد أبو حماد.

والحمد أولاً وآخراً

والحمد الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا ا

فهرس المحتويات

تقوية الحديث الضعيف عند الشيخ الألباني

إعداد

شادي إسماعيل خالد أبو خالد التميمي

المشرف

الأستاذ الدكتور باسم فيصل الجوابرة

ملخـــــــــص

تتناول هذه الدراسة منهج تقوية الحديث الضعيف عند محدث كبير من محدثي القـرن، ألا وهـو الشيخ محمد ناصر الدين الألباني (ت١٩٩٩م) - رحمه ا - ، والذي كان له أكبر الأثـر فـي إعادة إحياء علم الحديث النبوي في هذا العصر. وكان من جملة ذلك أن قام الشيخ بتقويـة مئـات الأحاديث الضعيفة، وترقيتها إلى درجة الحديث المقبول.

فجاءت هذه الدراسة للبحث في منهجية الشيخ الألباني هذه الأحاديث، ولبيان شروطه - رحمـه ا - في تقويتها.

كما أنها عنيت ببيان أوجه الاتفاق بينه وبين غيره من المحدثين في منهج تقوية الأحاديث الضعيفة، وكذا بيان أوجه الافتراق بينهما .

وقد قام الباحث بسلوك المنهج الاستقرائي الذي قام على استقراء منهج الشيخ الألباني فـي كتبـه الحديثية، للخروج بنتيجة وافية من ذلك.

وعمد أحياناً إلى اتباع المنهج النقدي، لمناقشة الشيخ في بعض ما ذهب إليه.

وقد خلص الباحث إلى أن الشيخ الألباني يسير في منهج العلماء قبله في هذا السبيل، وأنه لم يخرج على عملهم في ذلك، وأنه لم يأت ببدع من القول أو العمل في هذا المجال.

ومع ذلك فقد تفرد الشيخ بأمور لا تؤثر في هذا الذي خلص إليه الباحث، ومنها :

١- أنه يقوي الحديث الضعيف جداً تبعاً لما هو أقوى منه.

٢- أنه قد يوصل الحديث الضعيف إلى درجة الحديث الصحيح لغيره إذا كانت طرقـه كثيـرة، أو قامت القرائن الدالة على صحته.

المقدمة

إن الحمد ، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ با من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنـا. مـن يهده ا فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا ا وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، شهادةً عليهـا أحيـا، وعليها أموت، وعليها أبعث - إن شاء ا - .

أما بعد :

فما من منّة أتم على العبد وأكمل – بعد نعمة الهداية والدين – من أن يوجهه ا تعالى إلـى تعلـم العلم الذي يهدي به إلى الرشد والحق، ويصد به عن الغي والباطل.

وقد أمر ا ُ تعالى نبيه – صلى ا عليه وسلم - بأمر، فقال :

{ وأما بنعمة ربك فحدث }.[1] وكان من أبرز تلك النعم التي ُأمر أن يتحدث بها : نعمة الدين والعلم اللذين علمهما إياه ربه – تبارك وتعالى - .

ولي في رسول ا أسوة حسنة؛ فأحمده تعالى وأشكره على أن وجهني منذ كنـت صـغيراً – ولا زلتُ - إلى دراسة علم الحديث وتعلم فنونه.

وها أنا اليوم أقف عند مرحلة من مراحل تحصيل هذا العلم الشريف؛ وهي إعداد رسالة الدكتوراة. وكان موضوع هذه الرسالة ومادتها جبلاً من جبال العلم في هذا العصر، ومحدثاً أعاد ا به إحياء علم الحديث، وتفضل به على هذه الأمة، التي يبعث لها على رأس كل مئة سنة من يجدد لها أمـر دينها. فكان في هذا الزمان **الشيخ الإمام العلامة محمد ناصر الدين الألباني - رحمه ا - .**

وقد عشت دهراً فيما مضى من أيامي منكّباً على قراءة كتب الشيخ – رحمـه ا – فـي سـبيل تحصيل علم الحديث والاستزادة منه، حتى غدا حب الشيخ – رحمه ا - في نفسي أمراً يجـري مجرى الدم في جسدي.

وكنت ُأمنّي النفس دائماً بمثل هذه الفرصة التي أجعل فيهـا مـن الشـيخ – رحمـه ا – مـادة أطروحتي في مرحلة الدكتوراة، والحمد وحده.

وقد جاءت فكرة هذه الأطروحة من واقع اشتهار الشيخ الألباني – رحمه ا – بتقويـة الحـديث الضعيف، مع خلو الساحة العلمية من دراسة هذا الجانب العلمي عند الشيخ – رحمه ا - .

فكانت هذه الرسالة، وهذه الدراسة جهد المقل، الذي يرجو به صاحبه أن يكون – على الأقل – قـد فتح أعيناً - كانت مغلقة - لإبصار ما كان خافياً عنها.

[1] سورة الضحى، آية (١١).

وأنا أعلم يقيناً أنه عندما أجعل من ذات معينة – مهما كانت – مجالاً للدراسة في بحث علميّ؛ أنه لا مجال لعاطفة، أو تأثير يؤذن لهما بأن يؤثرا على جهد الباحث وعمله؛ وإلا فقدت الدراسة شرطاً مهماً من شروط نجاحها، وهو : **التجرد العلمي** الذي ينبغي أن يكون طريق الباحث في سبيل الوصول إلى النتائج الصحيحة المطابقة للواقع.

وعليه؛ فحبي للشيخ الألباني – رحمه ا – وتقديري له لم يسمحا لي بأن أذكر ما له، وأكتم ما عليه؛ وإلا لو كان الأمر كذلك؛ لما أعددت هذه الرسالة!.

وسبب ذلك أننا تعلمنا من الشيخ والعلماء قبله أن الحق أحب إلينا منهم؛ بل من أنفسنا التي خلقها ا تعالى.

فالحق هو غايتنا، ولو على أنفسنا؛ فكيف إذا كان على غيرها ؟!.

وقد جاءت هذه الرسالة – بعد هذه المقدمة – في :

تمهيد، وثلاثة فصول، ثم أتبعتها بنتائج خرجت بها منها.

فأما التمهيد : فقد جعلته لذكر نبذة من ترجمة الشيخ الألباني – رحمه ا - ، وبيان شيء من منهجه في كتابه " سلسلة الأحاديث الصحيحة "، وبيان مدى توسعه في تقوية الأحاديث الضعيفة فيه.

وأما الفصل الأول : فقد أفردته بالبحث في الشكل العام، والإطار المشهور اللّذين يتقوّى من خلالهما الحديث الضعيف عند المحدثين؛ ألا وهو:

تقوية الحديث الضعيف بتعدد طرقه

وعنوانه : **تقوية الحديث الضعيف بتعدد طرقه عند المحدثين عامة، وعند الشيخ الألباني خاصة.**

وقد جاء هذا الفصل في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تقوية الحديث الضعيف بتعدد طرقه عند المحدثين.

وفيه أذكر مسائل تتعلق بهذه القاعدة من خلال تأصيل أهل العلم السابقين للشيخ الألباني- رحمهم ا تعالى – لها وتطبيقهم لمفرداتها.

وقد جعلت هذه المسائل في مطالب عدّة.

المبحث الثاني: تقوية الحديث الضعيف بتعدد طرقه عند الشيخ الألباني.

وفيه أذكر مسائل تتعلق بهذه القاعدة من خلال تأصيل الشيخ الألباني – رحمه ا - لها وتطبيقه لمفرداتها؛ مقارناً بين تطبيقه وتطبيق السابقين له – رحم ا الجميع - .

وقد جعلت مسائل هذا المبحث في مطالب عدّة.

المبحث الثالث: جملة من الأوهام وقعت للشيخ الألباني في تطبيقه قاعدة تقوية الحديث الضعيف بتعدد طرقه.

وفيه أذكر جملة من الأوهام التي وقعت للشيخ الألباني – رحمه ا - عند تطبيقه هذه القاعدة.

وقد جاء هذا المبحث في مطالب عدة.

وأما الفصل الثاني : فقد أفردته لذكر ما وقفت عليه من أنواع الحديث الضعيف القابل للتقوية عند الشيخ الألباني– رحمه ا - .

وعنوانه : **أنواع الحديث الضعيف القابل للتقوية عند الشيخ الألباني.**

وقد جاء هذا الفصل في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تقوية الشيخ الألباني الحديث الضعيف الذي في سنده سقْط .

ويدخل تحته الحديث المرسل، والحديث المنقطع، والحديث المعضل، والحديث المعلق، والحديث المدلس.

وقد جعلته في مطالب عدة.

المبحث الثاني: تقوية الشيخ الألباني الحديث الضعيف الذي في إسناده جهالة راوٍ.

ويدخل تحته حديث مجهول العين، وحديث مجهول الحال، وحديث المبهم.

وقد جعلته في مطالب عدة.

المبحث الثالث : تقوية الشيخ الألباني الحديث الضعيف الذي في إسناده من طُعن في ضبطه.

ويشمل حديث سيئ الحفظ، وحديث المختِلط الذي لم يتميز، وحديث المتلقن.

وقد جعلته في مطالب عدة.

وأما الفصل الثالث : فقد جعلته لذكر طرائق أخرى غير تعدد الطرق عند المحدثين عموماً، والشيخ الألباني خصوصاً لتقوية الحديث الضعيف.

وعنوانه : **تقوية الحديث الضعيف بغير تعدد طرقه عند المحدثين عامة، وعند الشيخ الألباني خاصة.**

وقد جعلته في مبحثين اثنين :

المبحث الأول : تقوية الحديث الضعيف بغير تعدد طرقه عند المحدثين.

وتحته مطالب.

المبحث الثاني : تقوية الحديث الضعيف بغير تعدد طرقه عند الشيخ الألباني.

وتحته مطالب.

ثم ختمت ذلك كله بذكر نتائج الدراسة.

١- مشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها :

مشكلة الدراسة :

إن موضوع تقوية الحديث الضعيف من أهم أنواع علوم الحديث؛ وذلك لأنه يعنى بوضع حد فاصل بين ما يقبل من حديث النبي – صلى ا عليه وسلم – وبين ما لا يقبل.

فلا غرابة إذاً أن توجهت جهود المحدثين قديماً وحديثاً للعناية به.

ولما كان الشيخ الألباني من هؤلاء المحدثين الذين عنوا بهذا الموضوع، وجب البحث في هذا الجانب عنده الذي لا يعلم الباحث أحداً سبقه بالبحث فيه.

إن هذه الدراسة سوف تحاول الإجابة على أسئلة عدة :

١- ما مدى موافقة الشيخ الألباني للعلماء قبله في موضوع تقوية الحديث الضعيف ؟ .

٢- بماذا تفرد الشيخ الألباني عن العلماء قبله في موضوع تقوية الحديث الضعيف ؟ .

٣- ما هي الجهود التي شارك بها الشيخ الألباني في موضوع تقوية الحديث الضعيف ؟ .
وما هي الإضافات التي أضافها في هذا المجال ؟ .

إن الباحث يرى أنه بهذه الدراسة سيساهم بحل كثير من الإشكالات التي اعترت فهوم كثير من الباحثين حول موضوع تقوية الحديث الضعيف عند الشيخ الألباني – رحمه ا - .

أهمية الدراسة :

١- المكانة العلمية للشيخ الألباني في علم الحديث؛ حيث إن له جهوداً كبيرة في خدمة هذا العلم الشريف.
وهذه الخدمة تستحق أن تبرز وأن تتناول بالبحث والدراسة. ومن أبرز مايستحق ذلك :
موضوع تقوية الحديث الضعيف عنده – رحمه ا - .

٢- بيان منزلة الشيخ الألباني في مضمار تقوية الحديث الضعيف.

٣- تشكل هذه الدراسة إضافة نوعية لدراسة جهود الشيخ الألباني في علم الحديث؛ وهي تشكل مع دراسة سابقة لها – التعليل عند الشيخ الألباني - نوقشت في الجامعة الأردنية إحاطة عامة مهمة في معرفة منزلة الشيخ الألباني في تصحيح الأحاديث وتضعيفها.

٤- مسألة تقوية الحديث الضعيف لم تأخذ حقها من البحث والتحقيق عند الشيخ الألباني.

أهداف الدراسة :

حدد الباحث أهداف رسالته في الآتي :

١- الوصول إلى نتيجة واضحة حول منهج الشيخ الألباني في تقوية الحديث الضعيف.

٢- بيان أوجة الاتفاق بين الشيخ الألباني وغيره من العلماء السابقين في موضوع تقوية الحديث الضعيف، وبيان أوجه الافتراق بينهما أيضاً.

٢- الدراسات السابقة :

لم يقف الباحث على دراسات سابقة خصت موضوع هذه الدراسة بالبحث.

لكنه وقف على دراسات عامة حول الشيخ الألباني عامة، أو حول مناهج المحدثين في تقوية الحديث الضعيف خصوصاً.

ومن ذلك :

١- **(منهج الشيخ الألباني في تصحيح الحديث وتضعيفه).**

وهي رسالة دكتوراة من إعداد الطالبة : عائشة غرابلي.

ونوقشت هذه الرسالة في جامعة : الحاج لخضر في الجزائر في العام الجامعي : ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

وهذه الرسالة غير مطبوعة بعد، وهي موجودة على (الإنترنت) للعرض والقراءة فقط.

وهذه الرسالة اطلع عليها الباحث بعد اختيار موضوع الدراسة هذه.

وقد لاحظ الباحث مدى قرب **عنوانها** من من عنوان رسالته. ولكن عند الاطلاع على محتواها تبين له اختلاف موضوعها عن موضوع دراسته.

وبيان ذلك :

١- أن الطالبة لم توف كثيراً من مفردات رسالتها حقها من البحث والتحقيق؛ فقد جاء كثير منها غير مستوفى.

٢- يغلب على جهد الطالبة الجانب النظري. وأما الجانب العملي فيها فقليل.

٣- لقد جعلت الطالبة موضوع تحسين الشيخ الألباني الحديث بشكل عام في مطلب واحد فقط من رسالتها، وذكرت تحتها أربع قواعد فقط سار عليها الشيخ في ذلك، وقد ذكرت مثالاً أو مثالين على كل قاعدة.

٢- (جهود الشيخ الألباني في الحديث – رواية ودراية –).

وهي رسالة ماجستير من إعداد الطالب عبد الرحمن العيزري. وقد نوقشت في جامعة صنعاء باليمن عام ١٤٢٤هـ. وقد طبعت في مكتبة الرشد بالرياض عام ١٤٢٥هـ.

وما قيل في الرسالة السابقة يقال في هذه الرسالة؛ بل إن الباحث وجد كثيراً من مباحث الرسالة السابقة مأخوذة بالكامل من غير تصرف من هذه الرسالة، ودون إشارة إلى المصدر!.

٣- (التعليل عند الشيخ الألباني).

وهي رسالة دكتوراة أعدت في هذه الجامعة المباركة – إن شاء الله - ونوقشت قبل بضعة أشهر.
وهي من إعداد الزميل والأخ والصديق : محمد حمدي أبو عبده - حفظه الله - .
وموضوع هذه الرسالة كما يظهر من عنوانها هو جانب تعليل الأحاديث عند الشيخ الألباني.
وعليه؛ فهي تشكل مع هذه الدراسة – إن شاء الله – تصوراً شاملاً لموضوع تقوية الأحاديث وتضعيفها عند الشيخ الألباني – رحمه الله - .

٤- (مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة).

وهي رسالة دكتوراة من إعداد الطالب : المرتضى الزين أحمد. وقد نوقشت في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام ١٤١٤ه. وهي رسالة تتناول جهود المحدثين بشكل عام في هذا المضمار، دون أن تخص أحداً منهم بالبحث والدراسة.

٥- (الإرشادات في تقوية الحديث بالشواهد والمتابعات).

للباحث الشيخ طارق عوض الله ، وهي دراسة تطبيقية في موضوع تقوية الحديث الضعيف بالمتابعات والشواهد. وفيها أمثلة كثيرة أظهر فيها الباحث جهداً طيباً في هذا المجال.

٦- (تقوية الحديث الضعيف بين المحدثين والفقهاء).

للدكتور محمد بن عمر بازمول. وهي دراسة أجراها الدكتور لمقارنة طرق تقوية الحديث الضعيف بين المحدثين والفقهاء، وبيان أوجه التطابق والافتراق بين كل. وقد أفدت من هذه الدراسة كثيراً؛ كما سيأتي – إن شاء الله - .

<u>٣- منهج البحث :</u>

١- سأطبق – إن شاء الله - المنهج الاستقرائي ؛ بحيث سأقوم باستقراء عامة كتب الشيخ الألباني – مما له علاقة بموضوع الدراسة – .

٢- وكذلك سوف أطبق المنهج النقدي في بعض الجوانب التي أقف عليها من عمل الشيخ الألباني – رحمه الله - .**<u>وشرطي في هذه الدراسة أني أبحث فقط في عمل الشيخ الألباني في الأحاديث التي حكم بضعفها ابتداء، ثم قواها.</u>**

التمهيد

أُفرد هذا التمهيد – بحول الله – لترجمة الشيخ الألباني – رحمه الله - ، ولبيان شيء من منهجه في تخريج الأحاديث في كتابه " **سلسلة الأحاديث الصحيحة** "، وبيان مدى توسعه في تقوية الأحاديث الضعيفة فيه.

- المبحث الأول: نبذة من ترجمة الشيخ الألباني - رحمه الله - .

لا أجد شيئاً أبدأ به هذه الترجمة أفضل من ترجمته هو – رحمه الله – لنفسه.

قال – رحمه الله – معلقاً على حديث خرّجه، ولفظه :

" **ستكون هجرة بعد هجرة، فخيار أهل الأرض ألزمهم مهاجر إبراهيم، ويبقى في الأرض شرار أهلها، تلفظهم أرضوهم، تقْذُرهم نفس الله ، وتحشرهم النار مع القردة والخنازير" .**

" وبهذه المناسبة يحق لي أن أقول بياناً للتاريخ، وشكراً لوالدي - رحمه الله تعالى - :
وكذلك في الحديث بشرى لنا: آل الوالد الذي هاجر بأهله من بلده (أشقودرة) عاصمة (ألبانيا) يومئذ؛ فراراً بالدين من ثورة (أحمد زوغو) أزاغ الله قلبه، الذي بدأ يسير في المسلمين الألبان مسيرة سلفه (أتاتورك) في الأتراك، فجنيتُ- بفضل الله ورحمته - بسبب هجرته هذه إلى (دمشق الشام) ما لا أستطيع أن أقوم لربي بواجب شكره، ولو عشت عمر نوح - عليه الصلاة والسلام - ؛ فقد تعلمت فيها اللغة العربية السورية أولاً، ثم اللغة العربية الفصحى (كذا) ثانياً، الأمر الذي مكنني أن أعرف التوحيد الصحيح الذي يجهله أكثر العرب الذين كانوا من حولي- فضلاً عن أهلي وقومي- ؛ إلا قليلاً منهم، **ثم وفقني الله - بفضله وكرمه دون توجيه من أحد منهم- إلى دراسة الحديث والسنة أصولاً وفقهاً**، بعد أن درست على والدي وغيره من المشايخ شيئاً من الفقه الحنفي وما يعرف بعلوم الآلة، كالنحو والصرف والبلاغة، بعد التخرج من مدرسة (الإسعاف الخيري) الابتدائية، وبدأت أدعو من حولي من إخوتي وأصحابي إلى تصحيح العقيدة، وترك التعصب المذهبي، وأحذرهم من الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وأرغبهم في إحياء السنن الصحيحة التي أماتها حتى الخاصة منهم، وكان من ذلك إقامة صلاة العيدين في المصلى في دمشق، ثم أحياها إخواننا في حلب، ثم في بلاد أخرى في سورية، واستمرت هذه السنة تنتشر حتى أحياها بعض إخواننا في (عمان/ الأردن)؛ كما حذرت الناس من بناء المساجد على القبور والصلاة، وألفت في ذلك كتابي " تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد " ، وفاجأت قومي وبني وطني الجديد بما لم يسمعوا من قبل، وتركت الصلاة في المسجد الأموي، في الوقت الذي كان يقصده بعض أقاربي؛ لأن قبر يحيى فيه كما يزعمون! ولقيت في سبيل ذلك - من الأقارب

والأباعد - ما يلقاه كل داعية للحق لا تأخذه في ا لومة لائم، وألّفتُ بعض الرسائل فـي بعـض المتعصبين الجهلة، وسجِنْتُ مرتين بسبب وشاياتهم إلى الحكام الوطنيين والبعثيـين، وبتصـريحي لبعضهم حين سئلت: لا أؤيد الحكم القائم؛ لأنه مخالف للإسلام، وكان ذلك خيراً لي وسبباً لانتشـار دعوتي.

ولقد يسر ا لي الخروج للدعوة إلى التوحيد والسنة إلى كثير من البلاد السورية والعربية، ثم إلى بعض البلاد الأوروبية، مع التركيز على أنه لا نجاة للمسلمين مما أصابهم من الاسـتعمار والـذل والهوان، ولا فائدة للتكتلات الإسلامية، والأحزاب السياسية إلا بالتزام السنة الصحيحة وعلى منهج السلف الصالح- رضي ا عنهم - ؛ وليس على ما عليه الخلف اليوم- عقيدة وفقهاً وسـلوكاً- ؛ فنفع ا ما شاء ومن شاء من عباده الصالحين، وظهر ذلك جليّاً في عقيدتهم وعبادتهم، وفي بنائهم لمساجدهم، وفي هيئاتهم وألبستهم، مما يشهد به كل عالم منصف، ولا يجحـده إلا كـل حاقـد أو مخرف، مما أرجو أن يغفر ا لي بذلك ذنوبي، وأن يكتب أجر ذلك لأبي وأمي، والحمد الـذي بنعمته تتم الصالحات: { **رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمـل صالحاً ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين** }[٢]، رب {... **وأصلح لي في ذريتـي إنـي تبت إليك وإني من المسلمين** }.[٣] ".[٤]

هذا ما قاله الشيخ – رحمه ا – في حق نفسه، وأزيد على ما قال؛ فأقول [٥]:

أولاً : اسمه ونسبته : هو الشيخ الإمام العلامة أبو عبد الرحمن (محمد ناصر الدين) بن (نوح نجاتي) بن آدم، ولقبه الذي لقّب به نفسه واشتهر به : (الألباني) .

ثانياً : ولادته ونشأته : ولد – رحمه ا – في مدينة (أشقودرة)، عاصمة دولة ألبانيا السـابقة، وكانت ولاته في العام (١٣٣٢ه، ١٩١٤م).

---

[٢] سورة النمل، آية (١٩).

[٣] سورة الأحقاف، آية (١٥).

[٤] الألباني، محمد ناصر الدين(ت١٤٢٠ه، ١٩٩٩م)، **سلسلة الأحاديث الصـحيحة،** ط١، ٧م، مكتبـة المعـارف، الرياض، ٢٠٠٢م. ج٧، ص٦١٥-٦١٧.

[٥] مصادر ترجمة الشيخ الألباني كثيرة. انتقيت منها، وتصرفت فيها على النحو أعلاه.

العلي، إبراهيم، **محمد ناصر الدين الألباني : محدث العصر، وناصر السنة،** ط٢، ١م، دار القلم، دمشق،٢٠٠٣م.

السدحان، عبد العزيز بن محمد بن عبد ا ، **الإمام الألباني- رحمه ا - دروس ومواقـف وعبـر،** ط١،١م، دار التوحيد للنشر، الرياض، ٢٠٠٨م.

الشيباني، محمد إبراهيم، **حياة الألباني، وآثاره، وثناء العلماء عليه،** ط١، ٢م، مكتبة السراوي، القاهرة،١٩٨٧م.

نشأ – رحمه ا – في أسرة فقيرة متدينة، ويغلب عليها العلم؛ حيث كان والـده – رحمـه ا – عالماً بالمذهب الحنفي مفتياً فيه.

وكما ذكر الشيخ نفسه، هاجر أبوه به وبعائلته إلى الشام فراراً بدينهم من حكم العلمانيين.

وفي الشام – وتحديداً في دمشق – أتم الشيخ كما ذكر دراسته الابتدائية (بتفـوق) فـي مدرسـة الإسعاف الخيري.

ثم أخرجه أبوه منها؛ لأنه كان سيء الظن بالمدارس النظامية من الناحية الدينية.

ووضع أبوه له منهجاً علمياً للدراسة؛ فعلمه القرآن الكريم وتجويده، والنحـو والصـرف، والفقـه الحنفي.

وقرأ على الشيخ سعيد البرهاني بعض كتب الفقه الحنفي، وبعض كتب اللغة والبلاغة، كما أنه كان حريصاً على حضور دروس الشيخ بهجت البيطار، علامة الشام ومفتيها.

وقد تعلم الشيخ من أبيه مهنة إصلاح الساعات؛ فأجادها وبرع فيها، وكان يتكسب رزقه منها.

ثالثاً : إقبال الشيخ على تعلم علم الحديث.

قد ذكر الشيخ عن نفسه أنه توجه إلى تعلم علم الحديث دون توجيه من أحد من الناس.

وكان تعلمه هذا العلم الشريف في سن العشرين متأثراً بالأبحاث التي كان الشيخ محمد رشيد رضا – رحمه ا – ينشرها في مجلة " المنار" .

وكان أول عمل قام به الشيخ نسخ كتاب :

" المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار " للحافظ العراقـي – رحمه ا – وقد علق الشيخ عليه.

ومنذ ذلك الحين أصبحت حياة الشيخ مسخرة لتعلم علم الحديث؛ حيث برع فيه الشيخ بفتح مـن ا وحده، وأصبح يعرف في دمشق الشام به.

وقد ساعدته المكتبة الظاهرية فيها على ذلك أيّما مساعدة، بما تحتويه من كنوز دفينة، وكتب ثمينة من تراث هذه الأمة، والتي كان يقول الشيخ عن بعضها إنه لم يكن أحد قبله قد قرأهـا أو اطلـع عليها، وذلك في عصور الجهل والتخلف التي كانت الأمة تعيشها!

وقد أهل ذلك كله الشيخ إلى أن يكون بالمكانة التي عاش فيها ومعها، ومات عليها، وهي مكانة " **محدث العصر** " – رحمه ا - .

رابعاً : نشاطه الدعوي.

بعد تمكن الشيخ من تعلم علوم الحديث المختلفة أصبح له هم في نشر ما كان يتعلمه بين الناس؛ فلم يكن ليؤثر نفسه بما تعلم على الآخرين.

فأصبح يعقد الدروس العلمية، والتي كان يحضرها طلبة العلم، وبعض أساتذة الجامعات.

وقد قام بتدريسهم كتباً مختلفة في العقيدة والفقه والحديث وأصولهما.

وكان الشيخ يسافر دوريّاً وبانتظام إلى المدن السورية المختلفة لنشر ما تعلم من علم كـان أكثـر الناس جاهلين فيه.

خامساً : محنته، وصبره على الأذى.

قد أشار الشيخ إلى شيء من ذلك في كلامه المتقدم عن نفسه.

وكأيّ مجدد ومصلح؛ فقد تعرض الشيخ إلى أنواع من الأذى بسبب دعوته إلى نبذ التقليد والابتداع.

وقد سجن الشيخ مرتين بسبب وشاية بعض المناوئين له والمخالفين.

ولكنه صبر على ذلك؛ بل كان سجنه مدعاة له لتأليف بعض الكتب فيه.

سادساً : جهود الشيخ العلمية.

بلغت شهرة الشيخ الآفاق، وتحدث الناس عنه فيها، وكان لذلك أن :

١- اختارته كلية الشريعة في جامعة دمشق ليقوم بتخريج أحاديث البيوع الخاصة بموسـوعة الفقه الإسلامي.

٢- اختير عضواً في لجنة الحديث، والتي شُكلت في عهد الوحـدة بـين مصـر وسـورية، للإشراف على نشر كتب السنة وتحقيقها.

٣- طلبت منه الجامعة السلفية في بنارس " الهند " أن يتولى مشيخة الحديث فيها؛ فاعتذر.

٤- طلب إليه وزير المعارف في المملكة العربية السعودية أن يتولى الإشـراف علـى قسـم الدراسات الإسلامية العليا في جامعة مكة. ولكن الظروف حالت دون تحقق ذلك.

٥- اختير عضواً للمجلس الأعلى للجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة من عام (١٣٨٥ه) إلـى العام (١٣٨٨ه)، وعمل فيها مدرساً للحديث الشريف وعلومه. وله فيها ذكريات جميلة.

٦- لبّى دعوات عديدة من أقطار شتى لإلقاء المحاضرات والدروس فيها على طلبة العلم.

وأخيراً فقد ألف الشيخ المؤلفات النافعة الكثيرة، والتي زادت على المئـة والسـبعين بـين تـأليف وتحقيق وتخريج.

وتُوج ذلك باختياره فائزاً بجائزة الملك فيصـل العالميـة للدراسـات الإسـلامية عـام (١٤١٩ه، ١٩٩٩م)، وموضوعها:

" الجهود العلمية التي عنيت بالحديث النبوي، تحقيقاً، وتخريجاً، ودراسة لفضيلة الشـيخ محمـد ناصر الدين الألباني السوري الجنسية، تقديراً لجهوده القيمة في خدمة الحديث النبـوي تخريجـاً، وتحقيقاً، ودراسة، وذلك عن كتبه التي تربو على المئة " .

سابعاً : ثناء أهل العلم عليه.

أثنى على الشيخ الألباني وعرف له فضله القريب والبعيد، المحب والشـانئ؛ وذلـك لأن مكانتـه العلمية أصبحت أمراً مفروغاً منه .

قال العلامة محب الدين الخطيب – رحمه ا - عنه :

" من دعاة السنة الذين وقفوا حياتهم على العمل لأحيائها " .

وقال الإمام الشيخ عبد العزيز بن باز – رحمه ا - :

" ما أعلم تحت أديم السماء عالماً بالحديث في العصر الحديث مثل العلامة الألباني " .

وقال الشيخ الفقيه محمد بن صالح العثيمين – رحمه ا - :

" إنه حريص جداً على العمل بالسنة ومحاربة البدعة...، وهو ذو علم جم فـي الحـديث روايـة ودراية، والرجل طويل الباع، واسع الاطلاع، قوي الإقناع... " .

وقال العلامة أحمد الغماري – رحمه ا - ، وهو من هو في علم الحديث في العصر الحديث :

" وناصر الدين الألباني قدم إلى دمشق وتعلم العربية، وأقبل على علم الحديث فأتقنه جداً، وأعانتـه مكتبة الظاهرية المشتملة على نفائس المخطوطات في الحديث...، ولولا خبث مذهبه ! وعناده لكان من أفراد الزمان في معرفة الحديث " .

ثامناً : وفاته - رحمه ا - .

استقر الشيخ الألباني – رحمه ا – آخر حياته في عمّان البلقاء، وعاش فيها نحواً مـن عشـرين سنة، وبقي فيها إلى أن وافته المنية بعد عصر يوم السبت في الثاني والعشرين من جمادى الآخـرة سنة (١٤٢٠هـ) الموافق للثاني من شهر تشرين الأول (١٩٩٩م) عن ثمانية وثمانين عاماً، ودفـن في مقبرة مهجورة قرب بيته بعد صلاة العشاء من اليوم نفسه.

رحمه ا رحمة واسعة، وأسكنه فسيح جناته

وجزاه خير الجزاء على ما قدم لأمة

محمد - صلى ا عليه وسلم -

- المبحث الثاني: من منهج الشيخ الألباني في تخريج الأحاديث في كتابه " سلسلة الأحاديث الصحيحة ".

وإنما خصصت كتاب " سلسلة الأحاديث الصحيحة " بذلك؛ لأن هذا الكتاب له أكبر الصلة بموضوع الدراسة؛ حيث إنه الميدان الرئيس الذي يقوي فيه الشيخ الألباني الحديث الضعيف.

وما يعنيني بيانه هنا أنّي لم أجد للشيخ منهجاً واضحاً مضطرداً يسير عليه في ترتيب كلامه للحديث الواحد وتخريجه له.

بعبارة أخرى : إن الشيخ الألباني عندما يأتي لتخريج حديث ما؛ فإنه لا يقوم بجعل (مسوّدة) له ثم (يبيضه) بعد ذلك.

بل إنه يجعل للحديث (قصة) كاملة تعيش معه عمره كله؛ بحيث إنه إذا جدّ جديد، ووجد إضافة للحديث؛ ولو كانت مخالفة لكلامه المتقدم؛ فإنه يضيفه بعد انتهائه من كلامه ذاك.

وبرهاني على ذلك أمران اثنان :

الأمر الأول : أن الشيخ في تصديره الكلام على الحديث الذي حكم بحسنه، أو صحته، لا يبدأ دائماً بذكر أقوى الطرق أو الأسانيد له – إذا كان له أكثر من طريق - .

فأحياناً يكون الحديث - الذي يخرجه الشيخ - له إسناد صحيح قوي ، فيصدر كلامه على الحديث بذكره، ثم يذكر له طرقاً أخرى أقل درجة في الصحة منه .

وأحياناً أخرى يكون للحديث إسناد ضعيف، أو أقل درجة في الصحة من طرق أخرى له، فيصدر كلامه على الحديث بذكر ذلك الإسناد ثم يقول إن الحديث له شواهد أو طرق أخرى، ويسوقها.

وقد أفادني بعض من عمل مع الشيخ مدة طويلة في مكتبته بمثل ذلك؛ فقال لي :

إن الشيخ يبدأ كلامه على الحديث في " السلسلة الصحيحة " بذكر أول مصدر وقعت عيناه عليه، ووجد فيه الحديث، ثم يبحث بعد ذلك في غيره من المصادر، ويضيفها إلى المصدر الأول، ولو كانت تلك المصادر أصح من المصدر الأول وأوثق منه، ولا يرجع فيؤخر ذلك المصدر الأقل صحة ووثاقة بعد تلك المصادر الأصح والأوثق.

وأضرب على ذلك مثلين يوضحان ما تقدم بيانه :

- المثال الأول : حديث : " **أستودع ا ً دينَك وأمانتَك وخواتيم عملك** ".[٦]

هذا الحديث بدأ الشيخ – رحمه ا – كلامه عليه بذكر إسناد له ضعيف. ثم قال :

" لكن يتقوى بالطرق الأخرى " . وساق الطرق الأخرى :

[٦] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة**، ج١، ص٤٨-٥٠.

الأولى منها : قال عن إسنادها " صحيح على شرط الشيخين " .
والثانية منها : قال عن إسنادها : " صحيح " .
والثالثة : قال عن إسنادها : " ضعيف " .

فهذا مثال واضح على تصدير الشيخ كلامه على الحديث بذكر طريق ضعيفة، مع وجود طرق صحيحة أخرى له، ولكنه لم يصدر الكلام على الحديث بها؛ لأنه لم يقف عليها ابتداء .

- **المثال الثاني :** حديث : " **إنّ أعظم المسلمين [في المسلمين] جرماً: من سأل عن شيءٍ لم يحرم [وينقر عنه]؛ فحرم [على الناس] من أجل مسألته ".**[٧]
هذا الحديث صدر الشيخ تخريجه له بذكره أن البخاري ومسلماً قد أخرجاه.
ولكنه لم يكتف بذلك؛ فذكر أنه أخرجه كذلك :
أبو داود، وابن حبان، والحميدي، وأحمد، والبزار، وأبو يعلى.
ثم ذكر له شاهداً عند الحاكم، والطبراني، ومن طريقه أبو نعيم؛ وحكم عليه بالضعف.
فأنت ترى أن الشيخ لم يكتف في تخريج الحديث بذكر أن الشيخين قد أخرجاه؛ وهذا كاف تماماً لمعرفة صحة الحديث، وإنما ذكر من أخرجه غيرهما؛ بل ذكر له شاهداً بإسناد ضعيف!!
وهذا يؤكد أن الشيخ عند تخريجه الحديث يذكر عنده – كيفما اتفق - كل ما يقف عليه مما له علاقة به، وقد لا يكتفي بذكر ما هو كاف في إثبات صحة الحديث.

الأمر الثاني : أن الشيخ يكثر أثناء تخريجه الأحاديث من قوله:
(ثم وقفت)،(ثم وجدت)، (ثم رأيت)، (ثم تبيّن)، (ثم أوقفني)، (ثم أطلعني) وغيرها من العبارات الدالة على الإضافة لما تقدم من كلامه، أو الاستدراك عليه.
- **مثال ذلك:** حديث : " **يبصر أحدكم القَذَاة في عين أخيه ، وينسى الجِذْع - أو الجِذْل - في عينه معترضاً ".**
هذا الحديث نقل الشيخ عن بعض أهل العلم أنه تفرد به **محمد بن حِمير**؛ ثم قال:
" ورجاله كلهم ثقات رجال الصحيح، ولا علة فيه؛ فهو حديث صحيح... " .
ثم ذكر أنه أخرجه بعض المصنفين من طريق **مسكين الحذاء موقوفاً**. وحكم على مسكين هذا بأنه صدوق يخطئ، وأن رواية محمد بن حمير المرفوعة أرجح؛ لأنه لم يوصف بالخطأ.
بعد هذا كله قال الشيخ - رحمه ا - :

---

[٧] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة،** ج٧، ص٨١٧.

" **ثم رأيت** في بعض تعليقاتي...أن الإمام أحمد أخرج الحديث ... موقوفاً، فقال : حـدثني كثيـر: حدثنا جعفر به.

وكثير هذا هو ابن هشام، ... وهو ثقة من رجال مسلم ،فهو متابع قوي لمسكين بن بكير، فإن لـم يتابع ابن حمير من ثقة على رفعه؛ فالأرجح أن الحديث موقوف ".ا.هـ.[٨]

فأنت ترى كيف تراجع الشيخ عن حكمه على الحديث بالصحة مرفوعاً في نفس الموضع باستدراكه على نفسه أنه رأى بعد ذلك ما جعله يرجع عما قرره ابتداء.

وهو بذلك قد استدرك على نفسه أمراً كان في إمكانه أن لا يذكره؛ وذلـك بـأن يـذكر الطريـق الموقوفة ومن تابع راويها أولاً، ثم يذكر من خالفها بروايتها مرفوعة، ويحكم عليها بالشذوذ. ولكن الشيخ لمّا وقف ابتداء على الطريق المرفوعة – وهي المرجوحة عنده كما قال – أثبتها في كتابـه، ثم لمّا وقف على غيرها مما يخالفها، أضافها إليها، وتكلم عليهما جميعاً بما هو لائق بحالهما.

يزيد الأمر بياناً :

(الاستدراكات) التي جعلها الشيخ آخر كل مجلد من " السلسلة الصحيحة " - التي طبعـت فـي حياته رحمه ا - ؛ حيث إنه يستدرك فيها على نفسه أموراً كانت خافية عليه في أحاديـث تقـدم عليها الكلام في أصل الكتاب، وهو يصدر الكلام فيها – الاستدراكات – بالعبارات التـي تقـدمت الإشارة إليها.

مثال ذلك : حديث : " **الأذنان من الرّأس** " .

هذا الحديث أطال الشيخ النفس في ذكر طرقه والتكلم على أسانيده، ثم قال - رحمه ا - نهايـة كلامه عليه :

" ولكن ذلك لا يمنع أن يكون حسناً لغيره ما دام أن الرجال كلهم ثقات ليس فيهم متهم . وإذا ضـم إليه طريق ابن عباس الصحيح، وطريقه الآخر الذي صححه ابن القطان، وابن الجوزي، والزيلعي وغيرهم، فلا شك حينئذ في ثبوت الحديث وصحته، وإذا ضم إلى ذلـك الطـرق الأخـرى عـن الصحابة الآخرين، ازداد قوة؛ **بل إنه ليرتقي إلى درجة المتواتر عند بعض العلماء** ".[٩]

وفي الصفحة التالية نقل قول بعض أهل العلم فيه:

" إنه ضعيف من كل طرقه " وتعجب منه، ثم قال - رحمه ا - :

---

[٨] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة،** ج١، ص٧٥.

[٩] المصدر نفسه، ج١، ص٩٠.

" وإذا علمت أن الأمر ليس كذلك ، وأن بعض طرقه صحيح لم يطلع عليه النووي. والبعض الآخر صحيح لغيره... " إلى آخر كلامه - رحمه ا - .

بعد هذا كله، وعند الانتهاء من الكلام على فقه الحديث، قال - رحمه ا - :

" انظر الاستدراك رقم:٢ ".[١٠]

وفي ذلك (الاستدراك) رجع الشيخ عن كل ما نقلته عنه آنفاً، مصدراً كلامه فيه بقوله:

" **ثم تبين لي** أن تصحيح ابن القطان للحديث من الطرق الأولى عن ابن عباس معلول بالشذوذ، ومثلها الطريق الثالثة عنه؛... " .

وذكر - رحمه ا - أنه استفاد ذلك من تحقيق أحد الإخوة الأفاضل.

ثم قال- رحمه ا - :

" لكني كنت أود من الأخ الفاضل أن يزود قراءه بخلاصة نافعة بعد ذلك الجهد الجهيد، والتعب الشديد في تتبع طرق الحديث، وهي بيان مرتبة الحديث؛ لأنها بيت القصيد من التخريج، فإن من المقرر في " علم المصطلح " أن الحديث الضعيف يتقوى بكثرة الطرق بالشرط المعروف هناك، فالسؤال الذي يطرح نفسه الآن - كما يقال في هذا الزمان - : هل يبقى الحديث على ضعفه كما تدل عليه مفردات طرقه، ويشير إليه صنيع الدارقطني والبيهقي، أم إن مجموع طرقه يخرجه من الضعف، ويرقى به إلى مرتبة الاحتجاج به ، ولو في رتبة الحديث الحسن لغيره على الأقل ؟.

وجواباً عليه أقول: إن هذا الحديث مثال صالح للحديث الضعيف الذي يتقوى بكثرة الطرق...".[١١]

إلى آخر كلامه - رحمه ا - .

فانظر- رحمك ا - كيف استدرك الشيخ على نفسه هنا تصحيحه الحديث من بعض طرقه هناك، ثم ذهب إلى القول بضعف جميع مفرداته.

---

[١٠] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة،** ج١، ص٩٣.

[١١] المصدر نفسه، ج١، ص٩٠٣-٩٠٤.

- المبحث الثالث: بيان مدى توسع الشيخ الألباني في تقوية الأحاديث الضعيفة في " سلسلة الأحاديث الصحيحة " .

يعد الشيخ الألباني – رحمه ا – من المتوسعين في تقوية الأحاديث الضعيفة في كتبه المختلفة، خاصة منها كتابه " سلسلة الأحاديث الصحيحة ".

وقد قمت بإحصاء عدة الأحاديث الضعيفة التي قواها الشيخ في هذا الكتاب – بعد أن صرح بضعفها ابتداء - فبلغت اثنين وتسعين حديثاً وثمانمئة حديث (٨٩٢) من أصل خمسة وتسعين حديثاً وستمائة وثلاثة آلاف حديث (٣٦٩٥).[١٢]

ويعني هذا أن نحو ربع عدد الأحاديث المقبولة (٢٤،١%) عند الشيخ الألباني في هذا الكتاب، والتي أوردها فيه وخرّجها هي أحاديث ضعيفة في أصل حالها، لكنه قواها - رحمه ا – وأوصلها إلى درجة الحديث المقبول.

[١٢] رقم آخر حديث مطبوع في " **سلسلة الأحاديث الصحيحة** " هو " ٤٠٣٥ " ، ولكن الناشر نبه في مقدمة المجلد السابع منها – والذي طبع بعد وفاة الشيخ رحمه ا - إلى أن هناك قفزاً في ترقيم الشيخ بعد الحديث (٣٦٢٤) إلى (٣٩٣٧)، وقفزاً آخر (٤٠٠٦ – ٤٠٣٣) ؛ فسقط بذلك (٣٤٠) حديث.

الفصل الأول

تقوية الحديث الضعيف بتعدد طرقه عند المحدثين عامة، وعند الشيخ الألباني خاصة

تدور تطبيقات المحدّثين – رحمهم ا – في تقويتهم الأحاديث الضعيفة وترقيتها حـول تعـدد طرق الحديث الواحد بشكل أساس. فالبحث عن طرق الحديث والتفتيش عنها هو عمـدة المحـدّث الذي يريد تقوية الحديث الضعيف.

وهذا لا يمنع من وجود تطبيقات أخرى تبحث في غير تعدد طرق الحديث استعملها المحـدّثون – ومنهم الشيخ الألباني - لتقوية الأحاديث الضعيفة. وسيأتي الكلام عليها – إن شاء ا تعالى - .

لكني أفرد هنا هذا الفصل بالبحث في الشكل العام، والإطار المشهور اللّذين يتقوّى مـن خلالهمـا الحديث الضعيف عند المحدثين؛ ألا وهو:

تقوية الحديث الضعيف بتعدد طرقه

وقد جاء هذا الفصل في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تقوية الحديث الضعيف بتعدد طرقه عند المحدثين.

المبحث الثاني: تقوية الحديث الضعيف بتعدد طرقه عند الشيخ الألباني.

المبحث الثالث: جملة من الأوهام وقعت للشيخ الألباني في تطبيقه قاعدة تقوية الحديث الضـعيف بتعدد طرقه.

والحمد وحده

المبحث الأول

تقوية الحديث الضعيف بتعدد طرقه عند المحدّثين

أفرد هذا المبحث بذكر مسائل عامة تتعلق بقاعدة تقوية الحديث الضعيف بتعـدد طرقـه مـن واقع كلام أئمة الحديث وتطبيقاتهم العملية.

المطلب الأول

الحديث الضعيف عند المحدثين

لمّا كانت هذه الرسالة معنية بشكل كامل ومباشر بالحديث الضعيف الذي يقويه الشيخ الألبـاني - رحمه ا - ناسب ذلك ابتداء معرفة حدّ هذا الحديث عند المحدثين وماهيّته.

(الضعف، والضعف) في لغة العرب خلاف القوة. وقيل:الضعف- بالضم- في الجسد، والضعف – بالفتح - في الرّأي والعقل. وقيل: هما معا جائزان في كل وجه.[١]

وقال بعض أهل اللغة : " هما - يعني بالفتح والضم- عند جماعة أهل البصر باللغة لغتان جيـدتان مستعملتان في ضعف البدن، وضعف الرأي " .[٢]

وعليه؛ فإن تعريف علماء مصطلح الحديث للحديث الضعيف يكون متعلقاً بالضعف المعنوي الـذي يجعله في مقابل القوي من الحديث.

قال ابن الصلاح – رحمه ا - في بيان حد **الحديث الضعيف**:

" كل حديث لم تجتمع فيه صفات الحديث الصحيح، ولا صفات الحديث الحسن - المذكورات فيمـا تقدم - فهو حديث ضعيف".[٣]

كذا عرفه – رحمه ا - وتبعه عليه ثلة من العلماء. واعترض عليه بما حاصـله أن فـي كلامـه حشواً، وأنه لو قال في حده : كل حديث لم تجتمع فيه صفات الحديث الحسن، لكان أولى؛ لأن مـا كان بعيداً عن الحسن فهو عن الصحيح أبعد .[٤]

---

[١] ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم (ت ٧١١ ه/١٣١١ م)، **لسان العرب**، دار صـادر، بيـروت. ج ٩، ص ٢٠٣.

[٢] الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد(ت٢٧٠ه) ، **تهذيب اللغة**، (تحقيق عبد السلام هارون وآخـرين)، الهيئـة العامة للكتاب، القاهرة،١٩٨٤م. ج١، ص٤٨٢.

[٣] ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان(ت٦٤٣ه)،**علوم الحـديث**، (تحقيـق د.نـور الـدين عتـر)، المكتبـة العلميـة، بيروت،١٩٨٠م. ص٤١.

[٤] العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين (ت٨٠٦ه)، **التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصـلاح**، دار الحديث، بيروت. ص٤٨.

ودافع بعضهم عن كلام ابن الصلاح وانتصر له وتعجب من الاعتراض عليه، معللاً ذلك بأن مقام التعريف يقتضي ذلك.[١] وحكم بين الاثنين الحافظ ابن حجر – رحمه الله - وقضى لمن اعترض على تعريف ابن الصلاح. ثم ذكر تعريفاً مختصراً له؛ فقال:

" ولو عبر – يعني ابن الصلاح – بقوله **: كل حديث لم تجتمع فيه صفات القبول،** لكان أسلم من الاعتراض وأخصر. والله أعلم ".[٢]

وصفات القبول عند أهل الحديث ذكرها الحافظ العراقي – رحمه الله – بقوله :

" وشروط القبول هي شروط الصحيح والحسن ، وهي ستة :

١- اتصال السند حيث لم ينجبر المرسل بما يؤكده على ما سيأتي .

٢- وعدالة الرجال.

٣- والسلامة من كثرة الخطأ والغفلة .**(قال ابن حجر هنا:" قلت: بل التعبير هنا باشتراط الضبط أولى".)**.[٣]

٤- **ومجيء الحديث من وجهٍ آخر، حيث كان في الإسناد مستور لم تُعرف أهليتُه ، وليس متّهماً كثير الغلط . (قال ابن حجر هنا: " وكذا إذا كان في الإسناد انقطاع خفيف، أو خفيّ، أو كان مرسلاً، كما قررناه في الكلام على الحسن المجبور " .).**[٤]

٥- والسلامة من الشذوذ.

٦- والسلامة من العلة القادحة ".[٥]

والشرط الرابع واضح في تأصيل قاعدة تقوية الحديث الضعيف بتعدد طرقه، وسيأتي – إن شاء الله - الكلام عليها مفصلاً.

مما يذكره علماء مصطلح الحديث في هذا المقام عادة أقسام الحديث الضعيف، وهو أمر قليل الفائدة، وتعب ليس وراءه أرب، كما قال الحافظ ابن حجر – رحمه الله - .[٦] فضربت صفحاً عنه.

---

[١] ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي(ت ٨٥٢هـ)، **النكت على كتاب ابن الصلاح،** ط١، (تحقيق: د. ربيع بن هادي)، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٩٨٤م. ج١،ص٤٩١. والبعض المشار إليه هو الإمام الزركشي.

[٢] المصدر نفسه.

[٣] المصدر نفسه، ج١، ص٤٩٣.

[٤] المصدر نفسه.

[٥] العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين(ت ٨٠٦هـ)، **شرح التبصرة والتذكرة ،**٢م، دار الكتب، بيروت. ج١، ص١١٢.

[٦] السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(ت٩١١هـ)، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي،**٢م (تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف)، دار الكتب الحديثة، القاهرة،١٩٦٦م. ج١، ص١٧٩-١٨٠.

المطلب الثاني

الحديث الحسن لغيره عند المحدثين

(الحسن) لغةً ضد القبيح ونقيضه.[١] و**(الحسن)** ما حسن من كل شيء .[٢]

قولنا :" **لغيره** " ، هو لبيان أن وصف الحسن قام لمعنى ثبت في غير الشيء؛ فإنه لا يحسن لذاته؛ لقصوره عن تحقيقه به. وهذا يبين لنا بجلاء معنى الحسن لغيره عند المحدثين.

فالحديث (**الحسن لغيره**) قام به وصف الحسن لا لذاته، وإنما لمعنى في غيره.

وحقيقة هذا الحديث وماهيته المميزة له عن غيره هي **اعتضاد رواية ضعيفة قابلة للانجبار برواية ضعيفة أخرى فأكثر قابلة للانجبار أيضاً.**[٣]

وعليه؛ فيكون تعريف الحديث الحسن لغيره هو:

كل حديث يروي بإسناد ضعيف، وكان ضعفه يسيراً، ويروى - كذلك - من وجه آخر فأكثر بضعف يسير أيضاً، ولا يكون مخالفاً لما هو أقوى منه.[٤]

فخرج بقولنا: " **غير شديد الضعف** " : ما كان في سنده راو متهم بالكذب، أو مفسق، ودخل فيه الحديث المرسل، والمنقطع، والذي يرويه سيئ الحفظ، والمجهول، ونحو ذلك مما سيأتي إيضاحه – إن شاء ا - .

وخرج بقولنا: " **ولا يكون مخالفاً لما هو أقوى منه**" الشاذ والمنكر.[٥]

وعلى هذا التعريف يتنزل كلام الأئمة الذين ذكروا الحسن لغيره - معنى أو لفظاً - في كتبهم، وعرّفوه بذكر ما تتحقق به ماهيّته، دون وضع تعريف واضح له.[٦]

---

[١] ابن منظور، **لسان العرب**، ج١٣، ص١١٤.

[٢] الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب(ت٨١٧هـ)،**القاموس المحيط**، ط٢، (تحقيق مكتب تحقيق التراث)، مؤسسة الرسالة، بيروت،١٩٨٧م. ص١٥٣٥.

[٣] الدريس، خالد بن منصور، **الحديث الحسن لذاته ولغيره**، ط١، ٥م، دار أضواء السلف، الرياض، ٢٠٠٥م. ج٥، ص٢٠٨٨

[٤] المصدر نفسه. بتصرف.

[٥] المصدر نفسه.

[٦] انظر على سبيل المثال:

١- ابن الصلاح، **علوم الحديث**، ص٢٧-٢٨. حيث ذكر أنواعاً من الرواة الذين ينجبر حديثهم.

٢- ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي(ت٨٥٢هـ)، **نزهة النظر شرح نخبة الفكر**، مؤسسة ومكتبة الخافقين، دمشق،١٩٧٩م. ص٥١-٥٢. حيث قال: " ومتى توبع السيئ الحفظ بمعتبر... صار حديثهم حسناً لا لذاته؛ بل بالمجموع " . وقد تقدم بيانه أيضاً في كلام العراقي في المطلب السابق عند كلامه على شروط قبول الحديث.

إن أول من استعمل لفظ **(الحسن لغيره)** للدلالة على الضعيف المنجبر هو- فيما أعلم- الحافظ ابـن حجر العسقلاني – رحمه ا - ، ولم يكن لفظ هذا المصطلح مذكوراً قبلُ ، رغم أن معناه وحقيقته كانا معروفين عند من سبقه من علماء الحديث .

ويعد الإمام الترمذي أقدم من عرّف الحديث الحسن، الذي اصطلح على تسميته منذ عصر الحـافظ ابن حجر بالحسن لغيره؛ وذلك أنه قال في تعريفه :

"...كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذاً، **ويروى من غير وجه نحو ذاك**؛ فهو عندنا حديث حسن " .[١]

فقوله : " **ويروى من غير وجه نحو ذاك** " ، حمله العلماء على الحديث الذي اصطلح على تسميته بالحسن لغيره .[٢]

قال الشيخ الألباني – رحمه ا - منكراً على من حسّن حديثاً بناء على تحسين الترمذي إيّاه:

" ...وقول المصنف " ...بإسناد حسن " أخذه من قول الترمذي السابق : " حديث حسن " . وفـي ذلك نظر؛ لأن قوله: " حديث حسن " لا يساوي عند الترمذي " إسناد حسن " ؛ بـل يسـاوي : " إسناد ضعيف جاء من وجوه أخرى ليس فيها متهم " ؛ فيكون الحديث حسناً لغيره، كما شرح ذلك الترمذي نفسه في آخر كتابه " السنن " ، فليعلم هذا؛ فإنه مهم " .[٣]

من الجدير بالذكر هنا أن الحديث الحسن لغيره يأتي في المرتبة الرابعة والأخيرة من مراتب حديث الآحاد المقبول من حيث القوة. وهذه المراتب- حسب قُوّتها- هي:

١- الصحيح لذاته: وهو ما رواه العدل تام الضبط، وكان إسناده متصلاً، ولم يكن شاذاً ولا معلّاً.[٤]

٢- الصحيح لغيره: وهو ما رواه العدل خفيف الضبط، وكان إسناده متصلاً، وتوبع بطريق آخـر مساو أو أرجح أو بأكثر، ولم يكن شاذاً ولا معلّاً.[٥](الحسن لذاته إذا تقوى).

٣- الحسن لذاته: وهو ما رواه العدل الذي خف ضبطه قليلاً، وكان إسناده متصلاً، ولم يكن شـاذاً ولا معلّاً.[٦]

---

[١] الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى(ت٢٧٩ه)، **العلل الصغير،ملحق بآخر الجامع الصحيح،**٥م،(تحقيـق أحمـد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي)، دار إحياء التراث العربي، بيروت. ج٥، ص٧٥٨.

[٢] ابن الصلاح، **علوم الحديث،** ص ٢٨.

[٣] الألباني، محمد ناصر الدين(ت١٤٢٠ه، ١٩٩٩م)، **غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام،** ط٤، المكتب الإسلامي، بيروت،١٩٩٤م. ص١٩٦.

[٤] ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي(ت٨٥٢ه)، **شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر،** (تعليق الشـيخ محمـد غياث الصباغ)، مكتبة الغزالي، دمشق. ص٣٠.

[٥] المصدر نفسه. ص٣١.

[٦] المصدر نفسه. ص٤٢.

٤- الحسن لغيره: وقد تقدم تعريفه.

وحكم الصحيح لذاته أنه حجة موجب للعمل بإجماع المحدثين، والصحيح لغيره كذلك، وإن كان دونه في القوة.

والحسن لذاته حجة كالصحيح عند جماهير العلماء، وإن كان دونه في القوة، ولهذا أدرجه طائفة في نوع الصحيح .[1]

ونسب بعضهم للإمام البخاري – رحمه ا - أن الحسن لذاته لا يعمل به في التحريم والتحليل.[2]

وأما الحسن لغيره، فهو كالحسن لذاته في الاحتجاج، وإن كان دونه في القوة. قال الحافظ ابن حجر:

" ومع ارتقائه إلى درجة القبول، فهو منحط عن رتبة الحسن لذاته، وربما توقف بعضهم عن إطلاق الحسن عليه ". [3]

إن من ثمار تقسيم حديث الآحاد المقبول هذه المراتب - على الرغم من كونها محتجاً بها- هو – في نقدي- الترجيح بينها حال التعارض. بمعنى أنه لو فرضنا حصول تعارض بين حديث صحيح لذاته وحديث حسن لغيره، ولم يمكن الجمع بينهما بوجه من وجوه الجمع المعروفة، فيتعين حينئذٍ اللجوء إلى ترجيح أحد الحديثين على الآخر، ويكون أحد أوجه هذا الترجيح هو تقديم الأقوى على الأقل قوة منه؛ فيترجح الصحيح لذاته على الحسن لغيره مثلاً.

إن الحديث الحسن – بنوعيه - قد أعيا المحدثين البحثُ فيه، وتراهم يبثون شكواهم في ذلك ويسطرونها في كتبهم، ليلتَمِس من يقف على كلامهم فيها العذر لهم فيما يختلفون بينهم من مباحثه.

قال الإمام الذهبي – رحمه ا - :

" ثم لا تطمع بأن للحسن قاعدة تندرج كل الأحاديث الحِسان فيها ، فأَنَا على إِياسٍ من ذلك ، فكم من حديث تردد فيه الحفاظ ، هل هو حسن أو ضعيف أو صحيح ؟ بل الحافظ الواحد يتغير اجتهاده في الحديث الواحد ، فيوماً يصفه بالصحة ، ويوماً يصفه بالحسن ، ولربما استَضعفَه " .[4]

وهذا الشيخ الألباني – رحمه ا - يقر بذلك، ويتابع الإمام الذهبي فيما ذكره. قال – رحمه ا - :

---

[1] السيوطي، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، ص٩١.

[2] الصنعاني، محمد بن إسماعيل، **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار**، ط١، (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد)، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٤٦م. ج١، ص١٨٠. وفي صحة هذه النسبة نظر، ليس هذا موضع بيانه.

[3] ابن حجر، **شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، ص١٠٥-١٠٦.

[4] الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد(ت٧٤٨ه)، **الموقظة في علم مصطلح الحديث** ، ط١، (اعتنى به عبد الفتاح أبو غدة)، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٩٨٤م. ص٢٨.

" وإن مما ينبغي ذكره بهذه المناسبة أن الحديث الحسن لغيره , وكذا الحسن لذاته مـن أدق علـوم الحديث وأصعبها؛ لأن مدارهما على من اختلف فيه العلماء من رواته، ما بين موثق ومضعف، فلا يتمكن من التوفيق بينها، أو ترجيح قول على الأقوال الأخرى، إلا من كـان علـى علـم بأصـول الحديث وقواعده، ومعرفة قوية بعلم الجرح والتعديل ومارس ذلك عملياً مدة طويلـة مـن عمـره، مستفيداً من كتب التخريجات ونقد الأئمة النقاد، عارفاً بالمتشددين منهم والمتساهلين، ومن هم وسط بينهم؛ حتى لا يقع فى الإفراط والتفريط. وهذا أمر صعب قل من يصير له، وينال ثمرته؛ فلا جرم أن صار هذا العلم غريباً بين العلماء . وا يختص بفضله من يشاء " .[1]

---

[1] الألباني، محمد ناصر الدين(ت١٤٢٠ه، ١٩٩٩م)، **إرواء الغليل في تخريج أحاديـث منـار السـبيل،** ط٢، ٩م، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٥م. ج٣، ص٣٦٣.

المطلب الثالث

تأصيل قاعدة تقوية الحديث الضعيف بتعدد طرقه عند المحدثين

من عناية الله – عزّ وجلّ - بخلقه أنه أمر المؤمنين بالتثبت من نبأ الفاسق إذا جاءهم، ولم يأمر برده مطلقاً للفسق القائم بصاحبه.

قال الله تعالى: { **يا أيّها الّذين آمنُوا إن جاءكُم فاسقٌ بنبأٍ فتَبينُوا، أن تُصيبوا قوماً بجهالةٍ فتُصبحوا على ما فعلتم نَادِمين}** .[1] وفي قراءة أخرى: **{...إن جاءكُم فاسقٌ بنبأٍ فَتَثَبتُوا }.**[2]

فجعل المحذور من عدم التثبت من خبر الفاسق هو حصول الندم بالحكم الخاطئ غير المطابق للواقع على قوم معينين.

وفي هذه الآية أنه متى اقترن بخبر الفاسق دليل آخر يدل على صدقه، فقد استبان الأمر، وزال الأمر بالتثبت.[3]

وإنما أمر بالتثبت عند خبر الفاسق الواحد ولم يأمر به عند خبر الفاسقَين؛ لأن خبر الاثنين يوجب من الاعتقاد ما لايوجبه خبر الواحد.[4]

فهذا مسلك من مسالك العلم غير ما جاء عن طريق الأثبات الثقات. ومن ذلك أن الله تعالى جعل شهادة المرأة الواحدة على النصف من شهادة الرجل حتى تأتي امرأة أخرى وتتابعها على شهادتها. قال تعالى:

{ واستَشْهدوا شَهيدين مِن رجالكم؛ فإن لم يكُونا رجلَين فَرجلٌ وامرأتان مِمن تَرضون مِن الشهداءِ أن تَضِل إحداهما فتُذَكر إحداهما الأُخرى } .[5]

فقوّى شهادة المرأة بشهادة أخرى. **فكذا يتقوى خبر الضعيف بموافقة غيره.**

وليس هناك دليل يحتم ألا يستفاد العلم إلا من طريق خبر الثقة عن مثله؛ بل من مسالك العلم بالأخبار أن يحتف الخبر الضعيف سنداً بقرائن تدل على ثبوته. وكل ما يحتاجه المسلمون من أمور الدين فإن الله تعالى نصب الأدلة على بيان ما فيه من صحيح وغيره .[6]

---

[1] سورة الحجرات، آية (٦).

[2] الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد (ت٤٣٦ﻫ)، **التيسير فى القراءات السبع،** ط٢، ١م، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٤م. ص١٣٠.

[3] ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم(ت٧٢٨ﻫ)، **مجموع الفتاوى،** ط١، (جمع عبد الرحمن بن محمد بن قاسم)، مطبعة الرسالة، سوريا، ١٩٧٨م. ج١٥، ص٣٠٧.

[4] المصدر نفسه ج١٥، ص٣٥٣.

[5] سورة البقرة، آية (٢٨٢).

[6] ابن تيمية، **مجموع الفتاوى،** ج١٣، ص ٣٤٤.

هذا، وإن العقل الصحيح يقضي بأن يثبت بخبر الضعيف الذي أتى من غير وجه ما يثبـت بخبـر العدل الضابط عن مثله؛ وذلك أننا إنما رددنا خبر الضعيف عند انفراده ولم نرده إذا عضده غيره، إذ بهذه الهيئة المجموعة – من خبر الضعيف وما عضده - يكتسب الخبر قوةً قد لا يحصلها خبر الثقة المنفرد.

قال الحافظ ابن حجر – رحمه ا - :

" المقبول ما اتصل سنده وعدلت رجاله، **أو اعتضد بعض طرقه ببعض حتى تحصل القوة بالصورة المجموعة، وكان كل طريق منها لو انفردت لم تكن القوة فيها مشروعة. وبهذا يظهر عذر أهـل الحديث في تكثيرهم طرق الحديث الواحد ليعتمد عليه؛ إذ الإعراض عن ذلك يستلزم ترك الفقيـه العمل بكثير من الأحاديث اعتماداً على ضعف الطريق التي اتصلت إليه ".**[1]

واعلم أنّ تتبع الطرق: من الجوامع والمسانيد والأجزاء لذاك الحديث الذي يظَن أنه فَرد؛ لـيعلم: هل له متابِع أم لا؟ هو " الاعتبار" .[2]

والنتيجة التي تنتج من " الاعتبار" هي معرفة الشواهد والمتابعات لذاك الحديث.

فالمتابعة : هي أن يوافق الراوي راوٍ آخر في روايته للحديث عن الصحابي؛ فإن وافقه في الرواية عن شيخه المباشر سميت متابعة تامة، وإن وافقه في الأخذ عن شيخ غيـر مباشـر فهـي متابعـة قاصرة.

والمتابعات هي تعدد طرق الحديث، وقد تقع للحديث الصحيح، وقد تقع للحديث الضعيف .[3]

وإن وجد متنٌ يروى مِن حديث صحابي آخر يشْبهه في اللفظ والمعنى، أو في المعنى فقط ، فهـو: **الشاهد.**[4]

وأذكر فيما يأتي بعضاً من أئمة الحديث الذين اشتهروا أو عنوا بقاعدة تقوية الحديث بتعدد طرقه:

١- **الإمام الشافعي** – رحمه ا - . وكلامه في تقوية الحديث المرسل بشروط مشـهور، وأكتفـي بالإحالة إلى مصدره. ويعدّ كلامه من بواكير ما أصل أهل العلم فـي تقويـة الحـديث بتعـدد الطرق.[5]

---

[1] ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي(ت٨٥٢ه)، **قوة الحجاج في عموم المغفرة للحجـاج،** ط١، (تحقيـق سـمير حسين حلبي)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٧م. ص١٢.

[2] ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي(ت٨٥٢ه)، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر،** ط١، (تحقيق عبد ا بن ضيف ا الرحيلي)، مطبعة سفير بالرياض ، ٢٠٠٢م. ص٩٠.

[3] المصدر نفسه، ص ٨٨ وما بعدها.

[4] المصدر نفسه، ص٩٠.

[5] الشافعي، محمد بن إدريس(ت٢٠٤ه)، **الرسالة،** ط١، ١م، (تحقيق أحمد شاكر)، القاهرة. ص٤٦١ وما بعدها.

٢- **الإمام أحمد** – رحمه ا - . والنقول عنه كثيرة في هذا الباب. فمن ذلك :

قوله : " قد يحتاج أن يحدث الرجل عن الضعيف مثل... ولا يعجبني أن يحدث عن بعضهم " .[1]

وقوله : " ما كان حديثه بذاك – يعني ابن لهيعة - ، وما أكتب حديثه إلا **للاعتبار** والاستدلال؛ إنما قد أكتب حديث الرجل **كأني أستدل به مع حديث غيره يشده، لا أنه حجة إذا انفرد** " .[2]

قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه ا – معقباً :

" قوله : " **كأني أستدل به مع حديث غيره يشده، لا أنه حجة إذا انفرد** " ؛ يفيد...

أنه جزء حجةٍ لا حجة، فإذا انضم إليه الحديث الآخر صار حجة، وإن لم واحد يكن واحد منهما حجة، فضعيفان قد يقومان مقام قوي " .[3]

٣- **الإمام الترمذي** – رحمه ا - . قد تقدم كلامه في المطلب السابق في تعريف الحديث الحسن، وكيف أن العلماء قد حملوا كلامه فيه : " **ويروى من غير وجه...** " على الحسن لغيره. ويعدّ الإمام الترمذي أقدم من توسع في توضيح معالم قاعدة تقوية الحديث بتعدد طرقه وطبقها في كتبه. وإلى اليوم لا يذكر الحسن لغيره، ولا تذكر شروط تقوية الضعيف إلا ويذكر تعريف الترمذي للحسن.

٤- **الإمام الجوزجاني** – رحمه ا - . حيث يقول :

" إذا كان الحديث المسند من رجل غير مقنع، وشدّ أركانه المراسيل بالطرق المقبولة عند ذوي الاختيار، استُعمل واكتُفي به " .[4]

٥- **الإمام الحاكم** – رحمه ا - . وله غير نص في كتبه في هذا الأمر. فمن ذلك قوله :

" وإذا كثرت الروايات في الحديث ظهر أن للحديث أصلاً " .[5]

---

[1] أحمد بن حنبل(ت٢٤١)، **مسائل الإمام أحمد بن حنبل،** رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري(ت٢٧٥ه)، ط١، (تحقيق زهير الشاويش)، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٠م. ج٢، ١٦٧، ٢٣٨.

[2] ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم(ت ٧٢٨ه)، **المسودة في أصول الفقه،** (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد)، المدني، القاهرة. ص٢٤٧.

[3] المصدر نفسه.

[4] ابن رجب، أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد(ت٧٩٥ه)، **جامع العلوم والحكم،** ط١، ١م، دار المعرفة، بيروت، ١٩٨٨م. ص٣٠٤.

[5] الحاكم، أبو عبد ا محمد بن عبد ا (ت٤٠٥ه)، **المستدرك على الصحيحين،** ط١، ٤م، (تحقيق مصطفى عبد القادر عطا)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٠م. ج٢، ص٤٦٢.

٦- الإمام البيهقي – رحمه ا - . يعد البيهقي بعد الترمذي أشهر من توسع في تطبيـق الـرأي القائل بتقوية الأحاديث بمجموع طرقها الضعيفة.

وقد أكثر في مصنفاته من العمل بهذه القاعدة بنصوص صريحة واضحة جلية.[١] ونصوصه في ذلك كثيرة جداً. فمن ذلك قوله:

" وهذه الآثار كلها غير قوي، إلا أنها إذا ضمّ بعضها إلى بعض أخذت قوة فيما اجتمعت فيـه مـن المعنى " .[٢] وقوله:

" أسانيد هذا الحديث إذا ضم بعضها إلى بعض مع ما تقدم صارت قوية " .[٣]

٧- شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه ا - . والنقول عنه في هذا الشأن كثيرة طيبة. فمـن ذلـك قوله:

" فإن تعدد الطرق وكثرتها يقوى بعضها بعضاً، حتى قد يحصل العلم بها، ولو كان الناقلون فجـاراً فساقاً، فكيف إذا كانوا علماء عدولاً، ولكن كثر في حديثهم الغلط ؟! " .[٤]

٨- الحافظ العراقي – رحمه ا - . وتقدم كلامه عند ذكر شروط قبول الحديث، حيث ذكر مـن ذلك: " ومجيء الحديث من وجهٍ آخر، حيث كان في الإسناد مستور لم تُعرف أهليتُه ، وليس متّهماً كثير الغلط " .[٥]

٩- الحافظ ابن حجر العسقلاني – رحمه ا - . تقدم في هذا المطلب شيء من كلامه فـي هـذا الأمر. وأزيد هنا فأنقل عنه قوله:

" إن كثرة الطرق إذا اختلفت المخارج تزيد المتن قوة " .[٦]

---

[١] الدريس، **الحديث الحسن لذاته ولغيره،** ج٥، ص ٢١٣٧.

[٢] البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين(ت٤٥٨ه)، **معرفة السنن والآثار،** ط١، (تحقيق عبد المعطـي قلعجـي)، دار قتيبة ودار الوفاء ودار الوعي، سوريا ومصر،١٩٩٣م. ج١٢، ص٨٣.

[٣] البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين(ت٤٥٨ه)، **مناقب الشافعي،** (تحقيق السيد أحمد الصقر)، دار التراث، القاهرة. ج١، ص٢٧.

[٤] ابن تيمية، **مجموع الفتاوى،** ج١٨، ص٢٦.

[٥] العراقي، **ألفية العراقي المسمّاة بالتبصرة والتذكرة في علوم الحديث ،**ج١، ص١١٢.

[٦] ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي(ت٨٥٢ه)، **القول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد،** ط١، (تحقيق عبد ا الدرويش)، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع. ص٨٩.

وأكتفي بما ذكرت من أئمة الحديث الذين أصّلوا هذه القاعدة وأخذوا بها - رحمهم ا - ؛ فـإن العمل بها كان كالمسّلم به عندهم. وخالف في ذلك الإمام ابن حزم - رحمه ا - و ذهـب إلـى القول بعدم تقوية الحديث الضعيف، ولو بلغت طرقه ألف طريق[١]، فنسبه بعض أهـل العلـم إلـى الشّذوذ بذلك ورّد عليه قوله هذا.[٢]

[١] نقل عنه ذلك الزركشي كما سيأتي. وكلام ابن حزم هذا لم أقف عليه في شيء من كتبه، ولكنـي وجـدت شـيئاً بمعناه. انظر غير مأمور:

ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد(ت ٤٥٦هـ)، **الإحكام في أصول الأحكام**، ط٢، (تحقيـق أحمـد شـاكر)، مكتبـة العاصمة، القاهرة. ج١، ص ٢٨١.

[٢] الزركشي، بدر الدين أبو عبد ا محمد بن جمال الدين عبد ا بن بهادر(ت٧٩٥هـ) ، **النكت علـى مقدمـة ابـن الصلاح**، ط١، ٣م، (تحقيق زين العابدين بن محمد بلا فريج)، أضواء السلف، الرياض، ١٩٩٨م. ج١، ص٣٢٢.

المطلب الرابع

شروط تقوية الحديث الضعيف بتعدد طرقه عند المحدثين

تُجمع كلمة المحدّثين ممن تكلم على شروط تقوية الحديث الضعيف على تعريف الإمـام الترمـذي للحديث الحسن، والذي يعد أقدم من ذكر شروط تقوية الحديث الضعيف، وإن كان الإمام الشافعي قد سبقه إلى شيء من هذا؛ إلا أن الشافعي – رحمه ا - قد قصر كلامه على تقوية الحديث المرسل، وتوسع في تفريعاته وذكر ضوابط تقويته.

وتعريف الإمام الترمذي للحديث الحسن هو الّلبِنة الأساس التي بنى عليها المحدّثون الشروط العامة لتقوية الحديث الضعيف.

وهذه الشروط هي[1]:

١- أن لا يكون في إسناده متهم بالكذب.

٢- أن لا يكون الحديث شاذاً.

٣- أن يروى من غير وجه.

وكلام أهل العلم بعده – رحمه ا - يدور على معنى ما ذكره.

شرح هذه الشروط:

- الشرط الأول: أن لا يكون في إسناده متهم بالكذب.

يعني هذا الشرط أن الحديث الضعيف القابل للتقوية يجب أن لا يكون إسناده شديد الضعف؛ فيجـب أن يكون ضعيفاً ضعفاً يسيراً ليتقوى. ومنشأ الضعف في الإسناد هنا قد يكون من طعن في عدالـة الراوي، أو ضبطه، أو عدم اتصاله - أي الإسناد - . وعليه؛ فتكون عبارة الترمـذي مـن قبيـل التمثيل بذكر نوع من أنواع الحديث الذي لا يتقوى؛ ولا يقصد بها الحصر.

وقد فسر ابن الصلاح – رحمه ا - هذا الشرط مبيناً لما يشمله، فذكر أنه:

" الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته، غير أنه ليس مغفلاً كثير الخطـأ فيما يرويه، ولا هو متهم بالكذب في الحديث، أي لم يظهر منه تعمد الكذب في الحديث، ولا سـبب آخر مفسق " .[2]

وليس المقصود بقوله : " من مستور" هو حصر من يتقوى حديثه به، وإنما مراده التمثيل به.

قال ابن حجر – رحمه ا - :

---

[1] الترمذي، **العلل الصغير، ملحق بآخر الجامع الصحيح،** ج٥، ص٧٥٨.

[2] ابن الصلاح، **علوم الحديث**. ص٢٧-٢٨.

" وليس هو في التحقيق عند الترمذي مقصوراً على رواية المستور؛ بل يشترك معـه الضـعيف بسبب سوء الحفظ، والموصوف بالغلط والخطأ، وحديث المختلط بعـد اختلاطـه، والمـدلّس إذا عنعن، وما في إسناده انقطاع خفيف. فكل ذلك عنده من قبيل الحسن بالشروط الثلاثة ".[١]

ونلاحظ أن ابن حجر أدخل " ما في إسناده انقطاع خفيف " في شرط الترمذي هذا، رغم أن عبـارة الترمذي لا تشمله، وما هذا إلا لأنه قد فهم من شرط الترمذي هنـا : أن لا يكـون إسـناده شـديد الضعف، الذي هو أوسع من قوله: أن لا يكون راويه متهماً بالكذب.

وفهم بعض المعاصرين من قوله : " من مستور أنه يعني الراوي " العدل ظاهراً، بحيث لا يكـون متهماً بالكذب ولا الفسق، ومع عدالته الظاهرة إلا أنه من حيث الضبط والحفظ لم تتحقـق أهليتـه؛ فهو غير ضابط. لكنه لم يبلغ في ضعف الحفظ درجة كثير الخطأ المغفل .[٢] وهذا الفهم جيد، وهـو الذي كان يتبادر إلى الذهن قبل الوقوف عليه منصوصاً. والحمد على توفيقه .

فعلى هذا يكون ابن الصلاح يرى أن الترمذي لا يقتصر في عدم تحسينه على حديث المـتهم، بـل يشترك معه عنده الراوي فاحش الخطأ.

والرواة الذين لا يتقوى حديثهم يعبّر عنهم بالقول: **لا يستشهد بهـم، أو لا يعتبـر بهـم؛ لأن الاستشهاد والاعتبار يختصّان بمن يمكن تقوية حديثه.**

وقد ذكر بعض أهل العلم الرواة الذين لا يستشهد بحديثهم، وجعلهم في أدنى مراتب الجرح. وجعلهم في مراتب أربع. وهؤلاء الرواة هم:

" أكذب الناس، وإليه المنتهى في الوضع، ركن الكذب، وكذاب، أو يضع الحـديث، أو يكـذب، أو وضاع، متهم بالكذب، أو بالوضع، وفلان ساقط الحديث، وفلان هالك، وفـلان ذاهـب، أو ذاهـب الحديث، وفلان متروك، أو متروك الحديث، أو تركوه، وفلان لا يعتبر به، أو لا يعتبـر بحديثـه، وفلان ليس بثقة، وليس بمأمون، وفلان ردّ حديثه، أو ردّوا حديثه، أو مـردود الحـديث، وفـلان ضعيف جداً، وفلان واهٍ بمرّة، أو واهٍ، وتالف، وطرحوا حديثه، ارم به، أو مطّرح الحديث، وفـلان لا يكتب حديثه - أي لا احتجاجاً ولا اعتباراً، أو لا تحلّ الرواية عنه، وفلان لـيس بشـيء، أو لا شيء، أو فلان لا يساوي فلساً، أو لايساوي شيئاً " .[٣]

وعليه؛ فيكون ما سوى هؤلاء من الرواة الضعفاء – وما كان في معناهم - هم الـذين يتقـوى حديثهم.

---

[١] ابن حجر، **النكت على كتاب ابن الصلاح،** ج١، ص٣٨٧.

[٢] الدريس، **الحديث الحسن لذاته ولغيره،** ج٣، ص١٠٧٦.

[٣] السخاوي، أبو الخير محمد بن عبد الرحمن(ت ٩٠٢هـ)، **فتح المغيث شرح ألفية الحديث،** ط١، دار الكتب العلمية، بيروت،١٩٨٢م. ج١، ص٣٧٢.

- الشرط الثاني: أن لا يكون الحديث شاذاً.

يقصد بالشذوذ هنا هو عدم مخالفة الحديث الضعيف المراد تقويته لما هو أقوى منـه. هـذا الـذي رجّحه ابن حجر في تفسيره معنى الشاذ عند الترمذي.[١]

واشتراط عدم المخالفة شرط أساس لقبول الأحاديث، سواء ذكر تحت مسمّى الشاذ أو غيره، ولو لم يشترط ذلك لانهار منهج المحدثين في تعديل الرواة وجرحهم؛ إذ هو قائم على معارضة مرويـات الرواة بما رواه الثقات الحفاظ المتفق على حفظهم.

وهذا الشرط مع أهميته البالغة إلا أن أنظار العلماء تتفاوت فيه وأفهامهم تتباين فـي تحقيقـه عنـد تطبيقه. وأضرب على ذلك مثلاً :

قال الإمام البخاري – رحمه ا - :

" قال عبد الرحمن بن مغراء، وحدثنا رشدين بن كُريب، عن أبيه كُريب – مولى ابن عباس- عـن ابن عباس، رفعه :

" لا تصلوا إلى قبر ولا على قبر" .

حدثنا أبوعاصم عن سفيان الشيباني، عن الشعبي، عن ابن عباس، عن النبي – صلى ا عليه وسلم - " **صلى على قبر" .** وهذا أصح.

وروى أبو هريرة وغير واحد أن النبيّ – صلى ا عليه وسلم - صلى على قبر، وهذا أصح " .[٢]

حديث الشعبي عن ابن عباس أخرجه الشيخان.[٣] ولفظه كما في " **صحيح مسلم " :**

" أن رسول ا - صلى ا عليه وسلم - صلى على قبر بعدما دفن؛ فكبّر عليه أربعاً " .

فالبخاري يرى أن حديث رشدين بن كريب – وهو من الضعفاء[٤]- الذي فيه النهي عـن الصـلاة على القبر معارض لحديث الشعبي عن ابن عباس الذي فيه جوازها.

على أنه كان يمكن الجمع بين الحديثين بالقول إن حديث النهي عن الصلاة على القبر يحمل علـى الصلاة المعروفة، وحديث بيان الجواز يحمل على صلاة الجنازة؛ لأنه لا ركوع ولا سجود فيهـا.

---

[١] ابن حجر، **النكت على كتاب ابن الصلاح،** ج١، ص٤٠٦.

[٢] البخاري، أبو عبد ا محمد بن إسماعيل(ت٢٥٦هـ)، **التاريخ الأوسط،** ط١، (تحقيق محمد بن إبراهيم اللحيـدان)، دار الصميعي، الرياض، ١٩٩٨م. ج٢، ص٤٦.

[٣] البخاري، أبو عبد ا محمد بن إسماعيل(ت٢٥٦هـ)، **صحيح البخاري،** (ترقيم محمد فؤاد عبد البـاقي). المكتبـة الإسلامية، إستانبول،١٩٨١م. كتاب الجنائز، باب الإذن بالجنازة ، ح ١٢٤٧،ج٥، ص٩٢.

مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج(ت٢٦١هـ)، **صحيح مسلم،** (تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي)، دار إحيـاء التـراث العربي، بيروت. كتاب الجنائز، باب الصلاة على القبر، ح ٩٥٤، ج ٢، ص ٦٥٢.

[٤] ابن عدي، أبو أحمد عبد ا بن عدي الجرجاني(ت٣٦٥هـ)، **الكامل في ضعفاء الرجال،** ط٣، ٧م (تحقيـق يحيـى مختار غزاوي) ، دار الفكر ، بيروت،١٩٨٨م. ج٣، ص١٤٧.

والشيخ الألباني حسّن حديث النهي عن الصلاة على القبر بمجموع طريقين ضعيفين عنده: هما طريق رشدين بن كريب المتقدم وقد حكم عليه بالضعف تبعاً لابن حجر[١]، وطريق عبد الله بن كيسان – وقد حكم عليه الشيخ بأنه صدوق يخطئ كثيراً، تبعاً لابن حجر أيضاً [٢]- ، ثم ذكر أن للحديث شاهدين؛ فهو بهما صحيح .[٣]

فالذي يظهر أن الشيخ الألباني – رحمه الله - لا يرى أن حديث رشدين معارض لحديث الصحيحين؛ وعليه فيمكن الجمع بينهما بما تقدم.

وبهذا المثال يتضح لنا أثر اختلاف أفهام العلماء في تطبيق قاعدة مخالفة الحديث لما هو أقوى منه بين علماء الحديث.[٤]

- الشرط الثالث: أن يروى من غير وجه.

يقصد بهذا الشرط أن أقل ما تحصل به تقوية الحديث الضعيف هو أن يروى من وجه آخر قابل للاعتبار. وكلما ازدادت الطرق قوي احتمال ثبوت الحديث. وهذا الشرط يعبر عنه بتعدد طرق الحديث.

ويقصد بتعدد الطرق: التعدد الحقيقي الذي لا يترجح فيه للمحدث أن طرق الحديث تؤول إلى طريق واحد؛ كأن يجد ثلاثة طرق لحديث واحد: في أحدها مجهول، وفي الثاني انقطاع مكان المجهول، وفي الثالث مبهم مكان الانقطاع، والشيخ الذي يروي عنه هذا الراوي واحد، أو التلميذ الذي يروي عن هذا الراوي واحد؛ فهنا يغلب على ظن المحدث أن الطرق الثلاثة في حقيقة الأمر طريق واحد، ولا يكون هنا تعدد للطرق تنفع معها تقوية الحديث.

وقد علّل العلماء اشتراط تعدد الطرق في تقوية الحديث الضعيف على حدّ الحسن عند الترمذي بتقرير أنه يجب ترجيح أحد الاحتمالين في الرواية؛ فسيّئ الحفظ مثلاً حين يروي حديثاً يحتمل أنه قد ضبط حديثه، ويحتمل أنه لم يضبطه. فإذا ورد مثل ما رواه أو معناه من وجه آخر غلب على الظن حينها أنه قد ضبط، وكلما كثر المتابع قوي الظن كما تقدم. وقاسوا ذلك على أفراد المتواتر؛ فإن أولها من رواية أفراد، ثم لاتزال تكثر إلى أن يقطع بصدق المرويّ، ولا يستطيع سامعه أن يدفع ذلك عن نفسه .[٥]

---

[١] ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي(ت٨٥٢ه)، **تقريب التهذيب،** ط١، ١م، (تحقيق محمد عوامة)، دار الرشيد، سوريا، ١٩٨٦م. ص ٢٠٩.

[٢] ابن حجر، **تقريب التهذيب،** ص٣١٩.

[٣] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة** ، ج٣، ص١٦.

[٤] لقد أستفدت هذا المثال بتصرف من: الدريس، **الحسن لذاته ولغيره،** ج٥، ص٢١٩٠-٢١٩٢.

[٥] السخاوي، **فتح المغيث،** ج١، ص٦٦.

ويعبّر عن هذا الشرط أيضاً ب" **اختلاف المخارج**".

قال الحافظ ابن حجر:

" فإن الطرق إذا كثرت، **وتباينت مخارجها،** دل ذلك على أن لها أصلاً " .[١]

وقال أيضاً في حديث:

" وأسانيدهم واهية، لكن **اختلاف مخارجها** يشعر بأن للحديث أصلاً " .[٢]

ويقصد به أن يكون للحديث أكثر من راوٍ واحد. قال – رحمه ا - :

" ...ووجدت لحديثه هذا شاهداً مرسلاً، **رجاله غير رجال الأول** " .[٣]

ومن اختلاف المخارج تنوع بلدان رواة الحديث، كأن يكون أحد الأحاديث بسند كوفيّ والآخر شاميّ. وسيأتي أمثلة لذلك – إن شاء ا - من عمل الشيخ الألباني.

ويشترط في الطريق التي يراد بها تقوية الحديث الضعيف أن تكون مساوية في الضعف له، أو أقوى منه. قال الحافظ ابن حجر – رحمه ا - :

" ومتى تُوبع السيئ الحفظ بمعتَبرٍ: **كأن يكون فوقه، أو مثله، لا دونه**... صار حديثُهم حسناً، لا لذاته، بل وصفُه بذلك باعتبار المجموع " .[٤]

ومعنى أن تكون الطريق الأخرى مساوية للحديث الضعيف هو أن تكون هي ايضاً قابلة للاعتبار؛ فكل ما كان صالحاً للاعتبار فهو مساوٍ من حيث القوة النسبية للحديث الضعيف. وعلى ذلك فيحمل قول ابن حجر: " لا دونه " على من لا يصلح حديثه للاعتبار؛ كالمتهم والمتروك والوضّاع.

ومن الجدير بالذكر هنا أنّ أشتراط كون المتايع أقوى أم مساوياً للمتابع مقيد بالحديث الضعيف، بخلاف الحديث الحسن والصحيح؛ إذ إنه من المعروف عند المحدثين أن مرويّات الضعفاء قد تقوي بعض مرويّات من يوصف بأنه " ثقة "، أو" حسن " .

وعمل الإمامين البخاري ومسلم أكبر دليل على ذلك؛ إذ إنهما يخرجان في صحيحيهما لبعض الضعفاء في المتابعات والشواهد.

---

[١] ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي(ت٨٥٢ه)، **فتح الباري شرح صحيح البخاري،** ط١، (صححه محب الدين الخطيب)، دار المعرفة، بيروت. ج٨، ص٤٣٩.

[٢] المصدر نفسه، ج١٠، ص٤٤٦.

[٣] ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي(ت٨٥٢ه)، **الأمالي المطلقة،** ط١، ١م (تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي)، المكتب الإسلامي، بيروت،١٩٩٥م. ص١٤٧.

[٤] ابن حجر، **نزهة النظر شرح نخبة الفكر،** ص٥١-٥٢.

هذه هي شروط تقوية الحديث الضعيف التي ذكرها العلماء بناء على تعريف الإمام الترمذي للحديث الحسن. ويحسن أن يزاد هنا شرط آخر، وذلك في حال وجود شاهد لمعنى الحديث الضعيف.

- الشرط الرابع: أن لا يختلف معنى المتن بين الشاهد والمشهود له.

يشترط في متن الشاهد أن يكون موافقاً في معناه للمشهود له.

قال الحافظ ابن حجر منتقداً أحد الشواهد في حديث يتضمن اسماً من أسماء ا الحسنى :

" **شرط الشاهد أن يكون موافقاً في المعنى، وهذا شديد المخالفة في كثير من الأسماء** ".[1]

وتختلف درجات قوة الشاهد من حيث المتن إلى ثلاث درجات:

الأولى: أن يكون الشاهد متفقاً في اللفظ مع المشهود له.

الثاني: أن يكون الشاهد مماثلاً لمعنى المشهود له.

الثالث: أن يكون الشاهد قريب المعنى من المشهود له، وموافقاً له في العموم.

وهذه الدرجات الثلاث كلها صالحة للتقوية، وقد عمل بها بعض الأئمة، ومن أبرزهم الإمام مسلم في " الصحيح ". قال ابن حجر- رحمه ا - :

" ولهذا الحديث نظائر في كتاب مسلم، يسوق الحديث على لفظ، ثم يورده من روايات أخرى محيلاً على الأول، وإن كان بينهما تفاوت في اللفظ وفي المعنى أيضاً " .[2]

ومن المسائل ذات العلاقة بهذا الشرط:

المسألة الأولى: تقوية الحديث الضعيف بشواهد مفرقة.

قد يكون الحديث الضعيف متضمناً عدة معانٍ، ولا يجد المحدث حديثاً واحداً يشهد له متضمناً تلك المعاني جميعها؛ ولكنه يجد معنى جميع الحديث ذاك مفرّقاً في أحاديث أخرى، كل منها يشهد لمعنى فيه، وتشهد بمجموعها لمعاني الحديث الضعيف كلها.

هذه المسالة اشتهر بها الشيخ الألباني كثيراً، وسيأتي الكلام عليها عنده – إن شاء ا - ، ولكن الذي يهمنا هنا بيان تأصيلها عند من تقدم من علماء الحديث.

الذي جرى عليه العمل عند ابن حجر – رحمه ا - هو أن ذلك يصلح في تقوية الحديث الضعيف. قال – رحمه ا - في حديث :

---

[1] ابن حجر، **الأمالي المطلقة**. ص٢٤٤.

[2] ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي(ت٨٥٢ه)، **موافقة الخُبر الخَبر في تخريج أحاديث المختصر**، ط١، (تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي وصبحي السامرائي)، مكتبة الرشد، الرياض، ١٩٩٢. ج١، ٤٩٢.

" ورجاله رجال الصحيح، إلا أن العلاء بن ثعلبة قال أبو حاتم الرازي إنه مجهول، وإنما حسنته؛ **لأن لجميع ما تضمنه المتن شواهد مفرّقة ".**[١]

وقال في حديث آخر:

" واختلف في سماع الحسن بن عمران، لكن له شاهد مرسل من حديث النعمان بن مرة... **دون آخره، ولآخره شاهد في الصحيحين من حديث أبي بكرة ".**[٢]

وإذا ما سلمنا بصحة هذا العمل في الجملة، فإنه يجب بيان أن الشواهد المفرقة تشهد لمعنى الحديث الضعيف، ولا تُقوي نسبته، وذلك لما فيها من التلفيق. وبيان ذلك:

أنه عندما يكون عندنا حديث ضعيف، ولا نجد له شاهداً بلفظه، ونجد له شاهداً بمعناه؛ فإن احتمال ثبوت لفظ ذلك الحديث يضعف؛ بمعنى أن احتمال أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قد نطق بتلك الألفاظ يكون ضعيفاً. لكن إذا وجدنا ما يشهد لمعنى تلك الألفاظ قوّيناه لمعناه الحاصل بمجموع الشاهد والمشهود له.

وهذا التقرير أقول به برأيي، ولم أجد من قرّره من أهل العلم، ولكني وجدت نفسي تدفعني لتقريره لقوّة ثبوته فيها. فإن أصبت فمن الله وحده، وإن أخطأت فمني ومن الشيطان.

- المسألة الثانية: تقوية القدر المشترك بين الشواهد، ولو اختلف السياق.

هذه المسالة لها علاقة بالتواتر المعنوي.

يبين هذه المسألة ابن حجر – رحمه الله – بقوله :

" ... يشير إلى التواتر المعنوي، ومثله بالأخبار الواردة في سخاء حاتم؛ فإنها كثيرة، لكنها لم تتفق على سياق واحد، ومجموعها يفيد القطع بأنه كان سخياً، وكذلك الأخبار الواردة في شجاعة علي... ".[٣]

ومعنى هذا أن التقوية تكون مقتصرة على القدر المشترك، ولا يقوى مثلاً سياق قصة قتال علي بن أبي طالب – رضي الله عنه - للجنّ بدعوى أن شجاعته منصوصة في الكثير من الشواهد، ولكن القدر المشترك بين الشواهد مع اختلاف سياقها، وهو إثبات شجاعته، لابأس من تقويته.

وهذه المسألة اهتم بها الشيخ الألباني – رحمه الله – وعمل بها. وسيأتي بيان ذلك عنده – إن شاء الله - .

---

[١] ابن حجر، **الأمالي المطلقة**، ص١٩٨.

[٢] ابن حجر، **موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر**،ج١، ص٣٥٦.

[٣] المصدر نفسه، ج١، ص١٩٣.

المطلب الخامس

الأسباب المانعة من تقوية الحديث الضعيف بتعدد طرقه عند المحدّثين رغم اجتماع شروط التقوية

قد يظنّ البعض أنّ اجتماع الشروط المتقدمة في الحديث الضعيف كفيلٌ بتقوية كل حديث يدخل تحتها. والحق أن الأمر ليس كذلك عند جميع علماء الحديث؛ فقد تجتمع تلك الشروط في حديث ضعيف، ولا يتقوّى بها عند طائفة منهم، أو على الأقل يتوقفون في تقوية الحديث بها، لا لاختلافهم في تلك الشروط، ولكن لوجود أسباب خاصة – في نظرهم - في ذلك الحديث بعينه تمنع من تقويته، برغم اجتماع شروط التقوية التي سبق الكلام عليها.

وهذه الأسباب أسباب خاصة، قد تقوم في نفس محدث ولا تقوم في آخر، ولا يمكن تعميمها وجعلها شروطاً عامة في تقوية الحديث الضعيف، كما أنه لا يمكن حصرها وعدّها.

وعلى ذلك؛ فإني أذكر ما يتيسر منها غير زاعمٍ أنّي قد أحطت بها.

- السبب الأول: مخالفة الراوي لمرويه.

من القواعد التي يذكرها علماء العلل في كتبهم قاعدة: " **يضعف حديث الراوي إذا جاء عن راويه ما يخالفه** ". [١]

ومعنى هذه القاعدة أنّ من العلل التي يعلّ بها متن الحديث، مجيء فتوى لأحد رواته على خلافه؛ إذ الأصل أن الراوي لا يخالف مرويّه؛ فإن خالفه فهذا يشعر بأن الحديث لم يثبت عنه، أو ثبت عنده نسخه، أو غير ذلك من الأسباب الطارئة التي تمنع قبوله.

وقد يعتقد البعض أنّ هذه القاعدة معارضة لقاعدة أخرى مقررة عند أهل الحديث، وهي:

" **العبرة بما رواه الراوي، لا برأيه** ". ورغم أن هذه الدراسة ليست موضع بيان ذلك؛ فإني أقول على وجه العجالة :

إنه ليست هناك معارضة بين هاتين القاعدتين، وذلك أن الحديث إذا جاء بسند صحيح من طريق الراوي الذي ثبت عنه ما يخالف الحديث؛ فإما أن يمكن حمل مخالفته على التفسير لمرويّه، وإما أن لا يمكن ذلك. فإن أمكن حمل مخالفته على التفسير فبها ونعمت، ولم تقدح مخالفته في الحديث، ويكون الراوي أدرى بمرويّه. وإن لم يمكن ذلك، فهنا لا عبرة بمخالفة الراوي لمرويّه؛ بل

---

[١] ابن رجب، أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد الحنبلي(ت ٧٩٥هـ)، **شرح علل الترمذي،** ط٢، ٢م، (تحقيق د.همام سعيد) مكتبة الرشد، الرياض، ٢٠٠١م. ج٢، ص ٨٨٨.

العبرة برواية الراوي؛ إذ إحسان الظن بالراوي يحملنا على أن نقول إن الراوي اجتهد وتأول، أو طرأ سبب جعله يترك العمل بالحديث؛ فلا يترك الحديث لمجرد ذلك.

فإن كان الحديث مروياً بسند فيه ضعف، ثم جاء عن أحد رواته ما يخالفه، فهنا تجعل مخالفة الراوي للحديث دليلاً على ضعف الحديث، ويؤكد الضعف الأصلي في السند ويقويه.

وهذا يبيّن أن مجال تطبيق القاعدة في تضعيف الحديث، إنما يكون مع أسباب أخرى، فهي لا تستقل بالتضعيف. مع ملاحظة أن الضعف إنما هو للسند الذي جاء به الحديث من طريق هذا الراوي الذي ثبتت عنه المخالفة، ولا يضعف الحديث من طرقه الأخرى.[١]

وقد نقل الحافظ ابن رجب الحنبلي – رحمه الله - العمل بهذه القاعدة عن الإمام أحمد وأكثر الحفاظ، وذكر أنهم ضعّفوا أحاديث كثيرة بها.[٢]

والذي يهمنا هنا بيان أثر هذه القاعدة في منع تقوية الحديث الضعيف بتعدد طرقه، رغم استيفائه الشروط المذكورة في ذلك.

فمن ذلك أن الإمام الدارقطني – رحمه الله - ذكر حديثاً لعطاء بن أبي رباح، عن أبي هريرة في النهي عن السدل في الصلاة[٣]، وذكره من طريق عِسل بن سفيان- وهو ضعيف[٤]- وذكر أن الحسن بن ذكوان - وهو متكلم فيه[٥]- قد تابعه فيه. ثم قال بعد ذلك :

" وفي رفعه نظر؛ لأن ابن جريج روى عن عطاء بن أبي رباح أنه كان يسدل " .[٦]

فأنت ترى كيف أن الدارقطني لم يقو الحديث بمجموع الطريقين عن عطاء، رغم انطباق شروط التقوية العامة عليه، وعلّل ذلك بأنه قد جاء عن روايه – عطاء بن أبي رباح - أنه يسدل - أي يخالف ما قد روى مرفوعاً - .

---

[١] بازمول، محمد بن عمر بن سالم، **تعليل حديث الراوي إذا جاء عنه ما يخالفه، مطبوع ضمن سلسلة الدراسات الحديثية**، ط١، ١م، دار الإمام أحمد، القاهرة، ٢٠٠٨م. ص ٣٥٥.

[٢] ابن رجب، **شرح علل الترمذي**، ج٢، ص٨٨٨.

[٣] أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني (ت٢٧٥هـ)، **سنن أبي داود**، (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد)، دار الفكر، بيروت، كتاب الإمامة، باب ما جاء في السدل في الصلاة، ح ٦٤٣.

[٤] ابن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، ج٥، ص٣٧٤.

[٥] المصدر نفسه، ج٢، ص٣١٧. وقال فيه ابن حجر أيضاً : " صدوق يخطئ " . **تقريب التهذيب**، ص١٦١.

[٦] الدارقطني، علي بن عمر(ت ٣٨٤هـ)، **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، ط١، دار طيبة، الرياض، ١٩٨٥م. ج٨، ص٣٣٨.

ولبيان أن هذه القاعدة كغيرها من قواعد علوم الحديث تختلف فيها أنظار العلماء، نجد أن الإمـامين ابن خزيمة وابن حبان لم يريا في هذه المخالفة ما يستوجب ردّ الحديث وتركه، فصـححا الحـديث بمتابعة ابن ذكوان لعِسل بن سفيان فيه.[١]

- السبب الثاني: وجود نكارة في متن الحديث.

قد يردّ المحدثون الحديث الذي ظاهر إسناده الصحة لوجود ما يستنكر في متنه، أو مخالفته ما هـو معلوم من الدين بالضرورة، فمن باب أولى إذاً أن يردوا الحديث الضعيف الذي تعددت طرقه، ولم تترك رواته.

وأحسن ما وقفت عليه من ذلك : الحديث المشهور في مناقب علي بن أبي طالب – رضي ا عنـه - ، وهو ما اشتهر بتسميته (حديث الطير).

وفيه أن النبي – صلى ا عليه وسلم - قُدم له فرخ مشوي، فقال: " **اللّهم ائتني بأحبّ خلقك إلي يأكل معي من هذا الطير** ". فجاء علي – رضي ا عنه - .[٢]

هذا الحديث تعددت طرقه جداً، واختلفت مخارجه، وكثير من رواته ليسوا شديدي الضعف، ولـيس هو بالشاذ. ورغم ذلك فقد ردّه أكثر الأئمة ولم يقوّوه بشروط تقوية الحديث الضعيف. وسبب ذلـك ما قاله الإمام الحاكم – رحمه ا - ، وقد سئل عنه:

" لم يصح. ولو صح لما كان أحدٌ أفضل من علي بعد رسول ا – صلى ا عليه وسلم - " .[٣]

فعلّة الحديث إذاً علّة متنية، جعلت الحاكم يحكم عليه بالضعف، رغم أنه قد صـححه علـى شـرط الشيخين في موضع آخر!.[٤]

قال الإمام الزركشي – رحمه ا - :

" وقال الحافظ أبو موسى المديني ... :

---

[١] ابن خزيمة، محمد بن إسحاق(ت٣١١هـ)، **صحيح ابن خزيمة،** ط١، (تحقيق أ.د محمد مصطفى الأعظمي)، المكتب الإسلامي، بيروت. أبواب اللباس في الصلاة، باب النهي عن السدل في الصلاة، ح ٧٧٢.

ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان (ت٣٥٤هـ)، **صحيح ابن حبان بترتيـب ابـن بلبـان،** ط٢، (تحقيـق شـعيب الأرناؤوط)، مؤسسة الرسالة، بيروت،١٩٩٤م. أبواب الصلاة، ذكر البيان بأن المصلي له الالتفات يمنة ويسرة في صلاته لحاجة تحدث ما لم يحول وجهه عن القبلة، ح ٢٢٨٩.

[٢] الحاكم، **المستدرك على الصحيحين،** ج٣، ص١٤١.

[٣] الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد(ت٧٤٨هـ)، **سير أعلام النـبلاء،** ط٢، ٢٥م، (تحقيـق شـعيب الأرنـاؤوط وآخرون)، مؤسسة الرسالة، بيروت،١٩٨٢م. ج١٧، ص ١٦٨.

[٤] الحاكم، **المستدرك على الصحيحين،** ج٣،ص ١٤١.

" كم من حديث له طرق تجمع في جزء لا يصح منها حديث واحد " كحديث الطير " ؛ يروى عن قريب من أربعين رجلاً من أصحاب أنس، ويروى عن جماعة من الصحابة ...".".[١]

وقال الإمام الزيلعي – رحمه الله - :

" كم من حديث تعددت طرقه وكثرت رواياته وهو ضعيف كحديث الطير ".[٢]

وقال الحافظ ابن كثير – رحمه الله - :

" إنّ كلّ من أخرجوه بضعة وتسعون نفساً، أقربها غرائب ضعيفة، وأردؤها طرق مختلفة مفتعلة، وغالبها طرق واهية " .[٣]

وقد ضعفه غير واحدٍ من أهل العلم كما ذكرت.[٤]

وبالجملة؛ فالحديث لا تنقصه كثرة طرق؛ وإنما يفتقر إلى سلامة المتن؛ فمن أنكر هذا الحديث من الأئمة فلِما فيه من تفضيل علي مطلقاً على جميع الصحابة – رضي الله عن الجميع - .

بقي أن نشير إلى شيء هام جداً يدل على أن هذا الحديث مثال جيد لما انطبقت عليه شروط تقوية الحديث الضعيف بتعدد الطرق، ورغم ذلك لم يقوه الأئمة. وهو تغيّر حكم الإمام الواحد على هذا الحديث من كتاب لآخر، ومن وقت لآخر!.

فهذا الإمام الحاكم تقدم معنا كيف أنه ضعّف الحديث في موضع، وصحّحه على شرط الشيخين في موضع آخر!.

والحافظ الذهبي كذلك؛ فهو في تعليقه على " مستدرك الحاكم " يستنكر الحديث[٥]، وفي كتاب آخر يقول:

---

[١] الزركشي، **النكت على مقدمة ابن الصلاح،** ج٢، ٤٢٣.

[٢] الزيلعي، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد(ت٧٦٢هـ)، **نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي،** ط١، ٤م (تحقيق محمد عوامة)، مؤسسة الريان للطباعة والنشر - بيروت - لبنان/ دار القبلة للثقافة الإسلامية- جدة – السعودية، ١٩٩٧م. ج١، ص٣٦٠.

[٣] ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر(ت٧٧٤هـ)، **البداية والنهاية،** ١٤ م، مكتبة المعارف، بيروت. ج٧، ص٣٨٩.

[٤] من ذلك:

١- الدارقطني. نقله عنه الذهبي.

الذهبي، **سير أعلام النبلاء،** ج١٧، ص١٧٦.

٢- ابن تيمية.

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم(ت٧٢٨هـ) **منهاج السنة النبوية،** ٨م، (تحقيق د. محمد رشاد سالم)، مدينة النشر، القاهرة. ج٧، ص٢٦٣.

[٥] الحاكم، **المستدرك على الصحيحين،** ج٣،ص ١٤١.

" وأما حديث الطير فله طرق كثيرة جداً ، قد أفردتها بمصنف ، ومجموعها يوجب أن يكون الحديث له أصل " .[١]

ويقول أيضاً:

" وحديث الطير على ضعفه، فله طرق جمة، وقد أفردتها في جزء، ولم يثبت، ولا أنا بالمعتقد بطلانه " .[٢]

قلت: وما مردّ هذا الاختلاف من الإمام الواحد في الحكم على الحديث إلا لتجاذب أمرين اثنين في نفسه. ففي الوقت الذي يرى فيه هذا الإمام ما يستنكر من متن الحديث ويحكم بردّه، يأتي عليه زمان ويجده مثالاً صالحاً للحديث الضعيف الذي يتقوى بتعدد الطرق، فيحكم بقبوله!.

وأما من حكم بردّ الحديث، ولم يختلف قولهم فيه، وهم الأكثر، فلم يقوّوا الحديث بتعدد طرقه، رغم صلاحيته لذلك من حيث الصنعة الحديثية؛ وذلك لوجود نكارة في متنه منعتهم من ذلك!.

- السبب الثالث: أن يكون الحديث فيه إثبات فرضٍ أو تحريمٍ.

من المعلوم عند أهل الصنعة الحديثية أنهم كانوا يتشددون في الأحاديث التي يكون فيها إثبات فرضٍ أو تحريم ما لا يتشددون في غيرها من الأحاديث التي تكون في الترغيب والترهيب والرقائق ونحوها.

ويتفرّع على هذا الأمر التشدد في قبول الأحاديث الضعيفة الصالحة للتقوية بالشروط المعروفة، فيتوقّف البعض في قبولها أو يردّها.

والحامل على ذلك هو الاحتياط للدين في إثبات فرض أو تحريم بغير حجة قوية.

وعلى ذلك شواهد، منها:

قال الحافظ ابن عساكر – رحمه الله - :

" الأحاديث الضعيفة إذا ضمّ بعضها إلى بعض أخذت قوة، **لا سيّما ما ليس فيه فرض " .**[٣]

وقال الإمام أحمد في أحد الرواة:

" ...يعتبر بحديثه، **ولكن ما كان من رقائق ".**[٤]

---

[١] الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد(ت٧٤٨ه)، **تذكرة الحفاظ،** ٤م، (تصحيح عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني)، دار إحياء التراث العربي، بيروت. ج٣، ص١٠٤٣.

[٢] الذهبي، **سير أعلام النبلاء،** ج١٣، ص٢٣٣.

[٣] ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن(ت٥٧١ه)، **الأربعين البلدانية،** ط١، (تحقيق عبدو الحاج محمد الحريري)، المكتب الإسلامي، بيروت،١٩٩٣م. ص ٤٣.

[٤] أحمد بن حنبل(ت٢٤١ه)، **العلل ومعرفة الرجال برواية المروذي،** ط١، (تحقيق د. وصي الله عباس)، المكتب الإسلامي، بيروت،١٩٨٨م. ص١٢٦.

ومفهوم هذا الكلام أنّ حديثه في غير الرقائق – كالأحكام - لا يعتبر بـه؛ فـلا يتقـوى، بخـلاف الرقائق؛ فيتقوى حديثه فيها.

وهذا الإمام ابن أبي حاتم لمّا ذكر الرواة الضعفاء من أهل الغفلة والنسيان والغلط ورداءة الحفـظ، قال:

" ويكتب حديث من وجب كتْب حديثه منهم على معنى الاعتبـار، **ومـن حـديث بعضـهم الآداب الجميلة، والمواعظ الحسنة، والرقائق، والترغيب والترهيب هذا أو نحوه** " .[١]

وقال أيضاً :

" ومنهم الصدوق الورع المغفل الغالب عليه الوهم والخطأ والسهو والغلط؛ **فهذا يكتب من حديثـه الترغيب والترهيب والزهد والآداب**، ولا يحتج بحديثه في الحلال والحرام " .[٢]

ومعنى قوله: " **يكتب من حديثه...** " أي أنه يكتب حديثه في الشواهد والمتابعات في باب الترغيـب والترهيب، ومفهوم هذا الكلام أنه **لا يكتب حديثه في الحلال والحرام، ومنطوقه أنه لا يحتج به فيه كذلك.** ويبدو أن ابن أبي حاتم قد تأثر بهذا، وأخذه من أبيه. فقد قال أبو حاتم في ترجمة راوٍ:

" ليس بالقوي، هو وحصين بن عبد الرحمن، وعطاء بن السائب محلهم الصدق **يكتب حديثهم ، ولا يحتج بحديثهم** " .

فسأله ابنه : " ما معنى لا يحتج بحديثهم ؟ قال: كانوا قوماً لا يحفظون، فيحدّثون بما لا يحفظـون، فيغلطون، ترى في أحاديثهم اضطراباً ما شئت " .[٣]

وقال في ترجمة آخر:

" وسألت أبي عنه؛ فقال : هو صدوق الحديث، يهم كثيراً، يكتب حديثه. قلت : يحتج به ؟. قال : لا " .[٤]

فالراوي الذي يعتبر بحديثه هو الذي لا يحتج به عند الانفراد.

---

[١] ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس(ت ٣٢٧هـ)، **الجرح والتعـديل**، ط١، ٩م، دار إحيـاء التراث العربي، بيروت،١٩٥٨م. ج١، ص٦.

[٢] المصدر نفسه، ج١، ص٦-٧.

[٣] المصدر نفسه، ج٢، ص١٣٢.

[٤] المصدر نفسه، ج٧، ص٧٥.

المطلب السادس

أحوال تقوية الحديث الضعيف بتعدد طرقه عند المحدثين

أختم هذا المبحث بذكر الأحوال التي يتقوى بها الحديث الضعيف بتعدد طرقه عند المحدثين.

- الحال الأولى: أن يتقوى الحديث شديد الضعف بتعدد طرقه؛ فيثبت بذلك أصل القصة دون ألفاظها.

فهذه الحال لا تثبت بها الألفاظ ودقائقها، وإنما يستفاد منها وقوع الخبر وحصوله بالجملة.

وقد أصّل لهذه الحال بعض الباحثين المعاصرين، واشترط لها:

١- أن تتعدد الطرق تعدداً حقيقياً؛ بحيث تختلف مخارجها في محل الضعف، وبحيث يمتنع في العادة تواطؤ الرواة، مما ينتج عنه أمن الكذب والسلامة من الخطأ.

٢- اتحاد قصة الخبر.

ولقد أطلت النظر في الشواهد التي ذكرها الباحث من كلام أهل العلم في استدلاله على هذه الحال، فلم أجد فيها ما يشهد لما قرره؛ فتوقفتُ فيها؛ لأنّ الشواهد تشهد لغير المشهود له الذي أراده الباحث.[1] وكذا حاولت أن أجد لها تأصيلاً من كلام أهل العلم فلم أظفر بشيء من ذلك.

ورغم هذا؛ فقد أحببت أن أذكرها للعلم بها، ولكونها ليست بمستنكرة، ولا ببعيدة من الصواب في نظري.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله - :

" فإن تعدد الطرق وكثرتها يقوى بعضها بعضاً، حتى قد يحصل العلم بها، **ولو كان الناقلون فجاراً فساقاً**. فكيف إذا كانوا علماء عدولاً، ولكن كثر في حديثهم الغلط؟! ".[2]

- الحال الثانية: أن يتقوى الحديث شديد الضعف بتعدد طرقه؛ فيخرج بذلك من حيّز الضعف الشديد إلى حيّز الضعيف المحتمل- يسير الضعف - ؛ بحيث لو جاء له متابع صالح، ربما ارتقى به إلى درجة الحسن لغيره.

هذه الحال حال فريدة، وقليل من أهل العلم من نبه إليها.

فمن ذلك: أن الحافظ ابن حجر- رحمه الله - لمّا أشار إلى أنّ الحافظ السلفي – رحمه الله - ذهب إلى صحة حديث:

---

[1] بازمول، محمد بن عمر بن سالم، **تقوية الحديث الضعيف بين المحدثين والفقهاء، مطبوع ضمن سلسلة الدراسات الحديثية**، ط١، ١م، دار الإمام أحمد، القاهرة، ٢٠٠٨م. ص ٢٨٧- ٢٩٢.

[2] ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**، ج١٨، ص٢٦.

" **من حفظ على أمّتي أربعين حديثاً بعثه ا يوم القيامة فقيهاً ".**[١]

ونقل قول الحافظ المنذري – رحمه ا - : " لعلّ السلفي كان يرى أن مطلق الأحاديث الضعيفة إذا انضمّ بعضها إلى بعض أخذت قوة " .

فتعقّبه الحافظ ابن حجر بقوله: " لكن تلك القوة لا تخرج هذا الحديث عن مرتبة الضعف. فالضعف يتفاوت؛ فإذا كثرت طرق حديثٍ رجح على حديث فرد. فيكون الضعيف الذي ضعفه

---

[١] حديث مشهور جداً، روي عن ثلاثة عشر صحابياً، وأفرده بعض أهل العلم بالتصنيف. وجمع الحافظ ابن حجر طرقه وتكلم عليه في : " **الإمتاع بالأربعين المتباينة بشرط السماع** " ، ص٦٥، ح٤٥.

قال – رحمه ا – :

" هذا حديث مشهور له طرق كثيرة ... ولم يخرج هذا المتن أحد من الأئمة في الأمهات المشهورة، لا المخرّجة على الأبواب، ولا المرتبة على المسانيد، إلا أنّ أبا يعلى رواه في مسنده...".١

والحديث لم أجده في " **مسند أبي يعلى** " في كل طبعاته، ولكن عزاه له أيضاً البوصيري في " **إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة "،** ثم قال:

"واتفق الحفاظ على أنه حديث ضعيف وإن كثرت طرقه ".٢

فائدة : لا يستغرب من عزو العلماء حديثاً لمسند أبي يعلى وعدم وجوده في المطبوع منه؛ وذلك لأن " مسند أبي يعلى" له روايتان مشهورتان:

الأولى: الرواية المختصرة، وهي رواية أبي عمرو محمد بن أحمد بن حمدان الحيري (ت ٣٧٦ هـ) عن أبي يعلي الموصلي، وهي التي اعتمد عليها الحافظ علي بن أبي بكر الهيثمي (ت٨٠٧ هـ) في كتابه " مجمع الزوائد ومنبع الفوائد " ذكر ذلك ابن حجر في مقدمة كتابه المطالب العالية. وهي الرواية المطبوعة الموجودة بين أيدينا اليوم.

الثانية: الرواية المطولة وتسمى " المسند الكبير " وهي رواية أبي بكر: محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم بن المقرئ الأصبهاني (ت ٣٨١ هـ) عن أبي يعلى الموصلي، واعتمد عليها الهيثمي في كتابه " المقصد العلي في زوائد أبي يعلي الموصلي " والعلامة أبو العباس: أحمد بن أبي بكر البوصيري (ت ٨٤٠ هـ) في كتابه " إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة " ومختصره، وذكر ذلك في آخرهما، واعتمد عليها أيضاً الحافظ ابن حجر في تتبعه لما فات الهيثمي، وقد أودعها ابن حجر كتابه " المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية ". وهذه الرواية مفقودة اليوم، ولا نعرف عنها شيئاً إلا من خلال كتب الزوائد المذكورة آنفاً.

---

١ ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي(ت٨٥٢ه)، **الإمتاع بالأربعين المتباينة بشرط السماع،** ط١، ١م، (تحقيق أبي عبدا محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي**)،** دار الكتب العلمية، بيروت**،** ١٩٩٧م. ص٦٦.

٢ البوصيري، شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل(ت ٨٤٠هـ)**، إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة،** رسالة دكتوراة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، (تحقيق الطالب: سليمان بن عبد العزيز العريني). ج١، ص٤٩، ح٢٩١.

ناشئ عن سوء حفظ رواته إذا كثرت طرقه ارتقى إلى مرتبة الحسن، والذي ضعفه ناشئ عن تهمة أو جهالة إذا كثرت طرقه ارتقى عن مرتبة المردود المنكر الذي لا يجوز العمل به بحال إلى رتبة الضعيف الذي يجوز العمل به في فضائل الأعمال. وعلى ذلك يحمل (قول)... النووي - رحمه ا – في" خطبة الأربعين " له. قال: " وقد اتفق العلماء على جواز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال ". وقال بعد أن ذكر هذا الحديث : " اتفق الحفاظ على أنه حديث ضعيف، وإن كثرت طرقه ". ".[1]

وذكر نحو هذا الكلام البقاعي – رحمه ا - ، فقال:

" ...على أنّ هذا الضعيف الواهي ربما كثرت طرقه حتى أوصلته إلى درجة رواية المستور والسيئ الحفظ؛ بحيث إن ذلك الحديث إذا كان مرويّاً بإسناد آخر فيه ضعف قريب محتمل؛ فإنه يرتقي بمجموع ذلك إلى مرتبة الحسن. وقد جعلنا مجموع تلك الطرق الواهية بمنزلة الطريق التي فيها ضعف يسير؛ فصار ذلك بمنزلة طريقين كل منهما ضعفه يسير" .[2]

وقريب منه قول السخاوي – رحمه ا - ؛ فقد ذكر الحديث المتقدم، ثم قال:

" فقد نقل النووي اتفاق الحفاظ على ضعفه مع كثرة طرقه ، ولكن بكثرة طرقه القاصرة عن درجة الاعتبار؛ بحيث لا يجبر بعضها ببعض، يرتقي عن مرتبه المردود المنكر الذي لا يجوز العمل به بحال إلى رتبة الضعيف الذي يجوز العمل به في الفضائل.

وربما تكون تلك الطرق الواهية بمنزلة الطريق التي فيها ضعف يسير؛ بحيث لو فرض مجيء ذلك الحديث بإسناد فيه ضعف يسير كان مرتقياً بها إلى مرتبة الحسن لغيره ".[3]

وأختم بالسيوطي – رحمه ا - ؛ إذ يقول:

" وأما الضعيف لفسق الراوي أو كذبه ، فلا يؤثر فيه موافقة غيره له إذا كان الآخر مثله؛ لقوة الضعف؛ وتقاعد هذا الجابر. نعم، يرتقي بمجموع طرقه عن كونه منكراً، أو لا أصل له. صرح به شيخ الإسلام. قال: " بل ربما كثرت الطرق حتى أوصلته إلى درجة المستور السيئ الحفظ ؛ بحيث إذا وجد له طريق آخر فيه ضعف قريب محتمل ارتقى بمجموع ذلك إلى درجة الحسن – يعني الحسن لغيره – ".".[4]

---

[1] ابن حجر، **الإمتاع بالأربعين المتباينة بشرط السماع**، ص٧٠.

[2] البقاعي، أبو الحسن برهان الدين إبراهيم بن عمر(ت٨٨٥ه)، **النكت الوفية بما في شرح الألفية**، رسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، (تحقيق الطالب خبير خليل عبد الكريم)، ١٩٩٥م. ج١، ص٥١٥- ٥١٦.

[3] السخاوي، **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**، ج١، ص٧٣.

[4] السيوطي، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي** ، ج١، ص١٧٧.

ويشترط للتقوية في هذه الحال:

١- أن تتعدد الطرق تعدداً حقيقياً؛ بحيث تختلف مخارجها في محل الضعف، وبحيث يمتنع في العادة تواطؤ الرواة، مما ينتج عنه أمن الكذب والسلامة من الخطأ.

٢- أن يرد اللفظ نفسه.

فهؤلاء أربعة من أئمة الحديث يؤصلون لهذه الطريقة في تقوية الحديث الضعيف شـديد الضـعف، وقد أحببت ان أنقل كلامهم دون الإشارة إليه – كما هي عادتي في ذكر النقول القريبة من بعضها- لأهمية الموضوع الذي أريد تقريره!.

وخامسهم الشيخ الألباني – رحمه ا - الذي يسمّي الحديث الضعيف شديد الضعف الـذي يقويـه ويرقيه إلى درجة الضعيف : **الضعيفَ لغيره**، قياساً على الحسن لغيره!. وسيأتي إيضاح ذلك – إن شاء ا – في المبحث الخاص به – رحمه ا - .

- تنبيه: لا يعترض على هذه الطريقة في تقوية الحديث الضعيف شديد الضعف بما تقدم ذكره من اشتراط كون الحديث الضعيف الذي يراد تقويته غير شديد الضعف؛ لأن الحال هنـا غيـر الحـال هناك.

فهناك حديث ضعيف يراد رفعه إلى درجة القبول(الحسن لغيره). وهنا حديث شديد الضعف يـراد رفعه إلى درجة الضعيف يسير الضعف؛ فوجب التنبيه!

وكذا لا يعترض على هذه الطريقة بما هو معروف من كلام الأئمة، حين يكـون للحـديث طـرق ضعيفة جداً؛ فيقولون: " لا تزيده كثرة الطرق إلا ضعفاً "!. فإن هذا محمول على كـون الحـديث يدور على مخرج واحد أو مخارج عدة، يحتمل معها التواطؤ عليه، وبحيـث لا يسـتفيد الحـديث بتعددها إلا الضعف.

أما هنا؛ فإن كثرة الطرق الشديدة الضعيفة تورث في نفس المحدّث اختلاف المخـارج، وتعـددها تعدداً حقيقياً، وأمن التواطؤ عليه؛ فيقويها تبعاً لذلك إلى درجة الضعيف المنجبر. فتأمل هذا حفظـك ا !.

- الحال الثالثة: أن يتقوى الحديث الضعيف بتعدد طرقه، ويرتقي بذلك إلى درجة الحسن لغيره.

وهذه الحال هي الحال المشهورة والمقصودة أصلاً من تطبيق قاعدة تقوية الحديث الضعيف بتعـدد الطرق، وعليها يتنزل الكلام الذي تقدم ذكره في المطالب السابقة؛ فلا حاجة إلى إعادته.

فالأصل المعروف هو أن يرتقي الحديث الضعيف – يسير الضعف – بتعـدد طرقـه، وبالشـروط المعروفة إلى درجة الحديث الحسن لغيره.

- الحال الرابعة: أن يتقوى الحديث الضعيف بتعدد طرقه ، ويرتقي بذلك إلى درجة الصحيح لغيره.

هذه الحال شهرها وأصّل لها الشيخ الألباني – رحمه ا -. وسيأتي الكلام عليها مفصلاً عنده – إن شاء ا - في المبحث الخاص به – رحمه ا - .

وهي حال غريبة، وقلّ من نبّه عليها من أهل العلم. وهي مستنكرة عند كثير من الباحثين المعاصرين.[١] وسبب هذا الاستنكار فيما فهمته شيئان:

١- أن الحديث الضعيف لا يمكن أن يصل بكثرة الطرق إلى درجة الصحيح لغيره؛ فيقفز بذلك على درجة الحسن بنوعيه، وحسبه أن يرتقي إلى الدرجة التي هي فوقه في القوة؛ وهي درجة الحسن لغيره.

٢- أن علماء مصطلح الحديث عندما عرفوا الصحيح لغيره، عرّفوه بأنه هو الحسن لذاته إذا تقوى بمثله أو بأقوى منه. ولم يذكروا معه الضعيف الذي يتقوى بكثرة الطرق؛ بل ذكروه في مبحث الحسن لغيره.

وسأناقش هذا الكلام – إن شاء ا – عند الكلام على منهج الشيخ الألباني في ذلك.

قال الحافظ ابن حجر – رحمه ا - :

" وبكثرة طرقه يصحح – يعني الحسن لذاته - ، وإنما يحكم بالصحة عند تعدد الطرق؛ لأن للصورة المجموعة قوة تجبر القدر الذي قصر به ضبط راوي الحسن عن راوي الصحيح، ومن ثم تطلق الصحة على الإسناد الذي يكون حسناً لذاته لو تفرد إذا تعدد ".[٢]

والذي يعنينا هنا بيان من أصّل هذه الحال من أهل العلم؛ حيث إنني لم أظفر إلا بالقليل من ذلك.

يقول الحافظ ابن كثير – رحمه ا - :

" ومنه ضعف يزول بالمتابعة، كما إذا كان راويه سيئ الحفظ، أو روى حديثاً مرسلاً؛ فإن المتابعة تنفع حينئذٍ، ويرفع الحديث عن حضيض الضعف إلى أوج الحسن **أو الصحة** ".[٣]

فهذا الكلام صريح منه في أن الحديث الضعيف قد يرتفع إلى درجة الحسن أو الصحيح.

وسبب التردد في كلامه في الدرجة التي يبلغها الحديث الضعيف المعتضد هو – في نظري – حال طرقه التي يتقوى بها؛ فربما اجتمع في حديث ضعيف طرق قليلة يحكم بها بالحسن عليه فقط،

---

[١] كما سمعته وفهمته من بعض أفاضل من تشرّفت بأخذ العلم عنهم في هذه الجامعة المباركة – بإذن ا - .

[٢] ابن حجر، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، ص٧٨.

[٣] أحمد شاكر(ت١٣٧٧ه)، **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث**، ط١، ٢م، (تحقيق علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد)، دار العاصمة، الرياض، ١٩٩٤م . ج١، ص١٣٥.

وربما اجتمع فيه طرق كثيرة يحكم بها بالصحة عليه. وهذا عين ما يطبقه الشيخ الألباني – رحمه ا – كما سيأتي – إن شاء ا - .

ومن ذلك ما نقله الحافظ المناوي عن الحافظ العلائي في حديث ضعيف، لكن لـه طـرق كثيـرة ضعيفة أيضاً، قال – العلائي- :

" للحديث شواهد ينتهي مجموعها إلى درجة الصحة أو الحسن المحتج به ".[1]

والتردد هذا – وا أعلم - نابع من عدم وجود حدّ فاصل بين الكثرة والقلة، والذي به يحكم علـى الحديث بالحسن لغيره أو بالصحة لغيره. وهذا كالحديث المتواتر؛ فإنه قـد يحكـم محـدّث عليـه بالتواتر، ويحكم آخر بحكم مختلف؛ لعدم ضبط حد كثرة الطرق التي يحكـم بهـا بـالتواتر علـى الحديث.

وهناك احتمال آخر للتردد المذكور- في كلام ابن كثير - ، وهو أنـه إذا كـان لـراوي الحـديث الضعيف متابع أو شاهد ضعيف مثله، حكم عليه بالحسن. وإذا كان له متابع أو شاهد حديثه حسـن لذاته، حكم عليه بالصحة.

ويتأكد هذا الاحتمال بأقوال غيره من أهل العلم الذين يرفعون الحديث الضعيف إلى درجة الصـحة بتعدد طرقه؛ حيث إن ظاهر كلامهم أن الحديث الضعيف قد يرتقي إلى درجة الصحيح لغيره فقـط في حال وجود شاهد حسن لذاته، أو متابع كذلك.

وهذا حاصل ما وقفت عليه من كلام أهل العلم في ذلك:

١- الحافظ العلائي – رحمه ا - . حيث يقول:

" وثانيها أن المسند قد يكون في درجة الحسن، وبانضمام المرسل إليه يقوى كل منهمـا بـالآخر، ويرتقي الحديث بهما إلى درجة الصحة ".[2]

٢- الحافظ البقاعي – رحمه ا - . حيث يقول في كلام طويل له حول الحديث الحسن:

" ولايشترط في جعله صحيحاً مجيئه من طرق كثيرة...؛ بل أقل ما يجبرها طريـق. ويشـترط أن تكون مساوية لها أو أعلى، بشرط القصور عن درجة الصحة إن كان الحكم للمتن.

لكنّ عبارته فيها حسن – يعني عبارة العراقي: " إذا أتى له طرق أخرى **نحوها** من الطرق صححته " - من حيث إنها تشمل ما إذا توبع بطرق دونه. فإذا انضمّ بعضها إلى بعض صارت حسنة

---

[1] المناوي، زين الدين عبد الرؤوف بن تاج العارفين(ت١٠٣١ه)، **فيض القدير شرح الجـامع الصـغير**، ط١، ٦م، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ١٩٣٧م. ج٦، ص٤٣١. والنص المذكور لم أجده في أي من كتب العلائي.

[2] العلائي، صلاح الدين خليل بن كيكلدي(ت٧٦١ه)، **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**، (تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي)، وزارة الأوقاف، بغداد، ١٩٧٨م. ص٣٨.

للغير؛ فترتقي بها تلك الطرق الحسنة لذاتها إلى الصحة؛ فإنه انضمّ حسن إلى مثله. ولا يضرّ كون أحدهما لذاته والآخر لغيره. وتكون هذه أقل مراتب الصحة.

ولعلّ هذا هو الحامل للشيخ على ذكر هذا النوع هنا – يعني الصحيح لغيره - ؛ فإنه تنازع فيه الصحيح باعتبار مآله، والحسن باعتبار أصله، والضعيفُ باعتبار أصله أيضاً؛ **لِما بينّاه من أن الحسن لغيره يرقى أيضاً**. فلمّا تنازعته الأنواع الثلاثة قصد إلى ذكره في أوسطه ".[1]

فأنت ترى معي – حفظك الله – أن هذين النقلين إنما خصّا الضعيف الذي يرتقي إلى درجة الصحيح لغيره في حال وجود طريق حسنة لذاتها له، ولم يتعرضا لتقوية ضعيف بضعيف آخر أو أكثر إلى درجة الصحيح لغيره، كما هو الاحتمال في كلام ابن كثير، وصريح كلام العلائي الأول.

إنّ تقوية الحديث الأعلى صحة بما هو دونه في الصحة ليس بمستنكر عند أهل الحديث.

قال الإمام النووي – رحمه الله - :

" وقد علم من عادة مسلم وغيره من أهل الحديث أنهم يذكرون في المتابعات من لا يحتج به، **للتقوية** لا للاحتجاج، ويكون اعتمادهم على الإسناد الأول. **وذلك مشهور عندهم ".**[2]

---

[1] البقاعي، **النكت الوفية بما في شرح الألفية،** ج١، ص٥١٧- ٥١٩.

[2] النووي، أبو زكريا محيي الدين بن شرف(ت٦٧٦هـ)، **المجموع شرح المهذب،** دار الفكر، بيروت. ج١، ص٣٢٥.

المبحث الثاني

تقوية الحديث الضعيف بتعدد طرقه عند الشيخ الألباني

سوف أذكر في هذا المبحث – بعون ا – المسائل العامة التي تجلّي لنا وتوضح كيفية استخدام الشيخ الألباني – رحمه ا – لقاعدة تقوية الحديث الضعيف بتعدد طرقه وتطبيقه لها.

وقبل الشروع في ذلك أحب أن أوضح أن مسائل مصطلح الحديث عند الشيخ لا يجدها الباحث مجموعة في كتاب واحد، أو مكان معيّن؛ فضلاً عن أن يجد هناك تنظيراً شاملاً واضحاً لها.

وسبب ذلك أن الشيخ – رحمه ا – كان ينشغل أساساً بالجانب العملي التطبيقي لمسائل المصطلح، وقلما كان يتعرض لتنظير مسائله – قياساً – بالعلماء السابقين له.

من هنا كان لزاماً على كل من أراد تبين ذلك عند الشيخ – رحمه ا – أن يتتبع مسائل مصطلح الحديث في كل كتبه الحديثية – على كثرتها - ، وأن لا يطمع في الخروج بنتيجة واضحة بذلك؛ بل ينظر في التطبيق العملي عنده لمسائله، والذي هو السبيل القاطع للوقوف على اختياراته فيها.

وقد حاول بعض الباحثين عمل شيء من ذلك، فأخرج لنا كتابه الموسوم ب:

" **منتهى الأماني بفوائد مصطلح الحديث للمحدث الألباني** "، ذكر فيه سبب تأليفه هذا الكتاب؛ فقال:

" والشيخ – رحمه ا – مع كثرة أبحاثه وتحقيقاته النافعة لم يتحفنا بمصنف يجمع فيه علم المصطلح وخلاصة ما انتهى إليه في مسائله ودقائقه. فربما استنكر عليه طُويلب، أو غمزه متعالم دخيل في تصحيح حديث أو تضعيفه، والمسكين لا يدري كيف بنى الشيخ – رحمه ا – منهجه الذي سلكه وسار عليه في تصحيح الأحاديث وتضعيفها " .[١]

ورغم الجهد الكبير الذي بذله الباحث – جزاه ا خيراً - ؛ فإن دوره كان خاصاً بجمع شتات كلمات الشيخ المتفرقة في مكان واحد، ولم يكن للاستنباط من عمل الشيخ والتتبع لصنعته الحديثية نصيب فيه.

وقد جاء هذا المبحث في هذه المطالب :

---

[١] أيوب، أحمد بن سليمان، **منتهى الأماني بفوائد مصطلح الحديث للمحدث الألباني**، ط١، ١م، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٣م. ص١٠.

المطلب الأول

الحديث الضعيف عند الشيخ الألباني

من الأهمية بمكان أن نقف على تعريف الشيخ – رحمه ا – للحديث الضعيف الذي هو أساس نظرية تقوية الحديث بشكل عام. وكذا من المهم أيضاً معرفة إطلاقات الشيخ – رحمه ا – للفظ " الحديث الضعيف " .

وعليه؛ فقد جعلت هذا المطلب في فرعين اثنين:

الفرع الأول: تعريف الحديث الضعيف عند الشيخ الألباني.

تأكيداً لما ذكرته قريباً، لم أظفر بتعريف نصي للحديث الضعيف عند الشيخ الألباني، وإن كنا جميعاً نقطع أنّ الشيخ – رحمه ا – يوافق جميع المحدّثين الذين يجعلون – عملياً ونظرياً- كل حديث لم يجمع شروط الحديث الحسن – فضلاً عن شروط الحديث الصحيح - حديثاً ضعيفاً.

لكني أحببت أن أقف على شيء عملي عنده يؤكد هذا الذي قطعنا به؛ فسلكت في سبيل هذا طريقين:

الطريق الأولى : إثبات عدم اعتراض الشيخ على تعريف العلماء للحديث الضعيف.

وأعني بذلك أننا لو وقفنا على كلام أهل العلم في تعريف الحديث الضعيف، وعلمنا ضرورة أن الشيخ – رحمه ا – اطلع عليه ولم ينفه، أو يتعقبه، أو يعترض عليه، كان ذلك منه إقراراً له. فلمّا نفينا الاعتراض من الشيخ، أو الإتيان بتعريف آخر للحديث الضعيف ثبت لدينا أن تعريف الحديث الضعيف عند الشيخ الألباني مطابق لتعريف العلماء له .

وأحسن ما وقفت عليه من ذلك: تعليقاته – رحمه ا - على كتاب " **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث** " ، للشيخ أحمد شاكر – رحمه ا – الذي شرح فيه كتاب " **اختصار علوم الحديث** " للحافظ ابن كثير – رحمه ا - ؛ حيث كان للشيخ الألباني تعليقات على نسخته الخاصة من هذا الكتاب قام بطبعها مع الكتاب محققاً أحد تلاميذه .

في مبحث الحديث الضعيف ، وهو النوع الثالث عند ابن كثير تبعاً لابن الصلاح، نقل ابن كثير تعريف ابن الصلاح له بقوله : " وهو ما لم يجتمع فيه صفات الصحيح، ولا صفات الحسن المذكورة فيما تقدم " ، فلم يتعقب ابن كثير – المختصِر - ، والشيخ أحمد شاكر – الشارح - ، والشيخ الألباني – المعلق – ابن الصلاح بشيء. وإنما فعل ذلك المحقق الذي نقل اعتراض ابن حجر على هذا التعريف[١] – والذي سبق ذكره عند تعريف الحديث الضعيف في المطلب الأول من المبحث السابق - .

---

[١] أحمد شاكر، **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث**، ج١، ص١٤٢.

الطريق الثانية : تعريف الشيخ الألباني للحديث المقبول.

تقدم معنا في المطلب الأول من المبحث السابق أن شروط قبول الحديث هي:

١- عدالة رواته. ٢- ضبطهم لما يروون. ٣- اتصال السند. ٤- انتفاء الشذوذ. ٥- انتفاء العلة القادحة. ٦- مجيء الحديث من وجه آخر؛ حيث كان الضعف يسيراً.

وعليه؛ فإذا ما وقفنا على تعريف من الشيخ – رحمه ا – للحديث المقبول أو شروطه المذكورة آنفاً، علمنا ضرورة أنّ الحديث الضعيف عند الشيخ الألباني ما كان سواه.

وقد وقفت على ذلك - بحمد ا - . قال – رحمه ا – :

" فإن تعريف الحديث الصحيح عند المحدثين :

" **هو الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذاً ولا معللاً. ففي هذه الأوصاف احتراز عن المرسل والمنقطع والشاذ وما فيه علة قادحة مما في روايته نوع جرح " .**[1]

هذه هي شروط الحديث الصحيح التي ذكرها الشيخ – رحمه ا - . وأما الشرط السادس الذي لم يذكره الشيخ – رحمه ا – فهو الشرط الذي تبحث فيه هذه الدراسة عنده. وسيأتي الكلام عليه – إن شاء ا - .

يترتب على فقد هذه الشروط في الحديث عند الشيخ الألباني الحكم بضعفه. وأنا أتكلم على كلّ منها بشيء من التفصيل:

١- ففقد شرط الاتصال: يعني أن يكون الحديث مرسلاً، أو منقطعاً، أو معضلاً، أو معلقاً، أو مدلساً. أما المرسل الخفي فيدخل عنده في حد المدلس.

هذه أنواع الحديث الضعيف لفقد شرط الاتصال التي يضعفها الشيخ الألباني.

فهو يقول عن أنواع هذه الأحاديث:

" **والمعضل** من أقسام الحديث الضعيف؛ كما هو مقرر " المصطلح ".".[2]

" **الحديث المنقطع** من أنواع الحديث الضعيف ".[3]

" **الحديث المرسل** ولو كان المرسِل ثقة، لا يحتج به عند أئمة الحديث ".[4]

---

[1] الألباني، محمد ناصر الدين(ت١٤٢٠ه،١٩٩٩م)، **تمام المنة في التعليق على فقه السنة**، ط٣، ١م، المكتبة الإسلامية، دار الراية للنشر، عمان،١٩٨٨م. ص١٥.

[2] الألباني، **غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام**، ص٢٧-٢٨.

[3] القاسمي، محمد جمال الدين(ت١٣٣٢ه)،**المسح على الجوربين والنعلين**، (تحقيق المحدث محمد ناصر الدين الألباني)، المكتب الإسلامي، بيروت. ص ٣٠.

[4] الألباني، محمد ناصر الدين(ت١٤٢٠ه،١٩٩٩م)، **نصب المجانيق لنسف قصة الغرانيق**، ط٣، ١م، المكتب الإسلامي، بيروت. ص٤١.

" ولا يخفى على العارفين بهذا العلم الشريف أن **الحديث المعلق** من أقسام الحديث الضعيف ".[١]

ويقول مقعداً إحدى قواعد " المصطلح " التي يسير عليها: " القاعدة الثالثة: **رد الحديث المدلس** ".[٢]

٢- وأما فقد شرط العدالة: فيعني أن يكون الراوي غير مسلم، أو غير بالغ، أو غير عاقل، أو غير سالم من أسباب الفسوق وخوارم المروءة. وباجتماع ضد هذه الأوصاف يتحقق شرط العدالة؛ بـأن يكون الراوي مسلماً، بالغاً، عاقلاً، سالماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة.

واشتراط العدالة في الراوي أمر مهم؛ إذ عدم العلم بها يدخل الراوي في حيز الجهالـة عنـد مـن جهله.

وقد أكد الشيخ – رحمه الله – على هذا الشرط - منتقداً من يقوي أحاديث المجهولين إحساناً للظـن بهم - بقوله:

" أما نحن فلا نرى الاحتجاج بهم؛ **حتى تثبت عدالتهم؛** اتّباعاً للقاعـدة الأساسـية المعروفـة فـي المصطلح في تعريف الحديث الصحيح ".[٣]

ويقول أيضاً:

" ...لأن للصحة شروطاً مقررة في مصطلح الحديث، وقد يشذ بعض الأئمة عـن بعضـها، **منهـا العدالـة،** فلا بد أن يعرف الراوي بها حتى يصح حديثه عند الجمهور؛ بينما ابن خزيمة وأضـرابه يكتفون منه بأن لا يعرف بجرح، وهذا لا يكفي عند المحققين من المحدثين ".

وأنا أفصّل في هذه الشروط عند الشيخ – رحمه الله -.

أما اشتراط كون **الراوي مسلماً،** فيقرره بقوله:

" أيهما أسوأ: المسلم الذي سقطت عدالته، أم الكافر الساقط العدالة؟. الكافر لا شك أسوأ حالاً؛ فـإذا أسلم تقبل روايته ".[٤]

أما اشتراط **البلوغ في الراوي،** فيخالف فيه الشيخ الألباني جمهور المحـدثين، ويكتفـي باشـتراط **التمييز** فقط؛ فيقول:

---

[١] الألباني، محمد ناصر الدين(ت١٤٢٠ه،١٩٩٩م)، **ضعيف أبي داود - الأم- ،** ط١، ٢م، مؤسسة غراس، الكويت، ٢٠٠٣م. ج٢، ص ٣٧٥.

[٢] الألباني، **تمام المنة في التعليق على فقه السنة،** ص١٨.

[٣] الشيباني، **حياة الألباني، وآثاره، وثناء العلماء عليه،** ج١، ص١٣٩.

[٤] الألباني، محمد ناصر الدين(ت١٤٢٠ه،١٩٩٩م)، **الدرر في مسائل المصطلح والأثر(** وهو كتاب فرغت فيه أسئلة ألقاها أبو الحسن المصري على الشيخ الألباني، وسجلت صوتياً في مجالس عدة، ثم جمعها وأعدها للطبع: محمد بن محمد بن عبد الله الجيلاني). دار الخراز، دار ابن حزم، ط١، ١م، ٢٠٠١م. ص١٨١.

" لا يشترط لقبول حديث الراوي البلوغ، خلافاً لما ورد في كثير من كتب علـم المصـطلح مثـل "اختصار علوم الحديث " وانما يكفى التمييز فقط ".[1] ويعلل ذلك بأن المحدثين قد احتجوا بأحاديـث صغار الصحابة؛ كابن عباس وابن الزبير ولم يكونا بالغين؛ بل مميّزين حال وفاة النبي – صلى ا عليه وسلم – " .[2]

قلت: يظهر أن الشيخ – رحمه ا - لا يفرق بين حال التحمل وحال الأداء من الراوي.

فتحمل الراوي الحديث لا يشترط فيه البلوغ؛ وإنما التمييز فقط. وأما أداء الراوي الحديث فهو الذي يشترط فيه المحدثون البلوغ. وبهذا التقرير يندفع الاعتراض الذي اعترض به الشـيخ علـى مـن اشترط البلوغ في الراوي؛ حيث إن صغار الصحابة أدّوا أحاديثهم بعد البلـوغ، وتحمّلوهـا حـال التمييز. وهذايعرف بأدنى تأمل عند ذكر أصحاب كتب " المصطلح " هذا الشرط في نوع: " معرفة من تقبل روايته ومن لا تقبل ". [3]

وطرد ذلك عند الشيخ – رحمه ا – عدم قبول أحاديث الصحابة التي تحملوها قبل إسلامهم وأدوها بعده. وهذا ما لم يقل به. ومعنى هذا أن اشتراط الإسلام في الرواي إنما هو حـال الأداء لا حـال التحمل. والشيخ الألباني موافق في ذلك، ولم يعترض عليه، فلماذا لم يقل في هذا الشرط:

لا يشترط الإسلام في قبول رواية الراوي؛ لأن المحدثين قد احتجوا بأحاديث من لم يكن أسلم بعـد من الصحابة ؟ .

فالجواب بداهة عند الشيخ : إنهم قد تحملوها قبل الإسلام وأدوها بعده. فكذلك هنا نقول للشيخ : إن صغار الصحابة الذين ذكرتهم تحملوا أحاديثهم قبل البلوغ وأدوها بعده؛ فلا يلزم ما اعترضت به – رحمك ا وغفر ذنبك وجعل الجنة مثواك – .

وقد شرح معنى هذا الحافظ السخاوي – رحمه ا – عند قول الحافظ العراقي – رحمه ا - :

" وقبِلُوا مِن مسلِمٍ تَحملا ...فِي كُفْرِهِ كَذَا صبِي حملا

ثُم روى بعد البلُوغِ ومنَع... قَوم هنَا ورد (كَالسبطَين) مع

إِحضار أَهلِ الْعِلْمِ لِلصبيان ثُمَّ... قبولُهم ما حدثُوا بعد الْحلُم ".[4] فانظره غير مأمور.

---

[1] الألباني، **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل،** ج٧، ص٢٢٠.

[2] أحمد شاكر، **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث،** ج١، ص٢٨٠.

[3] المصدر نفسه.

[4] السخاوي، **فتح المغيث شرح ألفية الحديث،** ج٢، ص٣.

أما اشتراط كون **الرواي عاقلاً،** فيتقرر عند الشيخ بعدم اعتراضه أو تعليقه على ما قرأه وعلق عليه من كتب مصطلح الحديث التي ذكرت هذا الشرط.[١]

أما اشتراط كون **الراوي سالماً من أسباب الفسوق وخوارم المروءة؛** فإن الفسق يكـون بـالتلبس بمعصية من المعاصي أو البدع دون الكفر. وهذه الأمور تقدح في عدالة الراوي.

ويتقرر هذا عند الشيخ بمثل ما تقدم آنفاً في الشرط السابق، وكذا برد الشيخ حديث الكذاب - الذي ثبت كذبه في الرواية - والمتهم بالكذب – الذي ثبت كذبه في حديث الناس – .

يقول – رحمه ا - :

" الرجل الذي يكذب في كلامه إنما **يفسّق به،** ولكنهم لا يجعلون حديثه موضـوعاً ومكـذوباً؛ بـل ضعيفاً جداً. وإنما يجعلون الحديث موضوعاً إذا كان راويه عرف بكذبه في حـديث رسـول ا – صلى ا عليه وسلم – ".[٢]

أما البدعة عند الشيخ فليست بقادحة في حديث الراوي. وهو يؤكد أكثر من مرة أن العبـرة فـي الرواية تكون بالصدق والضبط.

يقول – رحمه ا – عن أحد الرواة :

" و لم تطمئن نفسي لجرح هذا الرجل؛ لأنه جرح غير مفسر، اللهم إلا في كلام ابن حبان ، و لكنه صريح في أنه لم يجد فيه ما يجرحه إلا كونه مرجئاً، وهذا لا يصح أن يعتبر جرحاً عند المحققـين من أهل الحديث، ولذلك رأينا البخاري يحتج في " صحيحه " ببعض الخوارج والشـيعة والقدريـة وغيرهم من أهل الأهواء؛ **لأن العبرة في رواية الحديث إنما هو الثقة والضبط** ".[٣]

ويقول أيضاً:

" نحن لا نعتبر المبتدع فاسقاً، نعتبره ضالاً مجتهداً. وهذا ليس فاسقاً. أما إذا ثبت لدينا أنـه فاسـق ببدعته؛ فلا تشمله العدالة ".[٤]

أما سلامة الراوي من خوارم المروءة.

فخوارم المروءة يعنى بها " كل فعل، أو قول، أو حرفة ، يوجب فعلها، أو تركها الذم في عـادات الناس، وأعرافهم المعتبرة شرعاً ".[٥]

ويتقرر ذلك عند الشيخ بمثل ما قررناه عنده في اشتراط كون الراوي عاقلاً.[٦]

---

[١] أحمد شاكر، **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث،** ج١، ص٢٨٠.

[٢] المصدر نفسه، ج١، ص٧٢.

[٣] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة،** ج١، ص٥٦٢.

[٤] الألباني، **الدرر في مسائل المصطلح والأثر،** ص٢٠٢.

[٥] مشهور حسن سلمان، **المروءة وخوارمها،** ط١،١م، دار ابن عفان، الدمام، ١٩٩٥م. ص٣٢٩.

[٦] أحمد شاكر، **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث،** ج١، ص٢٨٠.

هذه هي شروط العدالة عند الشيخ – رحمه ا - .

٣- أما فقد شرط الضبط: فيعني أن يكون الرواي سيئ الحفظ، أو فاحش الغلط، أو كثير الوهم، أو كثير الغفلة... ونحو هذه من الأوصاف التي تدل على كون الراوي غير ضابط لما يرويه.
وقد تقدم آنفاً أن الشيخ يعتبر في الرواي أن يكون **ثقة ضابطاً**.
وعليه؛ فهو يضعف حديث المختلط، وسيئ الحفظ، وكثير الأوهام، وفاحش الغلـط ... ونحـوهم. والأمثلة على هذا كثيرة لا تكاد تنحصر.[١]

٤- أما فقد شرط السلامة من الشذوذ: فيعني الحكم على الحديث بكونه شاذاً.
ويتقرر هذا عند الشيخ – إضافة لما تقدم عند تعريفه الحديث الصحيح - بتطبيقاته العملية في رده، ومن ذلك قوله عند ذكره قاعدة حديثية نبه عليها، وهي قوله:
" القاعدة الأولى: **رد الحديث الشاذ**. اعلم أن من شروط الحديث الصحيح أن لا يكون شاذاً ".[٢]
ويعرفه بقوله:
" والحديث الشاذ ما رواه الثقة المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه، علـى مـا هـو المعتمـد عنـد المحدثين".[٣]
ويقول مفصلاً:
" والشذوذ يكون في السند ويكون في المتن، ولكل منهما أمثلة كثيرة سيأتي التنبيه على بعضها فـي مواطنها - إن شاء ا تعالى - ".[٤]

٥- وأما فقد السلامة من العلة: فيعني الحكم على الحديث بكونه معلاً.

---

[١] انظر على سبيل المثال في ذلك:
المختلط: إرواء الغليل، ج٢، ص٧٥.
سيئ الحفظ: الألباني، محمد ناصر الدين(ت١٤٢٠هـ١٩٩٩م)، **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة،** ط١، ١٤م، مكتبة المعارف، الرياض،١٩٩٢م. ج٣، ص١٦٧.
كثير الأوهام: المصدر نفسه، ج٥، ص١١٦.
فاحش الغلط: **إرواء الغليل،** ج٢، ص٨٧.
[٢] الألباني، **تمام المنة في التعليق على فقه السنة،** ص١٥.
[٣] المصدر نفسه، ص١٦.
[٤] المصدر نفسه. وانظر أمثلة على ذلك: ص ٥٧، ٨٨، ٢١٩.

ويتقرر هذا عند الشيخ – إضافة لما تقدم عند تعريفه الحديث الصحيح - بتطبيقاته العملية في ذلك، ومن ذلك قوله عند تضعيفه أحد الأحاديث والرد على من صححه:

" إن ابن حزم نظر إلى ظاهر السند فصححه، وذلك مما يتناسب مع ظاهريته . أما أهل العلم والنقد فلا يكتفون بذلك؛ بل يتتبعون الطرق ويدرسون أحوال الرواة وبذلك يتمكنون من معرفة ما إذا كان في الحديث علة أو لا . ولذلك كان معرفة علل الحديث من أدق علوم الحديث إن لم يكن أدقها إطلاقاً ".[1]

والحديث المعلّ هو: الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته، مع أن الظاهر السلامة منها. هذا الذي ارتضاه الشيخ في تعليقه على شرح الشيخ أحمد شاكر ل" اختصار علوم الحديث " لابن كثير. [2]

الفرع الثاني: إطلاقات " الضعيف " عند الشيخ الألباني.

إنّ الحديث الضعيف قسيم الصحيح من حيث القبول والرد، وتحت كل أقسام.

لكن كثيراً من أهل الصنعة الحديثية إذا قالوا : " ضعيف " عن حديث ما؛ فإنهم يعنون به نوعاً خاصاً من أنواع الحديث الضعيف؛ وهو ما كان ضعفه يسيراً، بخلاف ما إذا كان ضعفه شديداً؛ فإنهم يخصونه بما يناسبه من أوصاف وألفاظ.

وعليه؛ فيكون (الضعيف) - الذي ضعفه يسير- قسماً من أقسام (الضعيف)- قسيم الصحيح من حيث القبول والرد. فينبغي التنبه لهذا جيداً.

والشيخ الألباني - رحمه ا - من أبرز من يسير على هذا الذي ذكرتُ؛ فهو يحكم على الحديث الضعيف المردود – قسيم الصحيح - بألفاظ مختلفة، فيقول- مثلاً - : " ضعيف، ضعيف جداً، موضوع، شاذ، منكر، باطل، لا أصل له... " إلى غير ذلك من ألفاظ يخص بها الحديث الضعيف المردود- الذي هو قسيم الصحيح - .

وكتبه المختلفة شاهدة على ذلك، ومنها (السلسلة الضعيفة)، و(ضعيف الترغيب والترهيب). وقد ذكر في مقدمة (ضعيف الترغيب والترهيب) أنه قد جعل مراتب أحاديث الكتاب على خمس مراتب:

---

[1] الألباني، **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**، ج ٦، ص٥٧.

[2] أحمد شاكر، **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث**، ج١، ص٢٠٠.

الضعيف، الضعيف جداً، الموضوع، الشاذ، المنكر، أو المنكر جداً. وذكر تحت كل مرتبة أجناس الأحاديث التي تشملها كل منها. وخص مرتبة (الضعيف) بما كان في إسناده علة قادحة من علل الأحاديث المعروفة؛ كضعف أحد رواته.[١]

بل إن الشيخ الألباني ينكر على من لا يفرق في أحكامه بين الضعيف، والضعيف جداً، والموضوع. ويرى أن التفريق بين تلك الأحكام واجب. وثمرة ذلك - في نظره - أن الحديث الضعيف - اليسير الضعف - يعمل به في فضائل الأعمال عند الجمهور، بخلاف الموضوع.

فلو أعطى المحدث حكماً على الموضوع بأنه ضعيف فقط، ربما اغتر بحكمه من لا علم عنده، وعمل به - إذا كان في فضائل الأعمال - ظاناً منه أنه ضعيف فقط!.

قال – رحمه ا - منكراً على الإمام المنذري حكمه على حديث فيه وضاع بالضعف فقط:

" ولذلك ؛ فقد أساء الحافظ المنذري بإيراده هذا الحديث ... مقتصراً على تصديره إياه بقوله : " روي " ؛ الدال على ضعفه فقط ! وإن كان ذلك يتفق مع اصطلاحه الذي وضعه في مقدمة الكتاب ، ولكنه اصطلاح غير دقيق ؛ حيث يشمل الضعيف والموضوع ، **والتفريق بينهما واجب** ؛ لا سيما عند الجمهور الذي يرى العمل بالحديث الضعيف - في فضائل الأعمال والترغيب والترهيب - دون الموضوع ، فتأمل ! ".[٢] ا.ه.

ومع هذا، نجد الشيخ أحياناً يسوغ لبعض المحدثين إطلاقهم لفظ " الضعيف " على حديث فيه وضاع.

فمن ذلك أن الحافظ العراقي حكم على حديث فيه وضاع بالضعف فقط؛ فقال الشيخ الألباني:

" ولا منافاة بين قول الحافظ – العراقي- هذا، وبين حكمنا عليه بالوضع؛ إذ إن الموضوع من أنواع الحديث الضعيف، كما هو مقرر في علم المصطلح ".[٣]

وفي موضع آخر يقول:

" واقتصر الحافظ العراقي... على تضعيف سند الحديث، وهو قصور، إلا أن يلاحظ أن الحديث الموضوع من أنواع الضعيف فلا إشكال " .[٤]

وفي حديث آخر يوضح أكثر:

---

[١] الألباني، محمد ناصر الدين(ت١٤٢٠ه،١٩٩٩م)، **ضعيف الترغيب والترهيب**، ط١، ٢م، مكتبة المعارف، الرياض،٢٠٠٠م. ج١، ص٤-٥.

[٢] الألباني، **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة**، ج١١، ص ٢٤٩.

[٣] المصدر نفسه، ج١، ص٧١.

[٤] المصدر نفسه، ج١، ص١٠٣.

" ولعل السيوطي اغتر باقتصار الحافظ العراقي على تضعيفه في ... وهو منه قصور أو ذهول أو تسامح في التعبير؛ لأن الحديث الموضوع من أقسام الحديث الضعيف ".[١]

وهناك أمثلة أخرى مشابهة، ومعظمها يختص بالحافظ العراقي؛ فيظهر منها أن العراقي يطلق لفظ " الضعيف " على الموضوع؛ فتكون هذه فائدة طيبة أخذناها من الشيخ – رحمه ا - .

[١] الألباني، **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة،** ج٢، ص٢٢-٢٣.

المطلب الثاني

الحديث الحسن لغيره عند الشيخ الألباني

لعل أكثر ما اعتنى به الشيخ الألباني – رحمه ا – من أنواع الحديث المختلفة هو الحديث الحسن لغيره؛ وذلك من خلال وضوح تعريفه له، وتأكيده على أهميته وصعوبة العمل في تحققه، وكثرة تطبيقاته له – رحمه ا - .

وقد جعلت هذا المطلب في هذه الفروع :

الفرع الأول: تعريف الحديث الحسن لغيره عند الشيخ الألباني.

تقدم معنا في المبحث السابق تعريف الحديث الحسن لغيره عند المحدثين السابقين. والشيخ الألباني موافق لهم في هذا التعريف، غير مخالف.

يتبين هذا ابتداء بعدم اعتراضه على تعريفهم له فيما جاء عنهم في كتب " المصطلح " التي علق عليها – رحمه ا - .[1]

وأهم من هذا هو تنصيصه – رحمه ا – على تعريف له واضح تميز به عن غيره من أنواع الحديث .

قال – رحمه ا - :

" ... قوله : " حديث حسن " لا يساوي عند الترمذي " إسناد حسن " ؛ بل يساوي : " **إسناد ضعيف جاء من وجوه أخرى ليس فيها متهم** " ؛ فيكون الحديث حسناً لغيره... ".[2]

ويقول ايضاً:

" ... كأنه استلزم حسن إسناده من تحسين الترمذي للحديث، ولا تلازم بينهما؛ **فقد يكون الحديث حسناً عند الترمذي وغيره لشواهده**، ولا يكون إسناده الذي ساق الحديث به حسناً. وفي مثل هذا يقول المتأخرون : إنه حسن لغيره ".

وأوضح من هذا كله قوله في حدّه:

" هو- الحديث - الذي تقوى بكثرة طرقه التي لم يشتد ضعفها، ولكن لم تكثر طرقه، ويكفي فيه طريقان لم يشتد ضعفهما ".[3]

---

[1] أحمد شاكر، **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث**، ج١، ص١٣٢.

[2] الألباني، **غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام**، ص١٩٦.

[3] الألباني، محمد ناصر الدين(ت١٤٢٠ه،١٩٩٩م)، **صحيح الترغيب والترهيب**، ط١، ٣م، مكتبة المعارف، الرياض،٢٠٠٠م. ج ١، ص٩.

واشتراط عدم كثرة الطرق فيه هو لتمييزه عن الحديث الصحيح لغيره؛ كما سيأتي بيانه – إن شاء الله – عند تعريف الشيخ له.

بعبارة أخرى: الحديث الحسن لغيره عند الشيخ الألباني هو **الحديث الضعيف يسير الضعف، المروي من طرق أخرى غير كثيرة لا يبلغ بها درجة الصحيح لغيره.**

الفرع الثاني: أهمية الحديث الحسن لغيره عند الشيخ الألباني، ومكانته عنده.

تتبين أهمية الحديث الحسن لغيره عند الشيخ – رحمه الله – من خلال تقريره أن هذا النوع من الحديث هو من أدق علوم الحديث وأصعبها، وأن قلة من العلماء من يستطيع النهوض بأعبائه التي تتطلب جلداً كبيراً، وصبراً طويلاً في تتبع طرق الحديث الواحد في مصادر كثيرة ليستطيع تحقيق القول فيه. والأهم من هذا كله هو الحرص على سنة النبي – صلى الله عليه وسلم- والغيرة عليه من أن يقوّل ما لم يقل، أو ينفى عنه ما قد قال.

معنى هذا: أن الشيخ – رحمه الله – يريد أن يقول لنا: إنه لمّا قلّت عناية العلماء بالحديث الحسن لغيره، وضعفت همتهم في البحث عن طرقه ومصادره، كان هذا كله باعثاً له في هذا الزمان أن يسد هذا الخلل، وأن يجبر هذا القصور عن طريق بذل الجهد والوقت فيه على مدار العمر، وهو الذي آتاه الله تعالى الفضل الواسع وأنعم عليه بالجلد وطول الصبر وسعة البحث، الأمر الذي مكنه من العناية بهذا النوع من الحديث على وجه صحيح، حرصاً منه على سنة النبي – صلى الله عليه وسلم- .

يقول – رحمه الله – مقرراً ما قلته آنفاً:

" إن الحديث الحسن لغيره، وكذا الحسن لذاته، من أدق علوم الحديث وأصعبها؛ لأن مدارهما على من اختلف فيه العلماء من رواته ما بين موثق ومضعف، فلا يتمكن من التوفيق بينها أو ترجيح قول على الأقوال الأخرى إلا من كان على علم بأصول الحديث وقواعده، ومعرفة قوية بعلم الجرح والتعديل، ومارس ذلك عملياً مدة طويلة من عمره، مستفيداً من كتب التخريجات ونقد الأئمة النقاد، عارفاً بالمتشددين منهم والمتساهلين ومن هم وسط بينهم، حتى لا يقع في الإفراط والتفريط . وهذا أمر صعب قل من يصير له وينال ثمرته. فلا جرم أن صار هذا العلم غريباً بين العلماء. والله يختص بفضله من يشاء " .[1]

وفي موضع آخر يقرر – رحمه الله – نحو هذا الكلام؛ فيقول:

---

[1] الألباني، **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**، ج٣، ص٣٦٣.

" واعلم أن فن التخريج ليس غاية في نفسه عند المحققين من المحدثين، بحيث يقتصر أمره على أن نقول (في) مخرج الحديث : " أخرجه فلان وفلان عن فلان عن النبي - صلى ا عليه وسلم – " ، كما يفعله عامة المحدثين قديماً وحديثاً؛ بل لا بد أن يضم إلى ذلك بيانه لدرجة كونه ضعيفاً. فإنه والحالة(كذا) هذه لا بد له من أن تتبع طرقه وشواهده لعله يرتقي الحديث بها إلى مرتبة القوة. **وهذا ما يعرف في علم الحديث بالحسن لغيره أو الصحيح لغيره** . وهذا في الحقيقة من أصعب أنواع علوم الحديث وأشقها؛ لأنه يتطلب سعة في الاطلاع على الأحاديث والأسانيد في بطون كتب الحديث مطبوعها ومخطوطها، ومعرفة جيدة بعلل الحديث وتراجم رجاله. أضف إلى ذلك دأباً وجلداً على البحث. فلا جرم أنه تقاعس عن القيام بذلك جماهير المحدثين قديماً والمشتغلين به حديثاً، وقليل ما هم ".[1]

يسلّي الشيخ نفسه – رحمه ا - ، ويعزّيها بسبب التعب الحاصل له من وراء اهتمامه بالحديث الحسن لغيره والصحيح لغيره بقوله:

" وجدير بالذكر أن الجهد الذي يفرغه المؤلف لأصدار المراتب الثلاث الأخيرة – يعني مرتبة الحسن الصحيح، ومرتبة الصحيح لغيره، ومرتبة الحسن لغيره – ليس كالجهد الذي يفرغه لمعرفة المرتبة الأولى والثانية – يعني مرتبة الصحيح لذاته ومرتبة الحسن لذاته - ، كما لا يخفى على من مارس هذا الفن. ولا أكون مغالياً إذا قلت: إنني أفرغ أحياناً الساعات الطوال؛ بل أياماً وليالي لإصدار الحكم الرابع والخامس – يعني الحكم على الحديث بالحسن لغيره والصحة لغيره – على بعض الأحاديث. وقد تكون النتيجة أحياناً أن يبقى الحديث ضعيفاً؛ لشدة ضعف طرقه، ونكارة متنه. ولا يعرف هذه الحقيقة إلا من عاناها. كل ذلك حرصاً على حديث رسول ا – صلى ا عليه وسلم - ، وغَيرة عليه أن يقال عليه ما لم يقل، أو ينفى عنه ما قال – صلى ا عليه وسلم – ".[2]

من هنا يظهر لنا سبب اعتناء الشيخ – رحمه ا – بهذا النوع من الحديث، وتتأكد أهميته عنده.

الفرع الثالث: مرتبة الحديث الحسن لغيره بين درجات الحديث المقبول عند الشيخ الألباني.

تقدم معنا في المبحث السابق أن الحديث الحسن لغيره يأتي في أدنى مرتبة من مراتب الحديث الآحاد المقبول عند أهل العلم.

---

[1] الألباني، **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**، ج١، ص١١.

[2] الألباني، **صحيح الترغيب والترهيب**، ج١، ص١٠.

والشيخ الألباني يقرر هذا بقوله:
" ألا ترى أن الحديث الحسن لغيره أحط في الثبوت من الحسن لذاته، وهذا أحط في الصحة من الصحيح لغيره ، وهذا أحط من الصحيح لذاته، وهكذا يقال في المشهور والمستفيض مع المتواتر، كما هو ظاهر ".[١]

الفرع الرابع: أمثلة على الحديث الحسن لغيره عند الشيخ الألباني.

سوف تأتينا أمثلة كثيرة – إن شاء الله – على تقوية الشيخ الألباني – رحمه الله – الحديث الضعيف وترقيته إلى درجة الحسن لغيره في الفصلين القادمين.
ولكني أذكر هنا – لمناسبة المقام – مثالين اثنين عليه؛ ليتبين لنا عملياً ما سبق تقريره عنده في هذا المطلب.

- المثال الأول: حديث " اجتنبوا كل ما أسكر ".[٢]
هذا الحديث عزاه الشيخ – رحمه الله – للإمام أحمد[٣]، وابن أبي شيبة[٤] وغيرهما من رواية علي بن أبي طالب – رضي الله عنه - .
ثم حكم على إسناده بقوله:
" وهذا سند ضعيف، ربيعة بن النابغة وأبوه مجهولان. وعلي بن زيد، وهو ابن جدعان ضعيف. لكن للحديث شاهد من حديث ابن عمرو...أخرجه أبو داود[٥] من طريق شريك، عن زياد بن فياض، عن أبي عياض عنه...وهذا سند ضعيف أيضاً؛ شريك هو ابن عبد الله: سيئ الحفظ. فالحديث بمجموع الطريقين حسن . والله أعلم ".ا.هـ.
فأنت ترى – حفظك الله – كيف حكم الشيخ على الحديث الذي في إسناده مجهولان وضعيف بالحسن لغيره بقرينة وجود حديث شاهد له في إسناده من هو سيئ الحفظ. **وفي هذا أن الشيخ يقوي الإسناد الذي فيه أكثر من علة واحدة ما دام أنه ليس من بينها علة شديدة القوة.**

---

[١] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة،** ج٦، ص١٢٧٣.
[٢] المصدر نفسه، ج٢، ص٥٤٥- ٥٤٦.
[٣] أحمد بن حنبل(ت٢٤١هـ)، **مسند الإمام أحمد بن حنبل،** ط٢، ٥٠م، (تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين)، مؤسسة الرسالة، بيروت،١٩٩٩م. ج٢، ص٣٩٧- ٣٩٨، ح ١٢٣٧.
[٤] ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد(ت٢٣٥هـ)، **مصنف ابن أبي شيبة،** ط١، ٧م، (تحقيق كمال يوسف الحوت)، مكتبة الرشد، الرياض، ١٩٨٨م. ج٥، ص٨٦، ح٢٣٩٤٥.
[٥] أبو داود، **سنن أبي داود،** كتاب الأشربة، باب في الأوعية، ح ٣٧٠١. ج٢، ص٣٥٧.

- المثال الثاني: حديث " من منع فضل مائه، أو فضل كلئه منعه ا فضله يوم القيامة "[١].

هذا الحديث قال عنه الشيخ:

" أخرجه أحمد[٢]... ، من طريق ليث بن أبي سليم : ضعيف(عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عـن جده). لكنه لم يتفرد به . فقد أخرجه أيضاً[٣](يعني الإمام أحمد)... من طريق محمد بن راشد، عـن سليمان بن موسى ، أن عبد ا بن عمرو كتب إلى عامل له على أرض له : أن لا تمنـع فضـل مائك؛ فإني سمعت رسول ا - صلى ا عليه وسلم - يقول : فذكره نحوه . وهذا إسناد حسـن، إلا أنه منقطع بين سليمان وابن عمرو. **لكن الحديث بمجموع الطريقين حسن** ".

فالشيخ – رحمه ا – حكم على الحديث بالحسن لغيره بمجموع طريقين في أحدهما ضعيف، وفي الآخر انقطاع.

---

[١] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة،** ج٣، ص٤٠٩.

[٢] أحمد بن حنبل، **مسند الإمام أحمد بن حنبل،** ج ١١، ص٢٥٥، ح٦٦٧٣.

[٣] المصدر نفسه، ج١١، ص٣٣١، ح٦٧٢٢.

المطلب الثالث
الحديث الصحيح لغيره عند الشيخ الألباني

سوف أجعل الكلام في هذا المطلب – إن شاء ا – في فروع عدة:

الفرع الأول: تعريف الحديث الصحيح لغيره عند الشيخ الألباني.

لا يختلف الحديث الصحيح لغيره عن الحسن لغيره عند الشيخ الألباني إلا بكثرة الطرق. فالحديث الصحيح لغيره عند الشيخ الألباني هو الحديث:

" **الذي تقوى بكثرة طرقه التي لم يشتد ضعفها "**.[١]

وإذا كان هذا التعريف ينطبق على الحسن لغيره أيضاً؛ فإن الشيخ قد احترز من ذلك بقوله في الحسن لغيره – كما نقلت عنه في المطلب السابق - :

" **هو- الحديث - الذي تقوى بكثرة طرقه التي لم يشتد ضعفها، ولكن لم تكثر طرقه، ويكفي فيه طريقان لم يشتد ضعفهما** ".[٢]

وهذا التعريف هو الذي استقر رأي الشيخ عليه أخيراً، وقد كان قبل يدخل معه الحسن لذاته إذا تقوى.

قال – رحمه ا - :

" ليس من الضروري عندهم – العلماء - أن يكون للحديث الصحيح طريق صحيح؛ **فقد يكون الطريق حسناً لذاته؛ فيصير الحديث صحيحاً لغيره - بطريق آخر، أو بطرق أخرى-** ، وقد يكون ضعيفاً، فيصير حسناً أو صحيحاً لغيره، بحسب طرقه قلة وكثرة ".[٣]

لكنه قد اصطلح في آخر عمره – رحمه ا – على إطلاق " حسن صحيح " على الحسن لذاته إذا تقوى، ليخص " الصحيح لغيره " بالضعيف كثير الطرق. وسيأتي بيان ذلك – إن شاء ا - .

والذي أريد أن أبينه هنا، وأراه أهم ما يذكر في هذا المقام هو:

أنه تقدم معنا في المطلب الثاني من المبحث السابق- عند تعريف الحديث الحسن لغيره عند المحدثين – أن الحديث الصحيح لغيره في تعريف أهل الاصطلاح هو :

" **الحديث الحسن لذاته إذا تقوى** ".

---

[١] الألباني، **صحيح الترغيب والترهيب**، ج١، ص٩.

[٢] المصدر نفسه.

[٣] الألباني، محمد ناصر الدين(ت١٤٢٠هـ،١٩٩٩م)، **النصيحة بالتحذير من تخريب (ابن عبد المنان) لكتب الأئمة الرجيحة وتضعيفه لمئات الأحاديث الصحيحة**، ط٢، ١م، دار ابن عفان، مصر، ٢٠٠٠م. ص ٢٥٧.

وتقدم معنا أيضاً في المطلب السادس من المبحث نفسه - عند الكلام على أحوال تقوية الحديث بتعدد الطرق في الحال الرابعة – أن ترقية الحديث الضعيف بتعدد طرقه إلى درجة الصحيح لغيره أمر مستنكر عند كثير من الباحثين المعاصرين. وسبب هذا الاستنكار – كما ذكرت هناك - :

أولا : أن الحديث الضعيف لا يمكن أن يصل بكثرة الطرق إلى درجة الصحيح لغيره؛ فيقفز بذلك على درجة الحسن بنوعيه، وحسبه أن يرتقي إلى الدرجة التي هي فوقه في القوة؛ وهي درجة الحسن لغيره.

ثانياً : أن علماء مصطلح الحديث عندما عرفوا الصحيح لغيره، عرّفوه بأنه هو الحسن لذاته إذا تقوى بمثله أو بأقوى منه. ولم يذكروا معه الضعيف الذي يتقوى بكثرة الطرق؛ بل ذكروه في مبحث الحسن لغيره.

وقد وعدت بمناقشة هذ الكلام هنا.

فأقول – مستعيناً با وحده - :

لقد ذكرت هناك أقوال ثلاثة من العلماء ممن صرحوا بأن الحديث الضعيف قد يرتقي إلى درجة الصحيح (لغيره).

وهذه أقوالهم أعيدها هنا لمعرفة أوجه تطابق عمل الشيخ الألباني – رحمه ا – معها، أو مخالفتها.

فالحافظ ابن كثير يقول:

" ومنه ضعف يزول بالمتابعة، كما إذا كان راويه سيئ الحفظ، أو روى حديثاً مرسلاً؛ فإن المتابعة تنفع حينئذٍ، ويرفع الحديث عن حضيض الضعف إلى أوج الحسن **أو الصحة** ".[1]

والحافظ العلائي يقول - في حديث ضعيف له طرق كثيرة - **:**

" للحديث شواهد ينتهي مجموعها إلى درجة الصحة أو الحسن المحتج به ".[2]

وفي موضع آخر:

" وثانيها أن المسند قد يكون في درجة الحسن، وبانضمام المرسل إليه يقوى كل منهما بالآخر، ويرتقي الحديث بهما إلى درجة الصحة ".[3]

وثالثهما الحافظ البقاعي؛ حيث يقول:

" ولايشترط في جعله صحيحاً مجيئه من طرق كثيرة...؛ بل أقل ما يجبرها طريق. ويشترط أن تكون مساوية لها أو أعلى، بشرط القصور عن درجة الصحة إن كان الحكم للمتن.

---

[1] أحمد شاكر، **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث،** ج١، ص١٣٥.

[2] المناوي، **فيض القدير شرح الجامع الصغير،** ج٦، ص٤٣١.

[3] العلائي، **جامع التحصيل في أحكام المراسيل،** ص٣٨.

لكنّ عبارته فيها حسن – يعني عبارة العراقي : " إذا أتى له طرق أخـرى **نحوهـا** مـن الطـرق صححته " - من حيث إنها تشمل ما إذا توبع بطرق دونه. فإذا انضمّ بعضها إلى بعـض صـارت حسنة للغير؛ فترتقي بها تلك الطرق الحسنة لذاتها إلى الصحة؛ فإنه انضمّ حسن إلى مثله. ولا يضرّ كون أحدهما لذاته والآخر لغيره. وتكون هذه أقل مراتب الصحة.

ولعلّ هذا هو الحامل للشيخ على ذكر هذا النوع هنا – يعني الصحيح لغيره - ؛ فإنه تنـازع فيـه الصحيح باعتبار مآله، والحسن باعتبار أصله، والضعيفُ باعتبار أصله أيضاً؛ **لِما بينّـاه مـن أن الحسن لغيره يرقى أيضاً**. فلمّا تنازعته الأنواع الثلاثة قصد إلى ذكره في أوسطه ".[1] ا.ه.

وقد ذكرت هناك أن ظاهر كلام الحافظين العلائي - الآخِر منهما- والبقاعي هـو قصـر ترقيـة الحديث الضعيف إلى درجة الصحيح لغيره على حال كون الحديث الضعيف متابع بروايـة حسـنة لذاتها؛ فإن الضعيف يرتقي بها، وترتقي به الرواية الحسنة لذاتها، إلى درجة الصحيح لغيره. أمـا حال وجود طرق كثيرة للحديث الضعيف فغير وارد على كلامهما – رحمهما ا - .

وأما كلام ابن كثير فهو محتمل لاحتمالين:

إما أنه يقصد أن الحديث الضعيف ينجبر بالطرق إلى درجة الحسن، وإذا كثرت طرقه بلغ الصحيح لغيره. وهذا عين ما يفعله الشيخ الألباني – رحمه ا - . وأوضح منه وأصـرح كـلام العلائـي الأول.

أو أنه يريد به ما ذكره العلائي والبقاعي، من أن الضعيف قد يرتقي إلى درجة الصحيح لغيـره إذا كان هناك شاهد حسن لذاته أو متابع كذلك.

أما إذا كانت طرقه كلها ضعيفة، فيرتقي حينئذ إلى درجة الحسن لغيره فحسب.

وأبدأ الآن بمناقشة جميع ما سبق:

١- قول د. الدريس:

" إن الحديث الضعيف لا يمكن أن يصل بكثرة الطرق إلى درجة الصحيح لغيره؛ فيقفز بذلك علـى درجة الحسن بنوعيه، وحسبه أن يرتقي إلى الدرجة التي هي فوقه في القوة؛ وهي درجـة الحسـن لغيره ".[2]

أقول : إن هذا الكلام نظري، وهو قول قد يعترض عليه بحجة مقابلة؛ فيقال:

إن العقل يقضي بأن حديثاً ضعيفاً له طريقان لا يساوي في الدرجة حديثاً ضعيفاً له طـرق أكثـر. فكان العقل والعدل يقضيان بالتمايز بينهما. وهذا ملحظ الشيخ الألباني في ذلك.

٢- أما قولهم :

---

[1] البقاعي، **النكت الوفية بما في شرح الألفية**، ج١، ص٥١٧- ٥١٩.

[2] الدريس، **الحديث الحسن لذاته ولغيره**، ج٥، ص٢٠٩٦-٢٠٩٧.

" إن علماء مصطلح الحديث عندما عرفوا الصحيح لغيره، عرّفوه بأنه هو الحسن لذاته إذا تقوى بمثله أو بأقوى منه. ولم يذكروا معه الضعيف الذي يتقوى بكثرة الطرق؛ بل ذكروه في مبحث الحسن لغيره ".

فهذا الكلام صحيح في جزء منه. لكن إطلاق ذلك عند الجميع يعترض عليه بالنقول السابقة الذكر عن العلائي – الآخِر منهما - والبقاعي في كون الضعيف قد يرتقي إلى درجة الصحيح إذا كان له متابع أو شاهد حسن لذاته، وتبقى المفارقة في كونهما لم ينصا على أن الضعيف من جميع طرقه يرتقي إلى درجة الصحيح لغيره، وإن كان كلام ابن كثير يحتمله. ويضعف هذا الاعتراض أكثر بكلام العلائي الأول؛ فإنه صريح أن الضعيف بكثرة طرقه الضعيفة قد يبلغ الصحيح لغيره.

٣- بقي أن يقال:

إذا كان كلام الحافظين العلائي – الآخِر منهما - والبقاعي يتفق في جانب ويختلف في آخر مع عمل الشيخ الألباني وتأصيله في الحديث الصحيح لغيره، وكذا إذا كان كلام ابن كثير محتمل، وليس نصاً - في كون الضعيف من كل طرقه يرتقي إلى الصحيح لغيره - ، **فما هي حجة الشيخ - رحمه ا - في ذلك ؟.**

فالجواب ما ذكرته آنفاً – وا أعلم – من أن العقل يقضي بأن حديثاً ضعيفاً له طريقان لا يساوي في الدرجة حديثاً ضعيفاً له طرق أكثر. فكان العقل والعدل يقضيان بالتمايز بينهما؛ فيكون الأول حسناً لغيره، والآخر صحيحاً لغيره.

وكذلك؛ فإن قول العلائي - الأول الصريح في ذلك - يمكن أن يكون حجة من حجج الشيخ في هذا الأمر؛ حيث إن النقل المذكور عن العلائي قد نقله الشيخ في أحد كتبه عنه بواسطة الحافظ المناوي واطلع عليه.[1]

وقد رأيت الشيخ يعزو هذا العمل للعلماء قبله؛ فكأنه فهم من عملهم ذلك، ولم يرَ نفسه أول من أحدثه.

قال – رحمه ا - :

" والمقصود أن على أمثال هؤلاء أن لا يركبوا رؤوسهم؛ فيضعفوا نوعاً من أنواع الحديث، وهو المعروف عند العلماء بالحديث الحسن **أو الصحيح لغيره**؛ كمثل هذا الحديث السادس- ضعيف من كل طرقه – وغيره؛ **فإن من أصولهم وقواعدهم تقوية الحديث الضعيف بكثرة الطرق**...".[2]

والنص الذي نقلته عنه في بداية هذا المطلب يؤكد هذا:

---

[1] الألباني، **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**، ج٣، ص٤١٣.

[2] الألباني، محمد ناصر الدين(ت١٤٢٠هـ،١٩٩٩م)، **تحريم آلات الطرب**، ط٢، ١م، مكتبة الدليل، الجبيل، ١٩٩٧م. ص٧٠.

" ليس من الضروري **عندهم - العلماء -** أن يكون للحديث الصحيح طريق صحيح؛ فقد يكون الطريق حسناً لذاته؛ فيصير الحديث صحيحاً لغيره – بطريق آخر، أو بطرق أخرى - ، **وقد يكون ضعيفاً، فيصير حسناً أو صحيحاً لغيره، بحسب طرقه قلة وكثرة** ".[١]

وختاماً أقول: إن هذه المسألة البحث فيها قليل الفائدة، ويمكن أن يقال فيها: " إنه لا مشاحة في الاصطلاح " ، فالشيخ الألباني يرى أن الحديث الضعيف كثير الطرق قد يبلغ درجة الصحيح لغيره، وقليله يبلغ الحسن لغيره. وغير الشيخ – رحمه ا – يرى أن الضعيف بكثرة طرقه أو قلتها يبلغ درجة الحسن لغيره فحسب.

وإنما تظهر ثمرة الاختلاف بين التقريرين عند الشيخ وغيره : إذا ما تعارض حديث صحيح لغيره عند الشيخ مع حديث حسن لغيره عنده أيضاً، فالعمل الصحيح يقضي بأن الشيخ - رحمه ا - سيرجح الصحيح لغيره على الحسن لغيره. أما غير الشيخ - رحمه ا - فإن الحديثين عنده سيكونان في درجة واحدة؛ فيلجأ للترجيح بمرجحات أخرى. وهذا ما لم أقف له على مثال.

إن الشيخ الألباني - رحمه ا - قد انفرد بين علماء الحديث باعتنائه بشكل واضح بحد الحديث الصحيح لغيره من حيث بيانه أن الحديث الضعيف يسير الضعف كثير الطرق، يرتقي إلى درجة الصحيح لغيره؛ فيكون هذا من اجتهادات الشيخ في علم الحديث وإضافاته له.

الفرع الثاني: إطلاقات " الصحيح لغيره " عند الشيخ الألباني.

ظهر لنا أن الحديث الضعيف يسير الضعف كثير الطرق يصطلح الشيخ الألباني على إطلاق " الصحيح لغيره " عليه.

بقي أن نعرف هل هناك إطلاقات أخرى ل " الصحيح لغيره " عند الشيخ – رحمه ا - .

تقدمت الإشارة إلى أن الحديث الحسن لذاته الذي تقوى كان الشيخ يصطلح على إطلاق " الصحيح لغيره " عليه. وهذا هو عمل المحدثين.

ثم إن الشيخ في آخر أمره عدل عن هذا لاصطلاح جديد عنده، عازماً السير عليه في مؤلفاته.

وقد قسم الحديث المقبول عنده في آخر عمره خمسة أقسام:

الصحيح لذاته، والحسن لذاته، والحسن الصحيح، والصحيح لغيره، والحسن لغيره . وجعل هذه الأقسام عوضاً عن قسمي: الصحيح، والحسن. وقد عرف أحد أنواعه بقوله:

---

[١] الألباني، **النصيحة بالتحذير من تخريب (ابن عبد المنان) لكتب الأئمة الرجيحة وتضعيفه لمئات الأحاديث الصحيحة**، ص ٢٥٧.

" **حسن صحيح:** وهو الحسن لذاته، إلا أنه تقوى بمتابع أو شاهد له. وهذا الاستعمال معروف من بعض الحفاظ المتقدمين؛ كالترمذي، وهو الذي أشاعه في " سننه " ، ولكن لم يأت عنه ما يوضح مراده منه ".[1]

فالشيخ – رحمه ا – يجعل الحسن لذاته الذي يتقوى في مرتبة: الحسن الصحيح.

قال – رحمه ا - :

" ولقد كلفني هذا الاصطلاح العلمي النافع – إن شاء ا – جهداً جهيداً، وتعباً شديداً، وزمناً مديداً؛ لأنه اقتضاني مراجعة المرتبتين المشار إليهما آنفاً – يعني الصحيح والحسن – في الأحاديث كلها أو جلها، لتعديلها إلى المراتب الخمس الجديدة، حتى شعرت لو أنني قد شرعت بتأليفه من جديد كان أهون علي! (يعني كتاب " صحيح الترغيب والترهيب ").

لكن الخير، كل الخير فيما يقدره ا لعبده المؤمن؛ فقد نبهني ا – عز وجل –!!! في أثناء هذه الدراسة على أوهام كثيرة أخرى للمؤلف – يعني الحافظ المنذري - ... كما تنبهت لبعض الأوهام التي صدرت مني أنا...

وإن من ذلك الخير أنني بينت أن التزام هذا الاصطلاح أمر لا بد منه، لِما سبق بيانه – يعني فوائد استعمال هذا الاصطلاح الجديد - ، **وتمنيت لو أنني تنبهت له من قبل، أو نُبّهت إليه. ولذلك فقد عزمت على التزامي إياه فيما أنا قادم عليه من مشاريعي المتعلقة ب " تقريب السنة بين يدي الأمة " ، كما أنصح بذلك كل خادم للسنة، عارف بفن التخريج والتصحيح والتضعيف ولوازمه ".**[2]

نخلص من جميع ما تقدم أن إطلاق الشيخ الألباني مصطلح : " الصحيح لغيره " يكون على حالين:

١- الحال الأولى: الحديث الضعيف، يسير الضعف، الذي تقوى بطرق كثيرة. وهذا أمر جرى عليه قديماً وحديثاً.

٢- الحال الثانية: الحديث الحسن لذاته الذي تقوى بمتابع أو شاهد. وهذا الأمر كان قديماً عنده، ثم إنه اصطلح على إطلاق " الحسن الصحيح " عليه في آخر الأمرين عنده.

وهذه الحال تشمل بإطلاقها : الحديث الحسن الذي تقوى بمثله في الدرجة ، أو بما هو دونه، أو بأقوى منه.

---

[1] الألباني، **صحيح الترغيب والترهيب،** ج١، ص٩.

[2] المصدر نفسه، ج١، ص١١-١٢.

الفرع الثالث: أمثلة على الحديث الصحيح لغيره عند الشيخ الألباني.

سوف أذكر في هذا الفرع – إن شاء ا – أمثلة على الحالين المذكورتين آنفاً، ومـا يتفـرع عـن الثانية منهما.

- مثال على (الحال الأولى) تقوية الشيخ الألباني الحديث الضعيف، يسير الضعف، الـذي تقـوى بطرق كثيرة إلى درجة الصحيح لغيره .

ذكر – رحمه ا – حديث:

" لو كانت الدنيا تعدل عند ا جناح بعوضة، ما سقى كافراً منها شربة ماء " .[1]

هذا الحديث ذكر الشيخ – رحمه ا – أنه روي من حديث سهل بن سعد، وأبي هريرة، وعبـد ا ابن عمر، وعبد ا بن عباس، وجماعة من الصحابة ، والحسن البصري مرسلاً، وعمرو بن مـرة مرسلاً . وقد فصل فيها – رحمه ا - :

١ - أما حديث سهل، فقد حكم عليه بالضعف، لوجود ضعيف في إسناده.

٢ - وأما حديث أبي هريرة، فضعفه لاختلاط أحد رواته، ولكنه قال: " إنه غير متهم ".

٣ - وأما حديث ابن عمر، فلم يعلق على حال إسناده.

٤ - وأما حديث ابن عباس، فحكم عليه بالضعف الشديد، لوجود متروك في إسناده؛ قـال : " فـلا يستشهد به ".

٥ - وأما حديث الجماعة من الصحابة، فقد ذكر أنه يرويه من هو ضعيف في روايته عـن أهـل المدينة، لكن يستشهد به .

٦ - وأما رواية الحسن البصري، فهي رواية مرسلة، لكن لا بأس بها في الشواهد.

٧ - وكذا حديث عمرو بن مرة ، فهو مرسل أيضاً.

ثم قال – رحمه ا - :

" وبالجملة، فالحديث بمجموع هذه الطرق صحيح بلا ريب . وا أعلم " .

فهذه الطرق أورثت في نفس الشيخ قوة جعلته يحكم بها على الحديث بالصحة جزماً.

- مثال على (الحال الثانية) تقوية الشيخ الالباني الحديث الحسن لذاته بمثله في الدرجـة إلـى درجة الصحيح لغيره.

ذكر الشيخ – رحمه ا – حديث:

---

[1] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة،** ج٢، ص٢٩٩-٣٠١.

" **أعمار أمتي ما بين الستين إلى السبعين وأقلهم من يجوز ذلك** ". [١]

وعزاه في تخريجه لجمع من الأئمة، منهم الترمذي[٢] وابن ماجه[٣] من طريق الحسن بن عرفة، عن المحاربي، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، مرفوعاً .

قال الشيخ – رحمه ا - :

" والصواب أنه **حسن لذاته ، صحيح لغيره** ، فقد أخرجه أبو يعلى[٤]: عن محمد بن ربيعة، عن كامل أبي العلاء، عن أبي صالح، عن أبي هريرة بلفظ : " **عمر أمتي ما بين الستين سنة إلى السبعين**". [5]

قلت : **وهذا إسناد حسن أيضاً**؛ رجاله موثقون رجال مسلم، غير محمد بن ربيعة، وهو الكلابي، وهو صدوق، كما في " التقريب "[٦] " . ا.ه.

فالشيخ – رحمه ا – قد قوى حديثاً حسناً لذاته بحديث حسن لذاته آخر، وحكم عليه بمجموع ذلك بالصحة لغيره.

- مثال على (الحال الثانية) تقوية الشيخ الألباني الحديث الحسن لذاته بما هو دونه في الدرجة إلى درجة الصحيح لغيره.

ذكر الشيخ – رحمه ا – حديث:

" **مثل الذي يتعلم العلم، ثم لا يحدث به كمثل الذي يكنز الكنز فلا ينفق منه** "

في " صحيح الترغيب والترهيب " ، وحكم عليه – بموجب الاصطلاح الجديد – بقوله: " حسن صحيح ".[٧]

---

[١] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة،** ج٢، ٣٨٥- ٣٨٦.

[٢] الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة(ت٢٧٩ه)، **الجامع الصحيح،** 5م، (تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرين)، دار إحياء التراث العربي، بيروت. كتاب الدعوات عن رسول ا صلى ا عليه و سلم، باب في دعاء النبي– صلى ا عليه وسلم- ، ح٣٥٥٠، ج٥، ص٥٥٣.

[٣] ابن ماجه، أبو عبد ا محمد بن يزيد(ت٢٧٣ه)، **سنن ابن ماجه،** ٢م، (تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي)، دار الفكر، بيروت، كتاب الزهد، باب الأمل والرجاء، ح ٤٢٣٦، ج ٢، ص ١٣٧٢.

[٤] أبو يعلى، أحمد بن علي بن المثنى الموصلي(ت ٣٠٧ه). **مسند أبي يعلى،** ط١، ١٣م،(تحقيق : حسين سليم أسد)، دار المأمون للتراث ، دمشق، ١٩٨٤م، ح ٦٦٥٦، ج١٢، ص١١.

[5] بل أخرجه الترمذي نفسه من هذا الوجه. كتاب الزهد عن رسول ا - صلى ا عليه وسلم - ، باب ما جاء في فناء أعمار هذه الأمة ما بين الستين إلى السبعين، ح٢٣٣١،ج٤، ص٤٤٩.

[٦] ابن حجر، **تقريب التهذيب،** ص ٤٧٨.

[٧] الألباني، **صحيح الترغيب والترهيب،** ج١، ص١٦٠.

والذي يعني عنده أن الحديث حسن لذاته، ولكنه تقوى بمتابع أو شاهد.

ثم نقل تخريج الحافظ المنذري له بقوله:

" رواه الطبراني في " الأوسط "[١]، وفي إسناده ابن لهيعة "؛ فقال الشيخ معلقاً :

" وهو ضعيف – يعني ابن لهيعة - ، ولكنه من رواية ابن وهب عنه، عن دراج أبي السمح، عن أبي الهيثم وعبد الرحمن بن حجيرة، عن أبي هريرة. **وهذا إسناد حسن...وله طرق وشواهد يزداد بها قوة...".**

هذه الطرق والشواهد ذكرها الشيخ في " الصحيحة "[٢]. قال – رحمه ا – بعد أن حكم على الإسناد المتقدم بالحسن :

" وله طريق آخر يرويه إبراهيم، عن أبي عياض عن أبي هريرة به .

أخرجه الدارمي في " سننه "[٣] ...، وأحمد في " مسنده " [٤]...، والخطيب في " اقتضاء العلم العمل "[٥]... .

قلت : **وإسناده حسن في المتابعات** ، رجاله كلهم ثقات عند الدارمي رجال مسلم ؛ غير إبراهيم هذا ـ وهو ابن مسلم الهجري ـ

قال الحافظ في " التقريب "[٦] :

" لين الحديث رفع موقوفات "...

وله شاهد ؛ يرويه عمر بن يحيى بن نافع، قال : حدثنا عيسى بن شعيب قال : حدثنا روح بن القاسم، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر: مرفوعاً به .

أخرجه ابن عبد البر[٧] .

---

[١] الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد (ت٣٦٠هـ)، **المعجم الأوسط،** ١٠م، (تحقيق طارق بن عوض ا)، دار الحرمين، القاهرة ، ١٩٩٤م. ج١، ص٢١٣، ح٦٨٩.

[٢] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة،** ج٧، ص١٤٠١-١٤٠٣. بتصرف.

[٣] الدارمي، أبو محمد عبدا بن عبدالرحمن(ت٢٥٥هـ)، **سنن الدارمي،** ط١، ٢م، (تحقيق فواز أحمد زمرلي وخالد السبع العلمي)، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٦م. ج ١، ص١٤٨، ح٥٥٦.

[٤] أحمد بن حنبل، **مسند الإمام أحمد بن حنبل،** ج ١٦، ص٢٨٨، ٢٨٩ ح.١٠٤٧٦.

[٥] الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت(ت٤٦٣هـ)، **اقتضاء العلم العمل،** ط٤، ١م، (تحقيق محمد ناصر الدين الألباني)، المكتب الإسلامي، بيروت،١٩٧٧م. ص٢٤.

[٦] ابن حجر، **تقريب التهذيب،** ص٩٤.

[٧] ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد ا (ت٤٦٣هـ)، **جامع بيان العلم وفضله،** ط٢، ٢م، (تحقيق أبي الأشبال الزهيري)، دار ابن الجوزي، الدمام، ١٩٩٦م. ج١، ص٤٩١، ح٧٧٨.

وعمر بن يحيى بن نافع : هو الأبلي ؛ كما في ترجمة شيخه عيسى بن شعيب من " تهذيب المزي "[١] ، ولم أقف له على ترجمة ".ا.ه.

قلت: فالشيخ – رحمه ا – صحح الحديث بمجموع إسناده الأول عن أبي هريرة - الحسن لذاته - ، والطريق الأخرى عنه الضعيفة – والتي قال عن إسنادها : " حسن في المتابعات " ، ثـم بشـاهد عن ابن عمر، وفي إسناده من لم يعرفه الشيخ.

وهذا الحكم بالصحة يستفاد من تصريحه به في " صحيح الجامع الصغير"[٢]. وهو يعني : أنه صحيح لغيره، بدليل تخريجه هنا في " الصحيحة "، وعزوه له في " صحيح الجامع " إلى " صحيح الترغيب والترهيب " . ثم إنه حكم عليه أخيراً بأنه: حسن صحيح؛ وذلك لأن له إسناداً حسـناً لذاتـه، وقـد تقوى.

والشاهد من هذا كله أن الشيخ قد حكم على حديث حسن لذاته، وقد تقوى بما هـو أضـعف منـه، بالصحة لغيره. ثم إنه قد اصطلح على إطلاق " الحسن الصحيح " على ما كان هذا مثاله.

- مثال على (الحال الثانية) تقوية الشيخ الألباني الحديث الحسن لذاته بما هو أقوى منـه فـي الدرجة إلى درجة الصحيح لغيره.

ذكر – رحمه ا – حديث :

" لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم عند كل صلاة بوضوء، ومع كل وضوء سواك ".

هذا الحديث ذكره الشيخ في مواضع من كتبه :

ففي " صحيح الجامع " حكم عليه بالحسن فقط.[٣]

وفي " صحيح الترغيب والترهيب " حكم عليه بأنه حسن صحيح.[٤]

والجمع بين الحكمين قد فصل فيه القول في " الثمر المستطاب " حين قال[٥]:

---

[١] المزي، يوسف بن الزكي عبدالرحمن أبو الحجاج المزي(ت ٧٤٢ه)، **تهذيب الكمال فـي أسـماء الرجـال**، ط١، ٣٥م، (تحقيق د. بشار عواد معروف)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٠م. ج٢٢، ص٦١٣.

[٢] الألباني، محمد ناصر الدين(ت١٤٢٠ه،١٩٩٩م)، **صحيح الجامع الصغير وزيادته**، ط٣، ٢م، المكتب الإسـلامي، بيروت، ١٩٨٨م. ج٢، ص١٠١٥.

[٣] المصدر نفسه، ج٢، ص٩٤٠.

[٤] الألباني، **صحيح الترغيب والترهيب**، ج١، ص١٩٨.

[٥] الألباني، محمد ناصر الدين(ت١٤٢٠ه،١٩٩٩م)، **الثمر المستطاب في فقه السنة والكتاب**، ط١، ١م، دار غراس، الكويت. ص٩.

" رواه أحمد [١] بإسناد صحيح كما في " المنتقى "[٢]. وقد أخرجه أحمد... من طريق محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة [٣]. وهذا سند حسن " .

فالشيخ عندما حكم بالحسن فقط على الحديث كان ذلك باعتبار طريق ابن عمرو المذكورة، وعندما وقف بعد ذلك – فيما رآه - على الطريق الصحيحة لذاتها، حكم على المجموع بأنه حسن صحيح(الحسن لذاته إذا تقوى). ولو كان الحديث المذكور في " صحيح الجامع " و" صحيح الترغيب " قد جاء من الطريق الصحيحة لذاتها لما حكم على الحديث بأنه حسن مرة، وبأنه حسن صحيح مرة أخرى.

وعليه؛ فيكون الحديث من قبيل الصحيح لغيره في اصطلاح الشيخ القديم على كل ما كان هذا مثاله.

قال – رحمه ا - :

" **فقد يكون الطريق حسناً لذاته؛ فيصير الحديث صحيحاً لغيره - بطريق آخر، أو بطرق أخرى**".[٤]

وأكتفي بهذه الأمثلة على الحديث الصحيح لغيره عند الشيخ الألباني.

إن هذه الأمثلة وأضرابها قد تثير إشكالاً عند البعض، من حيث كون الحديث الصحيح لغيره يشمل أنواعاً مختلفة القوة في مسمّاه. فالحديث الحسن لذاته الذي له طرق ضعيفة، والحديث الحسن لذاته الذي له طريق حسنة لذاتها أيضاً، والحديث الحسن لذاته الذي له طريق صحيحة لذاتها، كل ذلك ظهر معنا أنه من نوع الحديث الصحيح لغيره عند الشيخ الألباني.

والحقيقة أن هذا الإشكال قد يبدو وجيهاً إلا أن نتذكر أن نوع الحديث الواحد قد يشمل انواعاً مختلفة القوة. وهذا أمر لا مانع منه. ونحن عندما نذكر أن أنواع المقبول من الحديث هو الحسن بقسميه، والصحيح بقسميه، ينبغي أن نتذكر أن كثيراً من المحدثين يطلقون ألفاظاً أخرى على نوع

---

[١] لم أجده في " **المسند** " من غير الطريق الحسنة التي سيذكرها الشيخ. ويظهر أن الشيخ قد اغتر بحكم صاحب " **المنتقى** " عليه بالصحة، فظن أن هناك طريقاً أخرى له. والصحيح أنه حديث واحد، وأنه حسن لذاته. ويؤكد ذلك أن الحديث الذي في "**المنتقى** " هو من حديث أبي هريرة، وكذلك المنذري إنما ذكر له طريقاً واحدة عند الإمام أحمد.

[٢] الشوكاني، محمد بن علي(ت١٢٥٠ه)، **نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار**، ٩م، إدارة الطباعة المنيرية. ج١، ص٢٦٤.

[٣] أحمد بن حنبل، **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، ج١٢، ص ٤٨٤، ح٧٥١٣.

[٤] الألباني، **النصيحة بالتحذير من تخريب (ابن عبد المنان) لكتب الأئمة الرجيحة وتضعيفه لمئات الأحاديث الصحيحة**، ص ٢٥٧.

من الحديث المقبول، لم يستطيعوا معه الحكم على الحديث بالصحة، أو الحسن . فمن ذلك قـولهم: هذا إسناد جيد، هذا إسناد قوي. ومعلوم أن هذين الاصطلاحين وأمثالهما، ما لجأ إليهما من لجأ، إلا لقيام باعث عليهما في نفسه، جعله ينصرف عن إطلاق وصف الحسن، أو الصحة عليهما.

وكأنّ الحافظ البقاعي – رحمه الله – قد شعر بوجود هذا الإشكال، فأراد أن يزيله بقولـه - فيمـا تقدمت حكايته عنه - :

" فإذا انضمّ بعضها إلى بعض صارت حسنة للغير؛ فترتقي بها تلك الطرق الحسـنة لـذاتها إلـى الصحة؛ فإنه انضمّ حسن إلى مثله. ولا يضرّ كون أحدهما لذاته والآخر لغيره. **وتكون هـذه أقـل مراتب الصحة.**

ولعلّ هذا هو الحامل للشيخ – يعني العراقي - على ذكر هذا النوع هنا – يعني الصحيح لغيره في نوع الحسن - ؛ فإنه تنازع فيه الصحيح باعتبار مآله، والحسن باعتبار أصله، والضعيفُ باعتبـار أصله أيضاً؛ لِما بينّاه من أن الحسن لغيره يرقى أيضاً. فلمّا تنازعته الأنواع الثلاثة قصد إلى ذكـره في أوسطه ".[1]

---

[1] البقاعي، **النكت الوفية بما في شرح الألفية**، ج١، ص٥١٧- ٥١٩.

المطلب الرابع

تأصيل الشيخ الألباني قاعدة تقوية الحديث الضعيف بتعدد طرقه، وأهميتها عنده

إن الحديثين الحسن لغيره، والصحيح لغيره هما ثمرتان ناتجتان من تطبيق قاعدة تقوية الحديث بتعدد طرقه. لكني لمّا ابتدأت مطالب هذا المبحث بالحديث الضعيف عند الشيخ الألباني – رحمه الله – رأيت أن أعقبه بمطلبين خاصين بالحديثين : الحسن لغيره، والصحيح لغيره؛ لعلاقتهما به الوثيقة، ثم رأيت أن أفرد لأصل هاتين الثمرتين هذا المطلب.

لقد أصل الشيخ – رحمه الله – هذه القاعدة في مواضع كثيرة من كتبه، ودافع عنها، وبين أهميتها عنده.

وأنا أنقل – بإذن الله - ما يتيسر نقله من أقواله في ذلك.

فمن ذلك قوله عن أحد الأحاديث التي قواها بتلك القاعدة ، مبيناً في ذات الوقت أهميتها عنده،:

" فراجعه - إن شئت - ليتبين لك أهمية تتبع طرق الحديث والشواهد، وأنّ مجرد مجيء الحديث بإسناد ضعيف لا يستلزم أنّ الحديث في نفسه ضعيف غير محفوظ ، فتأمل؛ فإنه من مزلة الأقدام، ولذلك فقد اجتهدت ما استطعت في كل كتبي؛ وبخاصة هذه " السلسلة " أن لا أضعف حديثاً إلا بعد البحث الشديد عن طرقه وشواهده، **وبذلك تمكنت من تخليص عشرات؛ بل مئات الأحاديث من الضعف**. والله تعالى من وراء القصد، وإياه أسأل أن يحفظني من الزلل ".[1]

فالشيخ يبين بهذا القول أن تطبيقه تلك القاعدة مكنّه من نقل مئات الأحاديث من حيّز الحديث المردود إلى حيّز الحديث المقبول. وهذه هي أهمية تلك القاعدة عند الشيخ خاصة، وعند أهل العلم عامة.

والشيخ ينكر على من لا يعمل بهذه القاعدة،؛ فيضعف الأحاديث الصحيحة بسبب ذلك، ويصفه بالجهل بهذا العلم؛ إذ هو لم يأخذ بها.

قال – رحمه الله – منكراً على أحد المعاصرين ممن انتقد الشيخ في تقويته أحد الأحاديث بتلك القاعدة:

" كذا قال – هداه الله - ، وهو لم يصنع شيئاً سوى بيان ضعف المفردات – كما ذكرت – مما لايعجز عنه كل مبتدئ في هذا العلم!، ولم يتعرض للجواب عن القاعدة المذكورة ألبتة – يعني قاعدة تقوية الحديث الضعيف بتعدد الطرق - ، فوقع لجهله بهذا العلم في مخالفة من ذكرنا من العلماء وغيرهم – يعني الذين عملوا بهذه القاعدة وقوّوا الحديث - ".[2]

---

[1] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة**، ج٤، ص ٥٢٥.

[2] المصدر نفسه، ج١، ص٤٤- ٤٥.

بل إن الشيخ – رحمه ا – يجعل من لا يطبق هذه القاعدة عند - اجتماع شروطها – سالكاً سـبيل أهل الأهواء الذين يضعفون الأحاديث الصحيحة ويذكرون لها عللاً غير قادحة.[١]

ويرد – رحمه ا – على أحد المعاصرين؛ فيقول:

" **وقد دلت طريقة تضعيفه على أنه لا يتبنى الحديث المعروف عند المحدثين بالحـديث الصـحيح لغيره؛ بله الحديث الحسن لغيره، الذي ينتج من تقوية الحديث الضعيف بالشـواهد والطـرق...،** الأمر الذي ذكرني بضلال أحد المدعين العلم والطاعنين في السنة والأحاديـث الصـحيحة بهـواه أيضاً، قال- بجهل بالغ -...:

" والقول الفصل: إنه لا يجوز تصحيح الأحاديث بالشواهد ألبتة "!

ثم أعاد هذا المعنى ...:

" ولسنا ممن يصحح بالشواهد " !

على مثل هذا وغيره - **مما يخالف القواعد العلمية التي وضعها علماء الإسلام**- جرى المشار إليه فيا ترى من السابق منهما إلى مثل هذه الجهالة؟! وهل كان ذلك من باب **{ تشابهت قلـوبهم }**[٢]، أم أن أحدهما يلقن الآخر، أو كما قال تعالى: **{ أتواصوا به، بل هم قوم طاغون}**[٣] ؟!.

والمقصود أن المومى إليه ضعف هذا الحديث...، ناظراً إلى مفردات طرقه دون أن يعتمد على ما يعطيه مجموعها من قوة للحديث! ".[٤]

ويقول – رحمه ا - أيضاً :

" فإن تقوية الحديث بكثرة الطرق - بشرط أن لا يشتد ضعفها - أمر معروف وسبيل مطروق عند علماء الحديث لا حاجة للاستدلال له ".[٥]

وفي سياق رده على بعض منتقديه يقول:

" **وخالفوا علماء الحديث تأصيلاً؛ وهو تقوية الحديث بالطرق والشواهد؛ فإن هذا مـن أصـولهم التي تفرع منها تقوية بعض الأحاديث التي ليس لها سند صحيح يحتج به. فمن كان جاهلاً بهذا**

---

[١] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة**، ج١، ص١٩-٢٠.

[٢] سورة البقرة، آية (١١٨).

[٣] سورة الذاريات، آية(٥٣).

[٤] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة**، ج٧، ص ٥٤٩.

[٥] الألباني، محمد ناصر الدين(ت١٤٢٠ه،١٩٩٩م)، **الرد المفحم على من خالف العلماء، وتشدد وتعصـب، وألـزم المرأة أن تستر وجهها وكفيها، وأوجب، ولم يقنع بقولهم : إنه سنة ومسـتحب**، ط١، ١م، المكتبـة الإسـلامية، عمان، ٢٠٠١م. ص ٨٩.

الأصل، وبطرق الحديث والشواهد، وقع فيما وقع فيه هؤلاء من تضعيف هذا الحديث الصحيح ".[١]

وحقيقة هذه القاعدة يعبر عنها الشيخ بقوله:

" من المعلوم عند المشتغلين بالسنة المطهرة، أن الحديث الواحد قد يكون له عدة طـرق، وقـد تكون كلها ضعيفة، وقد يكون ضعفها يسيراً؛ بحيث إنه ينجبر- أي: الحديث – بكثـرة الطـرق؛ لخلوها من متهم، أو متروك. وعليه؛ فقد يتفق أن يروي بعض المحدثين – مثلاً – حديثاً من طريق واحد ضعيف، أو من طرق ضعيفة، لا يتقوى الحديث بها عنده؛ فـيحكم عليـه مـن أجـل ذلـك بالضعف، وهذا معذور، بينما يرويه غيره من طرق أخرى صحيحة، أو تصلح للاعتضاد والتقـوي بها؛ فيحكم بسبب ذلك على الحديث بالصحة، وهو مصيب، ولكن من لا علم عنده يظـن أن هـذا الاختلاف منشأه من التباين في العلم؛ وإنما هو من سعة الحفظ.

فإذا عرف هذا، فلا يليق بالعالم المحقق، أن يضعف حديثاً ما لمجرد تضعيف بعض المحدثين له؛ لا سيما إذا كان فيهم من صححه. بل عليه أن يتتبع طرقه وأسانيده من مصادر السنة الموثوقة، فإن لم يجد إلا طريقاً واحداً ضعيفاً، أو وجد له طرقاً لا يتقوى بعضها ببعض، صح له حينئذ أن يتمسـك بقول من ضعف الحديث من المحدثين ".[٢]ا.ه.

ومن الجدير ذكره أن الشيخ الألباني يعبر – كما يعبر العلماء من قبله – عن قاعدة تعـدد طـرق الحديث بلفظ رديف لها، وهو" **المتابعات ".**

نقل – رحمه ا - القول التالي عن ابن الصلاح، وأقره في معرض كلامه عن أحد الأحاديث:

" فقد قال ابن الصلاح وتبعه جماعة : " لا يلزم من ورود الحديث **من طرق متعددة** أن يكون حسناً؛ لأن الضعف يتفاوت، **فمنه ما لا يزول بالمتابعات؛** كرواية الكذابين والمتروكين " .[٣]

قلت – الشيخ - : وهذا الحديث من هذا القبيل؛ فإن في الطريقين الأولين متهمين، وفـي الثالـث وضاعاً؛ فمن حسّن الحديث من المعاصرين فقد غفل عن القاعدة التي نقلناها عن ابن الصلاح ".[٤]

---

[١] الألباني، **الرد المفحم على من خالف العلماء، وتشدد وتعصب، وألزم المرأة أن تستر وجهها وكفيها، وأوجـب، ولم يقنع بقولهم : إنه سنة ومستحب،** ص٩٥.

[٢] الألباني، محمد ناصر الدين(ت١٤٢٠ه،١٩٩٩م)، **مقالات الألبـاني،** (جمع نور الدين طالب)، دار أطلس، دمشق. ص ٩٨-٩٩. بتصرف.

[٣] ابن الصلاح، **علوم الحديث،** ص٣٤. وهذا الكلام بالمعنى، وإلا فالنقل الذي عزاه الشيخ لابن الصلاح – وكان قد أشار في حاشية الكتاب إلى " الباعث الحثيث – إنما هو من تعبير الحافظ ابن كثير – رحمه ا -.

أحمد شاكر، **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث،** ص١٣٤-١٣٥.

[٤] الألباني، **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل،** ج٢، ص٢٥٤.

فهذا الإقرار من الشيخ – رحمه ا - واضح في تقرير ترادف لفظـي " المتابعـات " و " تعـدد الطرق " عنده – رحمه ا تعالى – .

وقد تقدم معنا في المطلب الثالث من المبحث السابق تقرير أهل العلم أن:

المتابعة: هي أن يوافق الراوي راو آخر في روايته للحديث عن الصحابي؛ فإن وافقه في الروايـة عن شيخه المباشر سمّيت متابعة تامة، وإن وافقه في الأخذ عن شيخ غيـر مباشـر فهـي متابعـة قاصرة.

وإن وجد متنٌ يروى مِن حديث صحابيّ آخر يشْبهه في اللفظ والمعنـى، أو فـي المعنـى فقـط ، فهو:**الشاهد.**

والشيخ الألباني مضى على هذا التقرير.[1]

وما ينطبق على المتابعات ينطبق على الشواهد التي هي الحال الأخرى من حالي تعـدد الطـرق، ولكنها حال أخص عند الشيخ - رحمه ا – من المتابعات.

وقد دفعني إلى قولي هذا أني رأيت الشيخ - رحمه ا - يغاير في أقواله بـين تعـدد الطـرق والشواهد؛ وإن كان الحكم في الحالين وفي اشتراط الشروط لإعمالهما في تقوية الحديث واحداً.[2]

والنقول في هذا كثيرة، وقد تقدم بعضها في هذا المطلب. ولكن أنقل هنـا علـى وجـه العجالـة غيرها. فمن ذلك:

١- قوله – رحمه ا - عن أحد الأحاديث:

" ... وصححته من مجموع طرقه وشواهده ".[3]

٢- وكذا يقول في حديث آخر:

" والحق أنه حديث حسن... لطرقه وشواهده الكثيرة ".[4]

---

[1] أحمد شاكر، **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث**، ج١، ص١٨٤.حيث إنه أقر كلام ابن كثير في التفريق بينهما بما تقدم.

[2] سيأتينا الكلام – إن شاء ا – في كون الشيخ – كغيره من العلماء – يشترط في حال وجود شاهد للحديث شرطاً زائداً.

[3] الألباني، محمد ناصر الدين(ت١٤٢٠ﻫ،١٩٩٩م)، **تخريج أحاديث مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام،** ط١، ١م، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٤م. ص١٢.

[4] الألباني، محمد ناصر الدين(ت١٤٢٠ﻫ،١٩٩٩م)، **أحكام الجنائز وبدعها،** ط١، ١م، مكتبة المعـارف، الريـاض، ١٩٩٢م. ص١٦.

٣- ونحوه في حديث آخر:

" فهو حسن؛ بل صحيح لغيره، لطرقه وشواهده ".[١]

---

[١] الألباني، محمد ناصر الدين(ت١٤٢٠ه،١٩٩٩م)، **ظلال الجنة في تخريج السنة،** ط٣، ٢م، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٤م. ج١، ص٦٢.

المطلب الخامس

شروط تقوية الحديث الضعيف بتعدد طرقه عند الشيخ الألباني

تحصل لدينا في المبحث السابق أن شروط تقوية الحديث بتعدد طرقه المتفق عليها عند المحدثين هي:

١- أن لا يكون الحديث شديد الضعف.
٢- أن لايكون مخالفاً لما هو أقوى منه.
٣- أن تتعدد طرقه تعدداً حقيقياً.
٤- أن لا يختلف المعنى بين الشاهد والمشهود له(في حال وجود شاهد للحديث).

والشيخ الألباني – رحمه ا – لا يخرج عن هذه الشروط قِيد أنملة.
وأنا أفرد هذا المطلب لبيان تحقيق الشيخ – رحمه ا – لهذه الشروط.

- **الشرط الأول: أن لا يكون الحديث شديد الضعف.**

هذا هو أكثر شرط ينوّه الشيخ – رحمه ا – بشأنه في معرض تطبيقه قاعدة تقوية الحديث بتعدد طرقه؛ حتى إنه لا يكاد يخلو حديث ضعيف يطبق عليه هذه القاعدة إلا ويذكره؛ مسوغاً به تقوية الحديث.

يؤصل – رحمه ا – لهذا الشرط في معرض ذكره إحدى القواعد الحديثية:

" **القاعدة العاشرة : تقوية الحديث بكثرة الطرق ليس على إطلاقه.**

من المشهور عند أهل العلم أن الحديث إذا جاء من طرق متعددة؛ فإنه يتقوى بها، ويصير حجة، وإن كان كل طريق منها على انفراده ضعيفاً.

ولكن هذا ليس على إطلاقه؛ بل هو مقيد عند المحققين منهم بما إذا كان ضعف رواته في مختلف طرقه ناشئاً من سوء حفظهم، لا من تهمة في صدقهم، أو دينهم، وإلا فإنه لا يتقوى مهما كثرت طرقه.

وهذا ما نقله المحقق المناوي في " **فيض القدير** " عن العلماء. قالوا : " وإذا قوي الضعف لا ينجبر بوروده من وجه آخر، وإن كثرت طرقه. ومن ثم اتفقوا على ضعف حديث : " **من حفظ على أمتي أربعين حديثا** "[1] مع كثرة طرقه؛ لقوة ضعفه، وقصورها عن الجبر، خلاف ما خف ضعفه، ولم يقصر الجابر عن جبره؛ فإنه ينجبر ويعتضد ".[2]

---

[1] تقدم تخريجه في المطلب السادس من المبحث السابق.

[2] المناوي، **فيض القدير شرح الجامع الصغير**، ج١، ص٤١.

وعلى هذا؛ فلا بد لمن يريد أن يقوي الحديث بكثرة طرقه أن يقف على رجال كل طريق منها، حتى يتبين له مبلغ الضعف فيها. ومن المؤسف أن القليل جداً من العلماء من يفعل ذلك؛ ولا سيما المتأخرين منهم؛ فإنهم يذهبون إلى تقوية الحديث لمجرد نقلهم عن غيرهم أن له طرقاً، دون أن يقفوا عليها، ويعرفوا ماهية ضعفها، والأمثلة على ذلك كثيرة، من ابتغاها وجدها في كتب التخريج وبخاصة في كتابي " **سلسلة الأحاديث الضعيفة** "."[1]

وفي تطبيق عملي لهذا الشرط، يقول – رحمه الله – ملخصاً حكمه على أحد الأحاديث، والذي ساق له طرقاً كثيرة، منها طرق ضعيفة جداً.

" ويتلخص مما تقدم أن طرق هذه الأحاديث لا تخلو من ضعف، لكن الذي يقتضيه الإنصاف والقواعد الحديثية :أن مجموعها يشهد أن للحديث أصلاً؛ لأن مرسل ابن شداد صحيح الإسناد بلا خلاف، والمرسل إذا روي موصولاً من طريق أخرى اشتد عضده، وصلح للاحتجاج به، كما هو مقرر في مصطلح الحديث، فكيف وهذا المرسل قد روي من طرق كثرة كما رأيت؟ . **وأنا حين أقول هذا، لا يخفى علي - والحمد لله - أن الطرق الشديدة الضعف لا يستشهد بها، ولذلك فأنا أعني بعض الطرق المتقدمة التي لم يشتد ضعفها** ".[2]

إن شدة الضعف – عند الكلام على هذا الشرط – منشأها – كما تقدم في المبحث السابق – **الطعن في عدالة الراوي، أو ضبطه، أو عدم اتصال إسناد الحديث.**

- **أما الطعن في عدالة الراوي، الذي ينشأ عنه الحكم بشدة الضعف؛ فلا يتقوى الحديث عند الشيخ الألباني:** فهذا أكثر مما يحصر؛ بل جل ما كان ضعيفاً جداً عند الشيخ هو من هذا القبيل. ويكفينا في هذا النص المتقدم عنه – رحمه الله -:

" ولكن هذا ليس على إطلاقه – يعني تقوية الحديث بتعدد الطرق -؛ بل هو مقيد عند المحققين منهم بما إذا كان ضعف رواته في مختلف طرقه ناشئاً من سوء حفظهم، **لا من تهمة في صدقهم، أو دينهم، وإلا فإنه لا يتقوى مهما كثرت طرقه** ".[3]

- **وأما الطعن في ضبط الراوي، الذي ينشأ عنه الحكم بشدة الضعف؛ فلا يتقوى الحديث عند الشيخ الألباني:** فهذا كثير عنده – رحمه الله - . ولكن ينبغي أن يعلم أن الوقوف على ما كان هذا مثاله يكون أعسر من الذي قبله عند الشيخ الألباني.

---

[1] الألباني، **تمام المنة**، ص٣١-٣٢.

[2] الألباني، **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**، ج٢، ص٢٧٧.

[3] الألباني، **تمام المنة**، ص٣١.

بمعنى: أن معرفة راو مطعون في عدالته يكفي فيها قول الشيخ في الراوي: " وضاع، أو كذاب، أو متهم بالكذب " ونحوها من العبارات الدالة على الطعن في عدالة الراوي.
أما معرفة من طُعن في ضبطه طعناً شديداً: فقد لا تكون متيسرة دائماً عنده. فقد يحكم الشيخ على ما كان هذا مثاله بقوله: " متروك، أو ضعيف جداً " ونحوها من العبارات المحتملة للطعن في العدالة أوالضبط؛ فلا تيسر معرفة المراد إلا بالرجوع إلى ترجمة الراوي في كتب التراجم، والجرح والتعديل لمعرفة وجه الطعن فيه.
والشيخ مقل جداً من العبارات الدالة صراحة على الطعن الشديد في ضبط الراوي: ك " فاحش الغلط، شديد الغفلة " ونحوها. بل الذي رأيته من صنيعه – كما تقدم – أنه يستعيض عنها بذكر حكمه في الحديث؛ فيقول – مثلاً -: " ضعيف جداً، أو متروك ".
وأضرب مثالاً على ذلك عند الشيخ - رحمه ا -:
الراوي: **صالح بن بشير المري**.
هذا الراوي ذكره الشيخ في مواضع كثيرة جداً من كتبه، ويحكم فيها عليه: بالضعف الشديد تارة[1]، وبالترك تارة، وبالضعف فقط تارة أخرى.[2] ولم يبين لنا الشيخ سبب هذا الضعف الشديد؛ أهو من قبيل الطعن في العدالة، أم الضبط ؟ .
لكنه في موضع واحد نقل عن ابن حبان سبب هذا الضعف، فقال – يعني ابن حبان - :
" كان يروي الشيء الذي سمعه من ثابت والحسن على التوهم ، فيجعله عن أنس، عن رسول ا - صلى ا عليه وسلم - . فظهر في روايته الموضوعات التي يرويها عن الأثبات ، فاستحق الترك " .[3]
قلت: وعبارة ابن حبان أنقلها بتمامها من مصدرها؛ ليتبين لنا أن الطعن في هذا الراوي إنما هو من جهة ضبطه، لا عدالته. قال – رحمه ا - :
" **غلب عليه الخير والصلاح حتى غفل عن الإتقان في الحفظ**، فكان يروي الشيء الذي سمعه من ثابت والحسن وهؤلاء على التوهم؛ فيجعله عن أنس، عن رسول ا - صلى ا عليه وسلم- ،

---

[1] الألباني، **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة**، ج١١، ص٦٢٢.
[2] التبريزي، ولي الدين أبو عبد ا محمد بن عبد ا الخطيب(ت٧٣٧ﻫ)، **مشكاة المصابيح**، ط٣، ٣م، (تحقيق محمد ناصر الدين الألباني)، المكتب الإسلامي بيروت، ١٩٨٥م. ج١، ص٢٢: استشهد به؛ فهو ضعيف عنده. والذي استقر عليه رأي الشيخ أخيراً أنه متروك الحديث، لا يستشهد به. انظر مقدمة: " **سلسلة الأحاديث الصحيحة** ". ج٦،ص٥.
[3] الألباني، **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة**، ج١١، ص٦٢٢.

فظهر في روايته الموضوعات التي يرويها عن الأثبات، واستحق الترك عند الاحتجاج، **وإن كـان في الدين مائلاً عن طريق الإعوجاج** ".[١]

فظهر بهذا النقل سبب حكم الشيخ على هذا الراوي بالترك والضعف الشديد.

وبهذا أنهي الكلام على السبب الثاني من أسباب الحكم على الحديث بالضعف الشديد عنـد الشـيخ الألباني؛ وهو الطعن في ضبط الراوي.

- **أما عدم اتصال سند الحديث، مما ينشأ عنه أن يكون الحديث ضعيفاً جداً؛ فلا يتقوى عند الشيخ الألباني :** فهذا مما جهدت في البحث عن مثال له أو تأصيل عند الشيخ؛ فلم أظفر به.

بل إني وجدت الشيخ يقوي الحديث المعضل – وهو شديد الانقطاع – بتعدد طرقه.[٢]

فيظهر من هذا أن الشيخ - رحمه الله - كان يخص هذا الشرط برواة الأحاديث دون النظر إلـى شدة انقطاع الإسناد أو خفته؛ بخلاف الحافظ ابن حجر - رحمه الله - الذي أشار إلـى أن هـذا الشرط يشمل الحديث الذي في إسناده انقطاع خفيف.[٣]

وأختم الكلام على هذا الشرط بذكر مثال عام عليه من عمل الشيخ - رحمه الله - .

خرّج – رحمه الله – حديث:

" **أطيب اللحم لحم الظهر** "

من رواية جمع عن رجل مبهم، ثم قال – رادّاً على من زعم تفرد هذا المبهم بهذا الحديث - :

" وما ذكره أبو نعيم[٤] من التفرد مردود بقول أحمد في " المسند " [٥] ... حدثنا نصر بن بـاب، عـن حجاج، عن قتادة، عن عبد الله بن جعفر مرفوعاً .

ولكنه إسناد واه جداً ؛ حجاج - وهو ابن أرطاة - مدلس[٦] ، وكذلك قتادة[٧] .

---

[١] ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان (ت٣٥٤هـ)، **كتاب المجروحين،** ٣م، (تحقيق : محمود إبـراهيم زايـد)، دار الوعي، حلب. ج١، ص٣٧٢.

[٢] سيأتي مثال على ذلك – إن شاء الله - في المبحث الخاص بتقوية الشيخ الألباني الحديث - الذي في إسناده انقطاع - بتعدد طرقه.

[٣] ابن حجر، **النكت على كتاب ابن الصلاح،** ج١، ص٣٨٧.

[٤] أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله (ت٤٣٠هـ) ، **حلية الأولياء وطبقـات الأصـفياء،** ط٤، ١٠م، دار الكتـاب العربي، بيروت، ١٩٨٥م. ج٧، ص٢٢٥.

[٥] أحمد بن حنبل، **مسند الإمام أحمد بن حنبل،** ج٣، ص٢٧٨، ح١٧٤٩.

[٦] ابن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال،**ج٢، ص٢٢٣.

[٧] الدراقطني، أبو الحسن علي بن عمر(ت٣٨٥هـ)، **الإلزامات والتتبع،** ط٢، ١م، (تحقيق مقبل بن هادي الـوادعي)، دار الكتب العلمية، بيروت. ص٢٦٠.

ونصر بن باب ؛ أورده الذهبي في " الضعفاء والمتروكين "[١]، وقال :
" قال البخاري : يرمونه بالكذب ".[٢]
ولضعف هذا الإسناد الشديد ؛ فلا يصلح شاهداً للذي قبله ، فيبقى الحديث على ضعفه حتى نجد له شاهدا معتبراً " .[٣] ا.ه.
إن إغفال هذا الشرط يقود - كما يقول الشيخ - إلى تقوية كثير من الأحاديث الضعيفة .[٤]
ورغم هذا كله، فقد وقعت للشيخ أوهام في تقوية أحاديث لم يتحقق فيها هـذا الشـرط المهـم. ولأهمية هذه المسألة - أعني الأوهام التي وقعت للشيخ الألباني عند تطبيقه هذه القاعدة بسبب تخلف هذا الشرط وغيره -، رأيت أن أفردها بمبحث خاص - إن شاء ا - .

- الشرط الثاني: أن لا يكون الحديث مخالفاً لما هو أقوى منه.
هذا هو الشرط الثاني الذي أبحث في تحقيق الشيخ له عند تطبيقه قاعدة تقوية الحديث بتعدد طرقه.
وهذا الشرط مهم؛ من حيث كونه يعنى بتحقيق كون الحديث الذي يراد تقويته ليس بشاذ ولا منكر؛ لأنه إذا كان كذلك- أعني شاذاً، أو منكراً – لا يصلح للتقوية.
قال – رحمه ا - :
" من المقرر في علم المصطلح **أن الشاذ منكر مردود؛ لأنه خطأ، والخطأ لا يتقوى به**...
ومن الواضح أن سبب رد العلماء للشاذ؛ إنما هو ظهور خطأها (يعني الرواية) بسبب المخالفـة ... وما ثبت خطأه فلا يعقل أن يقوى به رواية أخرى في معناها. **فثبت أن الشاذ والمنكر ممـا لا يعتد به ولا يستشهد به؛ بل إن وجوده وعدمه سواء ".[٥]**
ويؤصل الشيخ أيضاً – رحمه ا – لهذا الشرط بمثال تطبيقي.

---

[١] الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد(ت٧٤٨ه)، **ديوان أسماء الضعفاء والمتروكين، وخلق من المجهولين، وثقات فيهم لين،** ط٢،(حققه حماد الأنصاري)، مكتبة النهضة الحديثة، مكة، ص٤٠٩.

[٢] البخاري، محمد بن إسماعيل(ت٢٥٦ه)، **التاريخ الكبير،** ٨م،(تحقيق السيد هاشم الندوي)، دار الفكر، بيروت، ج٨، ص١٠٥.

[٣] الألباني، **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة،** ج٦، ص٣٣٥،٣٣٤.

[٤] الألباني، محمد ناصر الدين(ت١٤٢٠ه،١٩٩٩م)، **دفاع عن الحديث النبوي والسيرة،** مؤسسة الخافقين، دمشـق، ص١١١.

[٥] الألباني، محمد ناصر الدين(ت١٤٢٠ه،١٩٩٩م)، **صلاة التراويح،** ط١، ١م، مكتبة المعارف، الرياض، ٢٠٠١م. ص٦٦.

فقد خرّج الشيخ في " السلسلة الضعيفة "[١] حديث:

" غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم، كغسل الجنابة ".

ثم قال – رحمه ا - عن إسناده بعد أن ساقه :

" وهذا إسناد جيد؛ لولا أن عبدالعزيز بن محمد - وهو الدراوردي - كان يحدث من كتب غيره فيخطىء؛ كما في " التقريب " [٢]. والظاهر أنه قد أخطأ في متن هذا الحديث فزاد فيه " **كغسل الجنابة ".**

ثم ساق الشيخ – رحمه ا – جملة من المتابعات والطرق لهذا الحديث بدون الزيادة المذكورة.

ثم قال :

" فدلت هذه الطريق والمتابعات التي قبلها على خطأ عبدالعزيز الدراوردي في هذه الزيادة ، فهي شاذة .

ولا يقويه أن له شاهداً من حديث أبي هريرة مرفوعاً به، دون قوله : " على كل محتلم " .

أخرجه الديلمي – يعني في " مسند الفردوس "[٣] : من طريق... ؛ فإنه إسناد ضعيف لا تقوم به حجة ". [٤]

فالشيخ الألباني لم يقو هذه الزيادة رغم تعدد طرقها؛ لأنها شاذة. والشاذ لا يتقوى كما قرره قبل ذلك.

---

[١] الألباني، **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة،** ج٨، ص٤٢٧.

[٢] ابن حجر، **تقريب التهذيب،** ص٣٥٨. وانظر أيضاً :

ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان (ت٣٥٤ه)، **الثقات،** ط١، ٩م، (تحقيق السيد شرف الدين أحمد)، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٥م. ج٧، ص١١٦.

[٣] لم أجده في المطبوع منه؛ وإنما وجدته في الكتاب الأصل، الذي هو لوالد صاحب " **مسند الفردوس** " ، والكتاب الأصل مجرد من الأسانيد؛ بخلاف كتاب الابن، الذي أسند أحاديث كتاب الأب، وهو الذي يعزو إليه الشيخ.

الديلمي، أبو شجاع شيرويه بن شهردار بن شيرويه(ت٥٠٩ه)، **الفردوس بمأثور الخطاب،** ط١، ٥م، (تحقيق السعيد بن بسيوني زغلول)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٦م. ح٤٢٨٨، ج٣، ص١٠٣.

[٤] الألباني، **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة،** ج٨، ص٤٢٨.

مثال آخر:

خرج – رحمه ا – حديث: " **اختتن إبراهيم وهو ابن عشرين ومائة سنة ، و عاش بعـد ذلـك ثمانين سنة** " في " السلسلة الضعيفة "[١] وأطال الكلام عليه؛ حيث ساقه من رواية **جمع من الرواة غير شديدي الضعف.** ثم قال – بعد أن ذكر أن المحفوظ أن إبراهيم عليه السلام اختـتن وعمـره ثمانون عاماً[٢] -:

" ومجمل القول : **إن حديث الترجمة منكر، وإن تعددت طرقه، وكثر رواته؛ لمخالفتهم لمـن هـم أكثر عدداً، وأقوى حفظاً**، فلا جرم أن أعرض عنه الشيخان وأصحاب السنن وغيرهم. وهو مثـال صالح من الأمثلة الكثيرة التي تؤكد أن **قاعدة تقوية الحديث بكثرة الطرق ليست على إطلاقها**، وأن تطبيقها لا يتيسر، أو لا يجوز إلا لمن كان على معرفة قوية بأسانيد الأحاديث ورواتها ".[٣]

فهذا الحديث لم يقوه الشيخ – **رغم تعدد طرقه وعدم شدة ضعفها** – لمخالفته ما هو أقوى منه.

وقد يكون هناك حديث يرويه ثقات على وجه، ويرويه ضعيف على وجه آخر، وقد رواه أيضـاً – على الوجه نفسه - ضعيف مثله؛ لكنه خالفه في بعض إسناده؛ فيجعل الشيخ مخالفة الضعيف الثاني للضعيف الأول سبباً في عدم تقوية حديثهما ومعارضته لحديث الثقات.

مثال ذلك: خرّج الشيخ حديث:

" **كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد فهو أقطع** " في " إرواء الغليل "[٤] من طريق راو ضـعيف متصلاً مرفوعاً، وذكر أنه خالف فيه ثقات رووه مرسلاً – وهو الصواب - ، ثم ذكـر أنـه رواه متصلاً مرفوعاً ضعيف آخر، لكنه خالف الضعيف الأول في بعـض الإسـناد؛ حيـث إن إسـناد الضعيف الأول:

عن قرة - الضعيف الأول[٥] - عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة مرفوعاً.

وإسناد الضعيف الثاني:

صدقة بن عبد ا – الضعيف الثاني[٦] -عن محمد بن الوليد الزبيدي، عن الزهري، عن عبد ا ابن كعب بن مالك، عن أبيه مرفوعاً.

---

[١] الألباني، **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة**، ج٥، ص١٢٩.

[٢] البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول اللهِ تَعالَى (واتخَذَ الله إبراهيم خَلِيلاً) ح٣٣٥٦، ج ١٢، ص٢٣.

مسلم، **صحيح مسلم**، كتاب الفضائل، باب من فضائل إبراهيم الخليل، ح٢٣٧٠، ج ٤، ص١٨٣٩.

[٣] الألباني، **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة**، ج٥، ص١٣٣.

[٤] الألباني، **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**، ج١، ص٣٠.

[٥] نقل الشيخ أقوال العلماء في تضعيفه؛ فلا أعيدها.

[٦] نقل الشيخ أقوال العلماء في تضعيفه؛ فلا أعيدها.

ثم قال – رحمه ا - :

" **فلا يصح أن تجعل هذه المخالفة سنداً في تقوية الحديث** كما فعل السبكي[١]، بينما هي تدل على ضعفه لاضطراب هذين الضعيفين فيه على الزهري ... وجملة القول أن الحديث ضعيف لاضطراب الرواة فيه على الزهري وكل من رواه عنه موصولاً ضعيف أو السند إليه ضعيف . والصحيح عنه مرسلاً كما تقدم ".[٢]

- الشرط الثالث: أن تتعدد طرق الحديث تعدداً حقيقياً.

قد يقول قائل: ما الحاجة إلى التنصيص على هذا الشرط في هذه القاعدة مع أن ماهيتها وحقيقتها المميزة لها عن غيرها: هي **تقوية الحديث بتعدد طرقه. فيستغنى بذلك عن ذكر هذا الشرط في جملة الشروط المشروطة ؟.**

فالجواب: هذا الكلام صحيح من جهة؛ إذ لا حاجة لاشتراط ما هو متحقق بداهة في مسمّى الشيء.

ولكن لمّا أضيف إلى هذا الشرط قيد " التعدد الحقيقي " علم بذلك أننا نبحث عن تعدد حقيقي لطرق الحديث الواحد، وليس تعدداً وهمياً صورياً؛ فتكون النتيجة حينئذ : أن لا تعدد!.

إن التعدد الحقيقي لطرق الحديث الذي يشترطه المحدثون - ومنهم الشيخ الألباني - لتقوية الحديث الضعيف هو التعدد الذي يغلب على الظن معه أن الضعف في ذلك الحديث قد جبر بورود الحديث من طريق أو طرق أخرى دفعت احتمال وجود طريق واحدة فقط لذلك الحديث.

ولننظر كيف حقق الشيخ الألباني – رحمه ا – هذا الشرط:

يرد – رحمه ا – على أحد علماء الشيعة المعاصرين في مسألة ما؛ فيقول – في سياق كلام طويل له - :

" وأما قول الشيعي : " بسندين معتبرين " ! فهو غير مصدق في ذلك؛ لكثرة ما بلونا عليه من الكذب ، ولجهله بهذا العلم الشريف!، **وكثيراً ما يكون الحديث جاء من طريق واحدة يرويها صحابي واحد وعنه تابعي واحد، وعنه تابع تابعي واحد، ثم تتعدد الطرق من تحته، فيقول الشيعي : " من طريقين أو طرق" ! ".**[٣]

وفي موضع آخر يدفع – رحمه ا – احتمال تعدد طرق حديث ضعيف بقوله:

---

[١] السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن علي(ت٧٧١هـ)، **طبقات الشافعية الكبرى،** ط١، ١٠م، (تحقيق د.عبد الفتاح الحلو ومحمود الطناحي)، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي، القاهرة. ج١، ص٣-٤.

[٢] الألباني، **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل،** ج١، ص٣٢.

[٣] الألباني، **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة،** ج١٠، ص٦٩٢.

" **كثرة المخرجين للحديث لا تعطيه قوة إذا انتهت أسانيدهم إلى طريق واحدة** ".[١]

و بنحو معنى هذا الكلام يقول – راداً على أحد علماء الهند - :

" قوله : " بطرق عديدة " فيه تدليس خبيث ، فإنه لا يروى إلا من طريق واحدة ، هي طريق عبد الملك بن عمير، عن علي وإنما له طرق عديدة عن عبد الملك هذا[٢] ، **و شتان بين الأمرين؛ فإنه على قوله (هذا) لاشك في ثبوت هذا الأثر عن علي وجودته؛ لطرقه المزعومة، وأما على ما هو الواقع من طريقه الوحيدة ، فالثبوت محتمل، وإن كان الراجح عندنا خلافه** ".[٣]

والشيخ - رحمه ا - يرد حديث المدلس الثقة الذي يروي بالعنعنة حديثاً من طريقين؛ لاحتمال أن يكون شيخه فيهما واحداً؛ فلا يكون هناك تعدد حقيقي لطرق الحديث.

مثال ذلك:

الحديث الذي خرّجه – رحمه ا – في " الصحيحة "[٤]:

" إن مطعم ابن آدم قد ضرب للدنيا مثلاً، فانظر ما يخرج من ابن آدم، وإن قزحه وملحه، قد علم إلى ما يصير " .

هذا الحديث ذكره الشيخ وخرجه من طريق **الحسن البصري**. وله طريقان:

الطريق الأولى: يرويها موسى بن مسعود، عن سفيان، عن يونس بن عبيد، عن **الحسن البصري**، عن عتي – بن ضمرة - ، عن أُبيّ بن كعب مرفوعاً.

وقد حكم الشيخ عليها بالضعف؛ لعنعنة الحسن البصري، ولضعف موسى بن مسعود.[٥] لكنه ذكر له متابعاً؛ فؤمن – كما قال الشيخ - بذلك سوء حفظه.

الطريق الثانية: يرويها علي بن زيد بن جدعان، عن **الحسن البصري**، عن الضحاك بن سفيان الكلابي مرفوعاً.

وقد حكم الشيخ عليها بالضعف أيضاً؛ لضعف علي بن زيد بن جدعان.[٦]

ثم قال :

" فتدل روايته هذه – ابن جدعان - عنه ، ورواية يونس بن عبيد عنه على أن للحديث أصلاً عن الحسن البصري. ولكن هل هو من روايته عن عتي عن أُبيّ، أم من روايته عن الضحاك ؟ .

---

[١] الألباني، **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة**، ج٢، ١٩٦.

[٢] ترجم له الشيخ في الموضع المشار إليه.

[٣] الألباني، **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة**، ج٣، ص١١٧-١١٨.

[٤] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة**، ج١، ٧٣١.

[٥] ترجم له الشيخ في الموضع المشار إليه.

[٦] ترجم له الشيخ في الموضع المشار إليه.

لا نستطيع ترجيح إحداهما على الأخرى؛ لأن في الأولى – يعني هنا - ابن جدعان ، و في الأخرى موسى بن مسعود ، وكلاهما ضعيف، وإن كان ابن مسعود أحسن حالاً من ابن جدعان، ؛ فيحتمل أن تكون روايته أرجح. وقد تأكدت من ذلك حين وقفت على من تابعه كما سبقت الإشارة إليه .

ثم إن الحسن قد عنعن الحديث في كل من الروايتين عنه ، فيحتمل أن يكون شيخه فيهما واحداً؛ فتعود الروايتان حينئذ إلى أنهما من طريق واحدة، وعلى هذا لم ينشرح القلب، ولم تطمئن النفس للاعتداد بهذا الشاهد؛ لأن مرجعه ومرجع المشهود له إلى طريق واحد، فلا يتقوى الحديث به؛ لأنه من باب تقوية الضعيف بنفسه ! ". [١]

وقريب من هذا المثال:

حديث عائشة – رضي الله عنها - : " أن النبي - صلى الله عليه و سلم- **قضى أن الخراج بالضمان** ".

هذا الحديث خرجه الشيخ في " إرواء الغليل ".[٢]

وذكره من طريق راو مقبول – يعني حيث يتابع - ، وذكر له متابعاً ضعيفاً، وهو مسلم بن خالد الزنجي،[٣] وهو يرويه عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة – رضي الله عنها – مرفوعاً.

ثم قال – رحمه الله - :

" وقد تابعه على المرفوع منه **عمر بن علي المقدمي،** عن هشام بن عروة به. أخرجه البيهقي [٤]...

---

[١] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة،** ج١، ٧٣٣.

قلت: ثم وجه آخر يمكن توجيه الحكم على الحديث به – وقد أشار لبعضه الشيخ، ولكني لا أدري لم لم يتبناه في نهاية الأمر - ، وهو قولنا:

إنه لما تأكدنا من جبر ضعف سوء الحفظ عن رواي الطريق الأولى – ابن مسعود – بالمتابعة التي أشار إليها الشيخ، كان القول قوله في الحديث، وتكون الطريق الأخرى- من رواية ابن جدعان الضعيف – منكرة؛ لمخالفتها ما هو أقوى منها. ويبقى النظر في عنعنة الحسن البصري، كما أشار الشيخ، وعليه؛ فلا حاجة لذكر الاحتمالين اللذين ذكرهما الشيخ.

ثم ذكر – رحمه الله – أنه وقف بعد ذلك على شاهد للحديث من غير طريق الحسن البصري؛ فيتقوى الحديث به.

[٢] الألباني، **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل،** ج٥، ١٥٨-١٦٠.

[٣] ترجم له الشيخ في الموضع المشار إليه.

[٤] البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين(ت٤٥٨هـ)، **السنن الكبرى،** ١٠م **،** (تحقيق محمد عبد القادر عطا)، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة ، ١٩٩٤م، كتاب البيوع، باب المشتري يجد بما اشتراه عيباً وقد استغله زماناً، ح١٠٥٢٣، ج٥، ص٣٢١.

قلت: - الشيخ - والمقدمي هذا ثقة، لكنه كان يدلس تدليساً سيئاً، كما هو مذكور في ترجمته.[1] **فمن الجائز أن يكون تلقاه عن الزنجي ثم دلسه؛ فلا يتقوى الحديث بمتابعته وإنما يتقوى بالطريق التي قبله** - يعني طريق المقبول - **".**

فالشيخ - رحمه ا - لم يقبل متابعة المقدمي للزنجي، رغم تعدد الطرق ظاهراً؛ لاحتمال عود الطرق إلى طريق واحدة، وهي طريق الزنجي.

وهذا من دقيق نظره – رحمه ا وجعل الفردوس مثواه - .

ويعبر الشيخ – أحياناً – عن تعدد طرق الحديث تعدداً حقيقياً ب (**اختلاف المخارج).**

قال – رحمه ا - :

" لكن مجيء الحديث من طرق متعددة ، **ومخارج متباينة،** لا يبعد أن يعطي ذلك للحديث قوة، يرتقي بها إلى درجة الحسن ".[2]

ويقول أيضا عن أحد الأحاديث الضعيفة التي انطبق عليها هذا الشرط وغيره:

" فالحديث من الطريق الأولى حسن ، وهذه الشواهد والطرق ترقيه إلى درجة الصحة؛ **لاختلاف مخارجها**، ولخلوها عن متهم " .[3]

ومن صور اشتراط الشيخ تعدد الطرق تعدداً حقيقياً لتقوية الحديث الضعيف:

١- أنه **قد** يقوي حديثاً منقطعاً بحديث منقطع آخر، وكذا حديثاً فيه مجهول بحديث آخر فيه مجهول أيضاً، بشرط **أن لا يكون موضع الانقطاع في الطريقين، وكذا موضع جهالة الرواة في طبقة واحدة؛ كي لا يقوى احتمال عود الطريقين إلى طريق واحد، ويكون هو سبب الضعف في الحديث.**

---

[1] ابن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال،** ج٥، ص٤٥. وقد أنكر ابن عدي أيضاً هذا الحديث بعينه من رواية المقدمي. قال: " **وهذا – يعني الحديث - يعرف بمسلم بن خالد – الزنجي - عن هشام بن عروة** ".

ملاحظة: التدليس الشديد الذي ذكر الشيخ – رحمه ا – أن المقدمي موصوف به، هو تدليس ما يسمى " تدليس القطع "، قال ابن سعد – رحمه ا – في ترجمة المقدمي هذا:

" ثقة يدلس تدليساً شديداً، يقول: سمعت، وحدثنا، ثم يسكت، ثم يقول: هشام بن عروة، والأعمش "

ابن سعد، أبو عبدا محمد بن سعد بن منيع البصري الزهري(ت٢٣٠ه)، **الطبقات الكبرى،** ط١، ٨ج، (تحقيق إحسان عباس)، دار صادر، بيروت، ١٩٦٨م. ج٧، ص٢٩١.

وعليه، فلا علاقة لهذا النوع من التدليس بتضعيف الحديث هنا من رواية المقدمي؛ لأنه رواه بالعنعنة، ولم يقل: حدثنا، أو أخبرنا. فتأمل!.

[2] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة،** ج٢، ص ٣٤٧.

[3] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة،** ج١، ص٧٨٤.

سئل – رحمه ا – عن مسألة الاستشهاد بالمنقطع، وبمجهول الحال؟

فقال: **تارة وتارة، بالقرائن(يعني أنه قد يتقوى، وقد لا يتقوى، بحسب القرائن).**

ثم أعيد عليه السؤال:

يعني: من الممكن أن يكون طريق منقطع وآخر منقطع، أو مجهول عين ومجهول عين؟

فقال: **نعم، لكن ما يكونوا في طبقة واحدة؛ كي لا يكون المخرج واحداً والرجل واحداً.**[١]

٢- أنه **قد** يقوي حديثاً مرسلاً بحديث مرسل آخر، بشرط أن يكون شيوخ المرسِل الأول غير شيوخ المرسِل الثاني.

قال – رحمه ا – في كلام طويل له يرد فيه ويبطل قصة الغرانيق المشهورة[٢]:

" فإذا عرف أن الحديث المرسل لا يقبل، وأن السبب هو الجهل بحال المحذوف، فيرد عليه أن القول بأنه يقوى بمرسل آخر غير قوي؛ **لإحتمال أن يكون كل من أرسله إنما أخذه عن راو واحد.** وحينئذ ترد الاحتمالات الذي ذكرها الحافظ – يعني الحافظ ابن حجر[٣] - وكأن الإمام الشافعي - رحمه ا تعالى - قد لاحظ ورود هذا الاحتمال وقوته، **فاشترط في المرسل الآخر أن يكون مرسِله أخذ العلم عن غير رجال التابعي الأول**، كما حكاه ابن الصلاح[٤]. **وكأن ذلك ليغلب على الظن أن المحذوف في أحد المرسلين هو غيره في المرسل الآخر.**

---

[١] الألباني، **الدرر في مسائل المصطلح والأثر،** ص٣٣.

[٢] قصة الغرانيق ملخصها: أنه لما نزلت هذه الآية : { **أفرءيتم اللات والعزى** } (النجم : ١٩)، قرأها رسول ا - صلى ا عليه وسلم - ، فقال : " **تلك الغرانيق العلى وإن شفاعتهن لترجى** " ؛ فسجد رسول ا - صلى ا عليه وسلم - ، فقال المشركون : إنه لم يذكر آلهتهم قبل اليوم بخير، فسجد المشركون معه؛ فأنزل ا : { **ومآ أرسلنا من قبلك من رسول . . .** } إلى قوله : { **عذاب يوم عقيم** } (الحج: ٥٢-٥٥). وقد أفرد الشيخ الألباني هذه القصة بمصنف مستقل فندها فيه وأبطلها كما ذكرت آنفاً.

[٣] يقصد الشيخ – رحمه ا – كلام الحافظ ابن حجر في سبب رد الحديث المرسل؛ حيث قال: - بعد أن ذكر الحديث المرسل في " أنواع الحديث المردود " - :

" وإنما ذكر في قسم المردود؛ للجهل بحال المحذوف؛ لأنه يحتمل أن يكون صحابياً، ويحتمل أن يكون تابعياً. وعلى الثاني: يحتمل أن يكون ضعيفاً، ويحتمل أن يكون ثقة، وعلى الثاني: يحتمل أن يكون حمل عن صحابي، ويحتمل أن يكون حمل عن تابعي آخر، وعلى الثاني: فيعود الاحتمال السابق ويتعدد. أما بالتجويز العقلي فإلى ما لا نهاية ".

ابن حجر، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر،** ص١٠١.

[٤] ابن الصلاح، **علوم الحديث،** ص٣٢-٣٣.

وهذه فائدة دقيقة لم أجدها في غير كلام الشافعي[1] - رحمه ا - فاحفظها وراعها فيما يمر بك من المرسلات التي يذهب البعض إلى تقويتها لمجرد مجيئها من وجهين مرسلين دون أن يراعوا هـذا الشرط المهم.

ثم رأيت شيخ الإسلام ابن تيمية قد نص أيضاً على هذا الشرط في كلام له مفيد...

فقال ... رحمة ا تعالى :

"... والمراسيل قد تنازع الناس في قبولها وردها . وأصح الأقوال : أن منها المقبول ومنها المردود ومنها الموقوف؛ فمن علم من حاله أنه لا يرسل إلا عن ثقة قبل مرسله، ومن عرف أنه يرسل عن الثقة وغير الثقة كان إرساله رواية عمن لا يعرف حاله فهو موقوف . وما كان من المراسيل مخالفاً لما رواه الثقات كان مردوداً. **وإن جاء المرسل من وجهين: كل من الروايين أخذ العلم عن غيـر شيوخ الآخر، فهذا يدل على صدقه؛ فإن مثل ذلك لا يتصور في العادة تماثل الخطأ فيـه وتعمـد الكذب . . . " .**[2]

قلت – الشيخ - : ومع أن التحقق من وجود هذا الشرط في كل مرسل من هذا النوع ليس بـالأمر الهين؛ فإنه لو تحققنا من وجوده فقد يرد إشكال آخر، وهو أنه يحتمل أن يكون كل من الواسـطتين أو أكثر ضعيفاً. وعليه يحتمل أن يكون ضعفهم من النوع الأول الذي ينجبر بمثلـه الحـديث ...، ويحتمل أن يكون من النوع الآخر الذي لا يقوى الحديث بكثرة طرقه. ومع ورود هذه الاحتمـالات يسقط الاستدلال بالحديث المرسل وإن تعددت طرقه . وهذا التحقيق مما لم أجد من سبقني إليه. فإن أصبت فمن ا تعالى، وله الشكر، وإن أخطأت فمن نفسي، وأستغفر ا من ذنبي.

وبالجملة فالمانع من الاستدلال بالحديث المرسل الذي تعدد مرسلوه أحد الاحتمـالين : الأول : أن يكون مصدر المرسلين واحداً .

الثاني : أن يكونوا جمعاً، ولكنهم جميعاً ضعفاء ضعفا شديداً..

وبعد هذه المقدمة نستطيع أن نقول :

إننا لو ألقينا النظر على روايات هذه القصة لألفيناها كلها مرسلة حاشا حديث ابن عبـاس، ولكـن طرقه كلها واهية شديدة الضعف لا تنجبر بها تلك المراسيل، فيبقى النظر في هذه المراسيل، وهـي - كما علمت – سبعة: صح إسناد أربعة منها، وهي:

---

[1] الشافعي، محمد بن إدريس(ت٢٠٤هـ)، **الرسالة**، ط١، ١م، (تحقيق أحمد شاكر)، مكتبة الحلبي، مصـر، ١٩٤٠م. ص٤٦٢.

[2] ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم(ت٧٢٨هـ)، **منهاج السنة النبوية**، ط١، ٨م، (تحقيق د. محمد رشاد سالم)، مؤسسة قرطبة، مصر، ١٩٨٦م. ج٧، ص٤٣٥.

مرسل سعيد بن جبير، وأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث، وأبي العالية، ومرسل قتادة .
وهي مراسيل يرد عليها أحد الاحتمالين السابقين؛ لأنهم من طبقة واحدة : فوفاة سعيد بن جبير سنة (٩٥) ه، وأبي بكر بن عبد الرحمن سنة(٩٤) ه، وأبي العالية - واسمه رفيع مصـغراً - سـنة (٩٠) ه، وقتادة سنة بضع عشرة ومائة . والأول كوفي، والثاني، مدني، والأخيران بصريان.
فجائز أن يكون مصدرهم الذي أخذوا منه هذه القصة ورووها عنه واحداً لا غير، وهو مجهول.
وجائز أن يكون جمعاً؛ ولكنهم ضعفاء جميعاً.
فمع هذه الاحتمالات، لا يمكن أن تطمئن النفس لقبول حديثهم هذا؛ **لا سيما في مثل هـذا الحـدث العظيم الذي يمس المقام الكريم. فلا جرم أن تتابع العلماء على إنكارها؛ بل التنديد ببطلانهـا، ولا وجه لذلك من جهة الرواية إلا ما ذكرنا، وإن كنت لم أقف على من صرح بذلك كما ذكرت آنفـاً " ا.ه .** [١]

وبهذا الكلام الطويل يتبين لنا بجلاء تام معنى اشتراط الشيخ الألباني - رحمه ا - أن تتعـدد طرق الحديث الضعيف تعدداً حقيقياً، وأثر ذلك عملياً، كشرط من شروط تقوية الحديث الضـعيف بتعدد طرقه.

- الشرط الرابع: أن لا يختلف المعنى بين الشاهد والمشهود له(في حال وجود شاهد للحديث).
آخر شرط نتكلم عليه هنا هو هذا الشرط الخاص بالشواهد.
نبهت فيما مضى إلى تفريق العلماء – ومنهم الشيخ الألباني - بين المتابعات والشواهد، وتعريـف كل منهما عندهم.
ما من شك أن الشاهد الذي يريد المحدث أن يقوي به حديثاً ضعيفاً يشترط فيه أن يكون غير مخالف له في معناه؛ وإلا فما الفائدة من إيراده وتسميته شاهداً إذا كان كذلك؟!
هذا شرط يدرك بداهة بالعقل الصحيح الذي يوافق شريعة الدين القويم.
والشيخ الألباني – رحمه ا – يقرر هذا الشرط ويحققه؛ كما حققه العلماء قبله – رحمهم ا - .

---
[١] الألباني، **نصب المجانيق لنسف قصة الغرانيق،** ص٤٤-٤٦. بتصرف.

مثال ذلك: خرّج - رحمه ا – في " السلسلة الضعيفة "[1] حديث:

" من أصبح يوم الجمعة صائماً، وعاد مريضاً ، وأطعم مسكيناً ، وشيّع جنازة ، لم يتبعه ذنب أربعين سنة " .

وحكم عليه بالوضع؛ لوجود راو ضعيف جداً؛ ولنكارة متنه. وردّ كلام الحافظ السيوطي – رحمه ا – الذي قال: – راداً على ابن الجوزي الذي حكم بوضعه أيضاً[2] - إن وجود ذلك الراوي لا يقتضي الحكم بوضع الحديث وساق – أعني السيوطي - له شواهد.[3]

ثم قال الشيخ – رحمه ا - :

" ثم إن المحققين من العلماء - قديماً وحديثاً - لا يكتفون حين الطعن في الحديث الضعيف سنده على جرحه من جهة إسناده فقط؛ بل كثيراً ما ينظرون إلى متنه أيضاً، فإذا وجدوه غير متلائم مع نصوص الشريعة أو قواعدها، لم يترددوا في الحكم عليه بالوضع؛ وإن كان السند وحده لا يقتضي ذلك ؛كهذا الحديث؛ فإن فيه أنّ فعل هذه الأمور المستحبة في يوم الجمعة سبب في أن لا يسجل عليه ذنب أربعين سنة !. وهذا شيء غريب لا مثيل له في الأحاديث الصحيحة فيما أذكر الآن . و لهذا أقول :

إن الشواهد التي أوردها السيوطي... لا تشهد للحديث إلا في الجملة . أما بخصوص هذه الجملة الأخيرة : " **ولم يتبعه ذنب أربعين سنة** " فلا؛ لأنها لم ترد في شيء منها مطلقاً، وكلها أطبقت على أن الجزاء : " **وجبت له الجنة** " . **ولا يخفى أن هذا شيء، والجملة المتقدمة شيء آخر؛ إذ لا يلزم من استحقاق الجنة أن لا يتبعه ذنب أربعين سنة؛ فقد يسجل عليه ذنب؛ بل ذنوب، ثم يحاسب عليها؛ فقد يستحق بها النار؛ فيدخلها، ثم يخرج منها؛ فيدخل الجنة جزاء هذه الأعمال الفاضلة، أو بإيمانه .**

فظهر الفرق بين الشاهد والمشهود ، وهذا مما يؤكد ما ذهب إليه ابن الجوزي من أن الحديث موضوع . فتأمل!، فأنه شيء خطر في البال، فإن كان صواباً فمن ا ، وإن كان خطأ فمن نفسي".[4]

فالشيخ - رحمه ا - لم يقبل الشواهد التي ذكرها الحافظ السيوطي - رحمه ا - ؛ لأنه ليس فيها ما يشهد للفظةٍ فيه، ولأن في بعض معناها ما يخالف معنى المشهود له.

---

[1] الألباني، **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة**، ج٢، ص٨٦.

[2] ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي(ت٥٩٧هـ)، **الموضوعات**، ط٣،٢م (تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان)، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٣م. ج٢، ص١٠٧.

[3] السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(ت٩١١هـ)، **اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة**، ٢م، دار الكتب العلمية، بيروت. ج١، ص٣٣.

[4] الألباني، **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة**، ج٢، ص٨٦.

مثال آخر:

خرّج الشيخ في " السلسلة الضعيفة "[١] حديث:

" ما من مسلم، أو إنسان، أو عبد يقول حين يمسي وحين يصبح ثلاث مرات : رضيت با ربّاً، وبالإسلام ديناً، وبمحمد نبياً؛ إلا كان حقاً على ا أن يرضيه يوم القيامة " .

وحكم عليه بالضعف. ثم ذكر له شاهداً من حديث مدلس – وضعفه أيضاً - بلفظ:

" من قال حين يمسي : رضيت با رباً، وبالإسلام ديناً، وبمحمد نبياً؛ كان حقاً على ا أن يرضيه " .

ثم قال- بعد أن ذكر نقول أهل العلم في تضعيف ذلك المدلس- :

" ولذلك؛ لم أذهب في تعليقي على " الكلم الطيب "[٢] إلى تقوية الحديث بمجموع الطريقين، **مع ما بين متنيهما من الاختلاف في اللفظ ؛ كما هو ظاهر بأدنى تأمل** " .[٣]

ومن المسائل ذات العلاقة بهذا الشرط:

المسألة الأولى: عدم تقوية الشيخ الألباني الحديث الضعيف بشاهد قاصر.

ليس فقط يشترط الشيخ عدم مخالفة الشاهد من الحديث لمعنى المشهود له؛ بل يشترط أيضاً أن تكون شهادة الشاهد كاملة، غير ناقصة؛ بمعنى أن الحديث بكل معانيه المتضمنة فيه يجب أن يشهد لها جميعها ذلك الشاهد؛ وإلا كان قاصراً، غير صالح لتقوية مجموع الحديث.

يقول – رحمه ا - :

" ولما كان من شروط الشواهد أن لا يشتد ضعفها، وإلا لم يتقو الحديث بها - كما قرره العلماء في علم مصطلح الحديث؛ **كان من الواجب أيضا أن تكون شهادتها كاملة، وإلا كانت قاصرة** ".[٤]

ويقول أيضاً – في رده تصحيح أحد العلماء حديثاً لاتحاد بعض ألفاظه مع حديث في " صحيح البخاري " - :

" لا وزن له – يعني الكلام المتقدم - عند العارفين بطرق التصحيح والتضعيف؛ **لأن اتحاد بعض ألفاظه بما عند البخاري لا يستلزم تقوية الحديث برمته؛ بل قد يكون العكس في كثير من الأحيان ، وهو المعروف عندهم بالحديث الشاذ أو المنكر ".**[٥]

---

[١] الألباني، **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة**، ج١١، ص٢٩.

[٢] ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام(٧٢٨هـ)، **الكلم الطيب**، ط٣، ١م، (تحقيق محمد ناصر الدين الألباني)، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٧٧م. ص٧٢.

[٣] الألباني، **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة**، ج١١، ص٣٣.

[٤] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة**، ج٤، ص١٨٥-١٨٦.

[٥] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة**، ج٦، ص ٥٤٣.

فالشيخ يقول إن الشاهد القاصر قد يستدل به على شذوذ أو نكارة اللفظ أو الألفاظ التي لم ترد في الشاهد والمشهود معاً.

وقوله – رحمه الله – " ...**في كثير من الأحيان** " يقابله أنه في قليل منها أنه قد يقوي بالشاهد القاصر ما يكون صالحاً للشهادة من الحديث المشهود له، دون بقيته.

مثال ذلك:

خرّج – رحمه الله – في " السلسلة الصحيحة "[١] حديث:

" **يا معشر المهاجرين ! خمس إذا ابتليتم بهن، وأعوذ بالله أن تدركوهن :**

لم تظهر الفاحشة في قوم قط حتى يعلنوا بها؛ إلا فشا فيهم الطاعون والأوجاع التي لم تكن مضت في أسلافهم الذين مضوا، ولم ينقصوا المكيال والميزان إلا أخذوا بالسنين وشدة المؤنة وجور السلطان عليهم، ولم يمنعوا زكاة أموالهم إلا منعوا القطر من السماء، ولولا البهائم لم يمطروا، ولم ينقضوا عهد الله وعهد رسوله؛ إلا سلط الله عليهم عدواً من غيرهم، فأخذوا بعض ما في أيديهم، وما لم تحكم أئمتهم بكتاب الله، ويتخيروا مما أنزل الله؛ إلا جعل الله بأسهم بينهم " .

ثم قال – رحمه الله – في نهاية كلامه على الحديث:

" **ولبعض الحديث** شاهد من حديث بريدة بن الحصيب مرفوعاً، بلفظ:

ما نقض قوم العهد قط؛ إلا كان القتل بينهم، وما ظهرت فاحشة في قوم قط؛ إلا سلط الله - عز وجل - عليهم الموت، ولا منع قوم الزكاة؛ إلا حبس الله عنهم القطر ".[٢]

فالشيخ – رحمه الله – لما رأى أن هذا الحديث قاصر على أن يشهد لحديث الترجمة كله؛ وإنما يشهد لبعض مفرداته، نبه إلى هذا بقوله:

" ولبعض الحديث شاهد...".

المسألة الثانية: تقوية الشيخ الألباني الحديث الضعيف بشواهد مفرقة.

هذه المسألة اشتهر الشيخ – رحمه الله – بها، وأكثر من العمل بها.

وصورتها أن يكون الحديث المشهود له مجتمعاً من عدة ألفاظ، أو معانٍ، وليس له شاهد تام يشهد لمجموعه؛ لكن له شواهد مفرقة، كل منها يشهد لجزء من الحديث، وهي بمجموعها تشهد للحديث كله.

---

[١] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة،** ج١، ٢١٦-٢١٧.

[٢] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة،** ج١، ص٢١٨-٢١٩.

فهنا الشيخ الألباني يجمع هذه الشواهد، ويبين الأجزاء التي تشهد لبعض الحديث، والأجزاء الأخرى التي تشهد للبعض الآخر، ثم يحكم بمجموعها على الحديث بما يناسبه.

مثال ذلك:

ذكر – رحمه ا – في " السلسلة الصحيحة "[١] حديث:

" إن الرؤيا تقع على ما تعبر، ومثل ذلك مثل رجل رفع رجله فهو ينتظر متى يضعها، فـإذا رأى أحدكم رؤيا؛ فلا يحدث بها إلا ناصحاً أو عالماً ".

هذا الحديث توقف الشيخ في تصحيحه لذات إسناده، لكنه قواه من شـاهدين مختلفـين قاصـرين، ولكنهما بمجموعهما يشهدان للحديث كله.

قال - رحمه ا - :

" نعم، الحديث صحيح ، فقد تقدم له آنفاً **شاهد لشطره الأخير**- يعني: " **لاتقصوا الرؤيـا إلا علـى ناصح أو عالم " - ، و أما شطره الأول ، فله شاهد بلفظ :**

" والرؤيا على رجل طائر، ما لم تعبر، فإذا عبرت وقعت... " ."[٢]

فانظر – رحمك ا – كيف صحح الشيخ هذا الحديث بشواهد مفرقة؛ لكنها بمجموعها تشهد لحديث الترجمة كله.

المسألة الثالثة: تقوية الشيخ الألباني القدر المشترك بين الشواهد الضعيفة.

قد يكون هناك أحاديث ضعيفة عدة، كل منها يحوي معاني أو ألفاظاً مختلفة، لكنها جميعاً تتفق على قدر مشترك بينها دون سواه.

فهنا يجمع الشيخ الألباني القدر المشترك بين هذه الشواهد أو الأحاديث، ويحكم عليها بمجموعها بما تستحقه من النظر.

مثال ذلك:

ذكر – رحمه ا – " السلسلة الصحيحة "[٣] حديث:

" وزِنْتُ بألف من أمتي فرجحتُهم، فجعلوا يتناثرون علي من كفةِ الميزان ".

وضعّف إسناده لجهالة أحد رواته، لكنه حسنه بشواهده. وهذه الشواهد لـم يسـق الشـيخ ألفاظهـا بتمامها؛ وإنما أكتفى بموضع الشاهد منها للحديث.

---

[١] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة،** ج١، ص ٢٣٧.

[٢] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة،** ج١، ص ٢٣٨.

[٣] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة،** ج٧، ص٩٢٢.

وأنا أسوق بعض هذه الشواهد بتمامها من مصادرها التي أحال إليها الشيخ – رحمه ا – ليتبين لنا موضع الاتفاق والافتراق فيها مع حديث الترجمة.

١- عن ابن عباس – رضي ا عنه – مرفوعاً، بلفظ:

" **وزِنتُ بالخلق كلهم، فرجحت بهم، ثم وزن أبو بكر، فرجح بهم، ثم وزن عمر، فرجح بهم، ثم وزن عثمان، فرجح بهم، ثم رفع الميزان** ".[1]

وقد ضعف الشيخ هذا الشاهد أيضاً.

٢- عن أبي أمامة – رضي ا عنه – مرفوعاً، بلفظ:

" **دخلت الجنة؛ فسمعت فيها خشفة بين يديّ؛ فقلت : ما هذا ؟. قال : بلال. قال : فمضيت؛ فإذا أكثر أهل الجنة فقراء المهاجرين وذراري المسلمين، ولم أر أحدا أقل من الأغنياء والنساء. قيل لي : أما الأغنياء؛ فهم ها هنا بالباب يحاسبون ويمحّصون، وأما النساء فألهاهن الأحمران: الذهب والحرير. قال : ثم خرجنا من أحد أبواب الجنة الثمانية، فلما كنت عند الباب أتيت بكفة، فوضعتُ فيها، ووضعتْ أمتي في كفة، فرجحتُ بها، ثم أُتي بأبي بكر- رضي ا عنه - فوضع في كفة، وجيء بجميع أمتي في كفة، فوضعوا، فرجح أبو بكر- رضي ا عنه -، وجيء بعمر، فوضع في كفة، وجيء بجميع أمتي، فوضعوا، فرجح عمر - رضي ا عنه - ، وعرضت أمتي رجلاً رجلاً، فجعلوا يمرون، فاستبطأت عبد الرحمن بن عوف، ثم جاء بعد الإياس؛ فقلت: عبد الرحمن !؛ فقال : بأبي وأمي يا رسول ا !، والذي بعثك بالحق، ما خلصت إليك حتى ظننت أني لا أنظر إليك أبداً إلا بعد المشيبات. قال : وماذاك ؟. قال : من كثرة مالي أحاسب وأُمحّص** ".[2]

وهذا الشاهد ضعفه الشيخ أيضاً.

ثم قال – رحمه ا - :

" ولعل البعض يتساءل فيقول: إن الشواهد المذكورة أعم من حديث الترجمة؟. فأقول: لا بأس من ذلك؛ لأن الأعم يصلح شاهداً للأقل، ولا عكس كما لا يخفى على أهل العلم ".[3]

فنرى أن الشيخ - رحمه ا - قد حكم على القدر المشترك بين هذين الشاهدين وحديث الترجمة بالحسن، وهو متن حديث الترجمة، دون ما سواه.

ونلاحظ أن هناك فرقاً بين **لفظ** حديث الترجمة " **وزِنْتُ بألف من أمتي** " **ولفظي** الشاهدين " **وزنتُ بالخلق كلهم** " ، و" **فوضعت فيها، ووضعت أمتي في كفة، فرجحتُ بها** ".

---

[1] ابن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، ج٦، ص٣٢٥.

[2] أحمد بن حنبل(ت٢٤١هـ)، **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، ج٢٦، ص٥٦٦، ح٢٢٢٣٢.

[3] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة**، ج٧، ص٩٢٦.

فيظهر أن الشيخ - رحمه ا - نظر إلى معنى الحديث المجتمع من وجود هذه الشواهد وحديث الترجمة، ولم يراع اختلاف ألفاظها غير المؤثر في المعنى العام.[١]

إن الشيخ الألباني - رحمه ا - يتوسع في إيراد شواهد لمعنى الحديث الضعيف دون لفظه. وقد تجمعت عندي من ذلك أمثلة كثيرة. ولكني أسوق منها - زيادة على المثال السابق - مثـالاً واحداً.

خرّج – رحمه ا – في " السلسلة الصحيحة "[٢] حديث:

" **حمى رسولُ ا - صلى ا عليه وسلم - كل ناحيةٍ من المدينة بريداً بريداً** ".

وحكم على إسناده بالضعف. قال – رحمه ا – عن إسناد الحديث:

" وهذا إسناد مجهول، كما هو مبين في غير هذا الموضع،[٣] وإنما أوردته هنا لأثبت صحته بـبعض الشواهد التي وقفت عليها ؛ ولم أر من صنع ذلك من قبل ".

ثم ساق له تلك الشواهد، وكان منها:

" عن أبي هريرة – رضي ا عنه - ، قال:

حرم رسول ا - صلى ا عليه وسلم - ما بين لابتي المدينة.. وجعل اثني عشر ميلاً حول المدينة حِمى ". وعزاه للإمامين: مسلم وأحمد.[٤]

ثم قال – رحمه ا - :

" وإن مما يحسن ذكره: أنني اعتبرت هذا الحديث الصحيح شاهداً لحديث الترجمة **مـع الاخـتلاف الظاهر بين لفظيهما**؛ لما هو معروف عند العلماء أن البريد يكون عادة اثني عشر ميلاً ".[٥]

---

[١] انظر – غير مأمور – ما قررته في المطلب الرابع من المبحث السابق عند الكلام على تحقيق هذا الشـرط عنـد المحدثين.

[٢] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة،** ج٧، ص٧٠٩.

[٣] كان الشيخ قد حكم على الحديث بالضعف في غير موضع من كتبه:

الألباني، **ضعيف أبي داود - الأم - ،** ج ٢، ص١٩٧. ولكنه أشار هنا إلى نقله إلى الى قسم الصحيح منه.

الألباني، محمد ناصر الدين(ت١٤٢٠هـ،١٩٩٩م)، **صحيح أبي داود - الأم -** ، ط١، ٧م، دار غـراس، الكويـت، ٢٠٠٢م. ج٦، ص٢٧٥.

[٤] مسلم، **صحيح مسلم،** كتاب الحج، باب فضل المدينة، ودعاء النبي- صلى ا عليه وسلم - فيها بالبركة، وبيـان تحريمها، وتحريم صيدها وشجرها، وبيان حدود حرمها. ح١٣٧٢، ج٢، ص٩٩٩.

أحمد، **مسند الإمام أحمد بن حنبل،** ج١٣، ص١٧٦، ح٧٧٥٤.

[٥] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة،** ج٧، ص٧١١.

فانظر - رحمك الله - إلى هذا الصنيع من الشيخ الذي يجعل الواقف عليه يجزم بأنه - رحمه الله - ينظر إلى متون الأحاديث ومعانيها عند الحكم عليها، ولا يجمد عند الوقوف على ألفاظها وطرقها فقط.

وأرى أن من المفيد ذكره أن الشيخ - رحمه الله - لا يرى بالضرورة أن صحة معنى الحديث تدل على صحة مبناه - يعني صحة نسبته - .

قال - رحمه الله - :

" صحة المعنى لا تدل بالضرورة على صحة المبنى؛ فكم من حديث لا أصل له والمعنى صحيح؛ كما هو معلوم ".[1]

ويقول أيضاً:

" الحديث الضعيف سنداً قد يكون صحيحاً معنى؛ لموافقة معناه لنصوص الشريعة مثل حديث : " **طوبى لمن شغله عيبه عن عيوب الناس** " [2]، ونحوه كثير، ولكن ذلك مما لا يجيز نسبته إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - . وقد يكون صحيح المعنى والمبنى معاً لشواهده المقوية له ".[3]

وأضرب على ذلك مثلاً عند الشيخ – رحمه الله -:

لشاهد صرح الشيخ بأنه يشهد لمعنى الحديث دون مبناه - لفظه -.

وشاهد صرح الشيخ بأنه يشهد لمعنى ومبنى الحديث معاً.

- أما مثال الشاهد الذي صرح الشيخ بأنه يشهد لمعنى الحديث دون مبناه:

فقوله في الشاهد من حديث النعمان بن بشير – رضي الله عنه - مرفوعاً :

" **الدعاء هو العبادة** "، ثم قرأ : **{ و قال ربكم ادعوني استجب لكم. إن الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين }**.[4]

حيث ساقه – رحمه الله – شاهداً لحديث:

" **من لم يدع الله يغضب عليه** ".[5]

ثم قال – عن الشاهد - :

" **و إن مما لا شك فيه: أن الاستكبار عن عبادته تعالى ودعائه يستلزم غضب الله تعالى على من لا يدعوه؛ فشهادة هذا الحديث لحديث الترجمة شهادة قوية لمعناه دون مبناه** ".[6]

---

[1] الألباني، **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة**، ج١٤، ص٩٤٨.

[2] انظر تخريجه في: الألباني، **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة**، ج٨، ص٢٩٩.

[3] الألباني، **تحريم آلات الطرب**، ص ٧٤.

[4] سورة غافر، آية (٦٠).

[5] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة**، ج٦، ص٣٢٣.

[6] المصدر نفسه. ج٦، ص٣٢٦.

وأما مثال الشاهد الذي صرح الشيخ بأنه يشهد لمعنى ومبنى الحديث معاً:

فقوله في حديث عمران بن الحصين – رضي ا عنه – " قال : قال رسول ا - صلى ا عليه وسلم - : " **يكون في أمتي قذف ومسخ وخسف** " . قيل : يا رسول ا ومتى ذاك ؟ قال :

" **إذا ظهرت المعازف، وكثرت القيان، وشربت الخمور**".[١]

حيث ساق له شواهد، منها:

١- " **يكون في آخر أمتي الخسف، والقذف، والمسخ** . قالوا : بم يا رسول ا ؟ قال **:**

" **باتخاذهم القينات، وشربهم الخمور**".

٢- " **إذا فعلت أمتي خمس عشرة خصلة حل بها البلاء" ...**الحديث. وفيه **:**

" **وشربت الخمور، ولبس الحرير، واتخذت القينات والمعازف** ".

٣- " يبيت قوم من هذه الأمة على طعام وشراب؛ فيصبحون وقد مسخوا قردة وخنازير... "

الحديث. وفيه **:**

" **بشربهم الخمر، وأكلهم الربا، واتخاذهم القينات، ولبسهم الحرير، وقطيعتهم الرحم** ".

٤- " إذا استحلت أمتي ستاً فعليهم الدمار : إذا ظهر فيهم التلاعن، وشربوا الخمور، ولبسوا الحرير، واتخذوا القيان، واكتفى الرجال بالرجال، والنساء بالنساء ".

ثم قال – رحمه ا - :

" وقد يكون – يعني الحديث الضعيف - **صحيح المعنى والمبنى معاً؛ لشواهده المقوية له**، كهذا الحديث السادس – يعني الحديث المذكور – ".[٢]

وقد رأيت الشيخ الألباني يتشدد أحياناً في شرط عدم مخالفة الشاهد للمشهود له في المعنى:

مثال ذلك أنه لمّا خرّج الحديث الضعيف:

" **لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد ".**[٣] لم يقبل قول المناوي الذي قال: إنه يشهد له الحديث الصحيح:

" **من سمع النداء؛ فلم يجب؛ فلا صلاة له إلا من عذر ".** [٤]

حيث قال – أعني الشيخ رحمه ا – :

---

[١] الألباني، **تحريم آلات الطرب**، ص٦٣. وانظر شواهده فيما بعدها.

[٢] الألباني، **تحريم آلات الطرب**، ص ٧٤.

[٣] الألباني، **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة**، ج١، ص٣٣٢.

[٤] المناوي، **فيض القدير شرح الجامع الصغير**، ج٦، ص٤٣١.

" إنه لا يصلح شاهداً لحديث الباب؛ لأنه أخص منه؛ فإنه يفيد أن جار المسجد ينبغي أن يصلي في مسجده الذي هو جاره. فإن صلى في غيره فلا صلاة له. وهذا ما لا يفيده الشاهد المذكور كما لا يخفى، وهذا فرق جوهري بين الحديث الضعيف والحديث الصحيح ".[1]

قلت: وهذا تشدد واضح من الشيخ – رحمه الله - ؛ فإن الحديث المشهود له لا يحتمل المفهوم الذي ذكره الشيخ؛ من أنّه من صلى في غير مسجده الذي هو جار له؛ فلا صلاة له. ومن تأمل الحديثين وجد أن أحدهما هو عين مقصود الثاني منهما.

وقد كنت أرى بداية النظر لهذا المثال صحة ما ذهب إليه الشيخ؛ فلمّا تأملته، وأمعنت النظر فيه، بدا لي ما بدا. والله أعلم.

ثم وقفت على ما يثبت صحة هذا الفهم الذي فهمته من الحديث - والحمد لله وحده - : وهو أن الشيخ نفسه قد ساق أثناء كلامه على الحديثين شاهداً لهما صححه موقوفاً على عليّ بن أبي طالب - رضي الله عنه - بلفظ:

" **لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد** ". قيل: ومن جار المسجد؟ قال: **من سمع النداء** ".[2]

وهذا فهم من صحابي جليل لمعنى " **جار المسجد** " يؤكد صحة جعل أحد الحديثين شاهداً للآخر؛ فلا ينبغي المحيد عنه. فلا أدري لم لم يذهب الشيخ إلى القول به، وهو الذي علمنا تعظيم فهم السلف للأحاديث ؟.[3]

وبهذا أنهي الكلام على شروط تقوية الحديث الضعيف بتعدد طرقه عند الشيخ الألباني

---

[1] الألباني، **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة،** ج١، ص ٣٣٥.

[2] المصدر نفسه، ج١، ص٣٣٣. والشاهد الموقوف عزاه الشيخ ل " مسائل الإمام أحمد " برواية ابنه صالح.

أحمد بن حنبل(ت٢٤١ه)، **مسائل الإمام أحمد بن حنبل برواية صالح،** ط١، ٢م، (تحقيق د. فضل الرحمن دين محمد)، الدار العلمية، دلهي، الهند،١٩٩٥م. ج٢، ص٣٨.

[3] للأمانة العلمية أقول: بعد كل ما تقدم، رأيت الشيخ يضعف الشاهد الموقوف على عليّ – رضي الله عنه – بعد صفحة واحدة من الموضع الذي صححه فيه، ولم يتنبه إلى أنه قد صححه قبل ذلك!! فسبحان من لا يغفل!!

وعليه؛ فالجواب عن السؤال الذي طرحته في الأصل واضح عند الشيخ إذا افترضنا أن تضعيفه الشاهد هو المعتمد عنده. وأما إذا افترضنا أن تصحيحه ذلك الشاهد هو المعتمد عنده، فيبقى السؤال قائماً.

والشاهد الموقوف قال عن إسناده ابن حجر: " **رجاله ثقات** ". وأنا أعلم أن مثل هذا القول لا يلزم منه تصحيح الحديث؛ ولكن سبب ضعف الحديث – أعني الشاهد الموقوف - عندما ضعفه الشيخ الألباني، كان تضعيفه لأحد رواته؛ فلما حكم ابن حجر على رجاله بالتوثيق؛ انتفت هذه العلة عن الحديث عنده.

ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي(ت٨٥٢ه)، **الدراية في تخريج أحاديث الهداية،** ٢م، (تحقيق السيد عبد الله هاشم اليماني المدني)، دار المعرفة، بيروت. ج٢، ص٢٩٣. حيث قال " **رجاله ثقات** ".

وعلى أي حال؛ فإن الفهم الذي فهمته من كون صحة جعل أحد الحديثين السابقين شاهداً للآخر قائم؛ سواءٌ صح الشاهد الموقوف أم لم يصح!.

المطلب السادس
الأسباب المانعة من تقوية الحديث الضعيف بتعدد طرقه عند الشيخ الألباني رغم اجتماع شروط التقوية

تقدم معنا في المطلب الخامس من المبحث السابق جملة من الأسباب التي جعلت المحدثين لا يقوون الحديث الضعيف بتعدد طرقه رغم اجتماع شروط التقوية المتقررة عندهم.
وأذكر في هذا المطلب هنا ما يخص الشيخ الألباني – رحمه ا – منها.
وينبغي قبل ذلك أن يعلم أن هذه الأسباب ليست مطلقة مضطردة؛ وإنما هي أسباب خاصة تقوم في نفس المحدث، تدفعه إلى عدم قبول الحديث الضعيف الذي اجتمعت فيه شروط التقوية؛ فلا يلزم المحدث في غيرها بأن يحكم عليها بالحكم نفسه الذي حكمه على مثيلاتها قياساً عليها.
ولو علم هذا وتقرر في النفوس؛ لاندفع كثير من الاعتراض المتوجه للمحدثين – ومنهم الشيخ الألباني – في هذا الباب وغيره.
يقرر الشيخ الألباني - رحمه ا – أن قاعدة تقوية الحديث الضعيف بتعدد طرقه ليست مضطردة دائماً؛ بل إن كل حديث يجب أن يعطى حظه من الدراسة، وأنه قد يختص بما لايختص به غيره ، وقد ينفرد بما لا ينفرد به غيره من الأحاديث من الحكم، ولو تشابهت الأحوال في كلا الأمرين.
وذكر أن القول في هذه القاعدة يشبه تماماً القول في الحديث الحسن الذي يختلف فيه العلماء؛ بل العالم الواحد يختلف حكمه في الحديث الواحد منه؛ فتارة يحسنه، وتارة يصححه، وتارة يضعفه! وكل ذلك غير مستنكر عند أهل العلم الذين يعلمون ذلك بممارستهم الطويلة لعلم الحديث.[1]
لقد نظرت في الأمثلة التي تيسر الوقوف عليها، مما لم يعمل الشيخ الألباني – رحمه ا – هذه القاعدة فيها رغم اجتماع شروط العمل بها فوجدتها تدور حول سبب واحد، ومانع واحد:
ألا وهو **عدم اطمئنان النفس لتقوية الحديث بتعدد طرقه.**
وعدم الاطمئنان هذا عائد لنظر خاص، رأى الشيخ به عدم صلاحية الحديث الضعيف للتقوية – رغم اجتماع شروط تقويته المعتبرة عند أهل العلم – .
وأنا أذكر فيما يأتي ما تيسر الوقوف عليه من ذلك، ذاكراً علة عدم العمل بهذه القاعدة عند الشيخ الألباني – رحمه ا – مع كل مثال.
وقبل الشروع في ذلك، أُذكّر أنه قد اجتمع معنا – عند الكلام على هذه الأسباب عند المحدثين في المطلب الخامس من المبحث الأول – ثلاثة أسباب :

---
[1] الألباني، **الدرر في مسائل المصطلح والأثر**، ص ٢٧.

السبب الأول: مخالفة الراوي لمرويّه.

السبب الثاني: وجود نكارة في متن الحديث.

السبب الثالث: أن يكون في الحديث إثبات فرض أو تحريم.

فأقول: إن الشيخ الألباني قد يأخذ بهذه الأسباب، ويجعلها سبباً في ذلك – كما سيأتي - ، إلا السبب الأول؛ فإني لم أجد له مثلاً؛ بل إن الشيخ ينكر أن تكون مخالفة الراوي لما روى سبباً في تضعيف الحديث الذي اجتمعت فيه شروط القبول.

قال – رحمه الله – ناقلاً كلام ابن التركماني في هذه المسألة، والذي رد فيه على من ضعف من الشافعية حديثاً مرفوعاً من طريق أبي هريرة – رضي الله عنه -؛ لمخالفة أبي هريرة نفسه له - :

" مذهب الشافعي والمحدثين : أن الراوي إذا روى حديثاً ثم خالف ؛ كانت العبرة بما روى، لا لما رأى، ولا يكون رأيه جرحاً في الحديث؛ فكيف تكون فتوى أبي هريرة دليلاً على ضعف حديثه المرفوع ؟! " . ا.ه كلام ابن التركماني .[1]

(قال الشيخ) : وهذا اعتراض قويّ، لا جواب لهم عليه ...".[2]

وإذا كنت قد نقلت عن العلماء – في المطلب المذكور آنفاً - تقريرهم أن تضعيف الحديث بمخالفة راويه لمرويّه؛ إنما هو تضعيف تابع لعلل أخرى يعل بها الحديث، وليست علة مستقلة بذاتها؛ فيجب القول بأني لم أجد لهذا أيضاً مثلاً عند الشيخ الألباني – رحمه الله - .

وأرجع الآن إلى إيراد الأمثلة في المسألة المذكورة.

- المثال الأول: عدم تقوية الحديث الضعيف بتعدد طرقه - رغم اجتماع شروط التقوية المعتبرة- لقرينة حكم إمام سابق عليه بالكذب.

قال – رحمه الله – عند تخريجه حديث:

" **اطلبوا الخير عند حسان الوجوه** " .[3]

" وبالجملة ؛ فالحديث طرقه كلها ضعيفة ، وبعضها أشد في ذلك من بعض... كما صرح به السخاوي في " المقاصد " [4] ، وكشفناه لك بهذا التخريج ، **ولذلك؛ فلا يميل القلب إلى تقويته بكثرة**

---

[1] ابن التركماني، علاء الدين علي بن عثمان المارديني(ت٧٥٠ه)، **الجوهر النقي على سنن البيهقي، مطبوع بذيل سنن البيهقي ،** ط١، ١٠م، مجلس دائرة المعارف النظامية، الهند، حيدر آباد. ج٢، ص١٥٩.

[2] الألباني، محمد ناصر الدين(ت١٤٢٠ه،١٩٩٩م)، **أصل صفة صلاة النبي- صلى الله عليه وسلم - من التكبير إلى التسليم - كأنك تراها - ،** ط١، ٣م، مكتبة المعارف، الرياض، ٢٠٠٦م. ج١، ص٣٤٢.

[3] الألباني، **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة**، ج٦، ص٣٧٦.

[4] السخاوي، أبو الخير محمد بن عبد الرحمن(ت ٩٠٢ه)، **المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المنتشرة على الألسنة،** ط١، ١م (تحقيق محمد عثمان الخشت)، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٥م. ص١٤٨.

طرقه، لا سيما وقد صرح الإمام أحمد - كما سبق - بأنه حديث كذب[١]، مع ظنه أن راويه ثقـة !

وقال المحقق العلامة ابن القيم[٢] **...:**

" كل حديث فيه ذكر " حسان الوجوه " أو الثناء عليهم، أو الأمر بالنظر إليهم، أو التماس الحـوائج منهم ، أو أن النار لا تمسهم، فكذب مختلق، وإفك مفترى " **.**"[٣]ا.ه.

قلت: وكان الشيخ – رحمه ا – قد ساق الحديث من رواية ثمانية من الصحابة – رضي ا عنهم - ، وتفاوت حكمه على روايتهم بين الضعف والضعف الشديد، كما ذكر.

وقد تعددت طرقه تعدداً حقيقياً؛ بحيث إنها لا ترجع إلى طريق واحد، وليس الحديث مخالفاً لما هو أقوى منه. ورغم ذلك فقد حكم الشيخ عليه بالوضع ولم يقوّه؛ لقرينة ما سبق.

- المثال الثاني: : عدم تقوية الحديث الضعيف بتعدد طرقه - رغـم اجتمـاع شـروط التقويـة المعتبرة- لقرينة وجود لوائح الوضع عليه.

خرج – رحمه ا – حديث:

" أنا مدينة العلم، وعليّ بابها. فمن أراد العلم، فليأته من بابه ".[٤]

وحكم عليه بالوضع؛ رغم أن ليس في إسناده كذاب – على التحقيق - . وساق له طرقاً وشـواهد كثيرة، جعلت غير واحد من أئمة الحديث يحسنه أو يصححه بمجموعها لعدم شدة ضعفها. والحديث تعددت طرقه تعدداً حقيقياً؛ بحيث يندفع احتمال عودها إلى طريق واحد. وكذا لم يخالف مـا هـو أقوى منه.

ثم قال – رحمه ا – في آخر كلامه على الحديث:

" وجملة القول ؛ أن حديث الترجمة ليس في أسانيده ما تقوم به الحجة ، بل كلها ضعيفة ، وبعضها أشد ضعفاً من بعض، ومن حسنه أو صححه فلم ينتبه لعنعنة الأعمش في الإسناد الأول – يعني أنه مدلس -[٥].

---

[١] ابن قدامة، موفق الدين عبد ا بن أحمد المقدسي(ت٦٢٠ه)، **المنتخب من العلل للخلال،** ط١، ١م، (تحقيق طارق بن عوض ا بن محمد)، دار الراية، الرياض، ١٩٩٨م. ص٨٦.

[٢] ابن قيم الجوزية، أبو عبد ا محمد بن أبي بكر الزرعي(ت٧٥١ه)، **المنار المنيف في الصحيح والضعيف،** ط٢، ١م،(تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة)، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٩٨٣م. ص٦٣.

[٣] الألباني، **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة**، ج٦، ص٣٨٥.

[٤] الألباني، **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة**، ج ٦، ص٥١٨.

[٥] انظر في تدليس الأعمش:

ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي(ت ٨٥٢هـ)، **تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتـدليس،** ط١،١م، (تحقيق د.عاصم بن عبد ا القريوتي)، مكتبة المنار، الأردن،١٩٨٤م. ص٣٣.

فإن قيل : هذا لا يكفي للحكم على الحديث بالوضع .

قلت : نعم ، ولكن في متنه ما يدل على وضعه، كما بينه شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه ا - تعالى في " منهاج السنة ". قال :

" وحديث " **أنا مدينة العلم وعلى بابها** " أضعف وأوهى ، ولهذا إنما يعد في الموضـوعات؛ وإن رواه الترمذي[١] ، وذكره ابن الجوزي وبين أن سائر طرقه موضوعة [٢]، والكذب يعرف من نفـس متنه ، فإن النبي - صلى ا عليه وسلم - إذا كان مدينة العلم ، ولم يكن لها إلا باب واحد ، ولـم يبلغ العلم عنه إلا واحد ؛ فسد أمر الإسلام . ولهذا اتفق المسلمون على أنه لا يجوز أن يكون المبلغ عنه العلم واحد ، بل يجب أن يكون المبلغون أهل التواتر الذين يحصل العلـم بخبـرهم للغائـب ، وخبر الواحد لا يفيد العلم بالقرآن والسنن المتواترة . وإذا قالوا : ذلك الواحد المعصوم يحصل العلم بخبره . قيل لهم : فلابد من العلم بعصمته أولا، وعصمته لا تثبت بمجرد خبـره قبـل أن نعـرف عصمته لأنه دور ولا إجماع فيها. ثم علم الرسول - صلى ا عليه وسلم - من الكتاب والسنة قد طبق الأرض، وما انفرد به علي عن رسول ا - صلى ا عليه وسلم - فيسـير قليـل، وأجـلّ التابعين بالمدينة هم الذين تعلموا في زمن عمر وعثمان . وتعليم معاذ للتابعين ولأهل اليمن أكثـر من تعليم علي - رضي ا عنه - ، وقدم عليّ على الكوفة وبها من أئمة التابعين عدد : كشُريح ، وعبيدة ، وعلقمة ، ومسروق ، وأمثالهم " .[٣]

- المثال الثالث: عدم تقوية الحديث الضعيف بتعدد طرقـه - رغـم اجتمـاع شـروط التقويـة المعتبرة- لقرينة إثبات فرض عبادة فيه، والمعروف والمتقرر أنها سنة، ليست بفرض.

خرّج الشيخ – رحمه ا – حديث:

" **صل الصبح والضحى؛ فإنها صلاة الأوابين** " .[٤]

وحكم عليه بالضعف فقط؛ رغم أنه نقل أقوال أهل العلم في التضعيف الشديد لأحد رجال سنده. لكنه ذكر له خمسة متابعين، حكم على أسانيد أكثرهم بالضعف اليسير، وقد تعددت طـرقهم تعـدداً حقيقياً؛ بحيث إنها لا ترجع إلى طريق واحدة، وليس الحديث مخالفاً لما هو أقوى منه. ثـم قـال – رحمه ا - :

---

[١] الترمذي، **الجامع الصحيح،** كتاب المناقب عن رسول ا - صلى ا عليه وسلم - ، باب مناقب علي بن أبـي طالب – رضي ا عنه - ، ح٣٧٢٣، ج٥، ص٦٣٧.

[٢] ابن الجوزي، **الموضوعات،** ج١، ص٣٥٠.

[٣] ابن تيمية، **منهاج السنة النبوية،** ج٧، ص٣٧٨- ٣٧٩.

[٤] الألباني، **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة**، ج٨، ص٢٤٧.

" وبالجملة ؛ فجميع هذه الطرق ضعيفة ، وبعضها أشد ضعفاً من بعض ، **فلم تطمئن النفس لتقوية الحديث بمجموعها، لا سيما وفيها الأمر بصلاة الضحى**...

وقد قال الحافظ – يعني ابن حجر - في آخر تخريجه لهذا الحديث [1]- بعد أن ساق له عشر طرق- : ...

" وإذا تأملت ما جمعته؛ عرفت أن طرق هذا الحديث كلها واهية، لكن الحديث إذا تعددت طرقه ، واختلفت مخارجه؛ أشعر بأن له أصلاً، ولا سيما إذا كان في باب الترغيب؛ فإن أهل العلم احتملوا في ذلك ما لم يحتملوه في باب الحلال والحرام "." .[2]ا.ه.

قلت اختلاف نظر الشيخ إلى متن الحديث عن نظر الحافظ ابن حجر – رحمهما ا تعالى - ؛ فاختلاف حكمهما عليه.

فالشيخ الألباني لمّا رأى في الحديث الأمر بصلاة الضحى، والأمر يكون للوجوب، استنكر هذا المعنى؛ لأن صلاة الضحى مجمع على أنها مندوبة، وليست بواجبة؛ فلم تطمئن نفسه لتقوية الحديث بتعدد طرقه – رغم اجتماع شروط التقوية فيه كما تقدم – خشية توهم افتراض صلاة الضحى!.

أما الحافظ ابن حجر، فلم ير أن الأمر للوجوب هنا؛ وإنما للترغيب، والترغيب في صلاة الضحى معلوم بأحاديث كثيرة؛ فمتن الحديث ليس بمستنكر؛ فقبوله في باب الترغيب مقبول؛ بخلاف ما إذا كان الحديث في الحلال والحرام – كما قال - .

هذه أمثلة لما وقفت عليه من عدم تقوية الشيخ الألباني الحديث الضعيف بتعدد طرقه الذي توفرت فيه شروط التقوية المعتبرة؛ لأسباب قامت في نفسه، جعلته لا يطمئن لثبوتها.

وقد وقفت على أمثلة أخرى مشابهة، لكن الشيخ لم يذكر سبب عدم تقويتها، ولم يظهر لي سبب واضح في ذلك.

مثالها:

خرّج الشيخ – رحمه ا - حديث:

" **سنوا بهم سنة أهل الكتاب** "[3]

---

[1] ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي(ت٨٥٢ه)، **طرق حديث أنس بن مالك: " صلّ الصبح والضحى "،** ق٢/٢٢. نقله عنه الشيخ الألباني في أثناء تخريجه الحديث.

[2] الألباني، **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة**، ج٨، ص٢٤٩- ٢٥٠.

[3] الألباني، **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل،** ج٥، ص٨٨.

ونقل عن بعض أهل العلم حكمهم بانقطاع إسناده بين محمد الباقر – رحمه ا – وعمر بن الخطاب – رضي ا عنه - ، فقال الشيخ :

" فهو ضعيف بهذا اللفظ، ويغني عنه الحديث الآتي بعده - يعني حديث : " **أخذ الجزية من مجوس هجر**"[1] - . ثم وجدت له شاهداً؛ ولكنه ضعيف وهو من حديث السائب بن يزيد، قال:

" شهدت رسول ا - صلى ا عليه وسلم - فيما عهد إلى العلاء حين وجهه إلى اليمن، قال : " **ولا يحل لأحد جهل الفرض والسنن، ويحل له ما سوى ذلك** ". وكتب للعلاء : " **أن سنوا بالمجوس سنة أهل الكتاب** " .

قال الهيثمي في " المجمع "[2]...: " رواه الطبراني[3]، وفيه من لم أعرفه " . والحديث قال ابن كثير في " تفسيره "[4] ... : " لم يثبت بهذا اللفظ ".".[5]ا.ه.

قلت: التعليق على هذا الكلام يكون كما يلي:

١- يظهر جلياً أن الشيخ عندما حكم على الشاهد للحديث المذكور؛ إنما تبع في ذلك الحافظين الهيثمي وابن كثير، وهو لم يتيسر له – آنذاك - دراسة الحديث من مصدره الأصلي- معجم الطبراني – ليقف على إسناده بنفسه.

٢- وقد سبّب هذا للشيخ وقوعه – تبعاً - في وهم وقع فيه الهيثمي؛ حيث إن الهيثمي عزا الشاهد للطبراني من طريق السائب بن يزيد؛ وإنما هو من رواية مسلم بن العلاء الحضرمي، والحديث حديثه؛ وليس للسائب بن يزيد ذكر فيه كما هو عند الطبراني.

٣- سبب وقوع الهيثمي في هذا الوهم؛ هو انتقال نظره في كتابه " مجمع الزوائد " إلى حديث قبل هذا الشاهد، يرويه السائب بن يزيد.

٤- الشاهد الذي ذكره الشيخ نقلاً عن الهيثمي حكم عليه الحافظ ابن حجر بقوله:

" ومدار هذا الحديث على عمر بن إبراهيم وهو ساقط ".[6]

---

[1] البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب الجزية، باب الجزية والموادعة مع أهل الحرب، ح٣١٥٧، ج ١١، ص٢٧٣.

[2] الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر(ت٨٠٧ه)، **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، ١٠م، دار الفكر، بيروت،١٩٩٢م. ج٥، ص٦٣٥.

[3] الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد (ت٣٦٠ه)، **المعجم الكبير**، ط٢، ٢٠م، (تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي)، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، ١٩٨٣م. ج١٩، ص٤٣٧، ح١٠٥٩.

[4] ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر(ت٧٧٤ه)، **تفسير القرآن العظيم**، ط٢، ٨م، (تحقيق سامي بن محمد سلامة)، دار طيبة، الرياض، ١٩٩٩م. ج٣، ص٤١.

[5] الألباني، **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**، ج٥، ص٨٩.

[6] ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي(ت٨٥٢ه)، **الإصابة في تمييز الصحابة**، ط١، ٨م، (تحقيق علي محمد البجاوي)، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٢م. ج٦، ص١١١.

٥- الذي يجري عليه عمل الشيخ في مثل هذا الحال، أن يقـوي الحـديث بمجمـوع طريقـه وشاهده؛ حيث لم يحكم عليهما بالضعف الشديد، وليس هناك من احتمال مـن عـدم تعـدد الطرق تعدداً حقيقياً، وليست هناك مخالفة في الحديث لما هو أقوى منه. ثـم يـدعم هـذه التقوية بالحديث الذي ذكر الشيخ أنه يغني عن حديثنا هذا؛ حيث يقول عادة:

" **ويشهد لمعناه...".، أو " يشهد لمعناه دون مبناه... ".** حيث إن معنى الحـديثين متقـارب. وا أعلم.

المطلب السابع
أحوال تقوية الحديث بتعدد طرقه عند الشيخ الألباني

نخلص من جميع ما تقدم أن تطبيق الشيخ الألباني – رحمه الله – قاعدة تقوية الحديث بتعدد طرقه على الحديث الضعيف - بالشروط المعتبرة – له **حالان** :

الحال الأولى: تقوية الحديث الضعيف الذي لم تكثر طرقه - ؛ وتكون النتيجة الحديث الحسن لغيره.

الحال الثانية: تقوية الحديث الضعيف الذي كثرت طرقه - ؛ وتكون النتيجة الحديث الصحيح لغيره.

وبقيت هناك حال واحدة، سبق الكلام عليها عليها عند المحدثين في المطلب السادس من المبحث السابق، وذكرت أن الشيخ الألباني يؤصل لها أيضاً.

وهي حال: **أن يتقوى الحديث شديد الضعف بتعدد الطرق؛ فيخرج بذلك من حيّز الضعف الشديد إلى حيّز الضعيف المحتمل- يسير الضعف - ، وقد يرتقي إلى درجة الحسن لغيره، [أو الصحيح لغيره - عند الشيخ الألباني خاصة، كما سيأتي - ، بحسب المتابع، أو الشاهد، الذي يقويه].**

وذكرت هناك من أصّل لهذه الحال من المحدثين، وهم:

الحافظ ابن حجر، والحافظ البقاعي، والحافظ السخاوي، والحافظ السيوطي – رحمهم الله جميعاً – .

والشيخ الألباني – رحمه الله – يوافقهم في ذلك، ويزيد عليهم بما ذكرت آنفاً؛ من أنه قد يقوي الحديث شديد الضعف إلى درجة الصحيح لغيره؛ بحسب المتابع، أو الشاهد.

ولْننظر إلى تأصيل الشيخ لهذه الحال:

خرّج – رحمه الله – حديث:

" **نعم- والذي نفسي بيده- دحماً دحماً؛ فإذا قام عنها، رجعت مطهرة بكراً** " .[1]

وحكم على إسناده بالحسن، ثم صححه بمجموع طريق آخر وشاهد له، وأفاض في ذكر الكلام عليهما.

ثم ذكر أن للجملة الأخيرة من الحديث شاهداً بلفظ:

" **إن أهل الجنة إذا جامعوا نساءهم؛ عادوا أبكاراً** ".[2]

---

[1] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة**، ج٧، ص١٠٦٠.

[2] المصدر نفسه، ج٧، ص١٠٦٣.

وذكر أن في إسناده روايا يدعى المعلّى بن عبد الرحمن، ونقل عن بعض أهل العلم فيه أنه كذاب[١].
فقال الشيخ:
" فهو ممن لا يصلح الاستشهاد به، وفيما تقدم ما يغني عنه .
وقد كنت أوردت حديث " المعلّى " هذا في" ضعيف الجامع الصغير" [٢]، مقتصراً على قـولي فيـه: "ضعيف "، وكان ذلك بناء على تضعيفي قديماً لحديث " درّاج " [يعني راوي حديث الترجمة الذي حكم به الشيخ على الحديث بالحسن، وكان الشيخ قديماً يرى أنه ضعيف الحديث مطلقاً[٣]، كما سيذكر] مخرجاً لهما في "الضعيفة "[٤] ...، وعزوت إليه تضعيفي المذكور، فلما تبين لي حسـن إسـناده، وصحة الاستشهاد بالطريق الأخرى والشاهد؛ قررت نقله إلى "صحيح الجامع "[٥]. وا الموفق.
وقد أشكل اقتصاري المذكور على الأخ الفاضل علي رضا، مخرج ومحقق " صفة الجنـة " لشـدة ضعف " معلى " ؛ فقال... :
".. فلم يتبين لي وجه اكتفاء الألباني بتضعيفه فقط "[٦] !.
فأقول: حق له ذلك؛ لأنه وقف عند رواية " المعلى" هذه، وظنه أنه تفرد به.
أما إنه لو تذكر أنه يشهد له حديث الترجمة، والذي خرجه هو فيما بعد[٧] ...، لتبين له وجه ذلـك - إن شاء ا تعالى - ، وهو وإن كان مال إلى تضعيف " دراج " مطلقاً- كما كنت أنا عليه سـابقاً، ولعله يعيد النظر كما صنعت لاحقاً؛ فيبدو له كما بدا لي أنه حسن الحديث إلا عن أبي الهيثم؛ كمـا حققته في الحديث الذي قبله - أقول: فإن تضعيفه إياه يعد شاهداً ضعيفاً لحديث " المعلى " ،

---

[١] العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمر بن موسى(ت ٣٢٢هـ)، **الضعفاء الكبير،** ط١، ٤م، (تحقيق عبد المعطي أمـين قلعجي)، دار المكتبة العلمية، بيروت، ١٩٨٤م. ج٤، ص٢١٥.

[٢] الألباني، محمد ناصر الدين(ت١٤٢٠هـ،١٩٩٩م)، **ضعيف الجامع الصغير وزيادته،** ط٣، ١م، المكتب الإسـلامي، بيروت، ١٩٨٨م. ص٢٦٣.

[٣] انظر في تحقيق الشيخ القول فيه:
الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة،** ج٧، ص١٠٥٨- ١٠٥٩.

[٤] لا ذكر له في " **سلسلة الأحاديث الضعيفة " ،** والظاهر أن من قام بطبع الكتاب بعد وفاة الشيخ – رحمه ا – قام بحذفه منه لمّا علم تراجع الشيخ عن تضعيفه.

[٥] لم ينقل بعد إليه.

[٦] أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد ا (ت٤٣٠هـ) **صفة الجنة،** ط٢، ٣م، (تحقيق علي رضا عبد ا بـن علـي رضا)، دار المأمون، دمشق، ١٩٩٥م. ج٣، ص٢٠٢.

[٧] المصدر نفسه، ج٣، ص٢٠٤.

بخلافي أنا الذي حسنته؛ فإنه يعد شاهداً حسناً لحديث " المعلى " ؛ لقوله - صلى ا عليه وسلم - : " **صدقك وهو كذوب** "[1]، فكما لا يجوز رد حديث الكذاب إذا تبين صدقه؛ فكذلك لا يجوز هدر حديث الراوي الضعيف غير المتهم لرواية المتهم إياه.

وبيان ذلك: أن الحديث الذي رواه الضعيف يصير بالشرط المعروف حسناً لغيره، فكذلك الحديث الذي رواه الكذاب- بله الشديد الضعف- يصير ضعيفاً لغيره، بل وقد يصير حسناً، أو صحيحاً حسب طرقه قلة وكثرة، ونوعية ضعفها خفة وشدة، وهذه نكتة يعرفها- أو على الأقل ينتبه لها- من مارس فن التخريج، وتفقه دهراً طويلاً في فقه أصول الحديث، وا ولي التوفيق ".[2]

ولتمام البيان أصوغ كلام الشيخ المتقدم على شكل نقاط:

١- حكم الشيخ – رحمه ا – على حديث:

" **إن أهل الجنة إذا جامعوا نساءهم؛ عادوا أبكاراً** " بالضعف بداية الأمر – رغم وجود كذاب فيه - ؛ وذلك لوجود شاهد بإسناد ضعيف له – وهو حديث الترجمة - ؛ فقوى حديث الكذاب بحديث الضعيف؛ فكانت النتيجة تقوية الحديث إلى درجة **الضعيف لغيره!.**

٢- فلمّا تبين له أن الشاهد حسن الإسناد، وليس بضعيف، حكم على الحديث المذكور بالحسن- يعني لغيره - .

٣- حكم الشيخ – ابتداء - على حديث الكذاب بالضعف فقط، أوقع بعض المحققين بالحيرة. وهو لم ينتبه إلى أن الشيخ قد قواه بالشاهد الضعيف إلى درجة **الضعيف لغيره**، ثم لما تبين له أن ذلك الشاهد حسن الإسناد، **قوى حديث ذلك الكذاب إلى درجة الحسن لغيره.**

٤- الشيخ لا يرى ردّ حديث الكذاب إذا تبين صدقه؛ وذلك لأنه قد يصدق.

٥- وكذا لايرى – رحمه ا – رد حديث الضعيف، إذا روى الكذاب الحديث نفسه.

٦- الشيخ يرى أنه كما يرتقي الحديث الضعيف – بالشروط المعروفة - إلى درجة الحسن لغيره ؛ فكذلك حديث الكذاب يرتقي إلى **درجة الضعيف لغيره**. وقد يرتقي إلى درجة الحسن لغيره، أو الصحيح لغيره، بحسب كثرة الطرق ونوعيتها.

ونلاحظ مما سبق من كلام الشيخ:

---

[1] البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب الوكالة، باب إذا وكل رجلاً، فترك الوكيل شيئاً، فأجازه الموكل، فهو جائز، وإن أقرضه إلى أجل مسمى جاز**،** ح٢٣١١، ج٨،ص٣٦٨. والشيخ يعني بهذا الحديث:

أنه إذا كان الشيطان – وهو الذي قيل في حقه هذا الكلام - قد يصدق في حديثه، مع أن الأصل فيه الكذب؛ فقد يصدق غيره من الرواة الكذابين في حديثهم؛ فلا ينبغي إطلاق القول برد حديثهم.

[2] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة،** ج٧، ص ١٠٦٣- ١٠٦٤ .

أولاً: أنه قد اصطلح على تسمية الحديث الشديد الضعف، الذي تقوى، باصطلاح جديد لم يسبق إليه، وهو : **الحديث الضعيف لغيره.**

فيكون هذا الاصطلاح من إسهامات الشيخ وإضافاته في علم الحديث، سواء قبلنا منه هذا الاصطلاح أم لا.

ثانياً: أن الشيخ لا يهدر الحديث الشديد الضعف إذا وجد ما يشهد له؛ بل يقويه بذلك الشاهد، ويكون الحكم على الحديث بحسب قوة الشاهد؛ فإذا كان الشاهد ضعيفاً، حكم الشيخ على الحديث الشديد الضعف بالضعف فقط، وإذا كان الشاهد حسناً، حكم الشيخ على الحديث الشديد الضعف بالحسن، وإذا كان الشاهد صحيحاً، حكم الشيخ على الحديث الشديد الضعف بالصحة.

فالتقوية هنا تكون تابعة لقوة الشاهد، والحكم على الحديث يكون تبعاً له.

وسأذكر أمثلة أخرى من عمل الشيخ في تقوية الحديث الشديد الضعف.

والأمر المهم جداً فيها، وفي المثال السابق أني رأيت الشيخ يقوي الحديث الشديد الضعف بما هو أقوى منه، ولا يقويه بمثله في شدة الضعف، فضلاً عن أن يكون أضعف منه، كما يفعل بالحديث اليسير الضعف الذي قد يقويه بحديث مثله في درجة الضعف.

وعليه؛ فإني أستطيع القول بأن الشيخ الألباني يقوي الحديث الشديد الضعف بغيره - أعني بما هو أقوى منه - ، ولا يقويه بمثله؛ ولو كثرت طرقه.

فتكون هذه مفارقة من الشيخ للعلماء السابقين الذين أصلوا لهذه الحال؛ فإن ظاهر كلامهم أن الحديث الشديد الضعف، بكثرة طرقه الشديدة الضعف أيضاً، قد يرتقي إلى درجة الضعيف.

قال الحافظ السخاوي – رحمه ا - :

" ولكن بكثرة طرقه – يعني الحديث الشديد الضعف - **القاصرة عن درجة الاعتبار؛ بحيث لا يجبر بعضها ببعض،** يرتقي عن مرتبه المردود المنكر الذي لا يجوز العمل به بحال إلى رتبة الضعيف الذي يجوز العمل به في الفضائل.

وربما تكون تلك الطرق الواهية بمنزلة الطريق التي فيها ضعف يسير؛ بحيث لو فرض مجيء ذلك الحديث بإسناد فيه ضعف يسير كان مرتقياً بها إلى مرتبة الحسن لغيره".[1]

وتكون المفارقة هنا أيضاً من الشيخ الألباني من أنه لا يريد هدر الحديث الشديد الضعف، إذا وجد ما يشهد له مما هو فوقه في القوة. بينما الذي أعلمه من صنيع العلماء قبله - في مثل هذه الحال - أنه يغضون الطرف عن الحديث الشديد الضعف، ويستغنون عنه، ويجعلون عملهم منصباً على الطريق ، أو الشاهد الذي هو أقوى منه.

---

[1] السخاوي، **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**، ج١، ص٧٣.

وأنا؛ وإن كنت أرى أن الأسلم هو طرح ذلك الحديث الضعيف جداً، وعدم الالتفات إليه؛ دفعاً للبس؛ فإني أرى أن ثمرة الفرق بين عمل الشيخ الألباني هنا وعمل العلماء قبله قليلة؛ وذلك أن غاية اختلاف حكم الشيخ الألباني على الحديث بشكل عام عن حكم من قبله من العلماء، ستكون في تحقيق درجة الحديث من حيث كونه هل اكتسبها بذاته، أو بغيره ؟.

بمعنى أن الشيخ إذا حكم على حديث ضعيف جداً بأنه ضعيف لغيره؛ فإن ذلك الحديث يكون عند غيره ضعيفاً لذاته (تبعاً لطريق ضعيفة لذاتها له).

وإذا حكم على حديث ضعيف جداً بأنه حسن لغيره؛ فإن ذلك الحديث يكون عند غيره حسناً لذاته (تبعاً لطريق حسنة لذاتها له).

وإذا حكم على حديث ضعيف جداً بأنه صحيح لغيره؛ فإن ذلك الحديث يكون عند غيره صحيحاً لذاته (تبعاً لطريق صحيحة لذاتها له).

وهذه هي الأمثلة من عمل الشيخ التي تدعم ما ذهبت إليه.

- **المثال الأول:** حديث " - " **كان إذا جلس احتبى بيديه " .**[1]

هذا الحديث **حكم الشيخ على إسناده بالضعف الشديد**؛ حيث ذكر له عدة علل، أقواها: أن في إسناده متروكاً.

ثم قال – رحمه ا – :

" **لكن الحديث صحيح لغيره ، فإن له شواهد كثيرة تؤيده ".**[2]

ثم ساق له سبعة شواهد، أكثرها صحيح لذاته، وبعضها في " صحيح البخاري" ، وبعضها في " صحيح مسلم " .

ثم ختم كلامه على الحديث بقوله:

" **وبالجملة فالحديث صحيح، و لا يضر أن راويه متهم؛ فقد يصدق الكذوب! وأي دليل على صدقه هنا أكبر من هذه الشواهد ؟ ".**[3]

---

[1] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة،** ج٢، ص٤٧٦.

[2] المصدر نفسه، ج٢، ص٤٧٧.

[3] المصدر نفسه، ج٢، ص٤٧٨.

- **المثال الثاني:** حديث أن النبي - صلى ا عليه وسلم - أتى إلى نفر من أصحابه؛ فقرأ رجل منهم سجدة، ثم نظر إلى رسول ا - صلى ا عليه وسلم - ؛ فقال رسول ا - صلى ا عليه وسلم - : " **إنك كنت إمامنا، ولو سجدت سجدنا** ".[1]

هذا الحديث أشار الشيخ في تلخيصه حكمه عليه ابتداء بقوله:

" **ضعيف** ".

ثم عند تفصيله ذلك الحكم، **حكم - رحمه ا - بالضعف الشديد على إسناده**؛ لوجود متهم بالكذب في إسناده. لكنه ذكر أنه لم يتفرد به؛ فقد تابعه ثقة بسند مرسل. ثم قال:

" فهو مرسل صحيح الإسناد ".[2]

فالشيخ قوّى الحديث الشديد الضعف بحديث ضعيف، وأوصله بجموع ذلك إلى درجة الضعيف.

- **المثال الثالث:** حديث عائشة – رضي ا عنها - أنه دخل عليها رسول ا - صلى ا عليه وسلم - فرأى كسرة ملقاة؛ فأخذها؛ فمسحها، ثم أكلها. وقال : " **يا عائشة! أكرمي كريمك؛ فإنها ما نفرت عن قوم فعادت إليهم**".[3]

هذا الحديث أشار الشيخ في تلخيصه حكمه عليه ابتداء بقوله:

" **ضعيف** ".

ثم في تفصيله الكلام عليه، ذكر أن في إسناده **متهماً بالكذب**، لكنه توبع.

وتلك المتابعات:

الأولى منها : ذكر أنها متابعة واهية لا تثبت.

والثانية : في إسنادها مجهول حال.

والثالثة : في إسنادها من كان يضع الحديث على الثقات.

ثم ذكر للحديث شاهداً بسند ضعيف.

فالشيخ قوى الحديث الشديد الضعف بمجموع هذه المتابعات والشاهد، وأوصله إلى درجة الضعيف.

---

[1] الألباني، **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**، ج٢، ص٢٢٥.

[2] المصدر نفسه، ج٢، ٢٢٦.

[3] الألباني، **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**، ج٧، ص٢٠.

- المثال الرابع: حديث : " **لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد ".**[١]

هذا الحديث أشار الشيخ في تلخيصه حكمه عليه ابتداء بقوله:

" **ضعيف ".**

ثم في تفصيله الكلام عليه، ذكر أن في إسناده **راوياً ضعيفاً جداً**، وساق له:

١- شاهداً بإسناد ضعيف.

٢- وشاهداً آخر موقوفاً بإسناد صحيح – ثم ضعفه بعد ذلك بقليل، ولم يتنبه إلى أنه قد صححه قبل ذلك - .

٣- وشاهداً آخر في إسناده متهم بوضع الأحاديث على الثقات.

ثم قال – رحمه ا – بعد أن أورد هذا الشاهد الأخير:

" **ولكن مجيء الحديث من الطرق التي أوردنا يخرجه عن كونه موضوعاً إلى درجة الضعيف** ".[٢]

وهناك أمثلة أخرى غير قليلة في هذا الباب تجمعت لديّ أثناء مطالعتي كتب الشيخ - رحمه ا - .

ومن هذه الأمثلة نستطيع أن نفهم سبب تصدير الشيخ الألباني أحاديث صححها، أو حسنها، أو ضعفها ضعفاً يسيراً، بأسانيد، وطرق ضعيفة جداً لها.

إن الشيخ الألباني يرى أن الراوي الكذاب، أو شديد الضعف إذا روى حديثاً رواه ثقات، فإن ذلك يدل على صدقه في حديثه ذاك خاصة وضبطه لما روى، ويستدل على ذلك بالحديث الذي سبق ذكره:

" صدقك وهو كذوب ". و لا يرى احتمال أن يكون ذلك الراوي الكذاب قد سرق الحديث من الثقات ونسبه لنفسه!.[٣]

---

[١] الألباني، **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة**، ج١، ص٣٣٢.

[٢] المصدر نفسه، ج١، ص٣٣٥.

[٣] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة**، ج٦، ص٨٠١.

المبحث الثالث

جملة من الأوهام وقعت للشيخ الألباني في تطبيقه قاعدة تقوية الحديث الضعيف بتعدد طرقه

أفرد هذا المبحث – إن شاء الله – لجملة من الأوهام وقعت للشيخ الألباني – رحمه الله – عند تطبيقه قاعدة تقوية الحديث الضعيف بتعدد طرقه.

وهذه الأوهام حالها كحال غيرها من الأوهام التي هي من لوازم البشر، لا ينجو منها أحد، قد خلقها فيهم الواحد الأحد. وهي دالة على استيلاء النقص عليهم وكمال قدرة الله – عز وجل – عليهم وتصرفه فيهم.

وما أجمل كلام الإمام الشافعي – رحمه الله - ؛ حيث يقول:

" **لقد ألفت هذه الكتب ولم آلُ فيها**[١]**، لا بد أن يوجد فيها الخطأ**؛ لأن الله تعالى يقول:

{ ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً }.[٢]

فما وجدتم في كتبي هذه مما يخالف الكتاب والسنة فقد رجعت عنه ".[٣]

وعندما ألف الإمام أبو أحمد العسكري – رحمه الله - كتابه " تصحيفات المحدثين " استفتحه بقوله:

" **وبدأت بذكر جملة من أخبار المصحفين وبعض ما وهم فيه العلماء، غير قاصد للطعن على أحد منهم، ولا الوضع منه، وما يسلم أحد من زلة ولا خطأ الا من عصم الله** ".[٤]

وها هو الشيخ الألباني يؤكد هذا المعنى بأوضح عبارة. يقول – رحمه الله - :

" ولما كان من طبيعة البشر - التي خلقهم الله عليها - العجز العلمي المشار إليه في قوله تعالى:

{ ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء }[٥] ؛ كان بدهياً جداً أن لا يجمد الباحث عند رأي أو اجتهاد له قديم، إذا ما بدا له أن الصواب في غيره من جديد؛ ولذلك نجد في كتب العلماء أقوالاً متعارضة عن الإمام الواحد...

---

[١] يقال: " **لم آلُ في الشيء** " ، أي : لم أُقصّر فيه.

ابن المطرز، أبو الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن علي، **المغرب في ترتيب المعرب**، ط١، ٢م،(تحقيق محمود فاخوري و عبدالحميد مختار)، مكتبة أسامة بن زيد، حلب، ١٩٧٩م. ج١، ص٤٣.

[٢] سورة النساء، آية (٨٢).

[٣] السخاوي، **المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة**، ص٥٣.

[٤] العسكري، أبو أحمد الحسن بن عبد الله (ت٣٨٢هـ)، **تصحيفات المحدثين**، ط١، ١م، (تحقيق د. محمود أحمد ميرة)، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، ١٩٨٢م. ص٥.

[٥] سورة البقرة، آية (٢٥٥).

وعليه؛ فلا يستغربن القارئ الكريم تراجعي عن بعض الآراء والأحكام...فرحم ا عبداً دلّني على خطئي، وأهدى إليّ عيوبي؛ فإن من السهل عليّ - بإذنه تعالى وتوفيقه - أن أتراجع عن خطـأٍ تبين لي وجهه ".[1]

قلت: وقد أحببت أن تنالني دعوة الشيخ الآنفة، ولو بعد مماته – رحمه ا - ؛ فأفردت هذا المبحث لما ذكرت؛ بياناً للحق الذي أعتقده؛ وإثباتاً بأن الحق أحب إلينا من علمائنا الذين علمونا بيانه وعدم كتمانه ولو كان فيه مخالفة لهم – رحمهم ا - .

ورحم ا – أيضاً - من قال فيمن يحب، عندما خالفه في مسألة، وبين خطأه فيها:

" **شيخ الإسلام حبيبنا؛ ولكن الحق أحب إلينا منه ".**[2]

لقد كانت تمر معي أثناء مطالعتي كتب الشيخ الألباني أوهام، أو أخطاء، يغلب على الظن أن الشيخ – رحمه ا – لو روجع فيها، لأعاد النظر – على الأقل - فيها ؛ وذلك لأنها مخالفة لما قرره هو من **شروط قاعدة تقوية الحديث الضعيف بتعدد طرقه. والخطأ، أو الوهم فيها واضح - كما سيأتي بيانه إن شاء ا - .**

وليس المقصود من هذا المبحث مناقشة الشيخ في بعض اجتهاداته عند حكمه على أحاديث ضعيفة قواها بتعدد طرقها.

وكذا ليس المقصود هنا مناقشة الاعتراضات، أو الانتقادات، المتوجهة للشيخ عنـد تطبيقـه هـذه القاعدة؛ فإن محلها دراسة، أو دراسات أخرى تستحق أن تفرد بالتصنيف، والتأليف المستقلين.

وقد وقفت على أمثلة كثيرة لأحاديث ضعيفة أوردها أصحابها منتقدين بها الشيخ الألباني؛ لتقويتـه إياها بتعدد الطرق. فلما تأملت بعضها، رأيت الانتقاد فيها غير عائد لتطبيق هذه القاعدة؛ وإنما يعود لمخالفة الشيخ في اجتهاده في تحقق شروطها.

مثال ذلك: أن الشيخ قد يحكم على طرق حديث ما بالضعف اليسير؛ فيقويه بها، فيـأتي معتـرض، ويثبت أن تلك الطرق شديدة الضعف؛ فلا يقويه بها، وينتقد الشيخ لتقويته الحديث.

فهنا الانتقاد متوجه للشيخ على حكمه على تلك الطرق بالضعف اليسير، ولا يعـود علـى تطبيـق القاعدة نفسها. وعليه؛ فليس مكان إيراد ما كان هذا مثاله، في هذه الدراسة هنا.

فالمقصود من هذا المبحث بيان أمثلة كان ينبغي للشيخ أن يلتزم في عمله خلاف ما كان فيها؛ لأنـه اشترط شروطاً، وألزم نفسه ومن أراد تقوية الحديث الضعيف بتعدد طرقه بها.

فكان الحق اتباع تلك الشروط والالتزام بها؛ ولو كان في بعض عمل الشيخ ما يخالفها.

---

[1] الألباني، **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة،** ج١، ص٣-٦. بتصرف.

[2] ابن قيم الجوزية، أبو عبد ا محمد بن أبي بكر الزرعي(ت٧٥١ه)، **مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين،** ط٢، ٣م، (تحقيق محمد حامد الفقي)، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٧٣م. ج٣، ص٣٩٤.

والناظر في تلك الأوهام يقطع بأن عدم الالتزام بتلك الشروط، ليس سببه إلا الوهم الذي لا ينفك عن بشر.

فإذا تقرر هذا، فقد رأيت أن أفرد لكل شرط من شروط تقوية الحديث الضعيف بتعدد طرقه، مما لم يلتزمه الشيخ الألباني أثناء عمله، مطلباً خاصاً به؛ بياناً لوقوع الشيخ في الوهم فيه.

المطلب الأول

الوهم الحاصل للشيخ الألباني في إغفاله[١] شرط عدم شدة ضعف طرق الحديث الضعيف المراد تقويته بتعدد طرقه

تبين معنا مما تقدم أن الشيخ الألباني – رحمه الله – يشترط لتقوية الحديث الضعيف، كما يشترط العلماء قبله، عدم شدة ضعف طرقه.

وظهر لنا أن مقصود الشيخ بذلك أن الحديث الشديد الضعف، الذي تعددت طرقه، وكانت كلها شديدة الضعف، هو الذي لا يتقوى عنده – رحمه الله - .

أما إذا كانت للحديث الشديد الضعف طريق، أو أكثر، أقوى منه؛ فإنه يقويه بحسب قوة تلك الطريق.

فهذا حاصل قول الشيخ الألباني وعمله في تأصيل هذا الشرط.

وعليه؛ فما وجد من عمله – رحمه الله – مما يخالف هذا التأصيل كان، ولا بد، من الوهم، أو النسيان الذي اعتراه – رحمه الله – .

وقد وقفت على مثال واحد واضح في هذا.

خرّج – رحمه الله – حديث:

" ادعوا الله تعالى وأنتم موقنون بالإجابة، واعلموا أن الله لا يستجيب دعاء من قلبٍ غافلٍ لاهٍ ".[٢]

ثم قال في تخريجه:

" رواه الترمذي...[٣] **عن صالح المري**، عن هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة مرفوعاً . و قال الترمذي : " حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه " . و قال الحاكم : " حديث مستقيم الإسناد ، تفرد به صالح المري وهو أحد زهاد أهل البصرة "[٤] . و تعقبه الذهبي بقوله : "

---

[١] قد يستثقل البعض هذه الكلمة، ويظن أن فيها نوعاً من الشدة، أو سوء أدب مع علمائنا – رحمهم الله - .

وجواباً على ذلك أقول:

يقال : " **أغفل الشيء** " إذا تركه على ذكر له. يعني وهو يعلمه، لكنه لسبب من الأسباب تركه. فهذه الكلمة ليس فيها تنقص، أو إساءة قطّ لآحاد الناس؛ فضلاً عن العلماء الذين يهتدى بهم.

الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، **مختار الصحاح**، ١م، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٩م. ص٤٢٠.

[٢] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة**، ج٢، ص ١٤١.

[٣] الترمذي، **الجامع الصحيح**، كتاب الدعوات عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم - ، باب جامع الدعوات عن النبي – صلى الله عليه وسلم - ، ح٣٤٧٩، ج٥، ص٥١٧.

[٤] الحاكم، **المستدرك على الصحيحين ومعه تلخيص الذهبي**، ج١، ص٦٧٠.

قلت : صالح متروك " .[١] وسبقه إلى نحو ذلك المنذري فقال في " الترغيب " ... متعقباً على الحاكم : " لا شك في زهده ، لكن تركه أبو داود والنسائي " .[٢]

لكن روي له شاهد بسند ضعيف، رواه أحمد عن ابن عمرو نحوه . و فيـه ابـن لهيعـة، وهـو ضعيف[٣]، وفي أول حديثه زيادة : " **القلوب أوعية، بعضها أوعى من بعض فإذا سألتم ا** ... " .[٤] وحسن إسناده الهيثمي...[٥] ".[٦]ا.ه.

قلت: فأنت ترى أن الشيخ الألباني قد قوى حديث المتروك[٧] بحديث الضعيف، وهو وإن لم يصرح بمرتبة الحديث بمجموعهما هنا، فإيداعه إياه في " السلسلة الصحيحة " كافٍ في جعله في مرتبـة المقبول عنده. وقد رأيته رمز له بالحسن في موضع آخر.[٨]

وعلى كل فالشاهد ضعيف، والمشهود له شديد الضعف؛ فلا يتقوى الحديث بمجموعهما. ولذلك قال المناوي:

" فمن زعم حسنه – فضلاً عن صحته – فقد جازف ".[٩]

فهذا مثال واحد، لم أقف على غيره في بابه، وجّل من لا يسهو ولا يغفُل. وكفى بالمرء نـبلاً أن تعد معايبه.

---

[١] الحاكم، **المستدرك على الصحيحين ومعه تلخيص الذهبي**، ج١، ص٦٧٠.

[٢] المنذري، أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي (ت٦٥٦ه)، **الترغيب والترهيـب**، ط١، ٤م، (تحقيـق إبـراهيم شمس الدين)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٦م، ج٢، ص٣٢٢.

[٣] انظر ترجمته:

ابن حبان، **كتاب المجروحين**، ج٢، ص١١.

[٤] أحمد بن حنبل، **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، ج١١، ص٢٣٥، ح٦٦٥٥.

[٥] الهيثمي، **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، ج١٠، ص٢٢٢.

[٦] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة**، ج٢، ص ١٤٢.

[٧] انظر في تحقيق قول الشيخ فيه:

" **سلسلة الأحاديث الصحيحة " ،** ج٦، ص٥.

[٨] الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة(ت٢٧٩ه)، **سنن الترمذي بأحكـام الشـيخ الألبـاني**، ط١، ١م، (اعتنى به مشهور حسن آل سلمان)، مكتبة المعارف، الرياض، ح٣٤٧٩، ص٧٩٠.

[٩] المناوي، **فيض القدير شرح الجامع الصغير**، ج١، ٢٢٨.

المطلب الثاني

الوهم الحاصل للشيخ الألباني في إغفاله شرط عدم مخالفة الحديث الضعيف المراد تقويته بتعدد طرقه لما هو أقوى منه

لقد قرر لنا الشيخ الألباني – رحمه ا – فيما تقدم – تبعاً للعلماء قبله - شرط عدم مخالفة الحديث الضعيف المراد تقويته بتعدد الطرق لما هو أقوى منه.

ولقد وقفت على ما يخالف تأصيل هذا الشرط عنده - رحمه ا - .

فمن ذلك : أن الشيخ – رحمه ا – أفرد ثلاثة أحاديث بالترجمة في ذكر **هديه - صلى ا عليه وسلم - عند التوديع.**

ولفظ الحديث فيها جميعاً هو:

" **أستودع ا دينك وأمانتك وخواتيم عملك** ".[1]

والذي يعنينا هنا هو كلامه على الحديث الثالث منها من حديث أبي هريرة؛ - رضي ا عنـه - ؛ حيث قال الشيخ في تخريجه:

" أخرجه أحمد ... عن ابن لهيعة، عن الحسن بن ثوبان، عن موسى بن وردان، عنه.[2]

قلت : ورجاله موثقون، غير أن ابن لهيعة سيئ الحفظ[3]، وقد خالفه في متنه الليث بن سعد، وسـعيد ابن أبي أيوب، عن الحسن بن ثوبان به، بلفظ :

" **أستودعك ا الذي لا تضيع ودائعه** " .

وهذا عن أبي هريرة أصح و سنده جيد ، رواه أحمد [4]، والنسائي في " عمل اليوم والليلـة "[5] ، ... والطبراني في " الدعاء ".[6]...

---

[1] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة،** ج١، ص٤٨-٥١.

[2] أحمد بن حنبل، **مسند الإمام أحمد بن حنبل،** ج١٤، ص٣١٩، ح٨٦٩٤.

[3] تقدمت الإشارة إلى من ترجمه في المطلب السابق.

[4] أحمد بن حنبل، **مسند الإمام أحمد بن حنبل،** ج١٥، ص١٢٦، ح٩٢٣٠. وليس عنده ذكر لمتابعة **سعيد بن أبـي أيوب، كما أن لفظه عنده " استودعتك ا الذي لا يضيّع ودائعه ".**

[5] النسائي، **عمل اليوم والليلة،** ط٢، ١م، (تحقيق د. فاروق حمادة)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م. ص٣٥٢.

[6] الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد (ت٣٦٠ه)، **الدعاء،** ط١، ١م، (تحقيق مصطفى عبد القـادر عطـا)، دار الكتب العلمية، بيروت. ١٩٨٢م. ص٢٥٩. وكذا ليس عنده ذكر لمتابعة **سعيد بن أبي أيوب. لكن لفظه مطابق للّفظ الذي ذكره الشيخ.**

ثم رأيت ابن لهيعة قد رواه بهذا اللفظ أيضا عند ... وابن ماجه[١] ...؛ فتأكدنا من خطئه في اللفظ الأول " .[٢]

قلت: فأنت ترى أن الشيخ قد حكم بأن الصواب في حديث أبي هريرة هو لفظ:

" أستودعك ا الذي لا تضيع ودائعه ".

ولكنه رغم ذلك، قد أفرد لفظ :

" أستودع ا دينك وأمانتك وخواتيم عملك " بترجمة مستقلة في " السلسلة الصحيحة " ، مما يدل على أن هذا اللفظ، وإن لم يصح إسناده عنده عن أبي هريـرة - كمـا تقـدم - فهـو صـحيح بالحديثين قبله اللذين ذكرهما عن غير أبي هريرة!.

والواضح من عمل الشيخ أنه قد قوى حديث أبي هريرة - باللفظ المرجوح - رغم مخالفته لمـا هو أقوى منه، وهو اللفظ الذي حكم الشيخ بأنه الصواب من حديث أبي هريرة.

وخلاصة ما تقدم أن اللفظ الذي قواه الشيخ من حديث أبي هريرة لفظ شاذ أو منكر؛ لمخالفته مـا هو أقوى منه.

وعلى أي حال، فلا مفر من القول بأن الشيخ قد وقع في الخطأ في عمله هنا، وهو واضح جـداً، ومرده الوهم لا غير.

- مثال آخر: خرّج – رحمه ا - حديث :

" **يا أسماء ! إن المرأة إذا بلغت المحيض لم يصلح أن يرى منها إلا هذا وهذا ".** وأشار إلى وجهه وكفيه .[٣]

وذكر له طريقين:

---

[١] ابن ماجه، **سنن ابن ماجه،** كتاب الجهاد، باب تشييع الغزاة ووداعهم، ح٢٨٢٥، ج٢، ص٩٤٣.

[٢] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة،** ج١، ص ٥١. بتصرف.

[٣] الألباني، **الرد المفحم على من خالف العلماء، وتشدد وتعصب، وألزم المرأة أن تستر وجهها وكفيها، وأوجـب، ولم يقنع بقولهم : إنه سنة ومستحب،** ص٥٧، ٥٨.

الطريق الأولى: طريق أخرجها أبو داود من **طريق سعيد بن بشير، عن قتادة، عن خالد بن دريك، عن عائشة - رضي ا عنها - .**[1]

وقد حكم الشيخ على هذا الإسناد بالضعف؛ لضعف سعيد بن بشير. وسعيد بن بشير هـو الأزدي، ذكر غير واحد من أهل العلم أنه يروي عن قتادة منكرات، وما لايتابع عليه.[2]

ثم ذكر الشيخ للحديث طرقاً أخرى قواه بها، منها:

ما رواه هشام الدستوائي - أحد كبار أصحاب قتادة الأثبات ومن الملازمين لـه -[3] عـن قتـادة مرسلاً عن النبي - صلى ا عليه وسلم - .[4]

وقد عد الشيخ – رحمه ا – هشام الدستوائي متابعاً قوياً لسعيد بن بشير.

قلت: لكن هذه المتابعة قاصرة، لا تصلح للتقوية في هذا الباب؛ لأن رواية هشام مرسـلة، وروايـة سعيد موصولة، والمخرج واحد.

وإذا تقرر:

١- أن سعيد بن بشير راو ضعيف، قد روى المنكرات عن قتادة، وما لايتابع عليه من حديثـه؛ بل ذكر ابن عدي في ترجمته هذا الحديث من جملة ما استنكر من حديثه، كما أشرت مـن قبل.

٢- وأن هشاماً الدستوائي، كما ذكرت، من أثبت أصحاب قتادة، وقد روى الحـديث مرسـلاً، بخلاف سعيد الذي رواه موصولاً.

فالذي يجري عليه عمل المحققين من أهل العلم – والشيخ الألباني منهم إن شاء ا - في مثل هذا الحديث أن يعلّوا الرواية الضعيفة الموصولة بالرواية الصحيحة المرسلة؛ **لأن مخرج الحديث واحد.**

---

[1] أبو داود، **سنن أبي داود،** كتاب اللباس، باب فيما تبدي المرأة من زينتها، ح٤١٠٤، ج٢، ص٤٦٠.

[2] ابن حبان، **كتاب المجروحين،** ج١، ص٣١٩.

ابن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال،** ج٣، ص٣٧٣. وقد ذكر ابن عدي الحديث هذا في جملة مـا اسـتنكر مـن حديثه.

ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي(ت٨٥٢ه)، **تهذيب التهذيب،** ط١، ١٤م، دار الفكر، بيـروت، ١٩٨٤م. ج٤، ص٨.

[3] ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان(ت٣٥٤ه)، **مشاهير علماء الأمصار،** ١م، (تحقيـق م. فلايشـهمر)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٥٩م. ص١٥٨.

ابن رجب، **شرح علل الترمذي،** ج ٢، ص٦٧٨.

[4] أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني(ت٢٧٥ه)، **المراسيل،** ط١، ١م، (تحقيق شعيب الأرناؤوط)، مؤسسـة الرسالة، بيروت، ١٩٨٨م. ص٣١١.

وعليه، فتكون رواية سعيد بن بشير منكرة؛ لمخالفتها رواية هشام الدستوائي الصحيحة؛ فلا يتقوى الحديث بمجموع الروايتين.[١]

قال الإمام ابن دقيق العيد – رحمه ا - :

" ...لأن المعروف عندهم **أن الطريق إذا كان واحداً**، ورواه الثقات مرسلاً، وانفرد ضعيف برفعه - يعني موصولاً - أن يعلّلوا المسند بالمرسل، ويحملوا الغلط على رواية الضعيف.

فإذا كان ذلك موجباً لضعف المسند؛ فكيف يكون تقوية له؟! ".[٢]

ويشبه هذا قول الحافظ ابن حجر في حديث أراد الحاكم أن يصححه بمجموع **طريق موصولة ضعيفة** – يرويها سفيان بن حسين، وهو ممن يضعف في الزهري[٣]، عنه - **وأخرى صحيحة مرسلة، والمخرج واحد.**

قال – رحمه ا - :

" ومن يكون بهذه المثابة – يعني مثابة سفيان بن حسين في الزهري - لا يصح له إذا تفرد بوصل حديث؛ لا سيّما وقد خالفه يونس بن يزيد وهو من كبار حفاظ أصحاب الزهري[٤]، ووافق يونس سليمان بن كثير وغير واحد.

ثم قال الحاكم :

" ويصححه – يعني حديث سفيان - حديثُ عبد ا بن المبارك، عن يونس بن يزيد، عن الزهري. وإن كان فيه أدنى إرسال؛ فإنه شاهد صحيح لحديث سفيان بن حسين ".[٥]

قلت – ابن حجر - :

" **بل هو علّته ".**[٦]

---

[١] وهذا لا يمنع أن يكون للحديث المذكور نظر آخر باعتبارات أخرى، ذكرها الشيخ الألباني في الموضع الذي خرّج فيه الحديث.

[٢] الزيلعي، **نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي**، ج٣، ص٨.

[٣] ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج٤، ص٢٢٧.

[٤] الفسوي، أبو يوسف يعقوب بن سليمان(ت٢٧٧هـ)، **المعرفة والتاريخ**، ط١، ٤م، (تحقيق د. أكرم العمري)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨١م. ج٢، ص١٣٨.

[٥] الحاكم، **المستدرك على الصحيحين**، ج١، ص٥٤٩.

[٦] ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي(ت٨٥٢هـ)، **تغليق التعليق على صحيح البخاري**، ط١، ٥م، (تحقيق سعيد عبد الرحمن موسى القزقي)، المكتب الإسلامي، بيروت دار عمار، عمان، الأردن، ١٩٨٥م. ج٣، ص١٧.

يعني أن رواية يونس بن يزيد الحديث مرسلاً تُعل رواية سفيان بن حسين الموصولة، ولا تشهد لها.

قلت: بعد كل هذا، لا أرى محيصاً من الحكم بوقوع الوهم للشيخ - رحمه ا - في تقويته الرواية الضعيفة المخالفة للرواية الصحيحة بها!.

ورحم ا الإمام ابن دقيق العيد الذي قال في حال مشابهة تماماً – كما نقلته آنفاً - :

" **فإذا كان ذلك موجباً لضعف المسند؛ فكيف يكون تقوية له؟!** ".

- مثال آخر:

خرّج – رحمه ا – حديث :

" **من لم يبيّت الصيام من الليل؛ فلا صيام له ".**[1]

وأطال الكلام عليه. وقد كفاني مؤنة تلخيص ذلك الكلام بقوله – رحمه ا – :

" وجملة القول : أن هذا الحديث ليس له إسناد صحيح يمكن الاعتماد عليه سوى إسناد عبد ا بن أبى بكر، وهذا قد عرض له من مخالفته الثقات وفقدان المتابع المحتج به ما يجعل النفس **تكاد تميل إلى قول من ضعف الحديث واعتبار رفعه شذوذاً،** لولا أن القلب يشهد بإن جزم هذين الصحابيين الجليلين حفصة وعبد ا ابني عمر، وقد يكون معهما عائشة - رضي ا عنهم - جميعاً بمعنى الحديث وافتائهم به، بدون توقيف من النبي - صلى ا عليه وسلم - إياهم عليه؛ إن القلب ليشهد أن ذلك يبعد جداً صدوره منهم. ولذلك فاني أعتبر فتواهم به تقوية لرفع من رفعه...".[2]

قلت: إن تقوية الشيخ رفع الحديث الضعيف بفتوى الصحابة؛ إنما هو من قبيل تقوية الضعيف بما يعله؛ وذلك أن الشيخ قد أقر – ضمنياً - أن الصنعة الحديثية تقتضي الحكم بشذوذ رفع الحديث وخطأ ذلك، وأن الصواب هو وقف الحديث على الصحابة المذكورين. ثم إنه قوى رفع الحديث بالموقوف منه على هؤلاء الصحابة!!.ولم يلتفت إلى أن العلماء الذين ذكرهم أثناء تخريج الحديث قد أعلوا المرفوع بالموقوف.

ولكن الشيخ لما استبعد صدور معنى هذا الحديث من الصحابة بدون توقيف من النبي – صلى ا عليه وسلم – جعله في حكم المرفوع الذي يشهد لما يستحق الحكم عليه بالشذوذ من الحديث المذكور.

---

[1] الألباني، **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل،** ج٤، ص٢٥.

[2] المصدر نفسه، ج٤، ص٣٠.

وأنا ارى أن هذا الصنيع خطأ. والصواب هو الحكم على الحديث المذكور بما يستحقه – أعني الحكم بالشذوذ على رفع الحديث – لاقتضاء الصنعة الحديثية ذلك، ثم يبحث بعد ذلك فيما إذا كان الحديث الموقوف – الذي حكمنا بصحته – له حكم الرفع من عدمه.

ولو فتحنا باب تقوية الحديث الشاذ وغيره من الأحاديث الضعيفة جداً بفتاوى الصحابة لصح لنا بذلك جملة كبيرة من تلك الأحاديث التي حكم العلماء بردها، وأعلوها، ولما كان للصنعة الحديثية كبير فائدة حينها. وا أعلم.

المطلب الثالث

الوهم الحاصل للشيخ الألباني في إغفاله شرط تعدد طرق الحديث الضعيف المراد تقويته بتعدد طرقه تعدداً حقيقياً

ظهرت لنا فيما تقدم دقة نظر الشيخ الألباني في تحقيق هذا الشرط عند تقويته الحديث الضعيف بتعدد طرقه.

ولكن قد تخلف هذا الشرط عن عمله – رحمه ا – في غير مثال. ومردّ ذلك هو الوهم الذي سبق الحديث عنه.

- **المثال الأول:** خرّج الشيخ حديثاً يرويه:

حنظلة بن عبد ا السدوسي، عن أنس بن مالك – رضي ا عنه - ، قال:

قال رجل : يا رسول ا ! أحدنا يلقى صديقه، أينحني له ؟. قال: فقال: رسول ا - صلى ا عليه وسلم - : " **لا** " . قال : فيلتزمه ويقبّله ؟ قال : " **لا** ". قال : فيصافحه ؟. قال : " **نعم، إن شاء** " .[1]

هذا الحديث ضعف إسناده الشيخ ، وعلته حنظلة بن عبد ا السدوسي[2]. قال عنه الشيخ:

" ضعفوه ولكن لم يتهموه...فمثله يستشهد به، ويقوى حديثه عند المتابعة. وقد وجدت له متابعين؛ بل ثلاثة ".

وساق الشيخ هذه المتابعات، ولكنه ضعف جداً المتابعة الثالثة؛ فقال:

" فلا يستشهد بهذه المتابعة. ولكن ما قبلها من المتابعات يكفي في تقوية الحديث ". يعني المتابعة الأولى والثانية.

والمتابعة الأولى ساقها الشيخ من طريق:

---

[1] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة،** ج١، ص٢٩٨.

[2] انظر ترجمته:

النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب (ت٣٠٣ه)، **كتاب الضعفاء والمتروكين،** ط١، ١م، (تحقيق محمود زايد)، دار الوعي، حلب،١٩٤٩م. ص٣٥.

ابن الكيال، أبو البركات محمد بن أحمد (ت٩٢٩هـ)، **الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات،** ط١، ٢م، (تحقيق عبد القيوم بن عبد رب النبي)، دار المأمون، بيروت، ١٩٨١م. ج١، ص١٤١.

أبي بلال الأشعري، عن قيس بن الربيع، عن هشام بن حسـان، عن شعيب بن الحبحاب(المتـابع) به.

قال الشيخ – رحمه ا – عن هذا إسناد هذه المتابعة:

" وهذا إسناد حسن في المتابعات؛ فإن قيس بن الربيع صدوق، ولكنه كان تغير لما كبر[١]، وأبو بلال الأشعري، اسمه مرداس، ضعفه الدارقطني[٢]، وذكره ابن حبان في " الثقات "[٣]. ومن فوقهما ثقتـان من رجال الشيخين " .[٤]

قلت: كذا قال الشيخ – رحمه ا -. وقد وقفت على ما يخالف هذا، ويجعل هذا الإسناد منكراً.

فقد أخرج **عبد بن حميد** هذا الحديث، قال – رحمه ا - :

" حدثني حسين بن علي الجعفي، عن **فضيل بن عياض، عن هشـام بـن حسـان، عـن حنظلـة السدوسي،** عن أنس...(فذكره). " .[٥]

فأنت ترى أن فضيل بن عياض – الإمام العابد المتفق على جلالته وثقته – قد خالف قيس بن الربيع في إسناد هذا الحديث، وجعله من مسند حنظلة؛ فعاد إسناد هذه المتابعة إلى الإسناد الأول الضعيف الذي أراد الشيخ تقويته.

وعليه؛ فإسناد قيس بن الربيع معلّ بمخالفته إسناد الفضيل بن عياض الصحيح غاية[٦]. وهذا الإسناد عاد إلى إسناد حديث الترجمة الذي يرويه **حنظلة السدوسي؛ فلا يتقوى به. وإلا لو فعلنا ذلك لكان من قبيل تقوية الحديث بنفسه!!.**

---

[١] قال ابن حبان في ترجمته:

" قد سبرت أخبار قيس بن الربيع من رواية القدماء والمتأخرين وتتبعتها؛ فرأيته صدوقاً مأموناً حيث كان شـاباً، فلما كبر ساء حفظه وامتحن بابن سوء، فكان يدخل عليه الحديث، فيجيب فيه ثقة منه بابنه؛ فلما غلبت المنـاكير على صحيح حديثه، ولم يتميز استحق مجانبته عند الاحتجاج.

فكل من مدحه من أئمتنا وحث عليه، كان ذلك منهم لما نظروا إلى الأشياء المستقيمة التي حدث بها عن سماعه. وكل من وهاه منهم، فكان ذلك لما علموا مما في حديثه من المناكير التي أدخلها عليه ابنه وغيره ".

ابن حبان، **كتاب المجروحين،** ج٢، ٢١٨-٢١٩.

[٢] الدارقطني، علي بن عمر(ت ٣٨٤هـ)، **سنن الدارقطني،** ٤م، (تحقيق السيد عبد ا هاشـم يمـاني المـدني)**،** دار المعرفة، بيروت، ١٩٦٦م. ج١، ص٢٢٠.

[٣] ابن حبان، **الثقات،** ج٩، ص١٩٩. وقال عنه : " **يغرب ويتفرد ".**

[٤] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة،** ج١، ص٢٩٩.

[٥] عبد بن حميد(ت٢٤٩هـ)، **المنتخب من مسند عبد بن حميد،** ط١، ١م، (تحقيق صبحي السامرائي ومحمود محمـد خليل الصعيدي)، مكتبة السنة، القاهرة،١٩٨٨م. ح١٢١٧، ص٣٦٦.

[٦] حسين بن علي الجعفي، شيخ عبد بن حميد: إمام ثقة مقرئ. انظر ترجمته: =

فانتفت المتابعة الأولى التي ذكرها الشيخ – رحمه الله – تقوية لحديث الترجمة.

ويبقى النظر في المتابعة الثانية التي ذكرها الشيخ للتأكد من صلاحيتها للتقوية، والمقام ليس مناسباً للبحث فيها؛ إذْ **الغاية بيان عدم تحقيق الشيخ الألباني شرط تعدد طرق الحديث الضعيف المراد تقويته تعدداً حقيقياً. وهذا ما أرجو أن أكون قد وفقت لبيانه.**

- المثال الثاني: خرّج الشيخ حديث:

" قيلوا؛ فإن الشياطين لا تقيل ".[١]

هذا الحديث وقع للشيخ فيه وهم عجيب دقيق.

بيان ذلك أن الشيخ عزا الحديث لأبي نعيم في كتابيه " الطب "[٢] ، و" أخبار أصبهان "[٣] ، وذكر أن له طرقاً – وهي ثلاثة في " أخبار أصبهان " ، وواحدة في " الطب " كما يظهر من عزو الشيخ - عن أبي داود الطيالسي، عن عمران القطان، عن قتادة، عن أنس بن مالك مرفوعاً.

ثم حكم الشيخ على الإسناد – **بما أبرز منه** - بالحسن؛ لأن عمران بن قطان – كما قال - صدوق يهم.[٤]

ثم ذكر الشيخ له طريقين آخرين، هما بعد التحقيق ضعيفان جداً؛ فلا يتقوى الحديث بهما.

وكذا ذكر له شاهداً موقوفاً ضعيفاً عن عمر – رضي الله عنه - .

ثم قال في نهاية كلامه على الحديث:

" الإسناد الأول حسن – يعني إسناد أبي نعيم – إما لذاته، كما نذهب إليه، وإما لغيره، وهذا أقل ما يقال فيه. وشاهده الذي يصلح للاستشهاد، إنما هو حديث عمر. وهو وإن كان موقوفاً، فمثله لا يقال من قبل الرأي...".[٥]

= العجلي، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح(ت٢٦١ه)، **معرفة الثقات،** ط١، ٢م، (تحقيق عبد العليم عبد العظيم البستوي)، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ١٩٨٥م. ج١، ص٣٠٢.

الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد (ت٧٤٨ه)، **معرفة القراء الكبار،** ط١، ٢م، (تحقيق بشار عواد معروف وشعيب الأرناؤوط وصالح مهدي عباس)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٤م. ج١، ص١٦٤.

[١] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة،** ج٤، ص٢٠٢.

[٢] سأذكر موضع الحديث فيه عند الكلام عليه لاحقاً.

[٣] سأذكر مواضع الحديث فيه عند الكلام عليه لاحقاً.

[٤] انظر ترجمته:

العقيلي، **الضعفاء الكبير،** ج٣، ص٣٠٠.

ابن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال،** ج٥، ص٨٧.

[٥] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة،** ج٤، ص٢٠٣.

قلت : والتعليق على كلام الشيخ ينصب على قوله إن أبا نعيم قد أخرج الحديث من طرق عن أبـي داود الطيالسي. وكأن لتعدد طرقه – فيما ظن الشيخ – لم يجد الشيخ حاجة للنظر فيها، فوجه نظره إلى الحكم على مخرج الحديث ، وهو إسناد أبي داود الطيالسي دونها.

والتحقيق أن يقال : إنه ليس هناك تعدد طرق حقيقي للحديث عند أبي نعيم؛ وإنما هـي طريـق واحدة عن أبي داود الطيالسي.

وبيان ذلك:

أن رواية أبي نعيم للحديث وقعت في " أخبار أصبهان " في ثلاثة مواضع :

في الموضع الأول: يروي الحديث: **محمد بن عمر، أخو رستة،** عن أبي داود الطيالسي به.[1]

في الموضع الثاني: يروي الحديث: عبد ا بن عمر بن يزيد الزهري، **عن أبيه،** عـن أبـي داود الطيالسي به.[2]

في الموضع الثالث: يروي الحديث: عبد ا بن محمد بن عمر بن يزيد الزهري، **عن أبيه،** عن أبي داود الطيالسي به.[3]

وأما في كتاب " الطب " له؛ فيروي الحديث: **محمد بن عمر بن يزيد الزهـري،** عـن أبـي داود الطيالسي به.[4]

فظن الشيخ أن هذه طرق حقيقية للحديث، ولم يمعن النظر فيها.

والصواب أن الراوي عن أبي داود الطيالسي فيها جميعاً؛ إنما هو واحد!!!. وهو محمد بن عمـر ابن يزيد الزهري، أخو رستة.

ويتحقق ذلك بأن يقال:

أولاً: إن الموضع الثالث عند أبي نعيم في " أخبار أصبهان " هو نفسه في " الطب ". وهذا واضح.

ثانياً: هذه النتيجة، تلتقي مع الموضع الأول لرواية الحديث في " أخبار أصبهان ". وغاية ما هنالك أنه وقع اسم الراوي في الموضع الأول مختصراً، ومنسوباً إلى " **أخي رستة** ".

---

[1] أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد ا (ت٤٣٠هـ) ، **ذكر أخبار اصبهان،** ٢م، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة. ج١، ص١٩٥.

[2] المصدر نفسه، ج١، ص٣٥٣. وقد أوقعت نسبة عبد ا إلى جده – كما سيتبين - ، أوقعت الحافظ أبي نعيم فـي الوهم ايضاً؛ إذ ظن أن عمر بن يزيد هو أبوه، وعليه؛ فقد أفرد ترجمة لعمر بن يزيد الزهري!!، وهذا خطأ؛ وإنما هو محمد بن عمر بن يزيد الزهري، والد عبد ا . وهذا من فرائد الأوهام.

[3] المصدر نفسه، ج٢، ص٦٩.

[4] أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد ا (ت٤٣٠هـ) ، **موسوعة الطب النبوي،** ط١، ٢م، (تحقيق د. مصطفى خضر دونمز التركي)، دار ابن حزم، بيروت، ٢٠٠٦م. ج١، ص٢٦١.

ثالثـاً: ويبقى الموضع الثاني في " أخبار أصبهان". وهو موضع قد يشكل على البعض، ولكن هـذا الإشكال يزول إذا علمنا أن الرواي: **عبد الله بن عمر بن يزيد الزهري، نُسب إلى جده: عمر بـن يزيد، ولم ينسب إلى أبيه: محمد بن عمر بن يزيد، كما في الروايات الأخرى. وعليه؛ فهو يلتقـي مع المواضع الأخرى تماماً.**

إذا تقرر هذا؛ فإن محمد بن عمر بن يزيد الزهري ذكره الذهبي في " تاريخ الإسلام " بقوله:

" أبو عبد الله الزهري الأصبهاني. أخو رستة. **عن: أبي داود الطّيالسيّ،** وبكر بن بكّـار، ومحمـد ابن أبان العنبريّ. وعنه: **ابنه عبد الله**، وأحمد بن الحسين الأنصاريّ، وعبد الله بـن جعفـر بـن فارس. توفّي سنة ثلاثٍ وستّين – يعني بعد المئتين - ".[1]

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وكذا لم أقف على كلام لأحد من أهل العلم فيه، يبين لنا حاله.

وعليه؛ فإن علة الحديث هي هذا الراوي، وهي علة لم يقف عليهـا الشـيخ. والحمـد لله علـى توفيقه.

ثم يبقى النظر فيما ذكره الشيخ من صلاحية تقوية هذا الحديث بالشاهد المذكور عن عمر – رضي الله عنه - . وليس هذا مقام ذلك.

وقد سئل الإمام أحمد بن حنبل:

" أتعرف عن النبي – صلى الله عليه وسلم – أنه قال: " **قيلوا؛ فإن الشياطين لا تقيل** " ؟.

قال : لا أعرفه، إنما هذا عن منصور، عن مجاهد، عن عمر. (يعني الشاهد المذكور الـذي ذكـره الشيخ لحديث الترجمة). ".[2]

ولعله يفهم من كلامه – رحمه الله – أن مثل هذا الأثر عن عمر لا يصلح أن يكون شاهداً للحـديث المرفوع؛ بل هو يعله!.

- تنبيهات:

أثناء بحثي في هذا المثال وقفت على فوائد، أحببت أن أذكرها:

١- الراوي **محمد بن عمر بن يزيد الزهري**، أخو رستة، له أخوان:

---

[1] الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد (ت٧٤٨ه)، **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام،** ط١، ٥٢م، (تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري)، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٧م. ج٢٠، ص١٧٥.

[2] ابن قدامة، **المنتخب من العلل للخلال،** ص٨٤-٨٥.

الأول:عبد ا بن عمر بن يزيد الزهري (وهو راو مشهور وأكبر سناً من أخيه محمد، وتـوفي سنة ٢٥٢هـ)[١]**، والثاني عبد الرحمن بن عمر بن يزيد الزهري، (وهو رستة الذي ينسب له أخواه. وهو من رجال ابن ماجه في " السنن "، وتوفي سنة ٢٥٢هـ أيضا)". **[٢]

٢- قد يشتبه الراوي **عبد ا بن عمر بن يزيد الزهري** بالراوي **عبد ا بن محمد بن عمـر بن يزيد الزهري**، الذي روى لنا هذا الحديث.

والاشتباه هذا يزول إذا علمنا أن **عبد ا بن محمد بن عمر بن يزيد الزهري** هو ابن أخ **عبـد ا ابن عمر بن يزيد الزهري**؛ فهما راويان.

ولكن قد يقول البعض إنه قد جاء في الموضع الثاني الذي تقدم أن الذي يروي الحديث هو **عبد ا بن عمر بن يزيد الزهري.** وأنت قد جعلته ابن الأخ – يعني **عبد ا بن محمد بن عمر بن يزيـد الزهري -** ، فكيف ذلك؟

فالجواب : أن ذلك يعرف بالطبقة؛ فإن **عبد ا** المذكور يروي الحديث عن **أبيه، عـن أبـي داود الطيالسي.** والذي يروي عن أبي داود، إنما هو **محمد بن عمر بن يزيد الزهري** – كما ذكر الذهبي آنفاً - **،** وعليه؛ فالذي يروي عن **أبيه، عن أبي داود الطيالسي، إنما هو ابن الأخ، ولـيس العـم؛ وإن وقع اتفاق في الاسم، لأنه نسب إلى جده، فهو مفترق في المسمى.**

وعبد ا بن عمر بن يزيد الزهري - العم - أعلى طبقة من أخيه محمد بن عمر، فضلاً عن ابن أخيه عبد ا بن محمد بن عمر بن يزيد الزهري.

---

[١] الذهبي، **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام** ، ج١٩، ص١٨٣.

[٢] المصدر نفسه، ج١٨، ص٣٢٨. وقال عنه ابن حجر:

" ثقة، وله غرائب وتصانيف ".

ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٣٤٧.

المطلب الرابع

الوهم الحاصل للشيخ الألباني في إغفاله شرط عدم اختلاف المعنى بين الشاهد والمشهود له(في حال وجود شاهد للحديث الضعيف المراد تقويته بتعدد طرقه)

لقد أثبت الشيخ الألباني لنا - فيما مضى - دقة نظره في تحقيق شرط أن لا يختلف المعنى بين الشاهد والمشهود له في حال وجود شاهد للحديث الضعيف المراد تقويته.

وهذا الشرط لم يراعه الشيخ – رحمه الله - في غير مثال. وأنا أسوق ما يتيسر منها.

- **المثال الأول:** خرّج – رحمه الله – حديث:

" **أتاني جبريل - عليه الصلاة والسلام -، فأخبرني أن أمتي ستقتل ابني هذا (يعني الحسين). فقلت : هذا ؟ فقال : نعم ، وأتاني بتربة من تربته حمراء " .**[١]

وضعفه إسناده لانقطاعه. ثم قال:

" لكن له شواهد عديدة تشهد لصحته، منها:

ما عند أحمد[٢]...أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال لإحداهما – أي إحدى نسائه - : " **لقد دخل عليّ البيت ملك لم يدخل علي قبلها؛ فقال لي : إن ابنك هذا (حسين) مقتول، وإن شئت أريتك من تربة الأرض التي يقتل بها ".** قال : فأخرج تربة حمراء.[٣]

قلت: والمخالفة واضحة بين الشاهد والمشهود له؛ فالشاهد جاء فيه أنه دخل على النبي – صلى الله عليه وسلم – **ملك لم يدخل عليه قبلها،** والمشهود له جاء فيه أنه **دخل عليه جبريل -** عليه السلام **- ، وهو قطعاً غير الملك الذي جاء ذكره في الشاهد.**

وأنا أعلم أن قائلاً سيقول: إن هذا كله لا يؤثر في المعنى العام المستفاد من الشاهد والمشهود له. فأقول : نعم، لكن هناك مخالفة واضحة بين الشاهد والمشهود له في جزئية، كان يتعين على الشيخ - رحمه الله - التنبيه عليها. والله أعلم.

---

[١] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة،** ج ٢، ص٤٦٤.

[٢] أحمد بن حنبل، **مسند الإمام أحمد بن حنبل،** ج٤٤، ص١٤٣، ح ٣٦٥٢٤.

[٣] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة،** ج ٢، ص٤٦٥.

- **المثال الثاني**: خرّج الشيخ **حديث أبي بكر الصديق** – رضي ا عنه - :

" **أعطيت سبعين ألفاً يدخلون الجنة بغير حساب، وجوههم كالقمر ليلة البدر، وقلوبهم على قلب رجل واحد. فاستزدت ربي - عز وجل - ؛ فزادني مع كل واحد سبعين ألفاً** " .[١]

وضعف إسناده لاختلاط أحد رواته. ثم قال :

" لكن الحديث صحيح؛ فإن له شواهد كثيرة عن جمع من الصحابة...[منها] حديث أبي هريرة عن رسول ا - صلى ا عليه وسلم - أنه قال :

" **سألت ربي - عز وجل - ، فوعدني أن يدخل من أمتي سبعين ألفاً على صورة القمر ليلة البدر. فاستزدت؛ فزادني مع كل ألف سبعين ألفاً ؛ فقلت: أي رب! إن لم يكن هؤلاء مهاجري أمتي. قال : إذن أكملهم لك من الأعراب** " .

فأنت ترى الفرق الواضح جداً بين العدد الذي زيد في الحديث الشاهد، وبين العدد الذي زيد في الحديث المشهود له.

فكيف يشهد هذا لهذا، وبينهما هذه المخالفة؟؟

وقد ظننت لوهلة أنه يحتمل أن **(الألف)** الذين زيد عليهم في الشاهد هم نفسهم **(الواحد)** المزيد عليه في الشاهد؛ **بمعنى أنه زيد مع ألف واحد سبعين ألفا**، وحينها تستقيم الشهادة.

لكن نُفي هذا الاحتمال لما رأيت الحافظ ابن حجر يقول:

" وورد من وجه آخر ما يزيد على العدد الذي حسبه أبو سعيد الأنماري – يعني العدد المذكور في الحديث المشهود له - ، وهو أربعة آلاف ألف وتسعمئة ألف، ...[فعن] **أبي بكر الصديق نحوه،** بلفظ :

" **أعطاني مع كل واحد من السبعين ألفاً سبعين ألفا** " .[٢]

وهذا اللفظ الذي ذكره ابن حجر؛ إنما هو بالمعنى للفظ الحديث المشهود له الذي ذكره الشيخ الألباني.

وعليه؛ فإن الاعتراض على الشيخ الألباني في جعل أحد الحديثين شاهداً للآخر متجه جداً، وواضح. والحمد وحده.

---

[١] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة،** ج ٢، ص٤٧٣.

[٢] ابن حجر، **فتح الباري شرح صحيح البخاري،** ج١١، ص٤١١.

ومما يندرج تحت عدم مراعاة الشيخ - رحمه ا - هذا الشرط : أن يكون الشاهد الذي يسوقه الشيخ قاصراً، لا يشهد للمتن كله؛ وإنما لبعضه.

مثال ذلك:

خرّج – رحمه ا – حديث:

" **ما السماوات السبع في الكرسي إلا كحلقة ملقاة بأرض فلاة، وفضل العـرش علـى الكرسـي كفضل تلك الفلاة على تلك الحلقة ".**[١]

وضعف إسناده وأسانيد طرق أخرى له ساقها – رحمه ا - . ثم قال نهاية كلامه عليها:

" ... قال الحافظ في " الفتح " [٢]:

" ... وله شاهد عن مجاهد، أخرجه سعيد بن منصور في " التفسير " بسند صحيح ".

قلت – الشيخ - :يعني مقطوعاً موقوفاً على مجاهد من قوله؛ فقد رواه كذلك البيهقي في " الأسماء والصفات "[٣]...من طريق سعيد بن منصور...، ورواه أبو الشيخ من طريق أخرى عن ليـث عـن مجاهد...، ثم وجدت له طريقاً أخرى أخرجها أبو الشيخ في " العظمة "...

وجملة القول: إن الحديث بهذه الطرق صحيح، وخيرهـا الطريـق الأخيـر عـن مجاهـد. وا أعلم".[٤]ا.هـ.

قلت: وأنا أسوق لفظ الحديث في المواضع التي أشار إليها الشيخ.

أما في " تفسير سعيد بن منصور" ؛ فقد جاء بلفظ:

" **ما السماوات والأرض في الكرسي إلا بمنزلة حلقة ملقاة في الأرض الفلاة** ".[٥]

فأنت ترى معي أن هذا اللفظ الشاهد إنما يصلح للشطر الأول من الحديث. وأما الشطر الثاني منه فلا يوجد ما يشهد له هنا.

---

[١] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة**، ج١، ص٢٢٣.

[٢] ابن حجر، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، ج١٣، ص٤١١.

[٣] البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين(ت٤٥٨ه)، **الأسماء والصفات**، ط١، ٢م، (تحقيق عبد ا بن محمد الحاشدي)، مكتبة السوادي، جدة. ج٢، ص٣٠٢.

[٤] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة**، ج١، ص٢٢٥-٢٢٦.

[٥] سعيد بن منصور، أبو عثمان بن شعبة الخراساني الجوزجاني (ت ٢٢٧هـ)، **سنن سعيد بن منصور**، ط١، 5م، (تحقيق سعد آل الحميد)، دار الصميعي، الرياض، ١٩٩٣م. ج٣، ص٩٥٢.

وأما عند أبي الشيخ في الموضع الأول الذي ذكره الشيخ فقد جاء بلفظ:

" ما أخذت السماوات والأرض من العرش إلا كما تأخذ الحلقة من أرض الفلاة ".[١]

وفي الموضع الثاني الذي ذكره الشيخ أيضاً:

عن مجاهد - رحمه الله تعالى- : في قول الله عز وجل : **{ وسع كرسيه السموات والأرض }**[٢] ، قال : " **ما موضع كرسيه من العرش إلا مثل حلقة في أرض فلاة " .**[٣]

وأنت تلاحظ - حفظك الله - أن اللفظ الأول ليس فيه ذكر الكرسي؛ وإنما ذكر نسبة السماوات والأرض إلى العرش. وفي الثاني ذكر نسبة الكرسي إلى العرش، وهذا اللفظ - الثاني - يصلح أن يكون شاهداً للشطر الثاني من الحديث. وأما اللفظ الأول فلا يصلح أن يكون شاهدا؛ لأن فيه ذكر نسبة السماوات والأرض إلى العرش. **و**هذا ما لا يوجد شيء منه فيما تقدم.

وخلاصة ما تقدم:

١- أن حديث الأصل فيه شطران: شطر فيه ذكر نسبة السماوات والأرض إلى الكرسي. وشطر فيه ذكر نسبة الكرسي إلى العرش.

٢- الشاهد من قول مجاهد، لفظه:

أ- عند سعيد بن منصور، وعنه البيهقي، يشهد للشطر الأول فقط.

ب- وعند أبي الشيخ: لفظ لا يصلح أن يكون شاهداً لشيء، ولفظ يشهد للشطر الثاني من الحديث.

وكل هذا مما لم يفصل فيه الشيخ الألباني القول.

وعليه؛ فجعل هذا الأثر - فضلاً عن كونه موقوفاً على تابعيّ - شاهداً؛ بل خير طريق - كما قال الشيخ - للحديث المذكور، محل نظر كبير عندي؛ إلا إذا قلنا : إن مجموع لفظ سعيد بن منصور، ولفظ أبي الشيخ الثاني يشهد له. والله أعلم.

---

[١] أبو الشيخ، أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأصبهاني(ت٣٦٩هـ)، **العظمة**، ط١، ٥م، (تحقيق رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري)، دار العاصمة، الرياض، ١٩٨٨م. ج٢، ص ٥٨٥، ص٦٣٣.

[٢] سورة البقرة، آية (٢٥٥).

[٣] أبو الشيخ، **العظمة**، ج٢، ص٦٣٢.

الفصل الثاني

أنواع الحديث الضعيف القابل للتقوية عند الشيخ الألباني

أفرد هذا الفصل لذكر ما وقفت عليه من أنواع الحديث الضعيف القابل للتقوية عند الشيخ الألباني– رحمه ا - .

وقد جاء هذا الفصل في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تقوية الشيخ الألباني الحديث الضعيف الذي في سنده سقْط .

ويدخل تحته الحديث المرسل، والحديث المنقطع، والحديث المعضل، والحديث المعلق، والحديث المدلس.

وقد جعلته في مطالب عدة.

المبحث الثاني: تقوية الشيخ الألباني الحديث الضعيف الذي في إسناده جهالة راوٍ.

ويدخل تحته حديث مجهول العين، وحديث مجهول الحال، وحديث المبهم.

وقد جعلته في مطالب عدة.

المبحث الثالث: تقوية الشيخ الألباني الحديث الضعيف الذي في إسناده من طُعن في ضبطه.

ويشمل حديث سيئ الحفظ، وحديث المختِلط الذي لم يتميز، وحديث المتلقن.

وقد جعلته في مطالب عدة.

المبحث الأول

تقوية الشيخ الألباني الحديث الضعيف الذي في سنده سقْط

ويدخل تحته الحديث المرسل، والحديث المنقطع، والحديث المعضل، والحديث المعلق، والحديث المدلس.

المطلب الأول

تقوية الشيخ الألباني الحديث المرسل

وقد جعلت الكلام على هذا المطلب في فرعين اثنين :

الفرع الأول: الحديث المرسل ضعيف عند المحدثين عامة، وعند الشيخ الألباني خاصة.

حدّ الحديث المرسل عند الشيخ الألباني هو الحدّ نفسه الذي استقر عليه رأي المحدثين الآخرين.

وهو: **ما أضافه التابعي إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - .**[١]

ويقول الشيخ – رحمه الله – تحت عنوان:

" **ضعف الحديث المرسل** " :

" الوجه الثاني : وهو يحتوي على تحقيق أمرين أساسيين :

الأول : أن الحديث المرسل، ولوكان المرسل ثقة، لا يحتج به عند أئمة الحديث، كما بينه ابن الصلاح في " علوم الحديث " وجزم هو به؛ فقال... :

" ثم اعلم أن حكم المرسل حكم الحديث الضعيف، إلا أن يصح مخرجه بمجيئه من وجه آخر، كما سبق بيانه . . ."[٢]

وما ذكرناه من سقوط الإحتجاج بالمرسل والحكم بضعفه هو المذهب الذي استقرت عليه آراء جماهير حفاظ الحديث ونقاد الأثر وقد تداولوه في تصانيفهم.

الأمر الثاني : معرفة سبب عدم احتجاج المحدثيين بالمرسل من الحديث.

فاعلم أن سبب ذلك إنما هو جهالة الواسطة التي روى عنها المرسِل الحديث.

---

[١] أحمد شاكر، **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث**، ج١، ص ١٦٥.

وسوف أمشي في تقرير الشيخ الألباني حدّ أنواع الحديث الضعيف على تقريره ذلك في تعليقه على " **الباعث الحثيث** " للشيخ أحمد شاكر؛ فما لم يعلق الشيخ عليه من ذلك معترضاً، علمنا موافقته عليه ضمنياً.

[٢] ابن الصلاح، **علوم الحديث**، ص٥٣.

وقد بين ذلك الخطيب البغدادي في " الكفاية في علم الرواية " حيث قال... بعد أن حكى الخلاف بالعمل المرسل:

" والذي نختاره سقوط فرض العمل بالمراسيل، وأن المرسل غير مقبول، والذي يدل على ذلك أن إرسال الحديث يؤدي إلى الجهل بعين راويه، ويستحيل العلم بعدالته مع الجهل بعينه، وقد بينا من قبل أنه لا يجوز قبول الخبر إلا ممن عرفت عدالته؛ فوجب كذلك كونه غير مقبول...".[1] ." .[2]ا.هـ

ويقول الشيخ أيضاً – رحمه ا – معترضاً على من قبل مرسل أحد التابعين، بزعم أنه قد رواه عن بعض التابعين!!:

" قلنا : نعم، فكان ماذا؟ أليس كذلك كل مرسل تابعي؟ إنما رواه عن تابعي، إن لم يكن عن صحابي؟ . **فلماذا إذن اعتبر المحدثون الحديث المرسل أو المنقطع من قسم الحديث الضعيف ؟** ذلك لاحتمال أن يكون الرجل الساقط من الإسناد مجهولاً أو ضعيفاً لا يحتج به لو عرف، وهذا بخلاف ما لو كان المرسل لا يروي إلا عن صحابي؛ فإن حديثه حجة؛ لأن الصحابة كلهم عدول، فهذا المرسل فقط هو الذي يحتج به من بين المراسيل كلها ".[3]

الفرع الثاني: الحديث المرسل صالح للتقوية عند المحدثين عامة، وعند الشيخ الألباني خاصة.

إن الحديث المرسل ضعيف ضعفاً يسيراً عند المحدثين وعند الشيخ الألباني. وعليه؛ فهو صالح للتقوية بالشروط المعروفة التي سبق الكلام عليها.

وسبب كون ضعفه ضعفاً يسيراً : أن الإرسال لا يعد كذباً، ولا فسقاً، ولا قدحاً في عدالة المرسِل. فقد يرسل الراوي حديثاً لسبب من الأسباب.

قال الإمام مسلم – رحمه ا – عن إرسال الأئمة :

---

[1] الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت(ت٤٦٣هـ)، **الكفاية في علم الرواية،** ١م، (تحقيق أبو عبدا السورقي وإبراهيم حمدي المدني)، المكتبة العلمية، المدينة المنورة. ص٣٨٧.

[2] الألباني، **نصب المجانيق لنسف قصة الغرانيق،** ص٤١-٤٢.

[3] الألباني، **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة،** ج ٢، ص٧٣.

" ...أنهم كانت لهم تارات يرسلون فيها الحديث إرسالاً، ولا يذكرون من سمعوا منه، وتارات ينشطون فيها؛ فيسندون الخبر على هيئة ما سمعوا؛ فيخبرون بالنزول فيه إذا نزلوا، وبالصعود إن صعدوا ".[1]

ويقول حافظ المغرب ابن عبد البر – رحمه ا - :

" والإرسال قد تبعث عليه أمور لا تضيره : مثل أن يكون الرجل سمع ذلك الخبر من جماعة عن المعزي إليه الخبر وصح عنده ووقر في نفسه؛ فارسله عن ذلك المعزي إليه علماً بصحة ما أرسله. وقد يكون المرسل للحديث نسي من حدثه به وعرف المعزي إليه الحديث، فذكره عنه؛ فهذا أيضاً لا يضر إذا كان أصل مذهبه أن لا يأخذ إلا عن ثقة كمالك وشعبة.

أو تكون مذاكرة، فربما ثقل معها الإسناد وخف الارسال، إما لمعرفة المخاطبين بذلك الحديث واشتهاره عندهم، أو لغير ذلك من الأسباب الكائنة في معنى ما ذكرناه ".[2]

ولا يفوتني التنبيه إلى أن شروط الإمام الشافعي في تقوية الحديث المرسل، وتتابع العلماء على تداولها وشرحها، خير دليل على صلاحية الحديث المرسل للتقوية؛ وما ذلك إلا لأن ضعفه ضعف يسير قابل للجبر.[3]

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه ا - :

" وإذا جاء المرسل من وجهين: كل من الراويين أخذ العلم عن (غير) شيوخ الآخر، فهذا مما يدل على صدقه؛ فإن مثل ذلك لا يتصور في العادة تماثل الخطأ فيه وتعمد الكذب ".[4]

فهذه بعض من أقوال أئمة الدين في تأصيل كون الحديث المرسل ضعيف ضعفاً يسيراً. وعليه؛ فهو صالح للتقوية بالشروط المعروفة.

والشيخ الألباني - رحمه ا - يسير على هذا نظرياً[5]، وعملياً.

وأنا أذكر مثلين من عمله على ذلك:

---

[1] مسلم، **صحيح مسلم،** ج١، ص١٢.

[2] ابن عبد البر، أبو يوسف بن عبد ا (ت٤٦٣هـ)، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد،** ٢٢م، (تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد بن عبد الكبير البكري)، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٩٦٧م. ج١، ص١٧.

[3] الشافعي، **الرسالة،** ص٤٦٢.

[4] ابن تيمية، **منهاج السنة النبوية،** ج٧، ص٤٣٥. بتصرف.

[5] أحمد شاكر، **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث،** ج١، ١٥٦-١٦٠.

- **المثال الأول:** خرّج - رحمه ا – حديث :

" كان - صلى ا عليه وسلم - يخرج يوم الفطر؛ فيكبر حتي يأتي المصلّى، وحتى يقضي الصلاة. فإذا قضى الصلاة، قطع التكبير".[١]

وذكر إسناده من طريق : يزيد بن هارون، عن ابن أبي ذئب، عن **الزهري مرفوعاً.**

ثم قال :

" وهذا إسناد صحيح؛ لولا أنه مرسل. لكن له شاهد موصول يتقوى به...**من طريق عبد ا بن عمر، عن نافع، عن عبد ا بن عمر:**

" أن رسول ا - صلى ا عليه وسلم - كان يخرج في العيدين مع الفضل بن عباس، وعبد ا ، والعباس، وعلي، وجعفر، والحسن، والحسين، وأسامة بن زيد، وزيد بن حارثة، وأيمن بن أم أيمن - رضي ا عنهم - رافعاً صوته بالتهليل والتكبير، فيأخذ طريق الحذائين حتى يأتي المصلى، وإذا فرغ رجع على الحذائين حتى يأتي منزله " .

قلت – الشيخ - : ورجاله ثقات رجال مسلم؛ غير أن **عبد ا بن عمر، وهو العمري المكبر،** قال الذهبي:

" صدوق، في حفظه شيء ".[٢]

قلت – الشيخ - : فمثله يستشهد به؛ لأن ضعفه لم يأت من تهمة في نفسه؛ بل من حفظه؛ **فضعفه يسير؛ فهو شاهد قوي لمرسل الزهري. وبذلك يصير الحديث صحيحاً**، كما تقتضيه قواعد هذا العلم الشريف ".[٣]

فالشيخ الألباني - رحمه ا - قوى الحديث المرسل عن الزهري بشاهد له ضعيف موصول.

وإذا ما أردنا التحقق من اجتماع شرط التقوية المعروفة، لوجدناها متحققة هنا:

١- فطرق الحديث الضعيف المراد تقويته ليست شديدة الضعف.

٢- وقد تعددت طرقه تعدداً حقيقياً؛ إذ ليس من احتمال أن يكون مردها إلى طريق واحد ضعيف؛ وذلك أن عبد ا بن عمر (المكبر) - الراوي الضعيف في الشاهد - ليس من شيوخ الزهري، ليحتمل أنه هو الساقط في حديثه؛ فالزهري أعلى طبقة منه.[٤]

---

[١] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة،** ج١، ص٣٢٩.

[٢] الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد(ت٧٤٨هـ)، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال،** ط١، ٤م، (تحقيق علي محمد البجاوي)، دار المعرفة، بيروت، ١٩٦٢م. ج٢، ص٤٦٥.

[٣] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة،** ج١، ص٣٣٠.

[٤] لقد رجعت إلى ترجمة عبد ا بن عمر (المكبر) ؛ فلم أجد فيها ذكراً للإمام الزهري فيمن روى عنه. ورجعت إلى ترجمة الزهري؛ فلم أجد فيها أنه روى عن عبد ا بن عمر (المكبر)؛ بل ذكر فيها أنه قد روى عن الصحابي الجليل عبد ا بن عمر حديثين. المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال،** ج١٥، ص٣٢٩. ج٢٦، ص٤٣٠.

٣- والحديث ليس مخالفاً لما هو أقوى منه.

٤- والشاهد يوافق المشهود له في المعنى، ولا يخالفه.

وقد نبه الشيخ بعد ذلك إلى:

١- أنه قد روي حديث الزهري من طريق أخرى موصولاً؛ ولكنه أعرض عنه لشدة ضعفه.

٢- أنه قد صح عن ابن عمر موقوفاً – رضي ا عنه – مثل المرفوع، وأنه لا منافاة بينه وبين المرفوع؛ **لاختلاف المخرج.**[1]

- المثال الثاني: خرّج الشيخ حديث:

" **من قرأ { قل هو ا أحد } حتى يختمها عشر مرات بنى ا له قصراً في الجنة** ".[2]

من طريق **زبان بن فائد الحمراوي**، عن سهل بن معاذ بن أنس، عن أبيه معاذ بن أنس، صاحب النبي – صلى ا عليه وسلم – مرفوعاً.

وقد ضعف الشيخ **زباناً** هذا، لكنه قال: " إنه يستشهد به ".

ثم ذكر الشيخ أنه وجد له **شاهداً موصولاً وآخر مرسلاً.**

أما الموصول: فهو بلفظ الحديث المشهود، لكن فيه زيادة لا تخالفه. وهو من حديث أبي هريرة.

ولم يذكر الشيخ إسناده، لكنه نقل عن غيره ضعف **هانئ بن المتوكل -** أحد رواته - . ولما رجعت إلى مصدره وجدته يروي الحديث عن: **خالد بن حميد المهري، عن زهرة بن معبد، عن سعيد بن المسيب، عنه.**[3]

وأما المرسل: فهو مثل الحديث المشهود له بتمامه.

وهو من مرسل سعيد بن المسيب - أحد كبار التابعين - والذي وصفت مرسلاته بأنها من أصح المراسيل، لكونه يروي غالباً عن الصحابة.[4]

قال الشيخ – رحمه ا - :

" وهذا إسناد صحيح...فإذا ضمّ إلى هذا المرسل الصحيح الموصولان من حديث معاذ وأبي هريرة؛ **تقوى الحديث، وبلغ رتبة الحسن على أقل الدرجات ".**[5]

قلت: إذا أخذنا بعين الاعتبار أن:

---

[1] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة،** ج١، ص٣٣٠-٣٣١.

[2] المصدر نفسه، ج٢، ص١٣٦.

[3] الطبراني، **المعجم الأوسط،** ج١، ص٩٣، ح٢٨١.

[4] أحمد شاكر، **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث،** ج١، ص١٥٦.

[5] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة،** ج٢، ص١٣٧.

١- الراوي الضعيف في المشهود له في طبقة متأخرة عن سعيد بن المسيب - المرسِل - ، وكذا الضعيف الآخر في الشاهد الموصول؛ حصل لنا بيقين تعدد طرق الحديث تعدداً حقيقياً.

٢- وإذا ما نظرنا إلى متن الشواهد والمشهود له، وجدنا تطابقاً في المعنى.

٣- وإذا علمنا أن طرق الحديث الذي قواه الشيخ ليست شديدة الضعف.

٤- والحديث غير مخالف لما هو أقوى منه.

أقول: إذا أخذنا كل ذلك بعين الاعتبار، علمنا تحقق شروط تقوية الحديث الضعيف في هذا الحديث.

ومما ينبغي التنبه له عند ذكر تقوية الحديث الذي فيه انقطاع - على وجه العموم - أن التحقق من شرط تعدد طرق الحديث الضعيف تعدداً حقيقياً ليس بالأمر الهين؛ لأن المحقق أو الباحث مطالب بنفي احتمال أن يكون الساقط من الإسناد هو عين الراوي الضعيف في الإسناد الآخر - إذا كان له إسناد آخر ضعيف موصول - ، وكذا مطالب بنفي أن يكون الشيخ - الذي ابتدأ الانقطاع من عنده في الإسناد الأول - قد روى عن شيوخ الراوي الآخر الذي روى الحديث نفسه بانقطاع - إذا كان له إسناد آخر فيه انقطاع على وجه العموم - .

وهذ أمر يتطلب البحث في طبقات الرواة وشيوخهم وتلاميذهم وبلدانهم....

وقد لمست هذا الأمر - غير الهين - عملياً أثناء تحقيق القول في المثال الأول الذي ذكرته في هذا المطلب.

وقد رأيت الشيخ نفسه - رحمه ا - يحكي هذا الكلام عند تعليقه على كلام العلماء في تحقيق هذا الشرط.

قال - رحمه ا - :

" ومع أن التحقق من وجود هذا الشرط في كل مرسل من هذا النوع ليس بالأمر الهين... ".[١]

---

[١] الألباني، نصب المجانيق لنسف قصة الغرانيق، ص ٤٤.

المطلب الثاني

تقوية الشيخ الألباني الحديث المنقطع

وقد جعلت الكلام على هذا المطلب في فرعين اثنين :

الفرع الأول: الحديث المنقطع ضعيف عند المحدثين عامة، وعند الشيخ الألباني خاصة.

حدّ الحديث المنقطع عند الشيخ الألباني هو الحدّ نفسه الذي استقر عليه رأي المحدثين الآخرين.

وهو: **ما سقط من إسناده راوٍ- أو أكثر، بشرط عدم التوالي - قبل الوصول إلى من روى عنه التابعي، وبشرط أن لا يكون أول الإسناد.**[١]

فخرج بقيد (سقوط الواحد، أو أكثر بشرط عدم التوالي) : المعضل، وخرج بقيد (قبل الوصول إلى من روى عنه التابعي) المرسل، وخرج بقيد (أن لا يكون أول الإسناد) المعلق.

والذي استقر عليه رأي المحدثين وعملهم أن الحديث المنقطع ضعيف لا يحتج به.

قال الإمام الذهلي – رحمه ا - :

" و لا يجوز الاحتجاج إلا بالحديث الموصل غير المنقطع ".[٢]

ويقول الإمام الشافعي :

" والحديث المنقطع عندنا لا يكون حجة ".[٣]

وقال الإمام البيهقي - رحمه ا - :

" والحديث المنقطع لا يكون حجة ".[٤]

ويقول الإمام الشوكاني – رحمه ا - :

" لا تقوم الحجة بالحديث المنقطع، وهو الذي سقط من رواته واحد ممن دون الصحابة ".[٥]

---

[١] أحمد شاكر، **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث،** ج١، ص١٦٥.

[٢] الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية،** ص٤٣٧.

[٣] البيهقي، **السنن الكبرى،** ج٩، ص٥٣.

[٤] المصدر نفسه، ج٨، ص٢٥٧.

[٥] الشوكاني، محمد بن علي بن محمد (ت ١٢٥٠هـ)، **إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول،** ط١، ٢م، (تحقيق أحمد عزو عناية)، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٩٩م. ج ١، ص١٧٧.

أما الشيخ الألباني - رحمه ا - فيقول:

" الحديث المنقطع من أنواع الحديث الضعيف لجهالة الراوي الساقط ".[1]

ويقول أيضاً:

" **فلماذا إذن اعتبر المحدثون الحديث المرسل أو المنقطع من قسم الحديث الضعيف ؟ ؛** ذلك لاحتمال أن يكون الرجل الساقط من الإسناد مجهولاً أو ضعيفاً لا يحتج به لو عرف... ".[2]

الفرع الثاني: الحديث المنقطع صالح للتقوية عند المحدثين عامة، وعند الشيخ الألباني خاصة.

إن الحديث المنقطع ضعيف ضعفاً يسيراً عند المحدثين وعند الشيخ الألباني. وعليه؛ فهو صالح للتقوية بالشروط المعروفة التي سبق الكلام عليها.

وما ذكرته في الحديث المرسل- من كون ضعفه يسيراً - ينطبق هنا على الحديث المنقطع؛ فالإرسال والانقطاع قرينان، وإنما يفترقان في موضع الانقطاع.

يقول الإمام البيهقي – رحمه ا - :

" ونحن إنما لا نقول بالمنقطع إذا كان مفرداً، فإذا انضم إليه قول بعض الصحابة، أو ما يتأكد به المراسيل، ولم يعارضه ما هو أقوى منه؛ فإنا نقول به ".[3]

وسبب كون ضعفه ضعفاً يسيراً: أن قطع إسناد الحديث لا يعد كذباً، ولا فسقاً، ولا قدحاً في عدالة من قطعه.

فقد يقطع الراوي إسناد حديث لسبب من الأسباب.

قال ابن عبد البر – رحمه ا - :

" والإرسال قد تبعث عليه أمور لا تضيره. مثل أن يكون الرجل سمع ذلك الخبر من جماعة عن المعزي إليه الخبر وصح عنده ووقر في نفسه؛ فارسله عن ذلك المعزي إليه علماً بصحة ما أرسله. وقد يكون المرسل للحديث نسي من حدثه به وعرف المعزي إليه الحديث، فذكره عنه؛ فهذا أيضاً لا يضر إذا كان أصل مذهبه أن لا يأخذ إلا عن ثقة كمالك وشعبة.

---

[1] القاسمي، **المسح على الجوربين والنعلين**، ص٣٠.

[2] الألباني، **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة**، ج ٢، ص٧٣.

[3] البيهقي، أبو بكر، أحمد بن الحسين(ت٤٥٨ه)، **معرفة السنن والآثار**، مصور عن المكتبة الآصفية، حيدر أباد الدكن. ج١، ص٥٦٤.

أو تكون مذاكرة، فربما ثقل معها الإسناد وخف الارسال، إما لمعرفة المخـاطبين بـذلك الحـديث واشتهاره عندهم، أو لغير ذلك من الأسباب الكائنة في معنى ما ذكرناه ".[١]

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه ا - :

" وإذا جاء المرسل من وجهين: كل من الراويين أخذ العلم عن (غير) شيوخ الآخر، فهذا مما يـدل على صدقه. فإن مثل ذلك لا يتصور في العادة تماثل الخطأ فيه وتعمد الكذب ".[٢]

وأما الشيخ - الألباني - رحمه ا - فأنا أذكر أمثلة من عمله تؤكد صلاحية الحـديث المنقطـع للتقوية عنده.

- المثال الأول: خرج الشيخ – رحمه ا – حديث :

" **لا يا بنت الصديق! ولكنهم الذين يصومون، ويصلّون، ويتصدقون، وهـم يخـافون أن لا يقبـل منهم، { أولئك يسارعون في الخيرات }[٣]."[٤]**

من طريق مالك بن مِغول، **عن عبد الرحمن بن سعيد بن وهب الهمداني، عن عائشة** – رضي ا عنها – مرفوعاً.

ثم قال الشيخ – رحمه ا - :

" وفيه علة، وهي الانقطاع بين عبد الرحمن وعائشة؛ فإنه لم يدركها...، لكن يقويـه حـديث أبـي هريرة...؛ فإنه موصول، وقد وصله ابن جرير: حدثنا **ابن حميد،** قال : ثنا الحكم بن بشير، قـال : ثنا عمر بن قيس، عن عبد الرحمن بن سعيد بن وهب الهمداني، عن أبي حازم، عن أبي هريـرة، قال : قالت عائشة : الحديث نحوه.[5]

وهذا سند رجاله ثقات؛ غير ابن حميد، وهو محمد بن حميد بن حيان الرازي، وهو ضعيف مـع حفظه.[٦]

---

[١] ابن عبد البر، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد،** ج١، ص١٧.

[٢] ابن تيمية، **منهاج السنة النبوية،** ج٧، ص٤٣٥. بتصرف.

[٣] سورة المؤمنون، آية (٦١) .

[٤] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة،** ج١، ص٣٠٤.

[5] ابن جرير الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد (ت٣١٠ه)، **جامع البيان في تأويل القرآن،** ط١، ٢٤م، (تحقيق أحمد محمد شاكر)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢٠٠٠م. ج ١٩، ص٤٦.

[٦] ابن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال،** ج٦، ص٢٧٤.

لكن لعله توبع؛ فقد أخرج الحديث ابن أبي الدنيا، وابن الأنباري في " المصاحف "، وابن مردويه؛ كما في " الدر المنثور "[١] وابن أبي الدنيا في طبقة شيوخ ابن جرير؛ فأستبعد أن يكون رواه عن شيخه هذا. وا أعلم.

وله طريق آخر عند ابن جرير عن ليث وهشيم، عن العوام بن حوشب، عن عائشة[٢] ".ا.ه.[٣]

قلت: لم أجد الحديث في أي من كتب ابن أبي الدنيا، ولا عند ابن الأنباري، وكذا ابن مردويه.

لكن الراوي الضعيف – **محمد بن حميد - قد تابعه عمرو بن رافع** عند الطبراني. قال : " حدثنا علي بن سعيد الرازي، قال : نا عمرو بن رافع أبو حجر، قال : نا الحكم بن بشير به ".[٤]

ومحمد بن عمرو، قال عنه ابن حبان:

" مستقيم الحديث جداً ".[٥]

وقال عنه الذهبي :

" الحافظ الإمام الثبت ".[٦]

والراوي عنه، وهو شيخ الطبراني، : **علي بن سعيد الرازي،** قال عنه الدارقطني:

" ليس في حديثه بذاك ... قد حدث بأحاديث لم يتابع عليها ".[٧]

وقال عنه الذهبي:

" الحافظ البارع ".[٨] ونقل في موضع آخر عن ابن يونس قوله فيه " كان يفهم ويحفظ ".[٩]

وقال عنه ابن حجر :

" وقال ابن يونس تكلموا فيه.

قلت: لعل كلامهم فيه من جهة دخوله في أعمال السلطان. وحكى حمزة بن محمد الكتاني أن عبدان بن أحمد الجواليقي كان يعظمه. وقال مسلمة بن قاسم : كان ثقة عالما بالحديث، حدثني

---

[١] السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(ت٩١١ه)، **الدر المنثور في التفسير بالمأثور،** ٨م، دار الفكر، بيروت،١٩٩٣م. ج٦، ص١٠٥.

[٢] ابن جرير الطبري، **جامع البيان في تأويل القرآن،** ج١٩، ص٤٧.

[٣] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة،** ج١، ص٣٠٥. بتصرف.

[٤] الطبراني، **المعجم الأوسط،** ج٤، ص١٩٨، ح٣٩٦٥.

[٥] ابن حبان، **الثقات،** ج٨، ص٤٨٧.

[٦] الذهبي، **سير أعلام النبلاء،** ج١١، ص٣٨٥.

[٧] الدارقطني، علي بن عمر(ت ٣٨٤ه)، **سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني،** ط١، ١م، (تحقيق موفق ابن عبدا بن عبدالقادر)، مكتبة المعارف، الرياض، ١٩٨٤م. ص٢٤٤.

[٨] الذهبي، **تذكرة الحفاظ،** ج٢، ص٧٥٠.

[٩] الذهبي، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال،** ج٣، ص١٣١.

عنه غير واحد. وقال أبو أحمد بن عيد: قال لي الهيثم الدوري: كان يسمع الحديث مع رجاء غلام المتوكل، وكان من أراد أن يأذن له أذن له، ومن أراد أن يمنعه منعه. قال وسمعت أحمد بن نصر يقول: سألت عنه أبا عبيد ا بن أبي خيثمة؛ فقال : عشت إلى زمان أسأل عن مثله ؟! ، ... وقال ابن يونس : كان من المحدثين الأجلاد ".[١]

ولخّص الشيخ الألباني القول فيه بقوله :

" فيه كلام يسير من قبل حفظه "[٢]. وقال في موضع آخر : " وهو حافظ حسن الحديث ".[٣]

وعليه؛ فهذا المتابعة لمحمد بن حميد حسنة.

وأما الطريق الأخرى التي أشار إليها الشيخ ولم يعلق عليها؛ فضعيفة، العوام بن حوشب لـم يلـق عائشة.[٤] وهشيم، هو ابن بشير: وهو ثقة كثير التدليس والإرسال الخفي[٥]، وقد عنعن هنا. والليث : هو ابن أبي سليم: صدوق اختلاط جداً، ولم يتميز حديثه فترك.[٦]

وحاصل الأمر: أن الموصول من الحديث يصلح لتقوية الحديث المنقطع، كما قال الشيخ الألباني - رحمه ا - وذلك لأن:

١- طرق الحديث الذي قواه الشيخ ليست شديدة الضعف.

٢- وقد تعددت طرقه تعدداً حقيقياً؛ إذ ليس هناك من احتمال أن يكون موضـع السـقط مـن الإسناد هو الراوي الضعيف في الطريق الموصول ؛ كما أن المتابعة التي ذكرها الشـيخ للطريق الموصول حسنة لذاتها.

٣- وليس الحديث مخالفاً لما هو أقوى منه.

- **المثال الثاني:** خرّج الشيخ حديث :

" لا يشكر ا من لا يشكر الناس ".

وساقه من **طريق زياد بن كليب، عن الأشعث بن قيس** مرفوعاً. ثم قال عن رجال الإسناد كله:

---

[١] ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي(ت٨٥٢هـ)، **لسان الميزان،** ط٣، ٧م (تحقيق : دائرة المعرف النظامية، الهند) مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ١٩٨٦م. ج٤، ص٢٣١.

[٢] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة،** ج٤، ص٢٥.

[٣] المصدر نفسه، ج٦، ص٥٦.

[٤] المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، ج٢٢، ص٤٢٨.

[٥] ابن حجر، **تقريب التهذيب،** ص٥٧٤.

[٦] المصدر نفسه، ص٤٦٤.

" وهم من رجال مسلم؛ لكنه منقطع بين زياد والأشعث؛ فإنه لم يدركه...، لكن له شاهد من حـديث أبي هريرة مرفوعاً به ... من طرق **عن الربيع بن مسلم، عن محمد بن زياد،** سمع أبا هريرة به . وهذا سند صحيح على شرط مسلم".[١]

ونلاحظ هنا أن الشاهد الذي ذكره الشيخ صحيح لذاته، فكفانا بذلك البحث عن احتمـال أن يكـون الساقط من الطريق المنقطع هو من في طبقته ممن أبرز ذكره في الشاهد الموصول؛ إذ لو فـرض ذلك؛ فإن الإسناد سيرجع إلى طريق الموصول، وهو صحيح لذاته ، كما ذكر الشيخ.

ولكن زيادة في البحث رجعت إلى ترجمة **زياد بن كليب ؛** فلم أجد فيها أن من شيوخه : **محمد بـن زياد -** الذي هو في طبقة الساقط من إسناد **زياد بن كليب - .**[٢]

وكذا رجعت إلى ترجمة **محمد بن زياد، وهو القرشي الجمحي**[٣]؛ فلم أجد فيها أنّ من تلاميذه : **زياد ابن كليب؛** فتحققت من اختلاف مخرج الحديث وتعدد طرقه تعدداً حقيقياً.

---

[١] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة،** ج١، ص٧٧٦. بتصرف.

[٢] المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال،** ج٩، ص٥٠٥.

[٣] المصدر نفسه، ج٢٥، ص٢١٨.

المطلب الثالث

تقوية الشيخ الألباني الحديث المعضل

وقد جعلت الكلام على هذا المطلب في فرعين اثنين :

الفرع الأول: الحديث المعضل ضعيف عند المحدثين عامة، وعنـد الشـيخ الألبـاني خاصة.

حدّ الحديث المعضل عند الشيخ الألباني هو الحدّ نفسه الذي استقر عليه رأي المحدثين الآخرين.

وهو : **ما سقط من إسناده اثنان فأكثر على التوالي.**[١]

والحديث المعضل، كسابقيه : المرسل والمنقطع، ضعيف لا يحتج به عند المحدثين.

قال الحافظ ابن جماعة – رحمه ا - :

" والمعضل من قسم الضعيف ".[٢]

بل ذكر بعض أهل العلم أنه أشد ضعفاً من المنقطع.

قال الإمام الجورقاني – رحمه ا - :

" والمعضل عندنا أسوأ حالاً من المنقطع ".[٣]

قال الحافظ ابن حجر – رحمه ا - :

" وإنما يكون المعضل أسوأ حالاً من المنقطع إذا كان الانقطاع في موضع واحد من الإسناد، وأمـا إذا كان في موضعين أو أكثر، فإنه يساوي المعضل في سوء الحال. وا تعالى أعلم " .[٤]

ويقول الشيخ الألباني - رحمه ا - :

" **والمعضل** من أقسام الحديث الضعيف؛ كما هو مقرر " المصطلح ".".[٥]

---

[١] أحمد شاكر، **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث**، ج١، ص١٦٧.

[٢] ابن جماعة، بدر الدين محمد بن إبراهيم (ت٧٣٣هـ)، **المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي**، ط٢، ١م، (تحقيق د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان)، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥م. ص٤٧.

[٣] الجورقاني، أبو عبد ا الحسين بن إبراهيم، **الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير**، ط١، (تحقيق عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي)، إدارة البحوث الإسلامية بالجامعة السلفية، نارس، ١٩٨٢م. ج١، ص١٢.

[٤] ابن حجر، **النكت على كتاب ابن الصلاح**، ج٢، ص٥٨٢.

[٥] الألباني، **غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام**، ص٢٧-٢٨.

الفرع الثاني: الحديث المعضل صالح للتقوية عند المحدثين عامـة، وعنـد الشـيخ الألباني خاصة.

رغم أن الحديث المعضل أشد ضعفاً من الحديث المرسل والحديث المنقطع، إلا أن ضـعفه يبقـى يسيراً صالحاً للتقوية والجبر عند المحدثين والشيخ الألباني.

قال الخطيب البغدادي – رحمه ا - :

" وحكم المعضل مثل حكم المرسل، في الاعتبار به فقط ".[1]

ويقول الحافظ المنذري مبيّناً شرطه في كتابه " الترغيب والترهيب " :

" فإذا كان إسناد الحديث صحيحاً، أو حسناً، أو **ما قاربهما**، صدرته بلفظة " عن " ، وكذلك إذا كان مرسلاً، أو منقطعاً، **أو معضلاً**، أو في إسناده راو مبهم، أو ضعيف وثق، أو ثقة ضعف، وبقية رواة الإسناد ثقات، أو فيهم كلام لا يضر، أو روي مرفوعاً، والصحيح وقفـه، أو متصـلاً، والصـحيح إرساله، أو كان إسناده ضعيفاً، لكن صححه أو حسنه بعض من خرجه، ُأصدّره أيضاً بلفظة " عن " ، ثم أشير إلى إرساله، أو انقطاعه، أو عضله، أو ذلك الراوي المختلف فيه؛ فأقول: رواه فلان من رواية فلان، أو من طريق فلان، أو في إسناده فلان، أو نحو هذه العبارة

وإذا كان في الإسناد من قيل فيه : كذاب، أو وضاع، أو متهم، أو مجمع على تركه، أو ضعفه، أو ذاهب الحديث، أو هالك، أو ساقط، أو ليس بشيء، أو ضعيف جداً، أو ضعيف فقط، أو لم أر فيـه توثيقاً؛ **بحيث لا يتطرق إليه احتمال التحسين صدرته بلفظة " روي "**.".[2]

فانظر كيف فرّق هذا الحافظ بين أنواع علوم الحديث اليسيرة الضعف، القابلة للتقوية، وبين الأنواع الأخرى الشديدة الضعف، غير القابلة للتقوية.

وقال الإمام البوصيري – رحمه ا – عن إسناد حديث :

" هذا إسناد رجاله ثقات، وهو معضل،... وله شاهد...".[3]

---

[1] الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت(ت٤٦٣هـ)، **الجامع لأخـلاق الـراوي وآداب السـامع**، ٢م، (تحقيق د. محمود الطحان)، مكتبة المعارف، الرياض، ١٩٨٣م. ج٢، ص١٩١.

[2] المنذري، **صحيح الترغيب والترهيب**، ج١، ص ٤٠-٤٢.

[3] البوصيري، **إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة**، ج١، ص١٤٩.

أما الشيخ الألباني فأنا أذكر من عمله ما يبين ذلك.

- **المثال الأول:** خرّج الشيخ حديث:

" **رحم الله عبداً قال فغنم، أو سكت فسلم** ".

وساق إسناده من طريق الحسن البصري مرسلاً، ثم من طريق:

عبد الله بن المبارك، عن ابن لهيعة، عن **خالد بن أبي عمران مرفوعاً.**

ثم قال عن هذا الإسناد الأخير :

" ورجاله ثقات، ولكنه مرسل؛ **بل معضل؛** فإن خالداً هذا إنما يروي عن عروة وطبقته. مات سنة (١٣٩هـ).[١]

وقد روي موصولاً ؛ فذكره السيوطي... من رواية أبي أمامة مرفوعاً[٢]، وقال الحافظ العراقي...:

" رواه ابن أبي الدنيا في " الصمت " ، والبيهقي في " الشعب " من حديث أنس بسند فيه ضعف؛ فإنه من رواية إسماعيل بن عياش عن الحجازيين ".[٣]

فالحديث عندي حسن بمجموع هذه الطرق.

تنبيه: لم أره في " الصمت " من حديث أنس[٤]، وهو عند البيهقي[٥]، كما قال الحافظ **".[٦] ا.هـ.**

قلت: هو عند البيهقي، كما قال الشيخ من طريق:

إسماعيل بن عياش، عن عمارة بن غزية الأنصاري،عن ابن شبرمة، أنه سمعه وهو يحدث عن ثابت،عن أنس بن مالك (فذكره مرفوعاً).

---

[١] المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال،** ج٨، ص١٤٣. و وفيه أنه توفي سنة(١٢٩هـ)!.

[٢] الألباني، **صحيح الجامع الصغير وزيادته،** ج١، ص٦٥٧.

[٣] العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين(ت ٨٠٦هـ)، **المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار، المطبوع بهامش إحياء علوم الدين للغزالي،** ٤م، دار المعرفة، بيروت. ج٣، ص١١٠.

[٤] هو عنده من حديث خالد المتقدم المعضل. والأمر كما قال الشيخ – رحمه الله - .

ابن أبي الدنيا، أبو بكر عبد الله بن محمد (ت ٢٨١هـ)، **الصمت وآداب اللسان،** ط١، ١م، (تحقيق أبو إسحاق الحويني)، دار الكتاب العربي، بيروت،١٩٩٠م. ص٧١.

[٥] البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين(ت٤٥٨هـ)، **شعب الإيمان،** ط١، ٧م، (تحقيق محمد السعيد بسيوني زغلول)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٠م. ج٤، ص٢٤١.

[٦] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة،** ج٢، ص٥١٠-٥١١.

والطريق التي عزاها الشيخ للسيوطي، عزاها السيوطي لأبي الشيخ، ولم أر الحديث في أي من كتبه التي وقفت عليها.

وحاصل الأمر:

أن الذي يظهر من كلام العراقي أن الإسناد الثاني الموصول لاعلة فيه إلا رواية إسـماعيل بـن عياش عن الحجازيين، وعليه؛ فلو تأكدنا أن خالد بن أبي عمران - راوي الإسناد المعضل - لم يرو الحديث عن إسماعيل بن عياش لتحقق لنا بذلك شرط تعدد طرق الحديث تعدداً حقيقياً؛ كشرط من شروط تقوية الحديث الضعيف.

ويتحقق هذا الشرط إذا تأكدنا أن إسماعيل بن عياش ليس من تلاميذه خالد بن أبي عمران، أو أن خالداً هذا ليس من شيوخه إسماعيل ذاك.

والأمر كذلك - إن شاء ا - ؛ فخالد بن أبي عمران متقدم الطبقة على إسـماعيل؛ لأن خالـداً توفي سنة (١٢٩هـ)، بتونس، وإسماعيل ولد سنة (١٠٨هـ)، وتوفي سنة (١٨١هـ)، فهـو متـأخر الطبقة عن خالد؛ إذ كان عمر إسماعيل لما توفي خالد إحدى وعشرين سنة؛ فيبعد جداً أن يأخـذ خالد - وهو في عداد طبقة شيوخ إسماعيل - عن إسماعيل شيئاً. ويتأكد ذلك بأنـه إذا رجعنـا لترجمة خالد لا نجده يروي عن إسماعيل شيئاً[1]، وكذلك إذا رجعنا إلى ترجمة إسماعيل؛ لم نجـد خالداً يروي عنه شيئاً.[2]

وعليه؛ فقد أُمنّا أن يكون الساقط من إسناد خالد بن أبي عمران المعضل هو الضعيف في إسـناد إسماعيل الموصول - وهو إسماعيل نفسه - . وبذلك تعددت طرق الحديث الضعيف تعدداً حقيقياً.

وإذا علمنا كذلك أن هذين الطريقين : المعضل والموصول ليسا شديدي الضعف، وليسا مخـالفين لما هو أقوى منهما؛ تأكدنا بذلك من اجتماع شروط تقوية الحديث الضعيف المراد تقويته، وعلمنا صحة عمل الشيخ الألباني في تقوية هذا الحديث المعضل. وا أعلم.

- **المثال الثاني:** خرّج الشيخ – رحمه ا – حديث :

" لا تتهم ا - تبارك وتعالى - في شيء قضى لك به ".

وساقه من طريق: **حسن، عن ابن لهيعة، عن الحارث بن يزيد، عن عليّ بن رباح، عن جنادة ابن أبي أمية، عن عبادة بن الصامت مرفوعاً.**

ثم قال :

---

[1] المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال،** ج٨، ص١٤٣.

[2] المصدر نفسه، ج٣، ص١٦٣-١٨١.

" وهذا إسناد في المتابعات جيد، رجاله كلهم ثقات رجال مسلم - والحسن : هو ابن موسى الأشيب - ؛ غير ابن لهيعة؛ فهو سيئ الحفظ إلا فيما رواه العبادلة عنه؛ فهو صحيح الحديث، أو توبع. وكل ذلك متحقق هنا، كما سأبينه ".[١]

ثم ذكر الشيخ طريقاً أخرى عن ابن لهيعة من رواية أحد العبادلة، لكن الراوي عنه ضعيف.

ثم قال :

" وأما المتابعة؛ فقد رواه ابن أبي الدنيا أيضاً ... من طريق :

يحيى بن سليم[٢]، عن محمد بن مسلم[٣]، قال : بلغني أن رجلاً...الحديث .[٤]

وهذا إسناد صالح للاستشهاد به على إعضاله؛ فإن يحيى ومحمداً – **وهما طائفيان** – لاصلة بينهما وبين ابن لهيعة **المصري**، وهما صدوقان في حفظهما ضعف، ومحمد بن مسلم من طبقة ابن لهيعة[٥]؛ فهو متابع له – إن شاء الله – في الجملة ".[٦]

قلت: انظر - حفظك الله - كيف استدل الشيخ الألباني على تعدد طرق الحديث الضعيف الذي أراد تقويته تعدداً حقيقياً، وأمن أن يعود الساقط من الإسناد المعضل إلى طريق ابن لهيعة الضعيف؛ حيث بين الشيخ أنه لا صلة لراوي الإسناد المعضل براوي الإسناد الموصول الضعيف، وهو ابن لهيعة؛[٧] وأشار الشيخ إلى أن بلد راوي الإسناد المعضل - وهي الطائف - غير بلد راوي الإسناد الضعيف الموصول - وهي مصر - .

---

[١] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة**، ج٧، ص١٠٠١.

[٢] ابن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، ج٧، ص٢١٩. وقال عنه ابن حجر: " صدوق سيئ الحفظ، من التاسعة. مات سنة ثلاث وتسعين أو بعدها ". ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٥٩١.

[٣] ابن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، ج٦، ص١٢٦. وقال عنه ابن حجر: " صدوق يخطىء من حفظه، من الثامنة مات قبل التسعين ". ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٥٠٦.

[٤] ابن أبي الدنيا، أبو بكر عبد الله بن محمد (ت ٢٨١ه)، **الرضا عن الله بقضائه**، ط١، ١م، (تحقيق ضياء الحسن السلفي)، الدار السلفية، بومباي، ١٩٩٠م. ص٤٦.

[٥] ابن لهيعة متقدم عليه طبقة واحدة؛ لأنه من السابعة، وتوفي سنة (١٧٤ه). ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٣١٩.

[٦] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة**، ج٧، ص١٠٠٢.

[٧] وقد رجعت إلى ترجمة محمد بن مسلم الطائفي؛ فلم أر في شيوخه ذكراً لابن لهيعة.
المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، ج٢٦، ص٤١٤.

وعليه؛ فإن شيخ راوي الإسناد المعضل ليس هو ابن لهيعة المصري. فليس من احتمال أن يعود الإسناد المعضل إلى الإسناد الضعيف الموصول.

وبهذا يكون الشيخ قد أثبت تعدد طرق الحديث تعدداً حقيقياً.

وقد نبه الشيخ – ضمنياً - أن رواة الحديث بإسناديه : المعضل والموصول ليسوا شديدي الضعف، وعليه؛ فيمكن الاستشهاد بهم.

وإذا علمنا أنه ليست هناك مخالفة في الحديث لما هو أقوى منه، نكون بذلك قد تأكدنا من اجتماع شروط تقوية الحديث الضعيف هنا، وتأكدنا أيضاً من صحة عمل الشيخ الألباني - رحمه ا - .

وا أعلم.

المطلب الرابع
تقوية الشيخ الألباني الحديث المعلق

وقد جعلت الكلام على هذا المطلب في فرعين اثنين :

الفرع الأول: الحديث المعلق ضعيف عند المحدثين عامة، وعند الشيخ الألباني خاصة.

حدّ الحديث المعلق عند الشيخ الألباني هو الحدّ نفسه الذي استقر عليه رأي المحدثين الآخرين.

وهو **ما سقط من مبتدأ إسناده راوٍ أو أكثر.**[١]

وحكم الحديث المعلق هو حكم أنواع الحديث التي سبقته في هذا المبحث؛ وهو الضعف؛ للجهل بحال المحذوف، أو الساقط من الإسناد.[٢]

يقول الشيخ الألباني - عن حديث حذف فيه أحد المصنفين مبتدأ إسناده - :

" **وهذا - كما ترى - معلق؛ لم يسق أبو عوانة إسناده لينْظر فيه،** ولا يخفى على العارفين بهذا العلم الشريف أن **الحديث المعلق** من أقسام الحديث الضعيف ".[٣]

الفرع الثاني : الحديث المعلق صالح للتقوية عند الشيخ الألباني.

لم أظفر بشيء من عمل أهل العلم السابقين يفيد أن الحديث المعلق يصلح للتقوية عندهم.

وكأنهم استعاضوا عن ذلك بتركيز جهودهم على محاولة وصل الأحاديث المعلقة التي وقعت لهم.

وهذا ما انقدح في ذهني لمّا بحثت في صلاحية الحديث المعلق للتقوية عندهم. فوجدت عملهم منصباً على البحث فيمن وصل الحديث المعلق، ولم أجدهم يبحثون فيما يقويه من طرق أخرى.

أما الشيخ الألباني - رحمه ا - فقد وجدت عنده أمثلة يقوي فيها الحديث المعلق.

- **المثال الأول:** خرّج الشيخ حديث:

---

[١] ابن الصلاح، **علوم الحديث**، ص٢٤. ولم يذكر ابن كثير " الحديث المعلق " من أنواع علوم الحديث في " اختصاره " ، ولم يستدرك عليه ذلك الشيخ أحمد شاكر في " باعثه " . وعليه فلم أظفر بشيء مكتوب يفيد اطلاع الشيخ الألباني على تعريف العلماء للحديث المعلق في كتب " المصطلح ".

ولكن الأمر يسير – إن شاء ا - ؛ إذ أن تطبيق الشيخ الألباني فيما سيأتي من أمثلة يؤكد أنه يمشي مع تعريف العلماء للحديث المعلق.

[٢] المصدر نفسه، ص٢٤-٢٦.

[٣] الألباني، **ضعيف أبي داود – الأم**، ج٢، ص ٣٧٥.

" صلوا في بيوتكم، ولا تتركوا النوافل فيها " .

ثم قال :

" أخرجه الدارقطني في " الأفراد "[١]، وعنه الديلمي في " مسند الفردوس "[٢] **معلقاً من طريق سعيد ابن بزيع، عن محمد بن إسحاق، عن الزهري، عن أنس وجابر. قالا: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : فذكره .**

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات غير أن ابن إسحاق مدلس، وقد عنعنه[٣]، وسعيد بن بزيع صدوق كما في " الجرح و التعديل " ...[٤]

ولكن يشهد للحديث ما أخرجه مسلم...[٥] وأحمد...[٦] وغيرهما من حديث ابن عمر مرفوعاً، بلفظ :

" صلوا في بيوتكم، ولا تتخذوها قبوراً " .[٧]ا.هـ.

فالشيخ الألباني نظر إلى ما أُبرز من الإسناد المعلق، ولم يتحر البحث فيما أخفي منه، ولا في احتمال أن يعود إسناده إلى إسناد الشاهد الذي ذكره. وكأنه استعاض عن ذلك بوجود ذلك الشاهد الصحيح للحديث. وعليه؛ فقد قوى الحديث المعلق به.

ويشبه صنيع الشيخ هذا صنيعه في تقوية الحديث الضعيف جداً؛ حيث إنه قد يقويه تبعاً لما هو أقوى منه؛ فإذا كان صحيحاً لذاته، حكم الشيخ به عليه بالصحة لغيره... وهكذا.

وعليه؛ فلا يستدل بهذا المثال على أن الحديث المعلق حديث يسير الضعف عند الشيخ الألباني؛ للاحتمال هذا.

ويبقى أن نبحث على مثال قوى فيه الشيخ حديثاً معلقاً بحديث آخر ضعيف، وحكم عليه بمجموع ذلك بالحسن، أو الصحة.

---

[١] كتاب " **الأفراد** " للدارقطني جلّه مفقود، والمطبوع منه هو الجزء الثاني، والثالث، والثالث والثمانون من أصل مئة جزء!!. والحديث لم أجده في " **أطراف الغرائب والأفراد** " للحافظ ابن طاهر المقدسي.

انظر:

محمد بن طاهر المقدسي(ت٥٠٧هـ)، **أطراف الغرائب والأفراد للدارقطني**، ط١، ٢م، (نسخه وصححه جابر بن عبد الله السريّع)، ٢٠٠٨م. مطبوع من غير ذكر الناشر!.

[٢] لم أجده في المطبوع منه، ووجدته عند :

الديلمي، **الفردوس بمأثور الخطاب**، ح ٣٦٩٨، ج٢، ص٣٨٣.

[٣] ابن حبان، **الثقات**، ج٧، ص٣٨٠.

[٤] ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج٤، ص٨.

[٥] مسلم، **صحيح مسلم**، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب صلاة النافلة في بيته وجوازها في المسجد، ح٧٧٧، ج١، ص٥٨٣.

[٦] أحمد بن حنبل، **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، ج١٠، ص٢٣١، ح٦٠٤٥.

[٧] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة**، ج٤، ص٥٤١.

وقد طالعت أكثر من خمسمائة موضع خرّج فيها الشيخ أحاديث معلقة؛ فلم أظفر بشيء من ذلك!.

وعليه؛ فإن الجزم بكون الحديث المعلق صالحاً للتقوية عند الشيخ الألباني؛ لأنه يسير الضـعف، موضع نظر عندي.

نعم، هو يتقوى بما هو أقوى منه - كما في المثال المذكور - ، ولكن هذه التقوية تشبه تقويتـه الحديث الضعيف جداً، كما تقدم بيانه.

لكن الشيخ لم يأت عنه ما يفيد بأن الحديث المعلق ضعيف جداً. فنخرج بذلك بأحد احتمالين:

الأول : أنّ الحديث المعلق حكمه عند الشيخ الألباني حكم الحديث الضعيف جداً، وعليه؛ فلا يتقوى إلا بما هو أقوى منه. والمثال السابق يقوي هذا الاحتمال.

الثاني : أنّ الحديث المعلق حكمه عند الشيخ الألباني حكم الحديث اليسير الضعف؛ فيتقوى بحديث ضعيف آخر بالشروط المعروفة. وعدم وجود مثال لذلك لا ينفي هذا الاحتمال!.

ومع هذين الاحتمالين رأيت أنه من المناسب ذكر هذا المطلب ضمن هذا المبحث.

المطلب الخامس
تقوية الشيخ الألباني الحديث المدلس

إن جميع أنواع الحديث الأربعة المتقدمة : المرسل، والمنقطع، والمعضل، والمعلق، السقط فيها ظاهر. وأفرد هذا المطلب لتقوية الشيخ الألباني للحديث الذي فيه سقْط خفي، وهو الحديث المدلس.

قال الحافظ ابن حجر – رحمه الله – عن الحديث الذي فيه سقْط خفي :

" والقِسم الثاني – يعني من الحديث الذي فيه انقطاع - : وهو الخفي: المدلس - بفتح اللام- سمي بذلك لكون الراوي لم يسم من حدثه، وأَوهم سماعه للحديث ممن لم يحدثْه به ".[1]

وقد جعلت الكلام على هذا المطلب في فرعين اثنين :

الفرع الأول: الحديث المدلّس ضعيف عند المحدثين عامة، وعند الشيخ الألباني خاصة.

حدّ الحديث المدلّس عند الشيخ الألباني هو الحدّ نفسه الذي استقر عليه رأي المحدثين الآخرين.

يقول الشيخ – رحمه الله - مقعداً إحدى قواعد " المصطلح " التي يسير عليها – **هو والعلماء قبله -** :

" القاعدة الثالثة: **رد الحديث المدلس**.

التدليس ثلاثة أقسام :

١ - تدليس الإسناد: وهو أن يروي عمن لقيه ما لم يسمعه منه موهماً أنه سمعه، وقد يكون بينهما واحد أو أكثر. ومن شأنه أنه لا يقول في ذلك :

أخبرنا فلان، ولا : حدثنا، وما أشبهها، وإنما يقول : قال فلان، أو : عن فلان . . ونحو ذلك من الصيغ الموهمة للسماع.

٢ - تدليس الشيوخ : وهو أن يروي عن شيخ حديثاً سمعه منه؛ فيسميه، أو يكنيه، أو ينسبه، أو يصفه بما لا يعرف به؛ كي لا يعرف.

٣ - تدليس التسوية : وهو أن يجيء المدلس إلى حديث سمعه من شيخ ثقة، وقد سمعة ذلك الشيخ الثقة من شيخ ضعيف، وذلك الشيخ الضعيف يرويه عن شيخ ثقة ؛ فيعمد المدلس الذي سمع الحديث من الثقة الأول فيسقط منه شيخ شيخه الضعيف، ويجعله من رواية شيخه الثقة عن الثقة الثاني بلفظ محتمل؛ كالعنعنة ونحوها؛ فيصير الإسناد كله ثقات، ويصرح هو بالاتصال بينه

---

[1] ابن حجر، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، ص١٠٣.

وبين شيخه؛ لأنه قد سمعه منه فلا يظهر حينئذ في الإسناد ما يقتضي عدم قبوله إلا لأهـل النقـد والمعرفة بالعلل؛ **ولذلك كان شر أقسام التدليس ويتلوه الأول ثم الثاني.**

وحكم من ثبت عنه التدليس: إذا كان عدلاً، أن لا يقبل منه إلا ما صرح فيه بالتحديث، وبعضهم لا يقبل حديثه مطلقاً. والأصح الأول كما قال الحافظ ابن حجر... على تفصيل لهم في ذلك فليراجـع من شاء كتب " المصطلح ". ".[1]

الفرع الثاني: الحديث المدلس صالح للتقوية عند المحـدثين عامـة، وعنـد الشـيخ الألباني خاصة.

قد صرح المحققون من أهل العلم أن الحديث المدلس قابل للتقوية والاعتضاد. وذكروا السبب فـي ذلك.

يقول الحافظ ابن حجر – رحمه ا - :

" ومتى توبع السيئ الحفظ بمعتَبر كأن يكون فوقه، أو مثله، لا دونه، وكذا المختِلط الذي لم يتميـز، والمستور، والإسناد المرسل، **وكذا المدلس إذا لم يعرف المحذوف منـه** : صار حديثُهم حسـناً، لا لذاته، بل وصفُه بذلك باعتبار المجموع، مِن المتابِع والمتابع؛ لأن كل واحد منهم احتمالٌ أن تكـون روايته صواباً، أو غير صواب، على حد سواء، فإذا جاءت من المعتَبرين رواية موافِقـة لأحـدهم رجح أحد الجانبين من الاحتمالين المذكورين، ودلّ ذلك على أن الحديث محفوظ؛ فارتقى من درجة التوقف إلى درجة القبول ".[2]

ويقول في موضع آخر معلقاً على كلام لابن الصلاح في شرح تعريف الترمذي للحديث الحسن :

" وليس هو في التحقيق عند الترمذي مقصوراً على رواية المستور؛ بل يشترك معه الضعيف بسبب سوء الحفظ، والموصوف بالغلط والخطأ، وحديث المختِلط بعد اختلاطه، **والمـدلس إذا عـنعن** ... فكل ذلك عنده من قبيل الحسن بالشروط الثلاثة ... ".[3]

---

[1] الألباني، **تمام المنة في التعليق على فقه السنة**، ص١٨-١٩.

وقد عزا الشيخ – تأصيله هذا - لابن الصلاح في " علوم الحديث "، وابن حجر في " شرح النخبة ".

ابن الصلاح، **علوم الحديث**، ص٧٣-٧٩.

ابن حجر، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، ص١٠٤.

[2] ابن حجر، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، ص١٢٩-١٣٠.

[3] ابن حجر، **النكت على كتاب ابن الصلاح**، ج١، ص٣٨٧.

والشيخ الألباني - رحمه ا - يقوي الحديث المدلس بالشروط المعروفة - والتي أشار إليها ابن حجر - آنفاً. وعليه؛ فالحديث المدلس ضعفه يسير عند الشيخ الألباني.

وأنا أذكر من عمله ما يبين هذا ويوضحه.

- المثال الأول: خرّج الشيخ – رحمه ا – حديث :

" **لا تسألني امرأة منهنّ إلا أخبرتها. إن ا لم يبعثني معنتاً، ولا متعنتاً؛ ولكن بعثني معلماً ميسراً** ".

ثم قال :

" أخرجه مسلم ...[1] **من طريق أبي الزبير، عن جابر بن عبدا ،** قال:

دخل أبو بكر يستأذن على رسول ا ... الحديث، وفيه:

والنبي - صلى ا عليه وسلم - جالس حوله نساؤه؛ يسألنه النفقة، ونزول قوله تعالى: **{ يـا أيهـا النبي قل لأزواجك }** حتى بلغ: **{ للمحسنات منكن أجراً عظيماً }**[2]، فقال:

" **يا عائشة! إني أريد أن أعرض عليك أمراً؛ أحب أن لا تعجلي فيه حتى تستشيري أبويك** ".

قالت: وما هو يا رسول ا ؟! فتلا عليها الآية، قالت: أفيك يا رسول ا أستشير أبوي؟! بل أختار ا ورسوله والدار الآخرة، وأسألك أن لا تخبر امرأةً من نسائك بالذي قلته. قال: ... فذكر الحديث.

وأبو الزبير مدلس[3]؛ ولم أقف الآن على تصريح له بالتحديث في هذه القصة.

لكن لها شاهد في الجملة في حديث ابن عباس الطويل بنحو هذه القصة وفي آخرها:

قال معمر: فأخبرني أيوب : أن عائشة قالت: لا تخبر نساءك أني اخترتك. فقال لها النبي - صلى ا عليه وسلم - :

" **إن ا أرسلني مبلغاً، ولم يرسلني متعنتاً** ".

وقد سبق تخريجه...".[4]

قلت: والشاهد الذي ذكره الشيخ قال في تخريجه :

" **وهذا إسناد** ظاهر الانقطاع؛ لأن أيوب، وهو ابن أبي تميمة السختياني، لم يدرك عائشة – رضي ا عنها - ...".[5]

---

[1] مسلم، **صحيح مسلم،** كتاب الطلاق، باب بيان أن تخييـر امرأتـه لا يكـون طلاقـاً إلا بالنيـة، ح١٤٧٨، ج٢، ص١١٠٤.

[2] سورة الأحزاب، الآية (٢٨-٢٩).

[3] ابن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال،** ج٦، ص١٢١.

[4] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة،** ج٧، ص١٤٨٢.

[5] المصدر نفسه، ج٤، ص٢٠.

قلت: فالشيخ هنا قوى الحديث المدلس – الذي فيه شبهة انقطاع – بحديث فيه انقطاع ظاهر، وموضع الانقطاع في الطريقين واحد تقريباً؛ إذ إن أيوب السختياني من الطبقة الخامسة عند ابن حجر(ت١٣١هـ)[١]، وأبا الزبير، وهو محمد بن مسلم بن تدرس، من الطبقة الرابعة عنده(ت١٢٦هـ)[٢].

ونحن إذا تذكرنا أن الشيخ الألباني – رحمه الله – قد أصّل لنا – تبعاً لأئمة الحديث شرطاً من شروط تقوية الحديث المنقطع بمنقطع آخر- **وهو أن يكون شيوخ راوي المنقطع الأول غير شيوخ راوي المنقطع الثاني؛ وذلك لضمان أن تتعدد طرق الحديث تعدداً حقيقياً، وأن لا يعود إسناد الحديثين المنقطعين لأحدهما؛ فيكون حينها قد قوينا الحديث الضعيف بنفسه -** أقول: إذا تذكرنا ذلك؛ وجب علينا البحث في تحقيق ذلك الشرط هنا.

ولمّا بحث في ذلك وجدت هذا الشرط غير متحقق هنا؛ لا لأنّ أحد الراويين قد أخذ العلم عن شيوخ الآخر، وإنما لأني وجدت أن أحدهما قد أخذ العلم من الآخر، وروى عنه، وذلك أني وجدت أن من شيوخ أيوب السختياني - الذي ذكر الشيخ حديثه شاهداً - أبا الزبير - راوي الحديث المشهود له - [٣]!!.

وعليه؛ فاحتمال أن يكون أيوب السختياني قد أخذ هذا الحديث من شيخه أبي الزبير وارد.

وعندها لا يكون شرط تعدد طرق الحديث الضعيف تعدداً حقيقياً قد تحقق. وعليه؛ فالتقوية هنا محل نظر.

وكأن الشيخ قد استشعر هذا؛ فقال:

" **فلعلّ** الحديث حسن بمجموع الطريقين. والله أعلم ".[٤]

فلعل الشيخ لم يتسنّ له البحث في تعدد طرق الحديث تعدداً حقيقياً.

لكن هذا كله لا يمنع من القول بأن الشيخ الألباني يقوي الحديث المدلس إذا اجتمعت فيه الشروط. ويبينه :

- **المثال الثاني:** خرّج الشيخ حدث:

" **إذا استهل المولود، ورث** ".

وساق إسناده من طريق **محمد بن إسحاق،** عن يزيد بن عبد الله بن قسيط، عن أبي هريرة مرفوعاً.

---

[١] ابن حجر، **تقريب التهذيب،** ص١١٧.

[٢] المصدر نفسه، ص٥٠٦.

[٣] المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال،** ج٣، ص٤٥٨.

[٤] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة،** ج٤، ص٢٠.

ثم قال :

" ورجاله ثقات؛ إلا أن ابن إسحاق مدلس[١]، وقد عنعنه.

ولكن له شاهد من حديث جابر مرفوعاً.

عن الربيع بن بدر: ثنا أبو الزبير، عنه به...

قلت: والربيع بن بدر متروك[٢]، لكن تابعه المغيرة بن مسلم، وسفيان، عن أبي الزبير به...على شرط مسلم؛ على أن أبا الزبير مدلس، وقد عنعن.

لكن تابعه سعيد بن المسيب عند ابن ماجه...[٣]

وله شاهد من حديث ابن عباس مرفوعاً.

أخرجه ابن عدي... من طريق **شريك عن أبي إسحاق،** عن عطاء، عنه به...[٤].

قلت: وهذا سند لا بأس به في الشواهد؛ فإن شريكاً هو ابن عبد ا القاضي: ثقة، إلا أنه سيئ الحفظ[٥]، ومثله أبو إسحاق السبيعي؛ فإنه كان اختلط[٦]".[٧] ا.ه.

قلت: وحاصل عمل الشيخ في تقوية الحديث هنا:

أن حديث الترجمة المدلس قد تقوى بشاهد صحيح يرويه سعيد بن المسيب عن جابر بن عبد ا – وقد تابعه أبو الزبير المدلس - مرفوعاً، وشاهد ضعيف من حديث ابن عباس مرفوعاً.

والشيخ لم يبحث في تحقق شرط تعدد طرق الحديث تعدداً حقيقياً. وكأنه لوجود ذلك الشاهد الصحيح، استعاض به عن البحث في ذلك.

---

[١] ابن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال،** ج٦،ص١٠٢.

[٢] المصدر نفسه، ج٣، ص١٢٧.

ابن حجر، **تقريب التهذيب،** ص٢٠٦.

[٣] ابن ماجه، **سنن ابن ماجه،** كتاب الفرائض، باب إذا استهل المولود ورث، ح٢٧٥١، ج٢، ص٩١٩. وقد حكم الشيخ عليه بالصحة.

ابن ماجه، أبو عبد ا محمد بن يزيد(ت٢٧٣ه)، **سنن ابن ماجه بأحكام الشيخ الألباني،** ط١، ١م، (اعتنى به مشهور بن حسن آل سلمان)، مكتبة المعارف، الرياض. كتاب الفرائض، باب إذا استهل المولود ورث، ح٢٧٥١، ص٤٦٧.

[٤] ابن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال،** ج٤، ص١٣-١٤.

[٥] المصدر نفسه، ج٤، ص٦.

[٦] ابن حبان، **الثقات،** ج٥، ص١٧٧.

ابن حجر، **تقريب التهذيب،** ص٤٢٣.

[٧] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة،** ج١، ص٢٨٥.

المبحث الثاني

تقوية الشيخ الألباني الحديث الضعيف الذي في سنده جهالة راوٍ

ويدخل تحته حديث مجهول العين، وحديث مجهول الحال، وحديث المبهم.

المطلب الأول

تقوية الشيخ الألباني حديث مجهول العين

وقد جعلت الكلام على هذا المطلب في فرعين اثنين :

الفرع الأول: حديث مجهول العين ضعيف عند المحدثين عامة، وعند الشيخ الألباني خاصة.

حدّ حديث مجهول العين عند الشيخ الألباني هو الحدّ نفسه عند المحدثين الآخرين.

وهو **الحديث الذي في إسناده من لم يرو عنه إلا واحد، ولم يوثق.**

يقول الشيخ – رحمه الله - مقعداً إحدى قواعد " المصطلح " التي يسير عليها – **هو والعلماء قبله -** :

" **القاعدة الرابعة: رد حديث المجهول.**

قال الخطيب ... :

" المجهول عند أصحاب الحديث هو كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه ولا عرفه العلماء به، ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد ...، وأقل ما ترتفع به الجهالة أن يروي عن الرجل اثنان فصاعداً من المشهورين بالعلم كذلك ".[1]

قلت :

إلا أنه لا يثبت له حكم العدالة بروايتهما عنه. وقد زعم قوم أن عدالته تثبت بذلك . ثم ذكر فساد قولهم في باب خاص عقب هذا، فليراجعه من شاء .

قلت :

والمجهول الذي لم يرو عنه إلا واحد هو المعروف بمجهول العين. وهذه هي الجهالة التي ترتفع برواية اثنين عنه فأكثر، وهو المجهول الحال والمستور. وقد قبل روايته جماعة بغير قيد، وردها الجمهور كما في " شرح النخبة "... قال :

---

[1] الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**، ص٨٨.

" والتحقيق أن رواية المستور ونحوه مما فيه الاحتمال، لا يطلق القول بردها ولا بقبولها؛ بل يقال : هي موقوفة إلى استبانة حاله ...".[1]

قلت : وإنما يمكن أن يتبين لنا حاله بأن يوثقه إمام معتمد في توثيقه. وكأن الحافظ أشار إلى هذا بقوله : إن مجهول الحال هو الذي روى عنه اثنان فصاعداً ولم يوثق ".[2]

الفرع الثاني: حديث مجهول العين صالح للتقوية عند المحدثين عامة، وعند الشيخ الألباني خاصة.

إن حديث مجهول العين، رغم ضعفه عند المحدثين، فهو صالح للتقوية بالشروط المعروفة عندهم.

يقول الإمام الدارقطني – رحمه ا - :

" وأهل العلم بالحديث لا يحتجون بخبر ينفرد بروايته رجل غير معروف، وإنما يثبت العلم عندهم بالخبر إذا كان راويه عدلاً مشهوراً، أو رجل قد ارتفع اسم الجهالة عنه. وارتفاع اسم الجهالة عنه أن يروى عنه رجلان فصاعداً؛ فإذا كان هذه صفته ارتفع عنه اسم الجهالة، وصار حينئذ معروفاً. **فأما من لم يرو عنه إلا رجل واحد انفرد بخبر، وجب التوقف عن خبره ذلك حتى يوافقه غيره.** وا أعلم ".[3]

وهذا الكلام صريح في قبول رواية مجهول العين عند موافقة غيره له. وهذا لا يمثل رأياً انفرد به هذا الإمام؛ لأنه يحكيه عن أهل الحديث.

ولو كان حديث مجهول العين شديد الضعف لما قال فيه هذا الإمام:

" **وجب التوقف عن خبره ذلك حتى يوافقه غيره** ".

وكذلك لم أقف في أقوال الأئمة على ما يدل على أنهم يعدون حديث مجهول العين من جملة الأحاديث شديدة الضعف. ولو أردنا أن نبحث في حجة هذا الكلام؛ لقلنا:

إن الحديث الذي في إسناده انقطاع: ضعيف عند أئمة الحديث للجهل بالساقط منه.

وهذه الجهالة تشمل جهالة العين وجهالة الحال معاً. فالساقط قد يكون مجهول عين، أو مجهول حال؛ بل قد يكون مجهول الاسم والنسبة (المبهم)، ومع كل هذه الاحتمالات لهذه الجهالات، قوى المحدثون هذا الحديث بالشروط المعروفة.

فإذا كان المحدثون يقوون الحديث المنقطع مع كل هذه الاحتمالات؛ فحديث مجهول العين أولى بالتقوية منها. وا أعلم.

---

[1] ابن حجر، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، ص٢٣٢.

[2] الألباني، **تمام المنة في التعليق على فقه السنة**، ص١٩-٢٠.

[3] الدارقطني، **سنن الدارقطني**، ج١، ص١٧٣.

وأذكر الآن ما يتيسر من أمثلة من عمل الشيخ الألباني في تقوية حديث مجهول العين:

- **المثال الأول:** خرّج – رحمه ا – حديث :

" **ليس المؤمن الذي يشبع وجاره جائع إلى جنبه ".**

وساق إسناده من طريق :

عبد (الملك)[١] بن أبي بشير، **عن عبد ا بن مساور،** عن ابن عباس مرفوعاً.

ثم قال :

" ورجاله ثقات؛ **غير ابن المساور؛ فهو مجهول؛** كما قال الذهبي في " الميزان "[٢] . ولم يرو عنـه غير **عبد الملك** هذا ...

نعم؛ هو صحيح بما له من الشواهد؛ فقد روي من حديث أنس وابن عباس! وعائشة.

١- أما حديث أنس؛ فيرويه **محمد بن سعيد الأثرم:** حدثنا همام: حدثنا ثابت، عنه مرفوعاً.

(والأثرم ضعيف، لكن ذكر الشيخ احتمال أنه لم يتفرد به).

٢- أما حديث ابن عباس؛ فيرويه **حكيم بن حزام،** عنه مرفوعاً به.

وحكيم بن جبير ضعيف؛ كما في " التقريب ".[٣]

٣- وأما حديث عائشة... فيه **عبد العزيز بن يحيى، (قال الذهبي): وليس بثقة.**[٤]

وله شاهد...منقطع.

ورواه ابن المبارك... موقوفاً[5]."[٦]ا.ه.

قلت: فالشيخ الألباني – رحمه ا - قد قوى حديث مجهول العين بهذه الشواهد الضعيفة.

وهذا يؤكد أن حديث مجهول العين ضعيف ضعفاً يسيراً عنده. وعليه؛ فهو قابل للتقوية.

- **المثال الثاني:** خرّج – رحمه ا - حديث:

" **لمّا أسنّ - صلى ا عليه وسلم - ؛ اتخذ عموداً في مصلاه يعتمد عليه ".**

وساقه من طريق:

---

[١] في الأصل " ا " ، وهو خطأ.

[٢] الذهبي، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال،** ج٢، ص٥٠٢.

[٣] ابن حجر، **تقريب التهذيب،** ص١٧٦.

[٤] الحاكم، **المستدرك على الصحيحين (بتعليقات الذهبي)،** ج٢، ص١٥.

[5] عبد ا بن المبارك، أبو عبد الرحمن بن واضح المروزي(ت١٨١ه)، **الزهد،** ١م،(تحقيـق : حبيـب الـرحمن الأعظمي)، دار الكتب العلمية، بيروت. ص٢٧٠.

[٦] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة،** ج١، ص٢٧٨-٢٨٠. بتصرف.

عبد السلام بن عبد الرحمن الوابصي، عن **أبيه،** عن شيبان، عن حصين بن عبـد الـرحمن، عـن هلال بن يساف عن وابصة، عن أم قيس بنت محصن به.

ثم قال :

" وهذا إسناد رجاله[١] كلهم ثقات؛ غير عبد الرحمن الوابصي، والد عبد السلام، واسـم أبيـه عبـد الرحمن بن صخر[٢]. قال عبد الحق الإشبيلي ...

" كان قاضي حلب والرقة، **ولا أعلم روى عنه إلا ابنه عبد السلام** ".[٣]

قلت: ولذلك قال عنه الحافظ في " التقريب " : " مجهول ".[٤]

وأقول: لكنه لم يتفرد به؛ فقد تابعه إبراهيم بن إسحاق الزهري : ثنا عبيد ا بن موسى: انبأ شيبان ابن عبد الرحمن به...".[٥]ا.ه.

وقد حكم الشيخ على هذا الإسناد بالصحة، ورد على الحاكم قوله: إنه على شرط الشيخين.[٦]

ثم قال :

" فعلى هذا؛ فالحديث صحيح فقط، ليس هو على شرط الشـيخين كمـا ادعـى الحـاكم، ولا هـو بالضعيف كما يشعر بذلك كلام الحافظ الإشبيلي المتقدم. ومن أجل ذلك كتبت هـذا، والموفـق ا تعالى ".[٧]

فالشيخ الألباني قوى حديث مجهول العين بمتابعة صحيحة له.

---

[١] في الأصل " رجالهم " .

[٢] في الأصل " صخر بن عبد الرحمن " ، وهو خطأ.

[٣] ابن القطان ، أبو الحسن علي بن محمد الفاسي(ت ٦٢٨هـ)، **بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكـام،** ط١، ٥م، (تحقيق د. الحسين آيت سعيد)، دار طيبة ، الرياض، ١٩٩٧م. ج٥، ص٥٤٣.

تنبيه: قاضي حلب والرقة؛ إنما هو ابنه عبد السلام، وليس الأب، كما وضح ابن القطان واستدرك ذلك علـى عبـد الحق الإشبيلي.

[٤] ابن حجر، **تقريب التهذيب،** ص٣٤٣.

[٥] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة،** ج١، ص٦٣٣.

[٦] الحاكم، **المستدرك على الصحيحين،** ج١ن ص٣٩٧.

[٧] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة،** ج١، ص٦٣٤.

وينظّر الشيخ – رحمه ا – لمثال مفترض :

حديث فيه مجهول عين، وله طريق أخرى فيها مجهول عين آخر؛ فيقول :

" نعم، (يعني : يمكن أن يتقوى بالطريق الأخرى)، لكن ما يكونوا (كذا) في طبقة واحدة؛ كـي لا يكون المخرج واحداً، والرجل واحداً " .[١]

[١] الألباني، **الدرر في مسائل المصطلح والأثر**، ص٣٣.

المطلب الثاني
تقوية الشيخ الألباني حديث مجهول الحال

وقد جعلت الكلام على هذا المطلب في فرعين اثنين :

الفرع الأول: حديث مجهول الحال ضعيف عند المحدثين عامة، وعند الشيخ الألباني خاصة.

حدّ حديث مجهول الحال عند الشيخ الألباني هو الحدّ نفسه عند المحدثين الآخرين.

وهو **الحديث الذي في إسناده من روى عنه أكثر من واحد، ولم يوثق.**

وما قيل في المطلب السابق - الخاص بتقوية حديث مجهول العين - يقال هنا.

يقول الشيخ – رحمه ا - مقعداً إحدى قواعد " المصطلح " التي يسير عليها – **هو والعلماء قبله -** :

" **القاعدة الرابعة: رد حديث المجهول.**

قال الخطيب ... :

" المجهول عند أصحاب الحديث هو كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه ولا عرفه العلماء به، ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد ...، وأقل ما ترتفع به الجهالة أن يروي عن الرجل اثنان فصاعداً من المشهورين بالعلم كذلك ".[1]

قلت :

إلا أنه لا يثبت له حكم العدالة بروايتهما عنه. وقد زعم قوم أن عدالته تثبت بذلك . ثم ذكر فساد قولهم في باب خاص عقب هذا، فليراجعه من شاء .

قلت :

والمجهول الذي لم يرو عنه إلا واحد هو المعروف بمجهول العين. **وهذه هي الجهالة التي ترتفع برواية اثنين عنه فأكثر، وهو المجهول الحال والمستور.** وقد قبل روايته جماعة بغير قيد، وردها الجمهور، كما في " شرح النخبة "... قال :

" والتحقيق أن رواية المستور ونحوه مما فيه الاحتمال، لا يطلق القول بردها ولا بقبولها؛ بل يقال : هي موقوفة إلى استبانة حاله ...".[2]

---

[1] الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**، ص٨٨.

[2] ابن حجر، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، ص٢٣٢.

قلت : وإنما يمكن أن يتبين لنا حاله بأن يوثقه إمام معتمد في توثيقه. وكأن الحافظ أشار إلى هذا بقوله : **إن مجهول الحال هو الذي روى عنه اثنان فصاعداً ولم يوثق** ".[١]

قلت: وقول الحافظ ابن حجر- رحمه ا – في التوقف في خبر مجهول الحال إلى أن يتبين حاله يلتقي عملياً مع قول جمهور المحدثين الذين ردوا حديثه، ولم يقبلوه.

قال الإمام الذهلي – رحمه ا - :

" ولا يجوز الاحتجاج إلا بالحديث الموصل، غير المنقطع، الذي ليس فيه رجل مجهول، ولا رجل مجروح ".[٢]

ويقول أيضاً :

" لا يكتب الخبر عن النبي - صلى ا عليه وسلم - حتى يرويه ثقة عن ثقة، حتى يتناهى الخبر إلى النبي - صلى ا عليه وسلم - بهذه الصفة، ولا يكون فيهم رجل مجهول ولا رجل مجروح؛ فإذا ثبت الخبر عن النبي - صلى ا عليه وسلم - بهذه الصفة وجب قبوله والعمل به وترك مخالفته ".[٣]

ويقول الإمام الزركشي – رحمه ا - :

" المذهب أن مستور العدالة حكمه حكم غير العدل في الرواية ".[٤]

وهذا ابن حجر نفسه يقول عن رواية مجهول الحال :

" وردّها الجمهور ". كما نقله الشيخ الألباني آنفاً عنه.

الفرع الثاني: حديث مجهول الحال صالح للتقوية عند المحدثين عامة، وعند الشيخ الألباني خاصة.

إن حديث مجهول الحال، رغم ضعفه عند جمهور المحدثين، فهو صالح للتقوية بالشروط المعروفة عندهم.

قال الحافظ ابن حجر – رحمه ا - :

" وقد فات الحاكم من الأقسام المختلف فيها قسم آخر نبه عليه القاضي عياض - رحمه ا تعالى – وهو : رواية المستورين؛ فإن رواياتهم مما اختلف في قبوله ورده.

---

[١] الألباني، **تمام المنة في التعليق على فقه السنة**، ص١٩-٢٠.

[٢] الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**، ص٢٠.

[٣] المصدر نفسه.

[٤] الزركشي، **النكت على مقدمة ابن الصلاح**، ج١، ١١٣-١١٤.

ولكن يمكن الجواب عن الحاكم في ذلك بأن هذا القسم، وإن كان مما اختلف في قبول حديثهم ورده، إلا أنه لم يطلق أحد على حديثهم اسم الصحة؛ بل الذين قبلوه جعلوه من جملة الحسن بشرطين:

أحدهما: أن لا تكون رواياتهم شاذة.

وثانيهما: أن يوافقهم غيرهم على رواية ما رووه.

فقبولها حينئذ إنما هو باعتبار المجموعية - كما قُرر في الحسن - والله أعلم – ".[1]

ويقول أيضاً – رحمه الله - :

" " ومتى توبع السيئ الحفظ بمعتَبر كأن يكون فوقه، أو مثله، لا دونه، وكذا المختِلط الذي لم يتميز، **والمستور**، والإسناد المرسل، وكذا المدلس إذا لم يعرف المحذوف منه : صار حديثُهم حسناً، لا لذاته، بل وصفُه بذلك باعتبار المجموع، مِن المتابِع والمتابع؛ لأن كل واحد منهم احتمالُ أن تكون روايته صواباً، أو غير صواب، على حد سواء، فإذا جاءت من المعتَبرين رواية موافِقة لأحدهم رجح أحد الجانبين من الاحتمالين المذكورين، ودلّ ذلك على أن الحديث محفوظ؛ فارتقى من درجة التوقف إلى درجة القبول " .[2]

ويقول الحافظ السيوطي – رحمه الله - :

" وفيما علق عن الحافظ ابن حجر: أن الضعيف لتدليس، **أو جهالة حال،** يرتقي إلى الحسن بتعدد الطرق..." .[3]

وأذكر الآن ما يشهد لهذا من عمل الشيخ الألباني - رحمه الله - .

- **المثال الأول:** خرّج – رحمه الله – حديث:

" **هذه صلاة البيوت ". -** يعني صلاة سنة المغرب البعدية - .

وحكم عليه بالحسن. وساق إسناده من طريق:

أبي بكر بن أبي الأسود، عن أبي مطرف محمد بن أبي الوزير، عن محمد بن موسى الفطْري عن سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة، عن **أبيه**، عن جده مرفوعاً.

---

[1] ابن حجر، **النكت على كتاب ابن الصلاح**، ج١، ص٣٧٠.

[2] ابن حجر، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، ص١٢٩-١٣٠.

[3] السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(ت٩١١هـ)، **البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر**، (تحقيق أنيس بن أحمد بن طاهر الأندونيسي)، رسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٩٨٦م. ج٣، ص١٠٨٤.

ثم قال :

" وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات. غير **إسحاق بن كعب، فهو مجهول.**

وقال ابن القطان[١] - وتبعه الحافظ العسقلاني- :

" مجهول الحال " .[٢]

... لكن له شاهد من حديث رافع بن خديج، قال:

أتانا رسول ا - صلى ا عليه وسلم - في بني عبد الأشهل، فصلى بنا المغرب في مسجدنا، ثم قال:

" اركعوا هاتين الركعتين في بيوتكم ".

أخرجه ابن ماجه[٣]... من طريق محمد بن إسحاق، عن عاصم بن عمر بن قتادة، عن محمود بـن لَبِيد عنه...

ورجاله ثقات؛ لولا عنعنة ابن إسحاق.

لكن قد صرح بالتحديث عند أحمد[٤] : ثنا يعقوب، ثنا أبي، **عن ابن إسحاق، حدثني** عاصم بن عمر بن قتادة الأنصاري، عن محمود بن لبيد أخي بني عبد الأشهل،...

ثم أخرجه - بعد صفحة - : حدثنا ابن أبي عدي، عن **محمد بن إسحاق، حدثني** عاصم ... به ".[٥]

فالشيخ – رحمه ا – قوى حديث مجهول الحال بهذا السند الذي قال عنه :

" رجاله كلهم ثقات ".

- **المثال الثاني:** خرّج الشيخ – رحمه ا – حديث:

" أتاني جبريل -عليه السلام - من عند ا تبارك وتعالى؛ فقال : يا محمد إنّ ا - عز وجـل - قال لك : إني قد فرضت على أمتك خمس صلوات، من وافاهن علـى وضـوئهن ومـواقيتهن وسجودهن؛ فإنّ له عندي بهن عهداً أن أدخله بهن الجنة، ومن لقيني قد أنقص من ذلك شيئاً - أو كلمة تشبهها - فليس له عندي عهد؛ إن شئت عذبته، وإن شئت رحمته " .

---

[١] ابن القطان، **بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام**، ج٣، ص٣٩٢.

[٢] ابن حجر، **تقريب التهذيب،** ص١٠٢.

[٣] ابن ماجه، **سنن ابن ماجه،** كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في الركعتين بعد المغرب، ح١١٦٥، ج ١، ص٣٦٥.

[٤] أحمد بن حنبل، **مسند الإمام أحمد بن حنبل،** ج٣٩، ص٣٥، ح٢٣٦٢٤.

[٥] الألباني، **صحيح أبي داود – الأم،** ج٥، ص٤٦. بتصرف.

ثم ساق إسناده من طريق **زمعة،** عن الزهري، عن أبي إدريس الخولاني، عن عبادة بن الصامت مرفوعاً.

والذي يعنينا هنا أن الشيخ بعد أن ضعف هذا الإسناد – وذكر له طريقين آخرين – ذكر أنه وجد له شاهداً من حديث **إسحاق بن كعب بن عجرة الأنصاري - مجهول الحال الذي تقدم في المثال السابق -** عن أبيه كعب بن عجرة.

ثم قال عن إسحاق هذا :

" لكنه لم يتفرد به فقد رواه **عيسى بن المسيب البجلي،** عن الشعبي، عن كعب بن عجرة به . أخرجه أحمد ...[1] ورجاله ثقات غير عيسى هذا، فإنه ضعيف، وقد وثق[2]؛ **فالسند بمجموع الطريقين حسن؛** فإذا ضم إلى طريق **زمعة؛** صار الحديث بمجموع ذلك صحيحاً - إن شاء الله تعالى- ".[3]

فالشيخ – رحمه الله – قد حكم على حديث بمجموع روايتي مجهول حال، وضعيف، بالحسن.

---

[1] أحمد بن حنبل، **مسند الإمام أحمد بن حنبل،** ج٣٠، ص٥٥، ح١٨١٣٢.

[2] ابن حبان، **الثقات،** ج٨، ص٣٢١. بتصرف.

الذهبي، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال،** ج٣، ص٣٢٣.

[3] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة،** ج٢، ص٤٩٧-٤٩٩.

المطلب الثالث
تقوية الشيخ الألباني حديث المبهم

وقد جعلت الكلام على هذا المطلب في فرعين اثنين :

الفرع الأول: حديث المبهم ضعيف عند المحدثين عامة، وعند الشيخ الألباني خاصة.

حدّ حديث المبهم عند الشيخ الألباني هو الحدّ نفسه عند المحدثين الآخرين.

وهو **الحديث في إسناده من لم يسم.**[١]

يقول الحافظ ابن كثير – رحمه ا - :

" فأما المبهم الذي لم يسمّ، أو من سمّي ولا تعرف عينه؛ فهذا ممن لا يقبل روايته أحد علمناه ".[٢]

ويقول الحافظ ابن حجر – رحمه ا - :

" ولا يقبل حديث المبهم ما لم يسمّ؛ لأن شرط قبول الخبر عدالة راويه. ومن أبهم اسمه لا تعـرف عينه، فكيف تعرف عدالته ؟ ".[٣]

ويدخل في هذا الحكم كذلك التعديل على الإبهام؛ كأن يقول الراوي :

" أخبرني الثقة ".

قال ابن حجر أيضاً :

" وكذا لا يقبل خبره ولو أُبهم بلفظ التعديل، كأن يقول الراوي عنه: " أخبرني الثقة " ؛ لأنه قد يكون ثقة عنده، مجروحاً عند غيره. وهذا على الأصح في المسألة ".[٤]

وأما الشيخ الألباني فيقول عن توثيق راوٍ لشيخه على الإبهام :

" مثل هذا التوثيق غير مقبول عند الجمهور، ما دام أنه **لم يسمّ الراوي الموثق ".**[٥]

ويقول عن إسنادٍ يرويه سعيد بن جبير، عن رجل **عنده رضاً...:**

---

[١] أحمد شاكر، **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث**، ج١، ص٢٩٣.

[٢] المصدر نفسه.

[٣] ابن حجر، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، ص١٢٥.

[٤] المصدر نفسه.

[٥] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة**، ج٥، ص٤٠٤.

" إسناده كلهم ثقات، **غير الرجل الذي لم يسم،** وهو، وإن كان عند سعيد رضاً كما قال هو نفسـه؛ فذلك لا يكفي في توثيقه حتي يسمى؛ فيتبين أنه ثقة كما هو مقرر في مصطلح الحديث ".[١]

الفرع الثاني: حديث المبهم صالح للتقوية عند المحدثين عامة، وعند الشيخ الألبـاني خاصة.

إن حديث المبهم، رغم ضعفه عند المحدثين، فهو صالح للتقوية بالشروط المعروفة عندهم.

يقول الحافظ المنذري مبّيناً شرطه في كتابه " الترغيب والترهيب " :

" فإذا كان إسناد الحديث صحيحاً، أو حسناً، أو **ما قاربهما**، صدرته بلفظة " عن " ، وكذلك إذا كان مرسلاً، أو منقطعاً، أو معضلاً، **أو في إسناده راو مبهم،** أو ضعيف وثق، أو ثقة ضـعف، وبقيـة رواة الإسناد ثقات، أو فيهم كلام لا يضر، أو روي مرفوعاً، والصحيح وقفه، أو متصلاً، والصحيح إرساله، أو كان إسناده ضعيفاً، لكن صححه أو حسنه بعض من خرجه، أُصدّره أيضاً بلفظة " عن " ، ثم أشير إلى إرساله، أو انقطاعه، أو عضله، أو ذلك الراوي المختلف فيه؛ فأقول: رواه فلان من رواية فلان، أو من طريق فلان، أو في إسناده فلان، أو نحو هذه العبارة

وإذا كان في الإسناد من قيل فيه : كذاب، أو وضاع، أو متهم، أو مجمع على تركه، أو ضعفه، أو ذاهب الحديث، أو هالك، أو ساقط، أو ليس بشيء، أو ضعيف جداً، أو ضعيف فقط، أو لم أر فيـه توثيقاً؛ **بحيث لا يتطرق إليه احتمال التحسين صدرته بلفظة " روي "**.".[٢]

فانظر كيف فرّق هذا الحافظ بين أنواع علوم الحديث اليسيرة الضعف، القابلة للتقوية، وبين الأنواع الأخرى الشديدة الضعف، غير القابلة للتقوية، وجعل حديث المبهم من الأنواع القابلة للتقوية.

ويقول الحافظ ابن حجر عن حديث :

" وإسناده حسن؛ إلا أن فيه مبهماً اعتضد بمجيئه من وجه آخر ".[٣]

وأما الشيخ الألباني - رحمه ا - فأذكر من عمله ما يؤكد ذلك :

---

[١] الألباني، **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل،** ج٢، ص٢٠٥.

[٢] المنذري، **صحيح الترغيب والترهيب،** ج١، ص ٤٠-٤٢.

[٣] ابن حجر، **فتح الباري شرح صحيح البخاري،** ج١، ص١٦١.

- **المثال الأول:** خرّج – رحمه ا – حديث:

" **إن آدم خُلق من ثلاث تربات : سوداء، وبيضاء، وخضراء** ".

وساق إسناده من طريق : يزيد بن أبي حبيب، **عمن حدّثه**، عن أبي ذر مرفوعاً.

ثم قال – رحمه ا - :

" ورجاله ثقات؛ غير تابعيّه الذي لم يسمّ. لكن يقويه أن له شاهداً من حديث أبي موسى الأشعري مرفوعاً... وإسناده صحيح ".[١]

- **المثال الثاني:** خرّج – رحمه ا – حديث:

" **إذا كان أحدكم في الفيء؛ فقلص عنه الظل، وصار بعضه في الشمس، وبعضه في الظل؛ فليقم** ".

وساق إسناده من طريق : محمد بن المنكدر، **عمّن سمع أبا هريرة**، عن النبي – صلى ا عليه وسلم - .

ثم قال – رحمه ا - :

" وهذا إسناد صحيح، لولا الرجل الذي لم يسمّ ... فالحديث صحيح بالحديث المتقدم[٢]... والآتي بعده[٣]... ".[٤]

وقد حكم الشيخ على إسناد الحديثين المذكورين بالصحة.

ومن صور تقوية الشيخ حديث المبهم : أن يقوي حديث جماعة من المبهمين في إسناد واحد، وطبقة واحدة؛ فتندفع جهالتهم بكثرة عددهم.

مثال ذلك : خرّج – رحمه ا – حديث:

" **أنه - صلى ا عليه وسلم - وكّل عروة في شراء شاة** ".

وعزاه للبخاري[5] وغيره، وساقه من طريق : شبيب بن غرقدة، قال : **سمعت الحي يتحدثون**... عن عروة البارقي... به.

ثم قال – رحمه ا - :

---

[١] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة**، ج٤، ص١٠٧.

[٢] المصدر نفسه، ج٢، ص٤٨٦.

[٣] المصدر نفسه، ج٢، ص٤٩٢.

[٤] المصدر نفسه، ج٢، ص٤٩١-٤٩٢.

[5] البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، ح٣٦٤٢، ج١٢، ص٣٩٤.

" وأعله ابن حزم بالإرسال[١]، وحكاه الحافظ في " التلخيص " ...[٢] عن غير واحد. قالوا : لأن شبيباً لم يسمعه من عروة؛ إنما سمعه من " الحي " . قال الحافظ : " والصواب أنه متصل في إسناده مبهم " .

قلت - الشيخ - : وتمام هذا التصويب عندي أن يقال : " وهذا لا يضر؛ لأن المبهم جماعة من أهل الحي ...؛ فهم عدد تنجبر به جهالتهم. وكأنه لذلك استساغ البخاري إخراجه في " صحيحه "، وبمثل هذا التعليل قوّى الحافظ السخاوي في " المقاصد الحسنة "[٣] حديث " من آذى ذمياً فأنا خصمه " فراجعه ".[٤]

---

[١] ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد(ت٤٥٦هـ)، **المحلى بالآثار**، ١١م، دار الفكر، بيروت. ج٨، ص٤٣٧.

[٢] ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي(ت٨٥٢هـ)، **تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**، ط١، ٤م، دار الكتب العلمية، بيروت،١٩٨٩م. ج٣، ص١٢.

[٣] السخاوي، **المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المنتشرة على الألسنة**، ص٦١٦. حيث قال :

" أبو داود من حديث ابن وهب، عن أبي صخر المدني، عن صفوان بن سليم، **عن عدة من أبناء أصحاب رسول ا** ، عن آبائهم ... عن رسول ا قال : " **ألا من ظلم معاهداً، أو انتقصه، أو كلفه فوق طاقته، أو أخذ منه شيئاً بغير طيب نفس، فأنا خصمه يوم القيامة** " .

وسنده لا بأس به، **ولا يضره جهالة من لم يسم من أبناء الصحابة؛ فإنهم عدد ينجبر به جهالتهم** ".

[٤] الألباني، **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**، ج٥، ص١٢٨.

المبحث الثالث

تقوية الشيخ الألباني الحديث الضعيف الذي في سنده من طُعن في ضبطه.

ويشمل حديث سيئ الحفظ، وحديث المختلِط الذي لم يتميز، وحديث المتلقن.

المطلب الأول

تقوية الشيخ الألباني حديث سيئ الحفظ

وقد جعلت الكلام على هذا المطلب في فرعين اثنين :

الفرع الأول: حديث سيئ الحفظ ضعيف عند المحدثين عامة، وعند الشيخ الألباني خاصة.

حدّ حديث سيئ الحفظ عند الشيخ الألباني هو الحدّ نفسه عند المحدثين الآخرين.

وهو: **الحديث الذي في إسناده من لم يرجح جانب إصابته في روايته على جانب خطئه.**[١]

وحديث سيئ الحفظ ضعيف بداهة، وهذا أمر لا يكاد يجادل فيه أحد عرف مبادئ علم مصطلح الحديث وقواعده.

يقول الإمام ابن حزم – رحمه الله - :

" فصل: **العدل السيئ الحفظ لا يجوز أن تقبل روايته**.

لأن الله تعالى أمرنا بقبول نذارة من تفقه فيما سمع، ومن ساء حفظه لم يتفقه فيما سمع؛ إذ التفقه إنما هو الفهم والتدبر فيما حمله من الآمر الشرعي على صرافته حسبما حمله؛ إذ من المحال أن يكون من ساء حفظه ولم يتيقن ما حمله تفقه فيما لم يتيقن مما لم يضبطه ".[٢]

ويقول الحافظ ابن حجر – رحمه الله - :

" سوء الحفظ : وهو السبب العاشر من أسباب الطعن ".[٣]

وأما الشيخ الألباني - رحمه الله - فيقول - راداً على بعض أهل العلم ممن حسن حديث سيئ الحفظ - :

---

[١] ابن حجر، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، ص١٢٩. وانظر نقل الشيخ الألباني القادم عنه .

[٢] ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد(ت٤٥٦ه)، **النبذة الكافية في أحكام أصول الدين**، ط١، ١م، (تحقيق محمد أحمد عبد العزيز)، دار الكتب العلمية، بيروت،١٩٨٥م. ص٣٤.

[٣] ابن حجر، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، ص١٢٩.

" (قوله) : " في إسناده محمد بن أبي ليلى، وهو سيئ الحفظ، وحديثه حسن - إن شاء الله تعالى - " .

فهو غير مستقيم؛ **لأن السيئ الحفظ حديثه من قسم المردود كما هو مقرر في " المصطلح " ،** وخصوصاً في " شرح النخبة " للحافظ ابن حجر، وهذا إن كان يعني بقوله حديثه جملة ، كما هو الظاهر، وإن كان يعني هذا الحديث بخصوصه فما هو الذي جعله حسناً ؟ وهو ليس له شاهد يقويه ".[1]

الفرع الثاني: حديث سيئ الحفظ صالح للتقوية عند المحدّثين عامة، وعند الشيخ الألباني خاصة.

إن نصوص أهل العلم من المحدّثين في تقوية حديث سيئ الحفظ – بالشروط المعتبرة – متوافرة كثيرة.

وأنا أنقل منها النزر اليسير – إن شاء الله - .

فهذا الإمام يحيى بن سعيد القطان – رحمه الله - يقول:

" إذا حدثكم المعتمر بن سليمان فاعرضوه؛ فإنه سيئ الحفظ ".[2]

ويقول ابن الصلاح – رحمه الله - :

" ليس كل ضعف في الحديث يزول بمجيئه من وجوه؛ بل ذلك يتفاوت :

فمنه ضعف يزيله ذلك؛ بأن يكون ضعفه ناشئاً من ضعف حفظ راويه مع كونه من أهل الصدق والديانة . فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجه آخر عرفنا أنه مما قد حفظه ولم يختل فيه ضبطه له ". [3]

وهذا الحافظ ابن حجر يقول :

" فالضعف يتفاوت؛ فإذا كثرت طرق حديثٍ رجح على حديث فرد. **فيكون الضعيف الذي ضعفه ناشئ عن سوء حفظ رواته** إذا كثرت طرقه ارتقى إلى مرتبة الحسن ".[4]

وقال مرّة :

---

[1] الألباني، **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة**، ج٣، ص١٦٧. بتصرف.

[2] الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**، ص٤٣٧.

[3] ابن الصلاح، **علوم الحديث**، ص٣٤.

[4] ابن حجر، **الإمتاع بالأربعين المتباينة بشرط السماع**، ص٧٠.

" **ومتى توبع السيئ الحفظ** بمعتَبر كأن يكون فوقه، أو مثله، لا دونه، وكذا المختِلِط الذي لم يتميز، والمستور، والإسناد المرسل، وكذا المدلس إذا لم يعرف المحذوف منه : صار حديثُهم حسناً ".[١]

والسبب في كون حديث سيئ الحفظ صالحاً للتقوية يلخصه لنا الحافظ البقاعي - رحمه ا - ؛ حيث يقول :

" فإنا ما رددنا المستور لضعفه؛ بل لاحتمال ضعفه وعدم تحقق صفة الضبط فيه، ولا رددنا **سيئ الحفظ لأنه لم يحفظ؛ بل لاحتمال أنه لم يحفظ؛ فإذا اعتضد بمجيئه من طريق أخرى، ولو كان راويها في درجته، غاب على الظن أنه حفظ. والعبرة في هذا العلم بالظن ".** [٢]

ومن قول الشيخ الألباني في ذلك :

" و لا يخفى أن حديث مثل هذا المتهم بالكذب لا يصلح شاهداً؛ **إنما يصلح لذلك العدل السيئ الحفظ الذي لم يكثر خطؤه، ولم يتهم**، كما هو معلوم في " المصطلح "." .[٣]

وأنا أذكر الآن أمثلة من عمله – رحمه ا – في ذلك :

- **المثال الأول:** خرّج – رحمه ا – حديث :

" **من استودع وديعة فلا ضمان عليه " .**

حيث ذكر أن هذا الحديث هو من طريق عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده مرفوعاً.

وساق في آخر كلامه طريقاً له يرويها:

عمرو بن خالد، عن **ابن لهيعة**، عنه به.

ثم قال عقبها :

" **وابن لهيعة: صدوق؛ لكنه سيئ الحفظ،[٤] لكنه يتقوى بالمتابعات التي قبله؛ فالحديث بمجموعها حسن عندي على الأقل. وا أعلم ".**[٥]

وهذه المتابعات عِدتها ثلاث:

---

[١] ابن حجر، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، ص١٢٩-١٣٠.

[٢] البقاعي، **النكت الوفية بما في شرح الألفية**، ج٢، ص٤٩٧.

[٣] الألباني، **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة**، ج٣، ص٢٠٤-٢٠٥.

[٤] تقدمت الإشارة إلى من ترجمه.

[٥] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة**، ج٥، ص٤٠٣. وما قبلها.

الأولى منها : ذكر أن في إسنادها ضعيفاً اختلط بآخره.

والثانية : ذكر أن في إسنادها مجهول حال.

والثالثة : ذكر أن في إسنادها ضعيفَين.

- المثال الثاني: خرج – رحمه ا – حديث عائشة – رضي ا عنها - :

" من حدثكم أن النبي - صلى ا عليه وسلم - كان يبول قائماً، فلا تصدقوه، ما كـان يبـول إلا قاعداً " .

وساق إسناده من طريق : **شريك القاضي،** عن المقدام بن شريح، عن أبيه، عن عائشة ...

ثم ضعّف شريكاً، وقال :

" ولكنه لم ينفرد به؛ بل تابعه **سفيان الثوري،** عن المقدام بن شريح به ...

فتبين مما سبق أن الحديث صحيح بهذه المتابعة ".ا.ه.

ثم ذكر بعضاً من أهل العلم الذين خفيت عليهم هذه المتابعة لشريك؛ فضعفوا الحديث.

وذكر أنه – رحمه ا – كان قد اغتر بكلامهم في تعليقه على " مشـكاة المصـابيح " ؛ فضـعف الحديث تبعاً لهم.

قال – رحمه ا – :

" وكنت اغتررت بكلامهم هذا لمّا وضعت التعليق على " مشكاة المصابيح " ، وكان تعليقاً سـريعاً اقتضته ظروف خاصة، لم تساعدنا على استقصاء طرق الحديث، كما هي عادتنا؛ فقلت في التعليق على هذا الحديث من " المشكاة " ...

" وإسناده ضعيف؛ **فيه شريك، وهو ابن عبد ا القاضي، وهو سيئ الحفظ** " .[1]

والآن أجزم بصحة الحديث للمتابعة المذكورة. ونسأل ا تعالى أن لا يؤاخذنا بتقصيرنا " .[2]

---

[1] التبريزي، **مشكاة المصابيح،** ج١، ص٧٨.

[2] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة،** ج١، ص٣٩٢. وما قبلها.

المطلب الثاني

تقوية الشيخ الألباني حديث المختلط

وأقصد به حديثه الذي لم يتميز، هل رواه قبل الاختلاط أو بعده؟

وقد جعلت الكلام على هذا المطلب في فرعين اثنين :

الفرع الأول: حديث المختلط - الذي لم يتميز - ضعيف عند المحدثين عامة، وعند الشيخ الألباني خاصة.

حدّ حديث المختلط عند الشيخ الألباني هو الحدّ نفسه عند المحدثين الآخرين.

وهو يوافق حديث سيئ الحفظ من وجه، ويفارقه من وجه آخر.

يقول الحافظ ابن حجر – رحمه ا - :

" ثم سوء الحفظ : وهو السبب العاشر من أسباب الطعن، والمراد به: من لم يرجح جانب إصابته على جانب خطئه، وهو على قسمين:

١- إن كان لازماً للراوي في جميع حالاته فهو الشاذ، على رأي بعض أهل الحديث.

٢- أو إن كان سوء الحفظ طارئاً على الراوي؛ إما لِكِبره، أو لذهاب بصره، أو لاحتراق كتبه، أو عدمها؛ بأن كان يعتمدها؛ فَرجع إلى حفظه فساء فهذا هو المختلط ".[١]

وعلى ذلك فحديث المختلِط هو : **الحديث الذي في إسناده من لم يرجح جانب إصابته على جانب خطئه؛ لطارئ طرأ على حفظه.**

وحكم حديث المختلِط يلخصه لنا ابن حجر بقوله :

" والحكم فيه : أن ما حدث به قبل الاختلاط إذا تميز قُبِل، وإذا لم يتميز تُوقفَ فيه، وكذا مِن اشتبه الأمر فيه، وإنما يعرف ذلك باعتبار الآخذين عنه ".[٢]

ويؤكد هذا المعنى الشيخ الألباني – رحمه ا – بقوله :

" ... فهو يعلم أن ذلك – يعني الاختلاط - ليس جرحاً بإطلاقه عند المحدثين؛ وإنما فيه التفصيل المعروف في مصطلح الحديث؛ وهو على ثلاثة أنواع :

---

[١] ابن حجر، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، ص١٢٩. وانظر: أحمد شاكر، **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث**، ج٢، ص٦٦٨.

[٢] ابن حجر، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، ص١٢٩.

الأول : الاحتجاج بالمختلِط إذا حدث قبل الاختلاط.

الثاني : ترك الاحتجاج به إذا حدث بعد الاختلاط.

الثالث : التوقف إذا لم يعلم أنه حدث قبله أو بعده " .[١]

ويقول أيضاً :

" فمن المعلوم أن حديث المختلط ضعيف عند المحدثين؛ إلا إذا حدث به قبل الاختلاط ، وكان هو في نفسه ثقة ".[٢]

ومما ينبغي التنبه له أن الشيخ الألباني – رحمه ا – يفرق بين حال تغير الراوي، وحال اختلاطه، ولا يجعلهما في درجة واحدة.

يقول – رحمه ا - :

" المتغير لا يساق مساق المختلط، ولا يعامل معاملته فيما أعلمه من صنيع أهل العلم في تخريجاتهم وتصحيحاتهم، ويقوون حديثه؛ لأن التغير أقل سوءاً من الاختلاط؛ فحديثه على أقل الدرجات حسن، لا سيما إذا توبع... ".[٣]

الفرع الثاني: حديث المختلِط - الذي لم يتميز - صالح للتقوية عند المحدثين عامة، وعند الشيخ الألباني خاصة.

يقول الحافظ ابن حجر – رحمه ا - :

" " ومتى توبع السيئ الحفظ بمعتَبر كأن يكون فوقه، أو مثله، لا دونه، **وكذا المختلِط الذي لم يتميز،** والمستور، والإسناد المرسل، وكذا المدلس إذا لم يعرف المحذوف منه : صار حديثُهم حسناً، لا لذاته، بل وصفُه بذلك باعتبار المجموع، مِن المتابِع والمتابَع؛ لأن كل واحد منهم احتمالٌ أن تكون روايته صواباً، أو غير صواب، على حد سواء، فإذا جاءت من المعتَبرين رواية موافِقة لأحدهم رجح أحد الجانبين من الاحتمالين المذكورين، ودلّ ذلك على أن الحديث محفوظ؛ فارتقى من درجة التوقف إلى درجة القبول ".[٤]

---

[١] الألباني، محمد ناصر الدين(ت١٤٢٠ه، ١٩٩٩م)، **الذبّ الأحمد عند مسند الإمام أحمد،** ط١، ١م، دار الصديق، الجبيل، ١٩٩٩م. ص٣٨.

[٢] الألباني، **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة،** ج١٣، ص٢٥٥.

[٣] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة،** ج٧، ص١٤١٤.

[٤] ابن حجر، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر،** ص١٢٩-١٣٠.

ويقول عبد الحق الدهلوي :

" فما روي قبل الاختلاط والاختلال متميزاً عما رواه بعد هذه الحال قبل، وإن لم يتميز توقف، وإن اشتبه فكذلك، **وإن وجد لهذا القسم متابعات وشواهد ترقى من مرتبة الرد إلى القبول والرجحان** ".[1]

أما الشيخ الألباني – رحمه الله – فأنا أذكر من عمله ما يؤكد سيره في طريق أهل العلم بالحديث، ممن يقوون حديث المختلط.

- **المثال الأول :** خرّج – رحمه الله – حديث :

" **قولوا : ما شاء الله ثم شئت، وقولوا : ورب الكعبة** ".

وساقه من طريق : **المسعودي،** عن (معبد)[2] بن خالد، عن عبد الله بن يسار، عن قتيلة بنت صيفيّ – امرأة من جهينة - ... به.

ثم قال – رحمه الله - :

" المسعودي : كان اختلط[3]، لكن تابعه مسعر، عن معبد بن خالد به.

أخرجه النسائي...[4] بإسناد صحيح ". [5]

- **المثال الثاني:** خرّج الشيخ حديث :

" **ألا أخبركم برجالكم من أهل الجنة ؟ : النبي في الجنة، والصديق في الجنة، والشهيد في الجنة، والمولود في الجنة، والرجل يزور أخاه في ناحية المصر لا يزوره إلا لله - عز وجل - ، و**

---

[1] الدهلوي، عبد الحق بن سيف الدين بن سعد الله البخاري، **مقدمة في أصول الحديث،** ط٢، ١م، (تحقيق سلمان الحسني الندوي)، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٩٨٦م. ص٧٣.

[2] في الأصل : " سعيد " ، وهو خطأ، والتصويب من المصادر التي أحال إليها الشيخ.

[3] انظر ترجمته:

ابن حبان، **كتاب المجروحين،** ج٢، ص٤٨.

ابن الكيال، **الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات،** ج١، ص٢٨٢.

[4] النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب (ت٣٠٣هـ)، **سنن النسائي،** ط٢، ٨م، (اعتنى به عبد الفتاح أبو غدة)، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٩٨٦م. كتاب الأيمان والنذور، باب الحلف بالكعبة، ح٣٧٧٣، ج٧، ص٦.

[5] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة،** ج١، ص٢٦٣.

نساؤكم من أهل الجنة : الودود، الولود، العؤود على زوجها، التي إذا غضب جاءت حتى تضع يدها في يد زوجها، وتقول: لا أذوق غمضاً حتى ترضى " .

وساق إسناده من طريق :

خلف بن خليفة، عن أبي هاشم الرماني، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس مرفوعاً.

ثم قال :

" وهذا إسناد رجاله ثقات رجال مسلم؛ غير أن **خلفاً** - وهو من شيوخ أحمد – كان اختلط في الآخر، ولا ندري أحدّث به قبل الاختلاط؛ فيكون صحيحاً، أو بعده؛ فيكون ضعيفاً ؟.

لكن للحديث شواهد يتقوى بها، كما يأتي بيانه ".[1]

ثم ذكر الشيخ للحديث :

١- طريقاً أخرى عن أبي هاشم، وذكر أن في إسنادها كذاباً. قال : " فلا يفرح بمتابعته ".[2]

٢- شاهداً فيه ضعيف، ولكنه قال عنه : " وأنا أرى أنه لا بأس به في الشواهد " .[3]

٣- شاهداً آخر شديد الضعف. قال عنه : " فلا يصلح شاهداً؛ لشدة ضعفه ".[4]

وعليه؛ فقد قوى الشيخ حديث المختلط بشاهد ضعيف فقط.

---

[1] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة،** ج١، ص٥٧٨.

[2] المصدر نفسه.

[3] المصدر نفسه، ج١، ص٥٨٠.

[4] المصدر نفسه.

المطلب الثالث
تقوية الشيخ الألباني حديث المتلقن

وقد جعلت الكلام على هذا المطلب في فرعين اثنين :

الفرع الأول: حديث المتلقن ضعيف عند المحدثين عامة، وعند الشيخ الألباني خاصة.

حدّ حديث المتلقن عند الشيخ الألباني هو الحدّ نفسه عند المحدثين الآخرين.

وهو **الحديث الذي في إسناده من كان يلقى إليه كلام غيره؛ فيحدث به، من غير أن يعلم أنه من حديثه ".**[١]

وحديث من هذا وصفه ضعيف عند المحدثين عامة.

يقول الخطيب البغدادي – رحمه ا - :

" باب : رد حديث من عرف بقبول التلقين ".[٢]

ويقول ابن الصلاح – رحمه ا - :

" لا تقبل رواية من عرف بالتساهل في سماع الحديث، أو إسماعه؛ كمن لا يبالي بالنوم في مجلس السماع، وكمن يحدث لا من أصل مقابل صحيح. **ومن هذا القبيل من عرف بقبول التلقين في الحديث ".**[٣]

أما الشيخ الألباني - رحمه ا - فيقول عن حديث فيه راو كان يتلقن :

" من أجل هذا التلقن؛ فإني لا أستطيع الحكم على إسناده بالصحة ".[٤]

ويقول عن أحد الرواة :

" ... فيه ضعف؛ من أجل أنه كان يتلقن ".[٥]

---

[١] الصنعاني، **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار،** ج٢، ص٢٥٧. وانظر معنى هذا : أحمد شاكر، **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث،** ج١، ص٢٨٠.

[٢] الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية،** ص١٤٩.

[٣] ابن الصلاح، **علوم الحديث،** ص١١٩.

[٤] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة،** ج٧، ص٥٦٥.

[٥] الألباني، **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة،** ج٧، ص٧، ص٤٣٢.

الفرع الثاني: حديث المتلقن صالح للتقوية عند المحدثين عامة، وعند الشيخ الألباني خاصة.

إن حال حديث المتلقن حال غيره من أحاديث سيئي الحفظ، والمختلطين: حديثهم ضـعيف ضـعفاً يسيراً، قابل للانجبار والاعتضاد.

فالتلقين علة في حفظ الراوي وضبطه. ومن اتصف بقبول التلقين : انخرمت به الثقة وبضبطه.[١]

قال ابن الجوزي – رحمه ا - :

" قوم غاب عليهم السلامة والغفلة، ثم انقسم هؤلاء؛ فمنهم من كان يلقن فيتلقن، ويقال له: قل؛ فيقول ".[٢]

وغاية ما في حديث المتلقن : أنه قد اختلط صحيح صحيثه بسقيمه؛ فإذا جاء من يتابعه على خبره – ممن هو في درجة ضعفه، أو كان أعلى منه – دل ذلك على أن خبره ذاك مستقيم، ومـن صـحيح حديثه.

والشيخ الألباني - رحمه ا - يقوي حديث المتلقن بالشروط المعروفة.

وأذكر من عمله ما يشهد لذلك.

- **المثال الأول :** خرّج – رحمه ا – حديث :

"**لِيأْكل أحدكم بيمينه، وليشرب بيمينه، وليأخذ بيمينه، وليعط بيمينه؛ فإن الشيطان يأكل بشـماله، ويشرب بشماله، ويعطي بشماله، ويأخذ بشماله " .**

وساق إسناده من طريق :

هشام بن عمار، عن الهقل بن زياد، عن هشام بن حسان، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سـلمة، عن أبي هريرة مرفوعاً.

ثم قال عن رجاله :

" كلهم ثقات من رجال الشيخين، غير هِقْل بن زياد، فهو من رجال مسلم فقط، **وهشام - يعني ابن عمار - ، فمن رجال البخاري وحده، لكن فيه ضعف. قال الحافظ في " التقريب " :**

" صدوق مقرئ، كبر؛ فصر يتلقن ".[٣]

---

[١] العراقي، **التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح،** ص١٣٢.

[٢] ابن الجوزي، **الموضوعات،** ج١، ص٣٦.

[٣] ابن حجر، **تقريب التهذيب،** ص٥٧٣. وانظر :

ابن الكيال، **الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات،** ص٤٢٤.

لكن الحديث صحيح - إن شاء ا - ؛ فقد جاء مفرقاً من طرق أخرى...".[١]

ثم ذكر الشيخ للحديث :

١- طريقاً أخرى بلفظ مختصر. وفي إسنادها سيئ حفظ.

٢- شاهداً مرسلاً بنحوه.

٣- شاهداً آخر صحيحاً بنحوه. وذكر له روايات عدة.

٤- شاهداً آخر صحيحاً مختصراً.

- **المثال الثاني :** خرّج – رحمه ا – حديث :

" ما من أيام أعظم عند ا ، ولا أحب إليه العمل فيهن من أيام العشر؛ فأكثروا فيهن من التسبيح، والتحميد، والتكبير، والتهليل ".

وساق إسناده من طريق :

يزيد بن أبي زياد، عن مجاهد، عن ابن عباس، مرفوعاً.

ثم قال :

" يزيد بن أبي زياد، وهو الكوفي، فيه ضعف. قال الحافظ في " التقريب " :

" ضعيف، كبر، فتغير، صار يتلقن ".[٢]...

ولكني وجدت لحديث يزيد شاهداً عن أبي هريرة رفعه ... من طريق:

أحمد بن نيزك الطوسي، عن الأسود بن عامر ، عن صالح بن عمر الواسطي، عـن محمـد بـن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة...

وهذا سند حسن؛ لولا أني لم أعرف ابن نيزك هذا!...".[٣]

---

[١] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة،** ج٣، ص٢٣٨.

[٢] ابن حجر، **تقريب التهذيب،** ص٦٠١. وانظر :

ابن الكيال، **الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات،** ص٥٠٩.

[٣] الألباني، **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل،** ج٣، ص٣٩٨-٣٩٩. بتصرف.

الفصل الثالث

تقوية الحديث الضعيف بغير تعدد طرقه عند المحدثين عامة، وعند الشيخ الألباني خاصة

تمهيد

إن الميدان المشهور الذي يلجه المحدثون لتقوية الحديث الضعيف هو البحث في تعدد طرقه.

وقد رأينا فيما تقدم غُنية عن إقامة البرهان على ذلك.

ومع ذلك؛ فقد وجد ميدان آخر، هو أضيق من ذلك الميدان، وأقل وروداً، استعمله المحدثون – ومنهم الشيخ الألباني – لتقوية الحديث الضعيف.

وهذا الميدان يعنى بالنظر إلى **القرائن التي تحتف بالخبر الضعيف من خارجه، ولا يكون لها تعلق بطرقه وأسانيده.**

إن حصول العلم بصدق الخبر أو كذبه لا يتوقف على مجرد النظر في رواته ونقلته؛ وذلك أن من الأخبار ما لا تتوقف معرفة صدقه أو كذبه على نقلته أصلاً.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه ا - :

" الخبر: إما أن يعلم صدقه أو كذبه أو لا.

الأول: ما علم صدقه، وهو في غالب الأمر بانضمام القرائن إليه:

إما رواية من لا يقتضي العقل تعمدهم وتواطؤهم على الكذب.

أو احتفاف قرائن به.

وهو(أي : ما علم صدقه) على ضربين :

أحدهما: ضروري، ليس للنفس في حصوله كسب. **ومنه ما تلقته الأمة بالقبول، وأجمعوا على العمل به، أو استندوا إليه في العمل؛** لأنه لو كان باطلاً لم يعملوا به؛ لامتناع اجتماعهم على الخطأ. وهو – أي : الخبر – لا يضره كونه بنفسه لا يفيد العلم؛ كالحكم المجمع عليه المستند إلى قياس واجتهاد ورأي؛ لأن الظن والقطع من عوارض اعتقاد الناظر بحسب ما يظهر له من الأدلة...

الثاني من أنواع الخبر : ما يعلم كذبه، أو بتكذيب العقل الصريح، أو الكتاب، أو السنة، أو الإجماع، أو غير ذلك عند أقسام تلك التأويلات – وهو كثير - ، أو بقرائن.

والقرائن في البابين - يعني باب التصحيح والتضعيف - لا تحصل محققة إلا لذي دراية بهذا الشأن؛ وإلا فغيرهم جهلة به.

الثالث : المحتمل، وينقسم إلى مستفيض وغيره، وله درجات؛ فالخبر الذي رواه الصديق والفاروق لا يساوي ما رواه غيرهما من أصاغر الصحابة وقليل الصحبة ".[١]

وقضية القرائن الموجبة لصدق الخبر، أو لكذبه من الأمور التي راعاها العلماء في نواح شتى؛ بل هي مقدمة عندهم على مجرد الإسناد. من ذلك : لو جاء خبر بسند ظاهره الصحة يحمل في طياته شيئاً من محالات العقول؛ فهنا يرد الخبر لمخالفته العقل، أو كان الخبر فيه ما لا يليق صدوره عن النبي – صلى ا عليه وسلم - ؛ فهذا يرده الشرع والعقل، ولو جاء بسند صحيح.

ولكن العبرة في ذلك بالرجوع إلى أهل الشأن والدراية، لا لكل أحد.

ثم ليعلم أن القرائن تفيد في تصحيح معنى الخبر، وتفيد في تصحيح نسبته؛ فالقرائن تفيد في معرفة صدق الخبر أو كذبه من جهة معناه، كما تفيد من جهة تحقيق صحة نسبته إلى النبي – صلى ا عليه وسلم - .

والمقصود هنا : التنبيه على أثر القرائن في العلم بصدق الخبر أو كذبه؛ إذ من هذه القرائن طرق طرقوها، ومسالك سلكوها في تقوية الحديث الضعيف؛ كموافقة القرآن العظيم، أو الإجماع، أو تداوله وشهرته بين العلماء، أو نحو ذلك من المسالك والطرق التي يسلكها العلماء لتقوية الحديث الضعيف الإسناد.[٢]

ويقول شيخ الاسلام في موضع آخر – رحمه ا - :

" ولتصحيح الحديث وتضعيفه أبواب تدخل، وطرق تسلك، ومسالك تطرق ".[٣]

وبعد، فقد رأيت أن أجعل هذا الفصل في مبحثين اثنين :

المبحث الأول : تقوية الحديث الضعيف بغير تعدد طرقه عند المحدثين.

وتحته مطالب.

المبحث الثاني : تقوية الحديث الضعيف بغير تعدد طرقه عند الشيخ الألباني.

وتحته مطالب.

---

[١] ابن تيمية، **مجموع الفتاوى،** ج١٨، ص٤٤-٤٥. بتصرف.

[٢] بازمول، **تقوية الحديث الضعيف بين المحدثين والفقهاء،** ص٢٦٢. بتصرف. وقد أفدت منه جملة مما يخص المحدثين عامة من هذا الفصل.

[٣] ابن تيمية، **مجموع الفتاوى،** ج١٨، ص٤٧.

المبحث الأول

تقوية الحديث الضعيف بغير تعدد طرقه عند المحدثين

المطلب الأول

تقوية المحدثين الحديث الضعيف بشاهد من القرآن العظيم، أو بالإجماع، أو بموافقة أصول الشريعة، أو باشتهاره بين العلماء

قد يأتي حديث ضعيف السند، ولكن معناه تشهد له آية من كتاب الله – عز وجل - ، أو يشهد له إجماع من العلماء، أو أصل من أصول الشريعة، أو جريان عمل العلماء عليه، وتلقيهم له بالقبول، **فهنا يتقوى معنى الحديث بذلك.**

وتقوية الحديث، بمعنى ثبوت نسبته إلى النبي – صلى الله عليه وسلم - ، بهذا المسلك على إطلاقه تجري على طريقة الفقهاء لا المحدثين؛ لأن أسباب الضعف عند الفقهاء محصورة، وجلها منوط بمراعاة ظاهر الشرع، وعند أئمة النقل أسباب اخرى مرعية عندهم، وهي عند الفقهاء غير معتبرة.[1]

قيل للإمام أحمد – رحمه الله - :

" تأخذ بحديث : " **كل الناس أكفاء، إلا حائكاً، أو حجاماً** " وأنت تضعفه ؟! فقال :

إنما نضعف إسناده، ولكن العمل عليه ".[2]

وسئل عن حديث معمر، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، عن النبي – صلى الله عليه وسلم - : أن غيلان أسلم وعنده عشر نسوة. قال : **ليس بصحيح، والعمل عليه،** كان عبد الرزاق يقول : معمر عن الزهري مرسلاً.[3]

وقال عبد الحق الإشبيلي – معتذراً عن إيراده بعض الأحاديث المعتلة :

" أو يكون حديث تعضده آية ظاهرة البيان من كتاب الله تعالى؛ فإنه وإن كان معتلاً أكتبه؛ لأن معه ما يقويه ويذهب علته ".[4]

---

[1] الحازمي، أبو بكر محمد بن موسى(ت٥٨٤هـ)، **شروط الأئمة الخمسة (مطبوع ضمن ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث)،** ١م، ط١، (اعتنى به عبد الفتاح أبو غدة)، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٩٩٧م. ص١٧٣.

[2] ابن تيمية، **المسودة في أصول الفقه،** ص٢٤٦-٢٤٧.

[3] المصدر نفسه، ص٢٤٧.

[4] ابن الخراط، أبو محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الإشبيلي(ت٥٨٢هـ)، **الأحكام الوسطى،** (تحقيق حمدي السلفي)، مكتبة الرشد، الرياض،١٩٩٦م. ج١، ص٧٠.

وقال أبو الحسن بن الحصّار :

" قد يعلم الفقيه صحة الحديث – إذا لم يكن في سنده كذاب – بموافقة آية من كتاب ا تعـالى، أو بعض أصول الشريعة؛ فيحمله ذلك على قبوله والعمل به ".[1]

وتقدم آنفاً قول شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه ا - :

" الخبر: إما أن يعلم صدقه أو كذبه أو لا.

الأول: ما علم صدقه، وهو في غالب الأمر بانضمام القرائن إليه:

إما رواية من لا يقتضي العقل تعمدهم وتواطؤهم على الكذب.

أو احتفاف قرائن به.

وهو(أي : ما علم صدقه) على ضربين :

أحدهما: ضروري، ليس للنفس في حصوله كسب. **ومنه ما تلقته الأمة بالقبول، وأجمعـوا علـى العمل به، أو استندوا إليه في العمل؛** لأنه لو كان باطلاً لم يعملوا به؛ لامتنـاع اجتمـاعهم علـى الخطأ. وهو – أي : الخبر – لا يضره كونه بنفسه لا يفيد العلم؛ كالحكم المجمع عليه المستند إلـى قياس واجتهاد ورأي؛ لأن الظن والقطع من عوارض اعتقاد الناظر بحسب مـا يظهـر لـه مـن الأدلة...

الثاني من أنواع الخبر : ما يعلم كذبه، أو بتكذيب العقـل الصـريح، أو الكتـاب، أو السـنة، أو الإجماع، أو غير ذلك عند أقسام تلك التأويلات – وهو كثير - ، أو بقرائن.

والقرائن في البابين - يعني باب التصحيح والتضعيف - لا تحصل محققة إلا لذي درايـة بهـذا الشأن؛ وإلا فغيرهم جهلة به.

الثالث : المحتمل، وينقسم إلى مستفيض وغيره، وله درجات؛ فالخبر الذي رواه الصديق والفاروق لا يساوي ما رواه غيرهما من أصاغر الصحابة وقليل الصحبة ".[2]

ويقول تلميذه ابن قيم الجوزية – رحمه ا - :

" والمرسل إذا اتصل به عمل، وعضده قياس، أو قول صحابي، أو كان مرسِله معروفـاً باختيـار الشيوخ ورغبته عن الرواية عن الضعفاء والمتروكين ونحو ذلك - مما يقتضي قوته- ، عمل بـه ".[3]

وقال الحافظ ابن حجر- رحمه ا - :

---

[1] السيوطي، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، ج١، ص٦٨.

[2] ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**، ج١٨، ص٤٤-٤٥. بتصرف.

[3] ابن قيم الجوزية، أبو عبد ا محمد بن أبي بكر الزرعي(ت٧٥١هـ)، **زاد المعاد في هدي خير العباد**، ط٧، ٦م، (تحقيق شعيب الأرناؤوط وعبد القادر الأرناؤوط)، مؤسسة الرسالة، بيروت. ج١، ص٣٧٩.

" من جملة صفات القبول التي لم يتعرض لها شيخنا أن يتفق العلماء على العمل بمدلول حديث، فإنه يقبل حتى يجب العمل به.

وقد صرح بذلك جماعة من أئمة الأصول.

ومن أمثلته قول الشافعي - رضي ا عنه - : "وما قلت من أنه " **إذا غير طعم الماء وريحه ولونه** " يروى عن النبي - صلى ا عليه وسلم - من وجه لا يثبت أهل الحديث مثله، ولكنه قول العامة لا أعلم بينهم فيه خلافاً ".[1]

وقال في حديث: " **لا وصية لوارث** " : " لا يثبته أهل العلم بالحديث، ولكن العامة تلقته بالقبول وعملوا به حتى جعلوه ناسخاً لآية الوصية للوارث "[2] .".[3]

وقد قال الإمام الشافعي في موضع آخر:

" ووجدنا أهل الفتيا ومن حفظنا عنه من أهل العلم بالمغازي من قريش وغيرهم لا يختلفون في أن النبي - صلى ا عليه وسلم - قال عام الفتح: " **لا وصية لوارث...** " . وكان نقل عامة عن عامة، وكان أقوى في بعض الأمر من نقل واحد عن واحد، وكذلك وجدنا أهل العلم عليه مجتمعين. وقد روى بعض الشاميين حديثاً ليس مما يثبته أهل الحديث، فيه أن بعض رجاله مجهولون؛ فرويناه عن النبي - صلى ا عليه وسلم – منقطعاً. **وإنما قبلناه بما وصفت من نقل أهل المغازي وإجماع العامة عليه** ".[4]

ومما ينبغي التنبه له في كل ما سبق ذكره أن جميع هذه القرائن التي ذكرها العلماء تقوي معنى الحديث الذي تشهد له، ولا تقوي نسبته إلى النبي - صلى ا عليه وسلم - ؛ إذ لا يلزم من صحة المعنى صحة النسبة. وهذا أمر مهم جداً ينبغي على الباحث إدراكه. وقد تتقوى النسبة إلى الرسول - صلى ا عليه وسلم - إذا صرح العلماء بقبولهم للفظه، لا مجرد تداولهم لمعناه وقبوله.

قال ابن عبد البر – رحمه ا – عن حديث رواه الإمام مالك بلاغاً :

---

[1] الشافعي، محمد بن إدريس (ت٢٠٤هـ)، **الأم**، ط٢، ٨م، (تحقيق محمد زهري النجار)، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٣م. ج١، ص٢٧. بمعناه.

[2] المصدر نفسه، ج١، ص١١٨. بمعناه.

[3] ابن حجر، **النكت على كتاب ابن الصلاح**، ج١، ص٤٩٥.

[4] الشافعي، **الرسالة**، ص١٤٠.

" وهذا الحديث محفوظ عن ابن مسعود، كما قال مالك، وهو عند جماعة العلماء أصل تلقوه بالقبول وبنوا عليه كثيراً من فروعه واشتهر عندهم بالحجاز والعراق شهرة يستغنى بها عن الإسناد، كما اشتهر عندهم قوله - عليه السلام - " **لا وصية لوارث** " .

ومثل هذا من الآثار التي قد اشتهرت عند جماعة العلماء استفاضة يكاد يستغنى فيها عن الإسناد لأن استفاضتها وشهرتها عندهم أقوى من الإسناد ".[١]

قال الحافظ ابن رجب – رحمه الله – عن حديث :

" **لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعاً لِما جئت به ".**[٢]

" تصحيح هذا الحديث بعيد جداً من وجوه ... (وذكرها، ثم قال :)

وأما معنى الحديث: فهو أن الإنسان لا يكون مؤمناً كامل الإيمان الواجب حتى تكون محبته تابعة لما جاء به الرسول – صلى الله عليه وسلم - من الأوامر والنواهي وغيرها، فيحب ما أمر به، ويكره ما نهى عنه.

وقد ورد القرآن بمثل هذا في غير موضع.

قال تعالى : { **فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم، ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً** }.[٣]

وقال تعالى : { **وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم** }.[٤]

وذم سبحانه من كره ما أحبه الله وأحب ما كرهه الله .

قال الله تعالى : { **ذلك بأنهم كرهوا ما أنزل الله فأحبط أعمالهم** }.[٥]

وقال تعالى : { **ذلك بأنهم اتبعوا ما أسخط الله وكرهوا رضوانه فأحبط أعمالهم** }.[٦] ".[٧]

وأذكر الآن أمثلة أخرى من عمل العلماء تشهد لما سبق تقريره :

---

[١] ابن عبد البر، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد،** ج٢٤ن ص٢٩٠.

[٢] انظر تخريجه في :

الألباني، ظلال الجنة في تخريج السنة، ج١، ص٧.

[٣] سورة النساء، آية (٦٥).

[٤] سورة الأحزاب، آية (٣٦).

[٥] سورة محمد، آية (٩).

[٦] سورة محمد، آية(٢٨).

[٧] ابن رجب، **جامع العلوم والحكم،** ص٣٨٧-٣٨٨.

- المثال الأول : حديث شعبة، عن أبي عون، عن الحارث بن عمرو، **عن أناس من أصحاب معاذ،** عن معاذ :

أن رسول ا – صلى ا عليه وسلم - لما بعثه إلى اليمن، قال : " **كيف تصنع إن عـرض لـك قضاء** ؟ ". قال : أقضي بما في كتاب ا . قال : " **فإن لم يكن في كتـاب ا** ؟ ". قـال : فبسـنّة رسول ا – صلى ا عليه وسلم - . قال : " **فإن لم يكن في سنة رسول ا - صلى ا عليـه وسلم - ؟ ".** قال: أجتهد رأيي لا آلو. قال: فضرب رسـول ا – صـلى ا عليـه وسـلم - صدري، ثم قال :

" **الحمد الذي وفق رسول رسول ا لما يرضي رسول ا - صلى ا عليه وسلم** – ".[1]

قال ابن القيم – رحمه ا - :

" **فهذا حديث وإن كان عن غير مسمين، فهم أصحاب معاذ؛ فلا يضره ذلك؛ لأنه يدل على شـهرة الحديث** وأن الذي حدث به : الحارث بن عمرو، عن جماعة من أصحاب معاذ لا واحد منهم، وهذا أبلغ في الشهرة من أن يكون عن واحد منهم لو سمي، كيف وشهرة أصحاب معاذ بـالعلم والـدين والفضل والصدق بالمحل الذي لا يخفى. ولا يعرف في أصحابه متهم، ولا كذاب، ولا مجروح؛ بل أصحابه من أفاضل المسلمين وخيارهم لا يشك أهل العلم بالنقل في ذلك؟ ، كيف وشعبة حامل لواء هذا الحديث؟. وقد قال بعض أئمة الحديث : إذا رأيت شعبة في إسناد حديث فاشدد يديك به.

قال أبو بكر الخطيب :

" وقد قيل إن عبادة بن نسي رواه عن عبد الرحمن بن غَنْم عن معاذ، وهذا إسناد متصل ورجالـه معروفون بالثقة، **على أن أهل العلم قد نقلوه واحتجوا به؛ فوقفنا بذلك على صحته عنـدهم، كمـا وقفنا على صحة قول رسول ا - صلى ا عليه وسلم - " لا وصية لوارث "، وقولـه فـي البحر: " هو الطهور ماؤه الحل ميتته " ، وقوله: " إذا اختلف المتبايعان في الثمن والسلعة قائمة تحالفا وترادا البيع "، وقوله : " الدية على العاقلة ".**

---

[1] وقد حكم الشيخ الألباني على هذا الحديث بأنه منكر.

الألباني، **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة**، ج٢، ص٢٧٣.

وإن كانت هذه الأحاديث لا تثبت من جهة الإسناد، ولكن لما تلقتها الكافة عن الكافة غنوا بصحتها عندهم عن طلب الإسناد لها؛ فكذلك حديث معاذ لما احتجوا به جميعا غنوا عن طلب الإسناد له "[1].ا.ه".[2]

- **المثال الثاني :** حديث : " **كتب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إلى مجوس يعرض عليهم الإسلام؛ فمن أسلم قُبل منه، ومن أبى ضربت عليه الجزية؛ على أن لا يؤكل لهم ذبيحة، ولا تنكح لهم امرأة** ".

قال الإمام البيهقي – رحمه الله - :

" هذا مرسل، **وإجماع أكثر المسلمين عليه يؤكده ".[3]**

- **المثال الثالث :** حديث : " **لا ضرر ولا ضرار** ".

قال عنه ابن الصلاح – رحمه الله - :

" وقول أبي داود : " إنه من الأحاديث التي يدور الفقه عليها " يشعر بكونه غير ضعيف ".[4]

- **المثال الرابع:** حديث صلاة التسابيح.

قال البيهقي- رحمه الله - :

" كان عبد الله بن المبارك يفعلها، وتداولها الصالحون بعضهم عن بعض، وفيه تقوية للحديث المرفوع ".[5]

---

[1] الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت(ت٤٦٣ه)، **الفقيه والمتفقه،** ط٢، ٢م، (تحقيق إسماعيل الأنصاري)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٠م. ج١، ص١٨٩.

[2] ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الزرعي(ت٧٥١ه)، **إعلام الموقعين عن رب العالمين،** ٤م، (تحقيق طه عبد الرؤوف سعد)، دار الجيل، بيروت،١٩٧٣م. ج١، ص٢٠٣.

[3] البيهقي، **السنن الكبرى،** ج٩، ص١٩٢.

[4] ابن رجب، **جامع العلوم والحكم**، ص٣٠٤.

[5] البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين(ت٤٥٨ه)، **الجامع لشعب الإيمان،** ط١، (تحقيق عبد العلي عبد الحميد حامد)، الدار السلفية، بومباي، ١٩٨٦م. ج٢، ص٥٠٧.

المطلب الثاني

تقوية المحدثين الحديث الضعيف بقول الصحابي

يقول الإمام الشافعي – رحمه ا – في الحوار الذي نقله بينه وبين محاوره :

" فقال فهل تقوم بالحديث المنقطع حجة على من علمه ؟ وهل يختلف المنقطع ؟ أو هو وغيره سواء ؟ .

قال الشافعي : فقلت له : المنقطع مختلف؛ فمن شاهد أصحاب رسول ا من التابعين؛ فحدث حديثا منقطعاً عن النبي، اعتبر عليه بأمور:

منها : أن ينظر إلى ما أرسل من الحديث؛ فإن شركه فيه الحفاظ المأمونون؛ فأسندوه إلى رسول ا بمثل معنى ما روى، كانت هذه دلالة على صحة من قبل عنه وحفظه.

وأن انفرد بإرسال حديث لم يشركه فيه من يسنده قبل ما ينفرد به من ذلك. ويعتبر عليه بأن ينظر: هل يوافقه مرسل غيره ممن قبل العلم عنه من غير رجاله الذين قبل عنهم؛ فإن وجد ذلك كانت دلالة يقوي به مرسله وهي أضعف من الاولى.

وإن لم يوجد ذلك : نظر إلى بعض ما يروى عن بعض أصحاب رسول ا قولاً؛ له فإن وجد يوافق ما روى عن رسول ا كانت هذه دلالة على أنه لم يأخذ مرسله إلا عن أصل يصح - إن شاء ا - .

وكذلك ان وجد عوام من أهل العلم يفتون بمثل معنى ما روى عن النبي.

قال الشافعي : ثم يعتبر عليه بأن يكون إذا سمى من روى عنه لم يسمّ مجهولاً، ولا مرغوباً عن الرواية عنه؛ فيستدل بذلك على صحته فيما روى عنه.

ويكون إذا شرك أحداً من الحفاظ في حديث لم يخالفه، فإن خالفه وجد حديثه أنقص؛ كانت في هذه دلائل على صحة مخرج حديثه.

ومتى ما خالف ما وصفتُ أضر بحديثه حتى لا يسع أحداً منهم قبول مرسله.

قال : وإذا وجدت الدلائل بصحة حديث بما وصفت أحببنا أن نقبل مرسله.

ولا نستطيع أن نزعم أن الحجة تثبت به ثبوتها بالمتصل.

وذلك أن معنى المنقطع مغيب، يحتمل أن يكون حمل عن من يرغب عن الرواية عنه إذا سمي وإن بعض المنقطعات - وان وافقه مرسل مثله - فقد يحتمل أن يكون مخرجها واحداً من حيث لو سمي لم يقبل، وأن قول بعض أصحاب النبي - إذا قال برأيه لو وافقه - يدل على صحة مخرج الحديث دلالة قوية إذا نُظر فيها، ويمكن أن يكون إنما غلط به حين سمع قول بعض أصحاب النبي يوافقه، ويحتمل مثل هذا فيمن وافقه من بعض الفقهاء ". [1]

---

[1] الشافعي، **الرسالة**، ص٤٦١-٤٦٥.

وقال ابن القيم – رحمه ا - :

" والمرسل إذا اتصل به عمل، وعضده قياس، **أو قول صحابي،** أو كان مرسِله معروفـاً باختيـار الشيوخ ورغبته عن الرواية عن الضعفاء والمتروكين ونحو ذلك - مما يقتضي قوته- ، عمل بـه ."[1]

وقول الصحابي لا يخرج عن الأحوال التالية :

- أن يكون مما لامجال للرأي والاجتهاد فيه؛ ففي هذه الحال قوله إذا ثبت عنه، يقوي الحديث الضعيف؛ فيصحح معناه، ويصحح نسبته؛ إذ ذلك بمثابة التقوية بالشواهد والمتابعـات؛ لأن ما لا مجال للرأي فيه والاجتهاد من أقوال الصحابة له حكم الرفع؛ فهـو مرفـوع حكمـاً موقوف لفظاً.
- أن يكون قوله مما لا يعلم له مخالف فيه، أو هو قول عامة الصحابة. فهنا قول الصـحابي يقوي معنى الحديث الضعيف. وفي تصحيح نسبته إلى الرسول – صلى ا عليه وسـلم – وقفة، إلا أن يأتي ما يشير إلى أن مستند ذلك هذه الرواية؛ إذ حكم قول الصحابي الـذي لا مخالف له، أو قوله الذي هو قول عامة الصحابة هو حكم الإجماع، وورود الإجماع بمعنى حديث ضعيف لا يقتضي صحة نسبة الحديث إلى رسول – صلى ا عليه وسلم- . غايتـه أن يصحح معناه، بخلاف لو جاء الإجماع مستنداً إلى هذا الحديث؛ فإن الحديث يثبت، ولـو لم يأت إلا بسند ضعيف، ويكون الإجماع هو الحجة في ثبوت الحديث.
- أن يكون قوله مما قد خالفه فيه غيره من الصحابة، فهنا قوله يقوي معنى الحديث الضعيف الذي وافقه، ولا يصحح نسبته إلى رسول ا – صلى ا عليـه وسـلم - ، وذلـك عنـد المحدثين، أما عند الفقهاء : فإن غاية نظر الفقيه موافقة الحـديث للشـرع، وورود قـول الصحابي بموافقة هذا الحديث الضعيف يقويه عنده، ويجعل لمعنى الحـديث أصـلاً فـي الشرع.

ومن ثم يظهر سبب كون المحدثين يعلون الحديث المرفوع بالوقف على الصحابي، بينما الفقهـاء لا يعدون ذلك علة؛ لأن مراد الفقيه تصحيح معناه، ومراد المحدث تصحيح معناه وتصحيح نسبته.[2]

ومحل هذه التقوية إذا لم يعارضه ما هو أقوى منه.

قال الإمام البيهقي – رحمه ا - :

---

[1] ابن قيم الجوزية، **زاد المعاد في هدي خير العباد**، ج١، ص٣٧٩.

[2] بازمول، **تقوية الحديث الضعيف بين المحدثين والفقهاء**، ص٣٣٠.

" المنقطع إذا انضم إليه غيره، أو إذا انضم إليه قول الصحابة... ولم يعارضه ما هو أقوى منه؛ فإنا نقول به ".[١]

وقال – رحمه ا – عن حديث مرفوع مرسل في قضاء رمضان متفرقاً :

" هذا وإن كان مرسلاً، فإذا انضم إلى ما روينا فيه عن الصحابة، وإلى ظاهر الآية صار قوياً ".[٢]

يشير إلى قوله تعالى :

{ **شَهر رمضان الذِي أُنْزِلَ فِيهِ القُرآن هدى لِلناس وبينَاتٍ مِن الْهدى والفُرقان فَمن شَـهد مِـنْكُم الشهر فَلْيصمه ومن كَان مرِيضا أَو علَى سفَرٍ فَعِدةٌ مِن أَيامٍ أُخَر يرِيد الله بِكُم الْيسر ولَا يرِيد بِكُم الْعسر ولِتُكْمِلُوا الْعِدةَ ولِتُكَبروا الله علَى ما هداكُم ولَعلَّكُم تَشْكُرون** }.[٣]

---

[١] البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين(ت٤٥٨هـ)، **معرفة السنن والآثار**، ط١، (تحقيق سـيد كسـروي)، دار الكتـب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م. ج١، ص٢٢٩.

[٢] المصدر نفسه، ج٣، ص٤٠٦.

[٣] سورة البقرة، آية (١٨٥).

المطلب الثالث

تقوية المحدثين الحديث الضعيف بالقياس، أو بموافقة الواقع التاريخي

الفرع الأول : تقوية المحدثين الحديث الضعيف بالقياس.

قال ابن القيم – رحمه ا - :

" والمرسل إذا اتصل به عمل، أو قول صحابي، أو كان مرسِله معروفاً باختيار الشيوخ ورغبته عن الرواية عن الضعفاء والمتروكين ونحو ذلك - مما يقتضي قوته- **وعضده قياس**، عمل به ".[1]

ولعل هذا هو ما عناه بعض أهل الرأي من تجويزهم نسبة ما وافق القياس الجلي إلى رسول ا – صلى ا عليه وسلم - ، فيما ذكره عنهم أبو العباس القرطبي – رحمه ا - .[2]

فكأنهم استلزموا من صحة معنى الحديث الذي وافقه قياس جلي أن تكون نسبته إلى النبي – صلى ا عليه وسلم - صحيحة .

والحق: إن تقوية الحديث بهذه الطريقة تصحح معناه، وتدل على أن له اصلاً في الشرع، ولكن لا تصحح نسبته إلى النبي – صلى ا عليه وسلم - !

وتقوية الحديث بهذه الطريقة تجري على طريقة الفقهاء، لا المحدثين؛ لأن الفقهاء يهتمون بالمعاني، والمحدثون يهتمون بصحة المعنى وصحة النسبة كما تقدم ذكره.[3]

الفرع الثاني : تقوية المحدثين الحديث الضعيف بموافقة الواقع التاريخي.

موافقة الحديث الضعيف للواقع التاريخي لا تصحح نسبته إلى الرسول – صلى ا عليه وسلم - ؛ إذ لا تلازم بين صحة المعنى وصحة النسبة؛ إذ يحتمل أن صحة معناه ترجع إلى أمر آخر، ليس منها أن الرسول – صلى ا عليه وسلم – قاله.

---

[1] ابن قيم الجوزية، **زاد المعاد في هدي خير العباد**، ج١، ص٣٧٩.

[2] السيوطي، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، ج١، ص٢٨٤.

[3] بازمول، **تقوية الحديث الضعيف بين المحدثين والفقهاء**، ص٣٣٢.

وقد ذكر السيوطي – رحمه ا – حديثاً عن علي – رضي ا عنه - ، قال : قـال رسـول ا – صلى ا عليه وسلم - :

" **تكون مدينة بين الفرات ودجلة يكون فيها ملك بني العباس، وهي الزوراء، يكون فيهـا حـرب مفظعة، تُسبى فيها النساء، ويذبح فيها الرجال كما تذبح الغنم** " !!

قال السيوطي : " أخرجه الخطيب[1]، وقال : إسناده شديد الضعف... وقد وقعت هذه الحروب والذبح بعد موت الخطيب بأكثر من مائتي سنة!، **وذلك مما يقوي الحديث** " ![2]

والحديث شديد الضعف كما قال الخطيب، ورغم ذلك صححه السيوطي لموافقته الواقع التـاريخي، والحق أنه لا يتقوى به؛ إذ لا تلازم بين موافقة الحديث للواقع التاريخي وبين صحة نسبته.

---

[1] الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت(ت٤٦٣هـ)، **تاريخ بغداد**، ١٤م، دار الكتب العلميـة، بيـروت. ج١، ص٣٩.

[2] المتقي الهندي، علاء الدين علي بن حسام الدين(ت٩٧٥هـ)، **كنز العمال في سنن الأقوال والأفعـال**، ط٥، ١٦م، (تحقيق بكري حياني وصفوة السقا)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨١م. ج١١، ص١٦٢.

المبحث الثاني

تقوية الحديث الضعيف بغير تعدد طرقه عند الشيخ الألباني

إن نظرة الشيخ الألباني للحديث الضعيف الذي يريد تقويته تتجاوز البحث في تعدد طرقه والوقوف عند شواهده إلى النظر في معنى الحديث وفقهه وما يمكن أن يكون قرينة دالة على صحته – معنى أو نسبة - .

ولقد دهشت من كثرة الأحاديث الضعيفة التي يقويها الشيخ بالقرائن الخارجة عن البحث في تعـدد طرق الحديث الواحد، وهو بذلك يؤكد أنه ليس محدثاً فقط، وإنما يؤكد أنه محـدث فقيـه، وفقيـه محدث، قد جمع بين فني الحديث والفقه، وبين فني الرواية والدراية. وذلك فضـل ا يؤتيـه مـن يشاء.

يؤصل – رحمه ا – لذلك بمثل قوله عند تقويته أحد الأحاديث :

" إن هذا الحديث مثال صالح للحديث الضعيف الذي يتقوى بكثرة الطرق **وبغيرها ".**[1]

فأشار بقوله : " **وبغيرها** " إلى سلوكه طريق آخر لتقوية الحديث الضعيف غير البحث فـي تعـدد طرقه.

ومما ينبغي ذكره والتنبه له أن القرائن عند الشيخ الألباني في تقوية الحديث الضعيف لا تكـون أحياناً عمدة الشيخ الوحيدة في تقويته؛ بل تكون تابعة لطرق الحديث الذي يريد تقويته، فيسـوق الشيخ تلك القرائن لتدعم تقوية طرق الحديث له. وسيأتينا أمثلة من ذلك - إن شاء ا - .

ولقد جاء هذا المبحث الأخير من هذه الدراسة في هذه المطالب :

---

[1] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة**، ج١، ص٩٠٤.

المطلب الأول

تقوية الشيخ الألباني الحديث الضعيف بشاهد من القرآن العظيم

سئل – رحمه ا - :

هل (يصح) الاستشهاد للحديث الضعيف بالقرآن، ويعزى هذا الضعيف سنداً إلى الرسول – صلى ا عليه وسلم - ؛ لأن معناه يوافق ظاهر القرآن أو لا ؟ فأجاب :

" **أما اللفظ فلا يعزى، وأما المعنى فنعم، ما دام أن المعنى - كما ذكرت - وارد في القرآن الكريم ، فلا شك في صحته، أما إن الرسول - صلى ا عليه وسلم - تكلم بهذا، فهذا يحتاج إلى دعم آخر. وإذا كان السؤال مفروضاً بأنه لا يوجد إلا شهادة القرآن لمعناه، فمعناه إذاً صحيح دون لفظه. هذا الذي يبدو لي. وا أعلم ".**[1]

ثم سئل عن حديث ضعيف قواه بشاهد من القرآن، **وجزم بصحة نسبته** – على خلاف ما قرّر آنفاً - وهو حديث :

" **من وعده ا على عمل ثواباً، فهو منجز له، ومن وعده على عمل عقاباً فهو فيه بالخيار ".**

حيث إن الشيخ ضعف إسناده، ثم قال :

" والحديث مع ضعف إسناده، **فهو ثابت المتن عندي**؛ فإن شطره الأول يشهد له آيات كثيرة من القرآن الكريم؛ كقوله تعالى : { **لا يخلف ا وعده** }[2]، وقوله : { **ونتجاوز عن سيئاتهم في أصحاب الجنة وعد الصدق الذي كانوا يوعدون** }.[3]

وأما الشطر الآخر، فيشهد له حديث عبادة بن الصامت مرفوعاً بلفظ :

" ... **ومن عبد ا ... وسمع وعصى؛ فإن ا تعالى من أمره بالخيار، إن شاء رحمه، وإن شاء عذبه ".**".[4]

فأجاب الشيخ :

" هنا يبدو عامل من تلك العوامل التي تجعل بعض القواعد أو الضوابط ليس على إطلاقها، وهو وجود – هنا – شطرين: الشطر الأول: هو – كما ذكرنا – شاهده من القرآن، الشطر الثاني : شاهده في السنة، ولفظه قريب من لفظه. **فربما هذا الاقتران هو الذي أوحى - إذا صح التعبير - لذاك الكاتب! - يقصد نفسه - أن يقول ما قال. وا أعلم.**

---

[1] الألباني، **الدرر في مسائل المصطلح والأثر**، ص٩٩-١٠٠.

[2] سورة الروم، آية (٦).

[3] سورة الأحقاف، آية (١٦).

[4] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة**، ج٥، ص٥٩٥-٥٩٦.

وأما القاعدة: فكما ذكرنا آنفاً ".

ثم عرض عليه رأي ابن القطان في الموضوع؛ فقيل للشيخ :

اللفظ لا يعزى للنبي – صلى الله عليه وسلم - ، وأما المعنى فثابت بالقرآن؛ بمعنى العمل به، وهذا الذي رجحه ابن القطان كما ذكره الحافظ في " النكت "[1] : العمل بالحديث الضعيف إذا كان يوافق ظاهر القرآن. فقال الشيخ معقباً :

" **جميل جداً، وهذا لا بد منه ".**[2]

- مثال آخر:

حديث : " **لم يبعث الله نبياً إلا بلغة قومه ".**

هذا الحديث حكم الشيخ عليه بالضعف لانقطاعه. ثم قال :

" لكن الحديث صحيح قطعاً؛ لأنه يشهد له قوله تعالى :

{ **وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم** }[3]...".[4]

- **مثال آخر :**

حديث : " **اعبدوا الرحمن، وأطعموا الطعام، وأفشوا السلام، تدخلوا الجنة بسلام ".**

هذا الحديث فيه مختلط، لكن ذكر الشيخ أنه أُمن اختلاطه بعدم تفرده فيه؛ حيث رواه غيره؛ إلا الفقرة الأولى منه – " **اعبدوا الرحمن** " – فقد تفرد بها هذا المختلط. قال الشيخ عنها :

" وهي في غنية عن الاستشهاد لها – يعني بتعدد طرق الحديث – **لكثرة النصوص من الآيات والأحاديث التي وردت بلفظها ومعناها ".**[5]

- مثال آخر:

حديث : " **طائر كل إنسان في عنقه ".**

حكم الشيخ على إسناده بالضعف لسوء حفظ ابن لهيعة[6]، لكنه ذكر له متابعة في إسنادها انقطاع. ثم قال :

---

[1] ابن حجر، **النكت على كتاب ابن الصلاح**، ج١، ص٤٠٢.

[2] الألباني، **الدرر في مسائل المصطلح والأثر**، ص١٠٠-١٠٢.

[3] سورة إبراهيم، آية (٤).

[4] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة**، ج٧، ص١٥٢٠.

[5] المصدر نفسه، ج٢، ص١١٥.

[6] تقدمت الإشارة إلى من ترجمه.

" ولعل أحد الإسنادين يتقوى بالآخر، **والحديث صحيح على كل حال؛ فإنه مقتبس من قوله تعالى:**
{ وكلّ إنسان ألزمناه طائره في عنقه، ونخرج له يوم القيامة كتاباً يلقاه منشوراً }[١]."[٢]

---

[١] سورة الإسراء، آية (١٣).

[٢] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة،** ج٤، ص٥٣٤.

المطلب الثاني

تقوية الشيخ الألباني الحديث الضعيف بعمل النبي - صلى ا عليه وسلم - به، أو بشاهد موقوف له حكم الرفع، أو بما هو معلوم يقيناً

الفرع الأول: تقوية الشيخ الألباني الحديث الضعيف بعمل النبي - صلى ا عليه وسلم - به.

قد يكون هناك حديث ضعيف عند الشيخ الألباني، لكنه يجد أن النبي – صلى ا عليه وسلم – قد عمل بمقتضاه؛ فتكون هذه قرينة صالحة – عنده - يقوي بها الشيخ الألباني الحديث.

مثال ذلك: خرّج - رحمه ا – حديث :

" **الأذنان من الرأس** ".

وخلص إلى أنه حديث ضعيف من جميع طرقه، لكنه قال إنه صالح للتقوية بتعدد الطرق وبغيرها.[١]

ثم شرع في ذكر الأوجه التي يتقوى به الحديث.

وذكر منها – قوله - :

" خامساً : قد صح عمل النبي - صلى ا عليه وسلم - به من حديث المقدام بن معديكرب وابن عباس:

" **أنه مسح رأسه وأذنيه، ظاهرهما وباطنهما،...فلم يأخذ لهما ماء جديداً...**"."[٢]

ويقصد الشيخ بذلك أنه لمّا مسح النبي – صلى ا عليه وسلم – أذنيه، دل ذلك على أنهما داخلان في عموم الأمر بمسح الرأس في مثل قوله تعالى { **وامسحوا برؤوسكم ...** } الآية[٣]؛ إذ كان عمله – صلى ا عليه وسلم - مبيناً لقوله تعالى ومفسرّاً له.

وعليه؛ فيصلح هذا العمل من مسحه لأذنيه – صلى ا عليه وسلم – شاهداً لحديث :

" **الأذنان من الرأس** ".

- مثال آخر: ذكر الشيخ حديث :

---

[١] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة**، ج١، ص٩٠٤.

[٢] المصدر نفسه، ج١، ص٩٠٥.

[٣] سورة المائدة، آية (٦).

" **إذا حضرتم موتاكم فأغمضوا البصر؛ فإن البصر يتبع الروح، وقولوا خيراً؛ فإن الملائكة تـؤمن على ما قال أهل البيت ".**

ومال إلى تضعيفه. ثم قال :

" نعم، للحديث شاهد من حديث أبي سلمة في " صحيح مسلم " وغيره، دون قولـه : " **فأغمضـوا البصر "، وهو فيه من فعله -** صلى الله عليه وسلم - ... فهو به حسن – إن شاء الله تعالى – ".[1]

قلت: وهذا متن الحديث من " صحيح مسلم "[2] :

" عن أم سلمة، قالت : دخل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - على أبي سلمة، وقد شق بصره، **فأغمضه**، ثم قال :

" **إن الروح إذا قبض تبعه البصر "،** فضج ناس من أهله، فقال : " **لاتدعوا على أنفسكم إلا بخير؛ فإن الملائكة يؤمنون على ما تقولون "** ، ثم قال : " **اللهم اغفر لأبي سلمة، وارفع درجتـه فـي المهديين، واخلفه في عقبه في الغابرين، واغفر لنا وله يا رب العالمين، وافسح له فـي قبـره، ونور له فيه ".**

الفرع الثاني: تقوية الشيخ الألباني الحديث الضعيف بشاهد موقوف له حكم الرفع.

قد يكون هناك حديث ضعيف عند الشيخ الألباني، لكنه يجد له شاهداً من قول صحابيّ، وهذا الشاهد يرى الشيخ أن له حكم الرفع؛ لأنه لا يمكن أن يصدر عن اجتهاد، أو رأي من ذلك الصحابي؛ وإنما صدر منه بتوقيف من النبي – صلى الله عليه وسلم - .

وعليه؛ فتكون هذه الحال قرينة صالحة لتقوية الحديث الضعيف.

مثال ذلك : حديث :

" **إذا زوقتم مساجدكم، وحلّيتم مصاحفكم؛ فالدّمار عليكم ".**

هذا الحديث حكم الشيخ عليه بالإرسال. لكنه قال :

" وله شاهد موقوف، يرويه بكر بن سوادة، عن أبي الدرداء ...

---

[1] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة،** ج٣، ص٨٥.

[2] مسلم، **صحيح مسلم،** كتاب الجنائز، باب في إغماض الميت والدعاء له إذا حضر، ح٩٢٠، ج٢، ص٦٣٤.

وهذا إسناد رجاله ثقات رجال مسلم، ولكني لا أدري إذا كان بكر بن سوادة سمع من أبي الدرداء أم لا ؟ **ولكنه شاهد لا بأس به للمرسل، وهو وإن كان موقوفاً، فله حكم الرفع؛ لأنه لا يقال من قبل الرأي...".**[١]

- مثال آخر : حديث :

" ثلاثة يحبهم ا - عزّ وجلّ - ويضحك إليهم، ويستبشر بهم :

الذي إذا انكشَفَتْ فئة ؛ قاتل وراءها بنفسه - عزّ وجلّ - ، فإمّا أن يقتلَ، وإمّا أن ينصره ا ويكفِيه، فيقولُ ا ُ : انظروا إلى عبدِي كيف صبر لي نفسه!.

والذي له امرأة حسناء، وفراش ليّن حسن، فيقوم من الليل ، فـ[يقول :] يذر شهوتَه ، فيذكُرني ويناجيني، ولو شاء رقد ! .

والذِي يكون في سفَرٍ، وكان معه ركْب؛ فسهروا ونصِبوا، ثمّ هجعوا، فقام من السّحر في سرّاء أو ضرّاء ".

هذا الحديث ذكر الشيخ أنه مرشح للتحسين، ثم أطال الكلام عليه. وذكر له طريقين آخرين :

واحدة من طريق حماد بن سلمة.

وأخرى من طريق حماد بن زيد.

وذكر أنهما اتفقا في رواية الحديث سنداً ومتناً؛ لكن حماد بن زيد خالف حماد بن سلمة في رفعـه؛ فأوقفه على الصحابي. فقال الشيخ :

" فالخطب حينئذ سهل؛ لأنه في حكم المرفوع؛ لأنه لا يقال بمجرد الرأي كما هو ظاهر، وعليـه؛ يكون متابعاً قوياً لحماد بن سلمة ".[٢]

الفرع الثالث : تقوية الشيخ الألباني الحديث الضعيف بما هو معلوم يقيناً.

مثال ذلك: قوله – صلى ا عليه وسلم – لعمه العباس :

" أنت عمي، وبقية آبائي، والعم والد ".

هذا الحديث ضعف الشيخ إسناده ابتداء، ثم قال :

---

[١] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة،** ج٣، ص٣٣٦-٣٣٧.

[٢] المصدر نفسه، ج٧، ص١٤٠١.

" نعم، الحديث حسن لغيره؛ **فإن الجملة الأولى لا تحتاج إلى شاهد كما هو ظاهر ...".**[١]

فالشيخ – رحمه ا – حسّن هذه الجملة من الحديث بما هو معلوم يقيناً، من كون العباس – رضي ا عنه – عم النبي – صلى ا عليه وسلم - ، وهذا أمر لا يحتاج إلى شاهد.

[١] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة**، ج٣، ص٣٥.

المطلب الثالث

تقوية الشيخ الألباني الحديث الضعيف باجتماع الصحابة عليه، أو بإجماع أكثر المسلمين عليه، أو بجريان عمل الخلفاء عليه، أو باشتهاره عند السلف، أو باتفاق العلماء عليه، أو بقول أكثر العلماء به

وكل هذه المعاني المذكورة قريبة من بعضها؛ وإنما سقتها بلفظ الشيخ الذي قوى الحديث الضعيف بها.

وهاك أمثلة على كل منها :

- **مثال على تقوية الشيخ الألباني الحديث الضعيف باجتماع الصحابة عليه.**

حديث:

" **لا تباع أم الولد** ".

هذا الحديث ضعف الشيخ إسناده ابتداء. ثم أفاض في الكلام على طرقه وشواهده والاختلاف بينه وبين أحاديث أخرى فيها إباحة بيع أم الولد.

وفي نهاية كلامه نقل النص التالي عن الإمام البيهقي – رحمه الله - بعدما ذكر أن عمر – رضي الله عنه – كان ينهى عن بيعهنّ أيضاً:

" يشبه أن يكون عمر - رضي الله عنه - بلغه عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه حكم بعتقهن بموت ساداتهن نصاً؛ فاجتمع هو وغيره على تحريم بيعهن. ويشبه أن يكون هو وغيره استدل ببعض ما بلغنا وروينا عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ما يدل على عتقهن؛ فاجتمع هو وغيره على تحريم بيعهن. **فالأولى بنا متابعتهم فيما اجتمعوا عليه قبل الاختلاف مع الاستدلال بالسنة** ".[1]

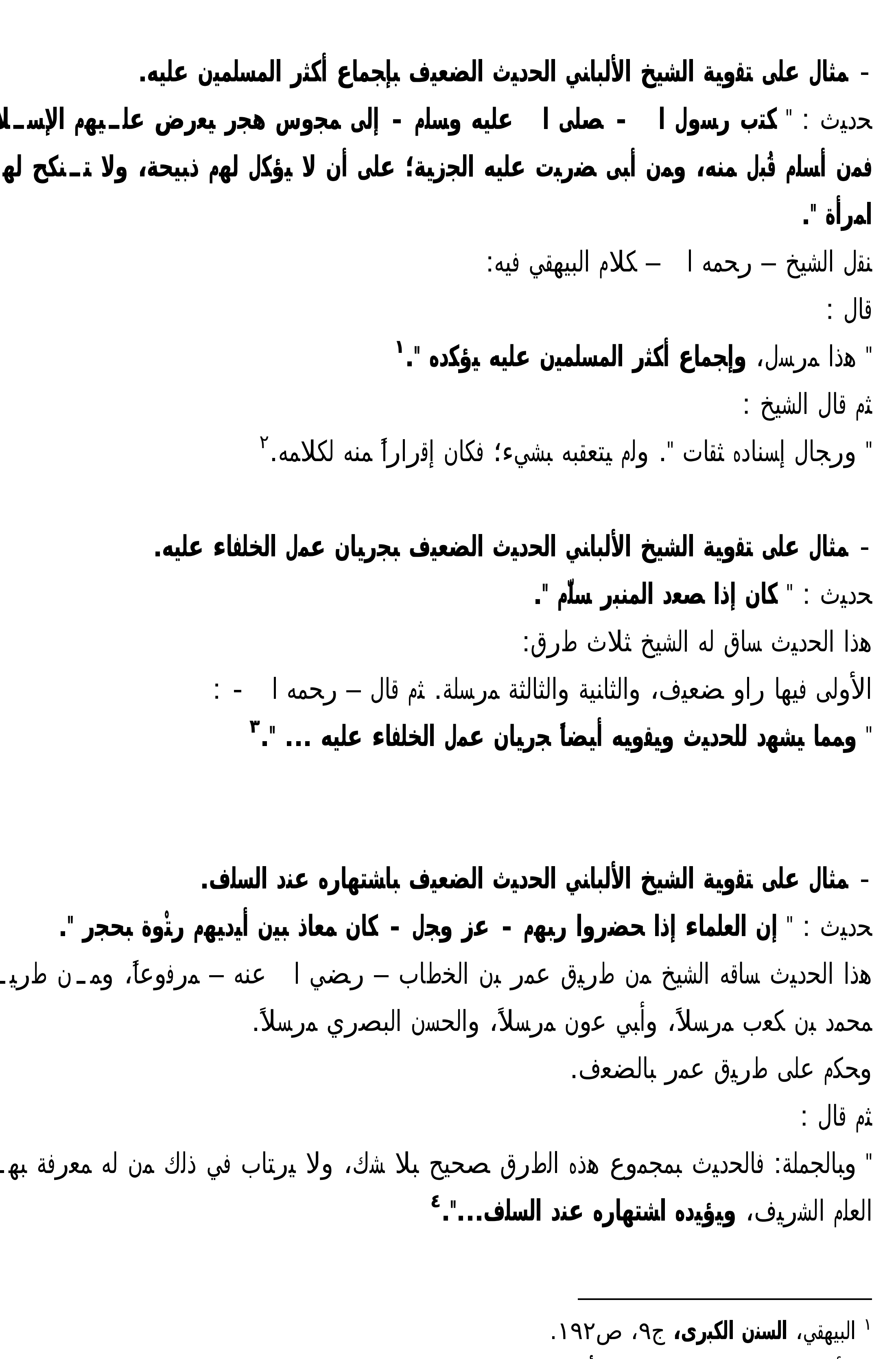
فقال الشيخ معقباً :

" وهذا هو الذي تطمئن إليه النفس، وينشرح له الصدر، **ومجموع ذلك كله يشهد لصحة حديث الترجمة.** والله أعلم ".[2]

---

[1] البيهقي، **السنن الكبرى**، ج١٠، ص٣٤٨.

[2] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة**، ج٥، ص٥٤٥.



- مثال على تقوية الشيخ الألباني الحديث الضعيف بإجماع أكثر المسلمين عليه.

حديث : " **كتب رسول ا - صلى ا عليه وسلم - إلى مجوس هجر يعرض عليهم الإسلام؛ فمن أسلم قُبل منه، ومن أبى ضربت عليه الجزية؛ على أن لا يؤكل لهم ذبيحة، ولا تنكح لهم امرأة ".**

نقل الشيخ – رحمه ا – كلام البيهقي فيه:

قال :

" هذا مرسل، **وإجماع أكثر المسلمين عليه يؤكده ".**[١]

ثم قال الشيخ :

" ورجال إسناده ثقات ". ولم يتعقبه بشيء؛ فكان إقراراً منه لكلامه.[٢]

- مثال على تقوية الشيخ الألباني الحديث الضعيف بجريان عمل الخلفاء عليه.

حديث : " **كان إذا صعد المنبر سلّم ".**

هذا الحديث ساق له الشيخ ثلاث طرق:

الأولى فيها راو ضعيف، والثانية والثالثة مرسلة. ثم قال – رحمه ا - :

" **ومما يشهد للحديث ويقويه أيضاً جريان عمل الخلفاء عليه ... ".**[٣]

- مثال على تقوية الشيخ الألباني الحديث الضعيف باشتهاره عند السلف.

حديث : " **إن العلماء إذا حضروا ربهم - عز وجل - كان معاذ بين أيديهم رتْوة بحجر ".**

هذا الحديث ساقه الشيخ من طريق عمر بن الخطاب – رضي ا عنه – مرفوعاً، ومن طريق محمد بن كعب مرسلاً، وأبي عون مرسلاً، والحسن البصري مرسلاً.

وحكم على طريق عمر بالضعف.

ثم قال :

" وبالجملة: فالحديث بمجموع هذه الطرق صحيح بلا شك، ولا يرتاب في ذلك من له معرفة بهذا العلم الشريف، **ويؤيده اشتهاره عند السلف...".**[٤]

---

[١] البيهقي، **السنن الكبرى**، ج٩، ص١٩٢.

[٢] الألباني، **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**، ج٥، ص٩٠-٩١.

[٣] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة**، ج٥، ص١٠٧.

[٤] المصدر نفسه، ج٣، ٨٣.

- **مثال على تقوية الشيخ الألباني الحديث الضعيف باتفاق العلماء عليه.**

حديث : " **ولد النبي - صلى الله عليه وسلم - عام الفيل ".**

هذا الحديث ساقه الشيخ من طريق صحابيين من أصحاب النبي – صلى الله عليه وسلم - ؛ وقد ضعف إسناد كل طريق، ثم حكم بالحسن على الحديث بمجموعهما. ثم قال :

" **ويقويه اتفاق العلماء عليه ".**[1]

- **مثال على تقوية الشيخ الألباني الحديث الضعيف بقول أكثر العلماء به.**

حديث : " **الأذنان من الرأس ".**

تقدم ذكر هذا الحديث، وأن الشيخ قد ضعفه من جميع طرقه، ثم قواه بتعددها وبغيرها.

ومن ذلك قوله :

" رابعاً : قد قال به أكثر العلماء ... وذلك مما يتقوى به الحديث الضعيف عند الإمام الشافعي وغيره".[2]

---

[1] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة**، ج٧، ص٤٣٤.

[2] المصدر نفسه، ج١، ص٩٠٥.

المطلب الرابع

تقوية الشيخ الألباني الحديث الضعيف بشاهد موقوف، أو مقطوع

لقد رأيت أحياناً من صنيع الشيخ الألباني – رحمه ا –ً أنه لا يقوي الحـديث المرفـوع بشـاهد موقوف، أو مقطوع.

قال – رحمه ا – معترضاً على الحافظ ابن حجر – رحمه ا – في تقويته حديثاً مرفوعاً بشـاهد موقوف، أو مقطوع.

" ومع هذا فانه لا يصلح شاهداً؛ لأنه موقوف؛ بل مقطوع، ولا أدري كيف يخفى مثل هذا علـى الحافظ - عفا ا عنا وعنه – ".[١]

وقال في موضع آخر:

" ولا يخفى أن أثر ابن عمر هذا - لو صح- لا يشهد - كأثر ابن عباس - لحـديث الترجمـة ، وذلك لأمرين :

١- أن الحديث مرفوع ، والأثر موقوف ...".[٢]

وقال مرّة :

" واعلم أنه ليس للحديث ما يشهد له، و كل ما ذكره البعض إنما هو أثـر موقـوف علـى بعـض التابعين الشاميين لا يصلح شاهداً للمرفوع؛ بل هو يعله، وينزل به من الرفع إلى الوقف ".[٣]

وقال أخرى :

" لأن الموقوف لا يصح أن يشهد للمرفوع كما لايخفى ".[٤]

ومع هذا كله فقد قبل الشيخ الألباني أحياناً الحـديث الموقـوف، أو المقطـوع شـاهداً للحـديث المرفوع.

وعندي أن هذا العمل لا يناقض عدم قبولهما شاهدين للحديث المرفوع كما تقدم.

وذلك للقرائن التي قد تحتف بهما؛ فتجعل الشيخ يطمئن لشهادتهما، وعند انعـدام تلـك القـرائن يحجم الشيخ عن الاستشهاد بهما.

وسيتبين ذلك بما سأذكره من أمثلة على ذلك.

---

[١] الألباني، **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**، ج٣، ص٢٠٥.

[٢] الألباني، **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة**، ج١١، ص٧٢٤.

[٣] المصدر نفسه، ج٢، ص٦٥.

[٤] المصدر نفسه، ج٢، ص١٦٩.

- مثال على تقوية الشيخ الألباني الحديث الضعيف بشاهد موقوف.

حديث : " **الأذنان من الرأس ".** الذي تقدم معنا؛ حيث ذكر الشيخ أنه حديث ضعيف، ولكنه يتقوى بتعدد طرقه وبغيرها. وذكر من ذلك – قوله - :

" ثالثا : قد قال به بعض رواته من الصحابة؛ كابن عمر- رضي ا عنه- ، فقد صح أنه قال : " الأذنان من الرأس "...".[1]

والملاحظ أن الشيخ – رحمه ا – قد جعل التقوية بشاهد موقوف ضمن وجوه أخرى لتقوية الحديث الضعيف المرفوع، ولم يعتمد الشيخ – عليها – بانفرادها في تقويته.

ومع هذا فقد رأيت الإمام الدارقطني – رحمه ا - يعل رفع هذا الحديث بوقفه على ابن عمر – رضي ا عنه – ولم يجعله شاهداً كما فعل الشيخ – رحمه ا - .[2]

وهذا مما يؤكد أن أنظار العلماء في باب تعليل الحديث تتفاوت؛ فقد يعل محدث حديثاً مرفوعاً برواية موقوفة له، ويأتي آخر فيجعلها شاهدة له – كما هو الحال هنا - .

وهذا هو دور القرائن التي تقوم في نفس كل محدث.

- مثال على تقوية الشيخ الألباني الحديث الضعيف بشاهد مقطوع.

حديث : " **ما السماوات السبع في الكرسي إلا كحلقة ملقاة بأرض فلاة، وفضل العرش على الكرسي كفضل تلك الفلاة على تلك الحلقة ".**

حيث ذكر الشيخ له له عدة طرق مرفوعة، ثم ذكر له طريقاً مقطوعة من قول التابعي الجليل: **مجاهد بن جبر المكي**، وذلك بعد أن نقل قول الحافظ ابن حجر- رحمه ا - في الحديث:

" وله شاهد عن مجاهد... ". قال الشيخ:

" يعني مقطوعاً موقوفاً على مجاهد من قوله... ".

ثم قال نهاية كلامه :

" وجملة القول: إن الحديث بهذه الطرق صحيح، وخيرها الطريق الأخير عن مجاهد، وا أعلم ".[3]

والظاهر أن الشيخ الألباني لا يجعل من قول التابعي سبباً لتقوية الحديث إلا إذا احتف بقرائن، ومنها - فيما أراه هنا - :

---

[1] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة**، ج١، ص٩٠٤.

[2] الدارقطني، **سنن الدارقطني**، ج١، ص٩٧.

[3] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة**، ج١، ص٢٢٦.

١- أن لايكون قوله هو فقط ما يقوي الحديث لأجله؛ بل يكون من جملة طرق أخرى للحـديث، تجعل الواقف يطمئن لثبوته. وبعبارة أخرى:

٢- لو أننا فرضنا أن الحديث هنا لم يكن له – غير إسناده الأول - إلا قول مجاهد، فلا أظن أن الشيخ - رحمه ا - سيقويه.

٣- أننا لو نظرنا إلى متن الحديث لوجدناه يتعلق بأمر غيبي لا مجال للاجتهاد فيه، وهو متعلق بتفسير آية من كتاب ا - عز وجل - (آية الكرسي).

ومجاهد - رحمه ا - من كبار التابعين المفسرين الذين أخذوا التفسير عن كبار الصـحابة، ولم يعلم أنه كان يروي شيئاً من الإسرائيليات. فيغلب على الظن أنه قـد أخـذ الحـديث مـن الصحابة الكرام، والذين أخذوه من النبي- صلى ا عليه وسلم - .

كل ذلك يجعل من قول مجاهد هنا شاهداً معتبراً للحديث المذكور. ولا يعني ذلك – ضـرورة - أن الحديث المرفوع يتقوى بالمقطوع مطلقاً. وا أعلم.

المطلب الخامس

تقوية الشيخ الألباني الحديث الضعيف بطريق النظر

هذا الطريق لم يكن يخطر بالبال أن الشيخ - رحمه ا – يجعلها من مقويات الحديث الضعيف، واستخدامها لها يؤكد ما سبق تقريره من كونه – رحمه ا – يتجاوز بنظره البحث في طرق الحديث إلى البحث فيما يدعم معنى الحديث من غيره.

والنظر هنا يقصد به الاستدلال العقلي على صحة متن الحديث.

- مثال ذلك : الحديث الذي تقدم معنا أكثر من مرة :

" **الأذنان من الرأس** ".

حيث ذكر الشيخ أنه ضعيف، لكنه يتقوى بتعدد طرقه وبغيرها.

ومن جملة ذلك قوله – رحمه ا - :

" **وثمة وجه آخر يمكن به تقويته من طريق النظر:**

وهو ما أفاده الإمام أبو جعفر الطحاوي في " شرح المعاني " [1]... وهو: أنهم أجمعوا على أن المرأة المحرمة لا يجب عليها أن تغطي وجهها، وعليها أن تغطي رأسها وأذنيها ظاهرهما وباطنهما، فدل ذلك على حكمهما حكم الرأس في المسح، لا حكم الوجه، وا أعلم ".[2]

قلت: وفي هذا (النظر) نظر واضح. وبيانه:

أن قوله : " ... أنهم أجمعوا على أن المرأة المحرمة لا يجب عليها أن تغطي وجهها "، ليس دقيقاً. والصواب أن يقال: إنهم أجمعوا على أن المرأة المحرمة لا يجب عليها الانتقاب، وهو شد النقاب على الوجه، ولم يجمعوا على أن المحرمة لا يجب عليها أن تغطي وجهها، فإن من يذهب إلى أن وجه المرأة عورة يوجب عليها أن تغطيه ولو كانت محرمة، ولكن بدون أن تشد النقاب على وجهها؛ فتسدل خمارها على وجهها من غير أن تشده.

فعلى ذلك: فالاستدلال على ان الأذنين من الرأس بالقول بأن المحرمة يجب عليها أن تغطي أذنيها؛ لأن حكمهما حكم الرأس الذي يجب أن تغطيه، ليس بصواب؛ لأنه قد يقول قائل- ممن يرى وجوب ستر المحرمة وجهها- : إن حكم الأذنين حكم الوجه بجامع وجوب تغطيتهم جميعاً.

فقياس الأذنين على الرأس - في حكم المسح - بجامع أن المرأة المحرمة يجب عليها أن تغطيهم جميعاً دون الوجه ليس صوابا - وا أعلم - .

---

[1] الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن سلامة بن عبد الملك (ت٣٢١هـ)، **شرح معاني الآثار**، ط١، ٤م، (تحقيق : محمد زهري النجار)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٩م. ج١، ص٣٣.

[2] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة**، ج١، ص٩٠٥.

ومما يمكن ذكره هنا: أني قد رأيت الشيخ – رحمه ا - في موضع يستأنس لتقوية الحديث الضعيف بمطابقته للواقع.

وذاك عند كلامه على حديث :

" **يظهر هذا الدّين حتى يجاوز البحار، وحتى تُخاض بالخيل في سبيل ا ، ثُم يأتي أقوام يقـرأون القرآن، فإذا قرأوا قالوا:**

قد قرأنا القرآن، فمن أقرأُ منا؟ من أعلم منا؟!

ثم التفت إلى أصحابه، فقال:

هل ترون في أولئك من خير؟

قالوا: لا. قال:

فأولئك منكم، وأولئك من هذه الأمة، وأولئك هم وقُود النار".

حيث ذكر الشيخ له عدة طرق ضعيفة. ثم قال – رحمه ا - :

" بمجموع الطريقين إليهما مع طريق أم الفضل - زوجة العباس بن عبدالمطلب - يمكن القول بأن الحديث يرتقي إلى مرتبة الحسن، **مع ملاحظة أن معناه مطابق للواقع، وطرفه الأول من معجزاته العلمية التي تدل على صدق نبوته - صلى ا عليه وسلم -** . وا سبحانه وتعالى أعلم ".[1]

قلت: وهذا الاستئناس ليس مضطرداً، بل هو قرينة، تقوم أحياناً في نفس الشيخ، ولا تقـوم أحيانـاً أخرى.

قال – رحمه ا – بعد تخريجه حديث - ونقل عن الإمام الذهبي تضعيفه إياه - :

" **إذا أبغض المسلمون علماءهم، وأظهروا عمارة أسواقهم، وتناكحوا على جمع الدراهم، رماهم - عز وجل - بأربع خصال :**

بالقحط من الزمان، والجور من السلطان، والخيانة من ولاة الأحكام، والصولة من العدو " .

" (تنبيه) : كتب بعض الطلاب الحمقى، وبالحبر الذي لا يمحى - عقب قول الذهبي المتقـدم - " قلت : بل صحيح جداً " .

وكأن هذا الأحمق يستلزم من مطابقة معنى الحديث الواقع أنه قاله رسول ا - صلى ا عليه وسلم - ! وهذا جهل فاضح، فكم من مئات الأحاديث ضعفها أئمة الحديث، وهي مع ذلك صحيحة المعنى، ولا حاجة لضرب الأمثلة على ذلك، ففي هذه " السلسلة " – يعني " الضعيفة " - ما يغنـي عن ذلك، ولو فتح باب تصحيح الأحاديث من حيث المعنى، دون التفات إلى الأسانيد،

---

[1] الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة**، ج٧، ص٧٠٣.

لاندسّ كثير من الباطل على الشرع، ولقال الناس على النبي - صلى ا عليه وسلم - ما لم يقل. ثم تبوؤوا مقعدهم من النار، والعياذ با تعالى ".[١]

ومن ذلك أيضاً أن الشيخ لمّا ضعف حديث :

" **يأتي على الناس زمان يستحلون الربا باسم البيع** " قال :

" أقول هذا لبيان حال الإسناد؛ ولكي لا ينسب المسلم إلى النبي – صلى ا عليه وسلم – ما لم يقل؛ **وإلا فمعنى الحديث واقع، كما هو مشاهد اليوم، لكن لا يلزم منه الجزم أن الحديث قد قاله - صلى ا عليه وسلم - كما هو معلوم عند أهل المعرفة والعلم ".**[٢]

وبهذا كله ينتهي الكلام على المبحث الثاني من الفصل الثالث الذي هو آخر فصول هذه الدراسة

وبه أصل إلى نهاية كلامي عليها

حامداً ، شاكراً له فضله علي

مصلّياً، مسلماً على خير الأنام

محمد

صلى ا عليه وسلم

---

[١] الألباني، **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة**، ج٤، ص٣٦-٣٧.

[٢] الألباني، **غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام**، ص٢٨.

نتائج الدراسة

فيما يلي أعرض أبرز النتائج التي خرجت بها هذه الدراسة.

١- الشيخ الألباني – رحمه ا – من أفراد هذا الزمان في علم الحديث، وله اليد الطولى في إعادة إحياء علومه ومباحثه بعد أن كان مهجوراً عند الخاصة قبل العامة.

وقد عمل الشيخ - رحمه ا – على نشر الأحاديث الصحيحة بين الناس، ودعا إلى العمل بهـا، ونصح الناس بترك العمل بالأحاديث الضعيفة والموضوعة. وقد لاقى الشيخ في سبيل ذلك ما يلاقيه كل مجدد ومصلح من أنواع الأذى.

٢- أهم كتب الشيخ الألباني – رحمه ا – في باب تقوية الأحاديث الضعيفة هو كتـاب " سلسـلة الأحاديث الصحيحة ".

والشيخ الألباني يعد من المتوسعين في تقوية الأحاديث الضعيفة بشكل عام في كتبه، وبشكل خاص في " سلسلة الأحاديث الصحيحة "؛ إذ إن ربع الأحاديث الصحيحة فيه هي أحاديث ضـعيفة – فـي أصلها – قواها الشيخ – رحمه ا - .

٣- الميدان الواسع الذي يقوي فيه المحدثون الحديث الضعيف – ومنهم الشيخ الألبـاني - هـو تعدد طرق الحديث.

٤- إن تقوية الحديث الضعيف بتعدد طرقه منهج مطروق عند المحدثين – رحمهـم ا – قـديماً وحديثاً.

وتكاد تجمع كلمتهم على ذلك، لولا شذوذ ابن حزم – رحمه ا – ومخالفته في ذلك.

٥- الحديث الضعيف هو الحديث الذي لم تجتمع فيه شرائط القبول عند المحدثين عمومـاً، وعنـد الشيخ الألباني خصوصاً.

٦- الحديث الحسن لغيره هو ثمرة تطبيق قاعدة تقوية الحـديث الضـعيف بتعـدد طرقـه عنـد المحدثين.

٧- هناك شروط واضحة اشترطها المحدثون لتقوية الأحاديـث الضـعيفة. فلـيس كـل حـديث ضعيف يصلح للتقوية.

٨- يعد الإمام الترمذي – رحمه ا – أقدم من بين شروط تقوية الحديث الضعيف بتعـدد طرقـه وأصل لها. وإن كان الإمام الشافعي سبقه إلى شيء من ذلك، ولكن كلامه كـان تأصـيلاً لتقويـة الحديث المرسل.

٩- شروط تقوية الحديث الضعيف بتعدد طرقه التي اجتمعت عليها كلمة المحدثين، ومنهم الشـيخ الألباني هي :

أولاً: أن لا يكون الحديث الضعيف شديد الضعف.

ثانياً: أن لا يكون مخالفاً لما أقوى منه.

ثالثاً : أن تتعدد طرقه تعدداً حقيقياً.

رابعاً : أن لا يختلف المعنى بين الشاهد والمشهود (إذا كان للحديث شاهد).

١٠- هناك أسباب تمنع المحدثين من تقوية الحديث الضعيف بتعدد طرقه، ولو اجتمعت فيه شروط التقوية المعتبرة.

وهذه الأسباب أسباب خاصة، قد تقوم في نفس المحدث، ولا تقوم عند غيره.

ومن تلك الأسباب :

أولاً : مخالفة الراوي لما روى.

ثانياً : وجود نكارة في متن الحديث.

ثالثاً : أن يكون الحديث فيه إثبات فرضٍ أو تحريمٍ.

١١- هناك أحوال يتقوى بها الحديث الضعيف عند المحدثين.

وهذا الأحوال هي :

الحال الأولى : أن يتقوى الحديث شديد الضعف بتعدد الطرق؛ فيخرج بذلك من حيّز الضعف الشديد إلى حيّز الضعيف المحتمل- يسير الضعف - ؛ بحيث لو جاء له متابع صالح، ربما ارتقى به إلى درجة الحسن لغيره.

الحال الثانية : أن يتقوى الحديث الضعيف، ويرتقي بذلك إلى درجة الحسن لغيره.

الحال الثالثة : أن يتقوى الحديث الضعيف، ويرتقي بذلك إلى درجة الصحيح لغيره.

١٢- مسائل مصطلح الحديث عند الشيخ الألباني جاءت عنده مفرقة غير مجتمعة في مكان واحد. وأفضل سبيل للوقوف عليها ومعرفتها هو تتبعها من خلال عمل الشيخ – رحمه ا - .

١٣- الحديث الحسن لغيره، والحديث الصحيح لغيره هما ثمرتا تطبيق الشيخ الألباني لقاعدة تقوية الحديث الضعيف بتعدد طرقه.

١٤- تفرد الشيخ الألباني – رحمه ا – عن المحدثين قبله بتصريحه أن الحديث الصحيح لغيره يفترق عن الحديث الحسن لغيره بكون طرقه الضعيفة أكثر من طرق الحديث الحسن لغيره. بينما المشهور عند المحدثين أن الحديث الصحيح لغيره هو الحديث الحسن لغيره إذا تقوى.

١٥- من اصطلاحات الشيخ الألباني الخاصة أنه يطلق على الحديث الحسن لغيره الذي تقوى مصطلح : (حسن صحيح).

١٦- الشيخ الألباني – رحمه ا – يقوي الحديث الشديد الضعف تبعاً لما هو أقوى منه . وهو لا يقوي الحديث الشديد الضعف بتعدد طرقه الضعيفة جداً مهما كثرت.

١٧- هناك أسباب منعت الشيخ الألباني – رحمه ا – من تقوية الحديث الضعيف، رغم اجتماع شروط التقوية المعتبرة.

وهذه الأسباب مردها عدم اطمئنان نفس الشيخ لثبوت الحديث.

١٨ – الشيخ الألباني – رحمه ا – كغيره من البشر يصيب ويخطئ، وقد وقعت له أوهام قليلة في باب تطبيقه قاعدة تقوية الحديث الضعيف بتعدد طرقه.

وهذه الأوهام لا تغض من مكانته العلمية – رحمه ا - .

١٩- أنواع الحديث الضعيف الصالح للتقوية عند الشيخ الألباني تنقسم أقساماً :

أولاً : الحديث الضعيف الذي في إسناده سقط. ويشمل الحديث المرسل، والحديث المنقطع، والحديث المعضل، والحديث المعلق (كاحتمال)، والحديث المدلس.

ثانياً : الحديث الضعيف الذي في إسناده جهالة راو.

ويشمل حديث مجهول العين، وحديث مجهول الحال، وحديث المبهم.

ثالثاً: الحديث الضعيف الذي في إسناده من طعن في ضبطه.

ويشمل حديث سيئ الحفظ، وحديث المختلط، وحديث المتلقن.

٢٠ – هناك ميدان آخر يستعمله المحدثون لتقوية الحديث الضعيف غير البحث في تعدد طرقه.

وهو ميدان القرائن التي تحتف بالخبر.

إذ لا تتوقف معرفة صدق الخبر من عدمه على معرفة حال نقلته.

٢١- من تلك القرائن التي استعملها المحدثون لتقوية خبر الضعيف :

أولاً : تقوية الحديث الضعيف بشاهد من القرآن العظيم، أو بالإجماع، أو بموافقة أصول الشريعة، أو باشتهاره بين العلماء.

ثانياً : تقوية الحديث الضعيف بقول الصحابي.

ثالثاً : تقوية الحديث الضعيف بالقياس، أو بموافقة الواقع التاريخي.

وهذا القرائن تفيد في تصحيح معنى الحديث، ولا تفيد في صحة النسبة إلى النبي – صلى ا عليه وسلم – إلا إذا صرح المحدثون بذلك واطمأنوا لثبوت لفظه.

٢٢- الشيخ الألباني يكثر من الاستشهاد بالقرائن في باب تقوية الحديث الضعيف.

وهذه القرائن قد لا تكون مستقلة في باب التقوية، وإنما يدعم بها الشيخ تقوية الحديث بتعدد طرقه.

٢٣- يدل استعمال الشيخ الألباني للقرائن على أن نظره غير مقتصر على البحث في طرق الحديث الضعيف؛ وإنما يمتد إلى النظر في متن الحديث الذي يريد أن يقويه.

وهو بذلك يؤكد على أنه محدث فقيه، وفقيه محدث، لا أنه محدث فقط كما يزعم البعض.

٢٤- القرائن التي يقوي بها الشيخ الألباني الحديث الضعيف هي :

أولاً : شاهد من القرآن الكريم.

ثانياً : عمل النبي - صلى ا عليه وسلم - به، أو شاهد موقوف له حكم الرفع، أو ما هو معلـوم يقيناً.

ثالثاً : اجتماع الصحابة عليه، أو إجماع أكثر المسلمين عليه، أو جريان عمـل الخلفـاء عليـه، أو اشتهاره عند السلف، أو اتفاق العلماء عليه، أو قول أكثر العلماء به.

رابعاً : شاهد موقوف، أو مقطوع.

خامساً : طريق النظر.

وقد يستأنس أحياناً لتقوية الحديث الضعيف بموافقته للواقع . ولكن لا يلزم من ذلك صـحة نسـبته للنبي – صلى ا عليه وسلم - .

فهو يقول : كم من حديث صحيح المعنى، ومع ذلك فقد ضعفه العلماء !.

النهاية

فهرس أطراف الأحاديث النبوية الواردة في الدراسة

طرف الحديث **رقم الصفحة**

طرف الحديث **رقم الصفحة**

طرف الحديث **رقم الصفحة**

طرف الحديث **رقم الصفحة**

طرف الحديث	**رقم الصفحة**

ثبت المصادر والمراجع

- أحمد بن حنبل(ت٢٤١هـ)، **العلل ومعرفة الرجال برواية المروذي**، ط١، (تحقيق د. وصي ا عباس)، المكتب الإسلامي، بيروت،١٩٨٨م.

- أحمد بن حنبل(ت٢٤١هـ)، **مسائل الإمام أحمد بن حنبل برواية صالح**، ط١، ٢م، (تحقيق د. فضل الرحمن دين محمد)، الدار العلمية، دلهي، الهند،١٩٩٥م.

- أحمد بن حنبل(ت٢٤١)، **مسائل الإمام أحمد بن حنبل، رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري(ت٢٧٥هـ)**، ط١، (تحقيق زهير الشاويش)، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٠م.

- أحمد بن حنبل(ت٢٤١هـ)، **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، ط٢، ٥٠م، (تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين)، مؤسسة الرسالة، بيروت،١٩٩٩م.

- أحمد شاكر(ت١٣٧٧هـ)، **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث**، ط١، ٢م، (تحقيق علي ابن حسن بن علي بن عبد الحميد)، دار العاصمة، الرياض، ١٩٩٤م .

- الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد(ت٢٧٠هـ) ، **تهذيب اللغة**، (تحقيق عبد السلام هارون وآخرين)، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة،١٩٨٤م.

- الألباني، محمد ناصر الدين(ت١٤٢٠هـ،١٩٩٩م)، **أحكام الجنائز وبدعها**، ط١، ١م، مكتبة المعارف، الرياض، ١٩٩٢م.

- الألباني، محمد ناصر الدين(ت١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م)، **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**، ط٢، ٩م، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٥م.

- الألباني، محمد ناصر الدين(ت١٤٢٠هـ،١٩٩٩م)، **أصل صفة صلاة النبي- صلى ا عليه وسلم - من التكبير إلى التسليم - كأنك تراها** - ، ط١، ٣م، مكتبة المعارف، الرياض، ٢٠٠٦م.

- الألباني، محمد ناصر الدين(ت١٤٢٠ه،١٩٩٩م)، **تحريم آلات الطرب،** ط٢، ١م، مكتبة الـ دليل، الجبيل، ١٩٩٧م.

- الألباني، محمد ناصر الدين(ت١٤٢٠ه،١٩٩٩م)، **تخريج أحاديث مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام،** ط١، ١م، المكتب الإسلامي، بيروت،١٩٨٤م.

- الألباني، محمد ناصر الدين(ت١٤٢٠ه،١٩٩٩م)، **تمام المنة في التعليق على فقه السـنة،** ط٣، ١م، المكتبة الإسلامية، دار الراية للنشر، عمان،١٩٨٨م.

- الألباني، محمد ناصر الدين(ت١٤٢٠ه،١٩٩٩م)، **الثمر المستطاب في فقه السنة والكتاب،** ط١، ١م، دار غراس، الكويت.

- الألباني، محمد ناصر الدين(ت١٤٢٠ه،١٩٩٩م)، **الدرر في مسائل المصطلح والأثر(** وهو كتاب فرغت فيه أسئلة ألقاها أبو الحسن المصري على الشيخ الألباني، وسجلت صوتياً في مجالس عدة، ثم جمعها وأعدها للطبع: محمد ابن محمد بن عبد ا الجيلاني). دار الخراز، دار ابن حزم، ط١، ١م، ٢٠٠١م.

- الألباني، محمد ناصر الدين(ت١٤٢٠ه،١٩٩٩م)، **دفاع عن الحديث النبوي والسيرة،** مؤسسة الخافقين، دمشق.

- الألباني، محمد ناصر الدين(ت١٤٢٠ه، ١٩٩٩م)، **الذبّ الأحمد عند مسند الإمام أحمد،** ط١، ١م، دار الصديق، الجبيل، ١٩٩٩م.

- الألباني، محمد ناصر الدين(ت١٤٢٠ه،١٩٩٩م)، **الرد المفحم على من خالف العلمـاء، وتشـدد وتعصب، وألزم المرأة أن تستر وجهها وكفيها، وأوجب، ولم يقنع بقولهم : إنه سنة ومسـتحب،** ط١، ١م، المكتبة الإسلامية، عمان، ٢٠٠١م.

- الألباني، محمد ناصر الدين(ت١٤٢٠ه، ١٩٩٩م)، **سلسلة الأحاديث الصحيحة،** ط١، ٧م، مكتبـة المعارف، الرياض، ٢٠٠٢م.

- الألباني، محمد ناصر الدين(ت١٤٢٠ه،١٩٩٩م)، **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة،** ط١، ١٤م، مكتبة المعارف، الرياض،١٩٩٢م.

- الألباني، محمد ناصر الدين(ت١٤٢٠ه،١٩٩٩م)، **صحيح أبي داود - الأم -** ، ط١، ٧م، دار غراس، الكويت، ٢٠٠٢م.

- الألباني، محمد ناصر الدين(ت١٤٢٠ه،١٩٩٩م)، **صحيح الترغيب والترهيب،** ط١، ٣م، مكتبة المعارف، الرياض،٢٠٠٠م.

- الألباني، محمد ناصر الدين(ت١٤٢٠ه،١٩٩٩م)، **صحيح الجامع الصغير وزيادته،** ط٣، ٢م، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٨م.

- الألباني، محمد ناصر الدين(ت١٤٢٠ه،١٩٩٩م)، **صلاة التراويح،** ط١، ١م، مكتبة المعارف، الرياض، ٢٠٠١م.

- الألباني، محمد ناصر الدين(ت١٤٢٠ه،١٩٩٩م)، **ضعيف أبي داود - الأم -** ، ط١، ٢م، مؤسسة غراس، الكويت، ٢٠٠٣م.

- الألباني، محمد ناصر الدين(ت١٤٢٠ه،١٩٩٩م)، **ضعيف الترغيب والترهيب،** ط١، ٢م، مكتبة المعارف، الرياض،٢٠٠٠م.

- الألباني، محمد ناصر الدين(ت١٤٢٠ه،١٩٩٩م)، **ضعيف الجامع الصغير وزيادته،** ط٣، ١م، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٨م.

- الألباني، محمد ناصر الدين(ت١٤٢٠ه،١٩٩٩م)، **ظلال الجنة في تخريج السنة،** ط٣، ٢م، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٤م.

- الألباني، محمد ناصر الدين(ت١٤٢٠ه، ١٩٩٩م)، **غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام،** ط٤، المكتب الإسلامي، بيروت،١٩٩٤م.

- الألباني، محمد ناصر الدين(ت١٤٢٠هـ،١٩٩٩م)، **مقالات الألباني،** (جمع نور الدين طالب)، دار أطلس، دمشق.

- الألباني، محمد ناصر الدين(ت١٤٢٠هـ،١٩٩٩م)، **نصب المجانيق لنسف قصة الغرانيق،** ط٣، ١م، المكتب الإسلامي، بيروت.

- الألباني، محمد ناصر الدين(ت١٤٢٠هـ،١٩٩٩م)، **النصيحة بالتحذير من تخريب (ابن عبد المنان) لكتب الأئمة الرجيحة وتضعيفه لمئات الأحاديث الصحيحة،** ط٢، ١م، دار ابن عفان، مصر، ٢٠٠٠م.

- أيوب، أحمد بن سليمان، **منتهى الأماني بفوائد مصطلح الحديث للمحدث الألباني،** ط١، ١م، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٣م.

- بازمول، محمد بن عمر بن سالم، تعليل حديث الراوي إذا جاء عنه ما يخالفه، مطبوع ضمن سلسلة الدراسات الحديثية، ط١، ١م، دار الإمام أحمد، القاهرة،٢٠٠٨م.

- بازمول، محمد بن عمر بن سالم، تقوية الحديث الضعيف بين المحدثين والفقهاء، مطبوع ضمن سلسلة الدراسات الحديثية، ط١، ١م، دار الإمام أحمد، القاهرة، ٢٠٠٨م.

- البخاري، أبو عبد ا محمد بن إسماعيل(ت٢٥٦هـ)، **التاريخ الأوسط،** ط١، (تحقيق محمد ابن إبراهيم اللحيدان)، دار الصميعي، الرياض، ١٩٩٨م.

- البخاري، محمد بن إسماعيل(ت٢٥٦هـ)، **التاريخ الكبير،** ٨م،(تحقيق السيد هاشم الندوي)، دار الفكر، بيروت.

- البخاري، أبو عبد ا محمد بن إسماعيل(ت٢٥٦هـ)، **صحيح البخاري،** (ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي). المكتبة الإسلامية، إستانبول،١٩٨١م.

- البقاعي، أبو الحسن برهان الدين إبراهيم بن عمر(ت٨٨٥ه)، **النكت الوفية بما في شرح الألفية،** رسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، (تحقيق الطالب خبير خليل عبـد الكـريم)، ١٩٩٥م.

- البوصيري، شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل(ت ٨٤٠هـ)، **إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة،** رسالة دكتوراة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، (تحقيق الطالب: سليمان بن عبد العزيز العريني).

- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين(ت٤٥٨ه)، **الأسماء والصفات،** ط١، ٢م، (تحقيق عبد ا بـن محمد الحاشدي)، مكتبة السوادي، جدة.

- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين(ت٤٥٨ه)، **الجامع لشعب الإيمان،** ط١، (تحقيق عبد العلي عبد الحميد حامد)، الدار السلفية، بومباي، ١٩٨٦م.

- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين(ت٤٥٨ه)، **شعب الإيمان،** ط١، ٧م، (تحقيق محمد السعيد بسيوني زغلول)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٠م.

- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين(ت٤٥٨ه) **معرفة السنن والآثار،** مصور عن المكتبة الآصفية، حيدر أباد الدكن.

- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين(ت٤٥٨ه)، **معرفة السنن والآثار،** ط١، (تحقيق سيد كسروي)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م.

- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين(ت٤٥٨ه)، **معرفة السنن والآثار،** ط١، (تحقيق عبد المعطي قلعجي)، دار قتيبة ودار الوفاء ودار الوعي، سوريا ومصر،١٩٩٣م.

- التبريزي، ولي الدين أبو عبد ا محمد بن عبد ا الخطيب(ت٧٣٧ه)، **مشكاة المصابيح**، ط٣، ٣م، (تحقيق محمد ناصر الدين الألباني)، المكتب الإسلامي بيروت، ١٩٨٥م.

- ابن التركماني، علاء الدين علي بن عثمان المارديني(ت٧٥٠ه)، **الجـوهر النقـي علـى سـنن البيهقي، مطبوع بذيل سنن البيهقي ،** ط١ ،١٠م، مجلس دائرة المعارف النظامية، الهنـد، حيـدر آباد.

- الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة(ت٢٧٩ه)، **الجامع الصحيح،** ٥م، (تحقيق أحمـد محمد شاكر وآخرين)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة(ت٢٧٩ه)، **سـنن الترمـذي بأحكـام الشـيخ الألباني،** ط١، ١م، (اعتنى به مشهور حسن آل سلمان)، مكتبة المعارف، الرياض.

- الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى(ت٢٧٩ه)، **العلل الصغير،ملحق بآخر الجامع الصحيح،**٥م، (تحقيق أحمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام(٧٢٨ه)، **الكلم الطيب،** ط٣، ١م، (تحقيـق محمـد ناصر الدين الألباني)، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٧٧م.

- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم(ت٧٢٨ه)، **مجموع الفتاوى،** ط١، (جمع عبد الرحمن بن محمـد بن قاسم)، مطبعة الرسالة، سوريا، ١٩٧٨م.

- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم(ت ٧٢٨ه)، **المسودة في أصول الفقه،** (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد)، المدني، القاهرة.

- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم(ت٧٢٨ه)، **منهاج السنة النبوية،** ط١، ٨م، (تحقيـق د. محمـد رشاد سالم)، مؤسسة قرطبة، مصر، ١٩٨٦م.

- ابن جرير الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد (ت٣١٠ه)، **جامع البيان في تأويل القرآن،** ط١، ٢٤م، (تحقيق أحمد محمد شاكر)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢٠٠٠م.

- ابن جماعة، بدر الدين محمد بن إبراهيم (ت٧٣٣ه)، **المنهل الروي في مختصر علوم الحـديث النبوي،** ط٢، ١م، (تحقيق د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان)، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥م.

- الجورقاني، أبو عبد ا الحسين بن إبراهيم، **الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير،** ط١، (تحقيق عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي)، إدارة البحوث الإسلامية بالجامعة السلفية، نارس، ١٩٨٢م.

- ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي(ت٥٩٧ه)، **الموضوعات،** ط٢،٣م (تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان)، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٣م.

- ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس(ت ٣٢٧ه)، **الجـرح والتعـديل،** ط١، ٩م، دار إحياء التراث العربي، بيروت،١٩٥٨م.

- الحازمي، أبو بكر محمد بن موسى(ت٥٨٤ه)، **شروط الأئمة الخمسة (مطبوع ضمن ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث)،** ١م، ط١، (اعتنى به عبد الفتاح أبو غدة)، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٩٩٧م.

- الحاكم، أبو عبد ا محمد بن عبد ا (ت٤٠٥ه)، **المستدرك على الصحيحين،** ط١، ٤م، (تحقيق مصطفى عبد القادر عطا)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٠م.

- ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان (ت٣٥٤ه)، **الثقات،** ط١، ٩م، (تحقيق السيد شرف الدين أحمد)، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٥م.

- ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان (ت٣٥٤ه)، **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان،** ط٢، (تحقيق شعيب الأرناؤوط)، مؤسسة الرسالة، بيروت،١٩٩٤م.

- ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان (ت٣٥٤ه)، **كتاب المجروحين،** ٣م، (تحقيق : محمود إبراهيم زايد)، دار الوعي، حلب.

- ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان(ت٣٥٤ه)، **مشاهير علماء الأمصار،** ١م، (تحقيق م. فلايشهمر)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٥٩م.

- ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي(ت٨٥٢ه)، **الإصابة في تمييز الصحابة،** ط١، ٨م، (تحقيـق علي محمد البجاوي)، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٢م.

- ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي(ت٨٥٢ه)، **الأمالي المطلقة،** ط١، ١م (تحقيق حمـدي عبـد المجيد السلفي)، المكتب الإسلامي، بيروت،١٩٩٥م.

- ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي(ت٨٥٢ه)، **الإمتاع بالأربعين المتباينة بشرط السماع**، ط١، ١م، (تحقيق أبي عبدا محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي)، دار الكتب العلمية، بيروت.

- ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ)، **تعريف أهل التقديس بمراتب الموصـوفين بالتدليس،** ط١،١م، (تحقيق: د.عاصم بن عبد ا القريوتي)، مكتبة المنار، الأردن،١٩٨٤م.

- ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي(ت٨٥٢ه)، **تغليق التعليق على صحيح البخاري،** ط١، ٥م، (تحقيق سعيد عبد الرحمن موسى القزقي)، المكتب الإسلامي، بيروت دار عمار، عمان، الأردن، ١٩٨٥م.

- ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي(ت٨٥٢ه)، **تقريـب التهـذيب،** ط١، ١م، (تحقيـق محمـد عوامة)، دار الرشيد، سوريا، ١٩٨٦م.

- ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي(ت٨٥٢ه)، **تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير،** ط١، ٤م، دار الكتب العلمية، بيروت،١٩٨٩م.

- ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي(ت٨٥٢ه)، **تهذيب التهذيب،** ط١، ١٤م، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٤م.

- ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي(ت٨٥٢ه)، **الدراية في تخريج أحاديث الهداية،** ٢م، (تحقيق السيد عبد ا هاشم اليماني المدني)، دار المعرفة، بيروت.

- ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي(ت٨٥٢ﻫ)، **شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر،** (تعليق الشيخ محمد غياث الصباغ)، مكتبة الغزالي، دمشق.

- ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي(ت٨٥٢ﻫ)، **فتح الباري شرح صحيح البخاري،** ط١، (صححه محب الدين الخطيب)، دار المعرفة، بيروت.

- ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي(ت٨٥٢ﻫ)، **قوة الحجاج في عموم المغفرة للحجـاج،** ط١، (تحقيق سمير حسين حلبي)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٧م.

- ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي(ت٨٥٢ﻫ)، **لسان الميزان،** ط٣، ٧م (تحقيق : دائرة المعرف النظامية، الهند) مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ١٩٨٦م.

- ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي(ت٨٥٢ﻫ)، **موافقة الخُبـر الخَبـر فـي تخـريج أحاديـث المختصر،** ط١، (تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي وصبحي السامرائي)، مكتبة الرشـد، الريـاض، ١٩٩٢.

- ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي(ت٨٥٢ﻫ)، **نزهة النظر شرح نخبة الفكر،** مؤسسة ومكتبة الخافقين، دمشق،١٩٧٩م.

- ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي(ت٨٥٢ﻫ)، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر،** ط١، (تحقيق عبد ا بن ضيف ا الرحيلي)، مطبعة سفير، الرياض ، ٢٠٠٢م.

- ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي(ت ٨٥٢ﻫ)، **النكت على كتاب ابن الصلاح،** ط١، (تحقيق: د. ربيع بن هادي)، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٩٨٤م.

- ابن حزم، أبو محمد علي أحمد(ت ٤٥٦ﻫ)، **الإحكام في أصول الأحكام،** ط٢، (تحقيق أحمد شاكر)، مكتبة العاصمة، القاهرة.

- ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد(ت٤٥٦ه)، **النبذة الكافية في أحكام أصول الدين،** ط١، ١م، (تحقيق محمد أحمد عبد العزيز)، دار الكتب العلمية، بيروت،١٩٨٥م.

- ابن الخراط، أبو محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الإشبيلي(ت٥٨٢ه)، **الأحكام الوسطى،** (تحقيق حمدي السلفي)، مكتبة الرشد، الرياض،١٩٩٦م.

- ابن خزيمة، محمد بن إسحاق(ت٣١١ه)، **صحيح ابن خزيمة،** ط١، (تحقيق أ.د محمد مصـطفى الأعظمي)، المكتب الإسلامي، بيروت.

- الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت(ت٤٦٣ه)، **اقتضاء العلـم العمـل،** ط٤، ١م، (تحقيق محمد ناصر الدين الألباني)، المكتب الإسلامي، بيروت،١٩٧٧م.

- الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت(ت٤٦٣ه)، **تاريخ بغداد،** ١٤م، دار الكتب العلمية، بيروت.

- الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت(ت٤٦٣ه)، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع،** ٢م، (تحقيق د. محمود الطحان)، مكتبة المعارف، الرياض، ١٩٨٣م.

- الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت(ت٤٦٣ه)، **الفقيه والمتفقه،** ط٢، ٢م، (تحقيق إسماعيل الأنصاري)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٠م.

- الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت(ت٤٦٣ه)، **الكفاية في علم الرواية،** ١م، (تحقيق أبو عبدا السورقي وإبراهيم حمدي المدني)، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.

- الدراقطني، أبو الحسن علي بن عمر(ت٣٨٥ه)، **الإلزامات والتتبع،** ط٢، ١م، (تحقيق مقبل ابـن هادي الوادعي)، دار الكتب العلمية، بيروت.

- الدارقطني، علي بن عمر(ت ٣٨٤ه)، **سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني،** ط١، ١م، (تحقيق موفق ابن عبدا بن عبدالقادر)، مكتبة المعارف، الرياض، ١٩٨٤م.

- الدارقطني، علي بن عمر(ت ٣٨٤هـ)، **سنن الدارقطني،** ٤م، (تحقيق السيد عبد ا هاشم يمـاني المدني)**،** دار المعرفة، بيروت، ١٩٦٦م.

- الدارقطني، علي بن عمر(ت ٣٨٤هـ)، **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، ط١، دار طيبة، الرياض، ١٩٨٥م.

- الدارمي، أبو محمد عبدا بن عبدالرحمن**(**ت٢٥٥هـ)، **سنن الدارمي**، ط١، ٢م، (تحقيـق فـواز أحمد زمرلي وخالد السبع العلمي)، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٦م.

- الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد(ت٤٣٦هـ)، **التيسير فى القراءات السبع،** ط٢، ١م، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٤م.

- أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني (ت٢٧٥هـ)، **سنن أبي داود،** (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد)، دار الفكر، بيروت.

- أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني(ت٢٧٥هـ)، **المراسيل،** ط١، ١م، (تحقيق شعيب الأرناؤوط)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٨م.

- الدريس، خالد بن منصور، **الحديث الحسن لذاتـه ولغيـره،** ط١، ٥م، دار أضـواء السـلف، الرياض، ٢٠٠٥م

- ابن أبي الدنيا، أبو بكر عبد ا بن محمد (ت ٢٨١هـ)، **الرضا عن ا بقضائه،** ط١، ١م، (تحقيق ضياء الحسن السلفي)، الدار السلفية، بومباي، ١٩٩٠م.

- ابن أبي الدنيا، أبو بكر عبد ا بن محمد (ت ٢٨١هـ)، **الصمت وآداب اللسان،** ط١، ١م، (تحقيق أبو إسحاق الحويني)، دار الكتاب العربي، بيروت،١٩٩٠م.

- الدهلوي، عبد الحق بن سيف الدين بن سعد ا البخاري، **مقدمة في أصول الحديث،** ط٢، ١م، (تحقيق سلمان الحسني الندوي)، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٩٨٦م.

- الديلمي، أبو شجاع شيرويه بن شهردار بن شيرويه(ت٥٠٩ﻫ)، **الفردوس بمأثور الخطاب،** ط١، ٥م، (تحقيق السعيد بن بسيوني زغلول)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٦م.

- الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد (ت٧٤٨ﻫ)، **تاريخ الإسلام ووفيـات المشـاهير والأعـلام،** ط١،٥٢م، (تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري)، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٧م.

- الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد(ت٧٤٨ﻫ)، **تذكرة الحفاظ،** ٤م، (تصحيح عبد الرحمن ابن يحيى المعلمي اليماني)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد(ت٧٤٨ﻫ)، **ديوان أسماء الضعفاء والمتروكين، وخلق من المجهولين، وثقات فيهم لين،** ط٢،**(**حققه حماد الأنصاري)، مكتبة النهضة الحديثة، مكة.

- الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد(ت٧٤٨ﻫ)، **سير أعلام النبلاء،** ط٢، ٢٥م، (تحقيـق شـعيب الأرناؤوط وآخرون)، مؤسسة الرسلالة، بيروت،١٩٨٢م.

- الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد (ت٧٤٨ﻫ)، **معرفة القراء الكبار،** ط١، ٢م، (تحقيـق بشـار عواد معروف وشعيب الأرناؤوط وصالح مهدي عباس)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٤م.

- الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد(ت٧٤٨ﻫ)، **الموقظة في علم مصطلح الحديث،** ط١، (اعتنى به عبد الفتاح أبو غدة)، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٩٨٤م.

- الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد(ت٧٤٨ﻫ)، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال،** ط١، ٤م، (تحقيق علي محمد البجاوي)، دار المعرفة، بيروت، ١٩٦٢م.

- الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، **مختار الصحاح، ،**١م، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٩م.

- ابن رجب، أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد(ت٧٩٥ﻫ)، **جامع العلوم والحكم،** ط١، ١م، دار المعرفة، بيروت، ١٩٨٨م.

- ابن رجب، أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد الحنبلي(ت ٧٩٥هـ)، **شرح علل الترمذي**، ط٢، ٢م، (تحقيق د.همام سعيد) مكتبة الرشد، الرياض، ٢٠٠١م.

- الزركشي، بدر الدين أبي عبد الله محمد بن جمال الدين عبد الله بن بهادر(ت٧٩٥ه) ، **النكت على مقدمة ابن الصلاح**، ط١، ٣م، (تحقيق زين العابدين بن محمد بلا فريج)، أضواء السلف، الرياض، ١٩٩٨م.

- الزيلعي، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد(ت٧٦٢ه)، **نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي**، ط١، ٤م (تحقيق محمد عوامة)، مؤسسة الريان للطباعة والنشر - بيروت -لبنان/ دار القبلة للثقافة الإسلامية- جدة – السعودية، ١٩٩٧م.

- السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن علي(ت٧٧١ه)، **طبقات الشافعية الكبرى**، ط١، ١٠م، (تحقيق د.عبد الفتاح الحلو ومحمود الطناحي)، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي، القاهرة.

- السخاوي، أبو الخير محمد بن عبد الرحمن(ت ٩٠٢ه)، **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت،١٩٨٢م.

- السخاوي، أبو الخير محمد بن عبد الرحمن(ت ٩٠٢ه)، **المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المنتشرة على الألسنة**، ط١، ١م (تحقيق محمد عثمان الخشت)، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٥م.

- السدحان، عبد العزيز بن محمد بن عبد الله، **الإمام الألباني- رحمه الله - دروس ومواقف وعبر**، ط١،١م، دار التوحيد للنشر، الرياض، ٢٠٠٨م.

- ابن سعد، أبو هبد الله محمد بن سعد بن منيع البصري الزهري(ت٢٣٠ه)، **الطبقات الكبرى**، ط١، ٨ج، (تحقيق إحسان عباس)، دار صادر، بيروت، ١٩٦٨م.

- سعيد بن منصور، أبو عثمان بن شعبة الخراساني الجوزجاني (ت ٢٢٧هـ)، **سنن سعيد ابن منصور**، ط١، ٥م، (تحقيق سعد آل الحميد)، دار الصميعي، الرياض، ١٩٩٣م.

- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(ت٩١١ه)، **البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر،** (تحقيق أنيس بن أحمد بن طاهر الأندونيسي)، رسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٩٨٦م.

- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(ت٩١١ه)، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي،**٢م (تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف)، دار الكتب الحديثة، القاهرة،١٩٦٦م.

- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(ت٩١١ه)، **الدر المنثور في التفسير بالمأثور،** ٨م، دار الفكر، بيروت،١٩٩٣م.

- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(ت٩١١ه)، **اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة،** ٢م، دار الكتب العلمية، بيروت.

- الشافعي، محمد بن إدريس (ت٢٠٤ه)، **الأم،** ط٢، ٨م، (تحقيق محمد زهري النجار)، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٣م.

- الشافعي، محمد بن إدريس(ت٢٠٤ه)، **الرسالة،** ط١، ١م، (تحقيق أحمد شاكر)، مكتبة الحلبي، مصر، ١٩٤٠م.

- الشوكاني، محمد بن علي بن محمد (ت ١٢٥٠هـ)، **إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول،** ط١، ٢م، (تحقيق أحمد عزو عناية)، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٩٩م.

- الشوكاني، محمد بن علي(ت١٢٥٠ه)، **نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار،** ٩م، إدارة الطباعة المنيرية.

- الشيباني، محمد إبراهيم، **حياة الألباني، وآثاره، وثناء العلماء عليه،** ط١، ٢م، مكتبة السراوي، القاهرة،١٩٨٧م.

- أبو الشيخ، أبو محمد عبد ا بن محمد بن جعفر بن حيان الأصبهاني(ت٣٦٩هـ)، **العظمة،** ط١، ٥م، (تحقيق رضاء ا بن محمد إدريس المباركفوري)، دار العاصمة، الرياض، ١٩٨٨م.
- ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان(ت٦٤٣هـ)،**علوم الحديث،** (تحقيق د.نور الدين عتر)، المكتبة العلمية، بيروت،١٩٨٠م.

- الصنعاني، محمد بن إسماعيل، **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار،** ط١، (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد)، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٤٦م.

- الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد (ت٣٦٠هـ)، **الدعاء،** ط١، ١م، (تحقيق مصطفى عبد القادر عطا)، دار الكتب العلمية، بيروت.

- الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد (ت٣٦٠هـ)، **المعجم الأوسط،** ١٠م، (تحقيق طـارق ابـن عوض ا)، دار الحرمين، القاهرة ، ١٩٩٤م.

- الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد (ت٣٦٠هـ)، **المعجم الكبير،** ط٢، ٢٠م، (تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي)، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، ١٩٨٣م.

- الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن سلامة بن عبد الملك (ت٣٢١هـ)، **شرح معاني الآثار،** ط١، ٤م، (تحقيق : محمد زهري النجار)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٩م.

- ابن عبد البر، أبو يوسف بن عبد ا (ت٤٦٣هـ)، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد،** ٢٢م، (تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي وومحمد بن عبد الكبير البكري)، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٩٦٧م.

- ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد ا (ت٤٦٣هـ)، **جامع بيان العلم وفضله،** ط٢، ٢م، (تحقيق أبي الأشبال الزهيري)، دار ابن الجوزي، الدمام، ١٩٩٦م.

- عبد بن حميد(ت٢٤٩هـ)، **المنتخب من مسند عبد بن حميد،** ط١، ١م، (تحقيق صبحي السامرائي ومحمود محمد خليل الصعيدي)، مكتبة السنة، القاهرة،١٩٨٨م.

- عبد ا بن المبارك، أبو عبد الرحمن بن واضح المروزي(ت١٨١ه)، **الزهد،** ١م،(تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي)، دار الكتب العلمية، بيروت.

- العجلي، أبو الحسن أحمد بن عبد ا بن صالح(ت٢٦١ه)، **معرفة الثقات،** ط١، ٢م، (تحقيق عبد العليم عبد العظيم البستوي)، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ١٩٨٥م.

- ابن عدي، أبو أحمد عبد ا بن عدي الجرجاني(ت٣٦٥ه)، **الكامل في ضعفاء الرجـال**،(تحقيـق يحيى مختار غزاوي، ط٣، ٧م، دار الفكر ، بيروت،١٩٨٨م.

- العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين (ت٨٠٦ه)، **التقييـد والإيضـاح شـرح مقدمة ابن الصلاح،** دار الحديث، بيروت.

- العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين(ت ٨٠٦ه)، **شرح التبصرة والتذكرة ،**٢م، دار الكتب، بيروت.

- العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين(ت ٨٠٦ه)، المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار، المطبوع بهامش إحياء علوم الدين للغزالي، ٤م، دار المعرفة، بيروت.

- ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن(ت٥٧١ه)، **الأربعين البلدانية،** ط١، (تحقيق عبدو الحاج محمد الحريري)، المكتب الإسلامي، بيروت،١٩٩٣م.

- العسكري، أبو أحمد الحسن بن عبد ا (ت٣٨٢ه)، **تصحيفات المحدثين،** ط١، ١م، (تحقيـق د. محمود أحمد ميرة)، المطبهى العربية الحديثة، القاهرة، ١٩٨٢م.

- العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمر بن موسى(ت ٣٢٢ه)**، الضعفاء الكبير،** ط١، ٤م، (تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي)، دار المكتبة العلمية، بيروت، ١٩٨٤م.

- العلائي، صلاح الدين خليل بن كيكلادي(ت٧٦١ه)، **جامع التحصيل في أحكام المراسيل،** (تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي)، وزارة الأوقاف، بغداد، ١٩٧٨م.

- العلي، إبراهيم، محمد ناصر الدين الألباني : **محدث العصر،** وناصر السنة، ط٢، ١م، دار القلم، دمشق،٢٠٠٣م.

- الفسوي، أبو يوسف يعقوب بن سليمان(ت٢٧٧ه)، **المعرفة والتاريخ،** ط١، ٤م، (تحقيق د. أكرم العمري)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨١م.

- الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب(ت٨١٧ه)،**القاموس المحيط،**ط٢،(تحقيق مكتب تحقيق التراث)، مؤسسة الرسالة، بيروت،١٩٨٧م.

- القاسمي، محمد جمال الدين(ت١٣٣٢ه)،**المسح على الجوربين والنعلين،** (تحقيق المحدث محمد ناصر الدين الألباني)، المكتب الإسلامي، بيروت.

- ابن قدامة، موفق الدين عبد ا بن أحمد المقدسي(ت٦٢٠ه)، **المنتخب من العلل للخلال،** ط١، ١م، (تحقيق طارق بن عوض ا بن محمد)، دار الراية، الرياض، ١٩٩٨م.

- ابن القطان، أبو الحسن علي بن محمد الفاسي(ت ٦٢٨هـ)، **بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام،** ط١، ٥م، (تحقيق د. الحسين آيت سعيد)، دار طيبة ، الرياض، ١٩٩٧م.

- ابن قيم الجوزية، أبو عبد ا محمد بن أبي بكر الزرعي(ت٧٥١ه)، **إعلام الموقعين عن رب العالمين،** ٤م، (تحقيق طه عبد الرؤوف سعد)، دار الجيل، بيروت،١٩٧٣م.

- ابن قيم الجوزية، أبو عبد ا محمد بن أبي بكر الزرعي(ت٧٥١ه)، **زاد المعاد في هدي خير العباد،** ط٧، ٦م، (تحقيق شعيب الأرناؤوط وعبد القادر الأرناؤوط)، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- ابن قيم الجوزية، أبو عبد ا محمد بن أبي بكر الزرعي(ت٧٥١ه)، **مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين،** ط٢، ٣م، (تحقيق محمد حامد الفقي)، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٧٣م.

- ابن قيم الجوزية، أبو عبد ا محمد بن أبي بكر الزرعي(ت٧٥١ه)، **المنار المنيف في الصحيح والضعيف،** ط٢، ١م،(تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة)، مكتـب المطبوعـات الإسـلامية، حلـب، ١٩٨٣م.

- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر(ت٧٧٤ه)، **البداية والنهايـة،** ١٤ م، مكتبـة المعـارف، بيروت.

١٦٣- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر(ت٧٧٤ه)، **تفسير القرآن العظيم،** ط٢، ٨م، (تحقيـق سامي بن محمد سلامة)، دار طيبة، الرياض، ١٩٩٩م.

- ابن الكيال، أبو البركات محمد بن أحمد (ت٩٢٩هـ)، **الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات،** ط١، ٢م، (تحقيق عبد القيوم بن عبد رب النبي)، دار المأمون، بيروت، ١٩٨١م.

- ابن ماجه، أبو عبد ا محمد بن يزيد(ت٢٧٣ه)، **سنن ابن ماجه،** ٢م، (تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي)، دار الفكر، بيروت.

- ابن ماجه، أبو عبد ا محمد بن يزيد(ت٢٧٣ه)، **سنن ابن ماجه بأحكام الشيخ الألباني،** ط١، ١م، (اعتنى به مشهور بن حسن آل سلمان)، مكتبة المعارف، الرياض.

- المتقي الهندي، علاء الدين علي بن حسام الدين(ت٩٧٥ه)، **كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال،** ط٥، ١٦م، (تحقيق بكري حياني وصفوة السقا)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨١م.

- محمد بن طاهر المقدسي(ت٥٠٧ه)، **أطراف الغرائب والأفراد للدارقطني،** ط١، ٢م، (نسخه وصححه جابر بن عبد ا السريّع)، ٢٠٠٨م. مطبوع من غير ذكر الناشر.

- المزي، يوسف بن الزكي عبدالرحمن أبو الحجاج المزي(ت ٧٤٢ه)، **تهذيب الكمال في أسـماء الرجال،** ط١، ٣٥م، (تحقيق د. بشار عواد معروف)، مؤسسة الرسالة، بيروت،١٩٨٠م.

- مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج(ت٢٦١هـ)، **صحيح مسلم،** (تحقيق محمد فؤاد عبد البـاقي)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- مشهور حسن سلمان، **المروءة وخوارمها،** ط١،١م، دار ابن عفان، الدمام، ١٩٩٥.

- ابن المطرز، أبو الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن علي، **المغرب في ترتيـب المعـرب،** ط١، ٢م،(تحقيق محمود فاخوري و عبدالحميد مختار)، مكتبة أسامة بن زيد، حلب، ١٩٧٩م.

- المناوي، زين الدين عبد الرؤوف بن تاج العارفين(ت١٠٣١هـ)، **فيض القـدير شـرح الجـامع الصغير،** ط١، ٦م، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ١٩٣٧م.

- المنذري، أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي (ت٦٥٦هـ)، **الترغيـب والترهيـب،** ط١، ٤م، (تحقيق إبراهيم شمس الدين)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٦م.

- ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم (ت ٧١١ هـ/١٣١١ م)، **لسان العرب،** دار صادر، بيروت.

- النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب (ت٣٠٣هـ)، **سنن النسائي،** ط٢، ٨م، (اعتنى به عبد الفتاح أبو غدة)، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٩٨٦م.

- النسائي، **عمل اليوم والليلة،** ط٢، ١م، (تحقيق د. فاروق حمادة)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م.

- النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب (ت٣٠٣هـ)، **كتاب الضعفاء والمتروكين،** ط١، ١م، (تحقيق محمود زايد)، دار الوعي، حلب،١٩٤٩م.

- أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد ا (ت٤٣٠هـ) ، **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء،** ط٤، ١٠م، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٥م.

- أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد ا (ت٤٣٠ه) ، **ذكر أخبار اصبهان،** ٢م، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

- أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد ا (ت٤٣٠ه) **صفة الجنة،** ط٢، ٣م، (تحقيق علي رضا عبد ا بن علي رضا)، دار المأمون، دمشق، ١٩٩٥م.

- أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد ا (ت٤٣٠ه) ، **موسوعة الطب النبوي،** ط١، ٢م، (تحقيق د. مصطفى خضر دونمز التركي)، دار ابن حزم، بيروت، ٢٠٠٦م.

- النووي، أبو زكريا محيي الدين بن شرف(ت٦٧٦ه)، **المجمـوع شـرح المهـذب،** دار الفكـر، بيروت.

- الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر(ت٨٠٧ه)، **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد،** ١٠م، دار الفكر، بيروت،١٩٩٢م.

- أبو يعلى، أحمد بن علي بن المثنى الموصلي(ت ٣٠٧ه). **مسند أبي يعلى،** ط١، ١٣م،(تحقيـق حسين سليم أسد)، دار المأمون للتراث ، دمشق، ١٩٨٤م.

THE STRENGTHENING (UPGRADING) OF WEAK *HADITH* OF *AL-SHAYKH* AL-ALBANI

By
Shadi Isma'eel Abu Khalid al-Tamimi

Supervisor
Dr. Basem Faisal Al-Jawabrah ,prof

ABSTRACT

This research investigates the method of the esteemed scholar of hadith al-shaykh Muhammad Nasir al-Deen al-Albani in upgrading weak hadith. Al-Abani judgments on the hadith strengthened hundreds of weak hadith and upgraded them to the level of acceptable hadith. Therefore, it is an issue that needs investigation and became the subject of our present thesis.

The thesis is also concerned with the methods about which al-Albani agrees with other hadith scholars for upgrading weak hadith. This is done by the investigation of al-Albani's works in the field in order to reach objective and acceptable results about this issue. The critical approach is also needed in this work. In conclusion, the researcher found that al-Albani is in agreement with and follows the methods of his ancestors about this matter. He did not invent any new method for upgrading the hadith, however, he was unique in two points:

The first point: he upgrades the very weak hadith by stronger evidence.

The second one : he upgrades weak hadith to the level of authentic for evidence if the ways of narrations of the weak hadith are big in number and there were signs and indications on its authenticity.